

الفكر السليم

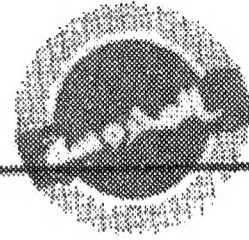
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفكر السياسي الإسلامى

المجلد الأول

اعداد

المحررة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
العنوان: ٤ تن ١٩، شارع ت: ٣٧٥٦٠٢٣



المجلد رقم ١	المجلد الأول	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
تصنيف اتجاهات العالم الإسلامي والمستقبل	مستقبل العالم الاسلامي	محمد شومان	١	٩٢-١٢-٠٢	
تطبيق الشريعة . ليس بالشعارات	المساء	جاد الحق على جاد الحق	٢٧	٩٢-٠١-١٧	
فض الاشتباك مع الحالة الإسلامية	الشرق الاوسط	فهمي هويدي	٢٩	٩٢-٠١-٢٠	
في أي عصور الاسلام نعيش	المجلة	فهمي هويدي	٢٢	٩٢-٠١-٢١	
هل يملك الاسلام نظرية سياسية ؟	المسلمون	صدقة يحيى فاضل	٢٧	٩٢-٠١-٢١	
انتهاء فعاليات ندوة "مستجدات الفكر الاسلامي" في الكويت	صوت الكويت	ابراهيم الخالدي	٢٩	٩٢-٠٢-٠٦	
هكذا كانوا يفكرون الاسلام فكيف نفكر نحن الان ؟	المصور	رجاء البقاش	٤٣	٩٢-٠٢-٠٧	
علماء دين ومفكرون اسلاميون يناقشون واقع ومشكلات العالم الاسلامي	صوت الكويت	ابراهيم الخالدي	٤٩	٩٢-٠٢-٠٨	
التنوع الفكري والعرقى مقبول ضمن الشروط الشرعية للأمة الواحدة	صوت الكويت		٥٣	٩٢-٠٢-٠٨	
الأصوليون بين التجربة الماركسية	الشرق الاوسط	غسان الامام	٥٦	٩٢-٠٢-١١	
تجديد .. لا تغيير	المساء	احمد كمال ابو المجد	٥٩	٩٢-٠٢-٢١	
لماذا الإصرار على تسميتها : "الجبهة الاسلامية" ؟!	الشرق الاوسط	احمد ابو الفتح	٦١	٩٢-٠٢-٢٢	
مناقشة هادئة لافكار ساخنة !	المسلمون	يكر بصفر	٦٤	٩٢-٠٢-٢٨	

المجلد رقم ١	المجلد الأول	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
الاقليات الحاكمة على وجوها لكن اقدمها في الطين	بشير نافع	الحياة	٦٧	٩٣-٠٣-٢٨	
الحوار بين اليسار والاسلاميين يكون .. أولا يكون	احمد نبيل الهلالي	اليسار	٧١	٩٣-٠٣-٠١	
الجدل الفكري حول طبيعة الاسلام السياسى	يوسف نور الدين	صوت الكويت	٧٨	٩٣-٠٣-٠٣	
تطبيق الشريعة لا يلغى دور المجتمع فى .. سن قوانينه	احمد كمال ابو المجد	الحياة	٨٠	٩٣-٠٣-٠٦	
الشريعة الاسلامية والحداثة فى المجتمع المعاصر	الاهرام المسانى	٨٤	٩٣-٠٣-٠٨		
رؤية فيلسوف للفكر الاسلامى وافاقه الجديدة	حميس البكرى	الاهرام المسانى	٨٦	٩٣-٠٣-٠٨	
"الاسلام المستنير" .. قصة مغلوطة من أولها إلى آخرها !	مجاهد خلف	صوت الكويت	٨٨	٩٣-٠٣-٠٩	
عبرة الأحداث ندعونا للعودة إلى منابع	صوت الكويت	٩٠	٩٣-٠٣-٠٩		
اشكالية الشريعة الاسلامية والحداثة فى المجتمع المعاصر (٢)	طارق البشرى	الاهرام المسانى	٩٢	٩٣-٠٣-٠٩	
رؤية فيلسوف معاصر للفكر الاسلامى وأفاقه الجديدة	حميس البكرى	الاهرام المسانى	٩٢	٩٣-٠٣-١٠	
عبرة الاحداث ندعونا للعودة إلى منابع	انور الجندى	الاهرام	٩٤	٩٣-٠٣-١٠	
رجل الدولة والسياسى ، رجل الدين والداعية و .. وظيفة المثقف	خالد زيادة	الحياة	٩٦	٩٣-٠٣-١٢	
مبادئ النظام السياسى الإسلامى	صدقة يحيى فاضل	المسلمون	٩٩	٩٣-٠٣-٢٠	
اشكاليات الدعوت إلى الاسلام فى مجتمعاتنا بعيدا عن .. الإيديولوجيا	محمد عبد الجبار	الحياة	١٠١	٩٣-٠٣-٢١	
الدعوة الصحيحة للإسلام لا تحتاج إلى العنف أو تشكيل الأحزاب	سحر الجعارة	صوت الكويت	١٠٤	٩٣-٠٣-٢٢	
المتشنجون لا مكان لهم فى العمل الاسلامى المعاصر	بسيوى الجلوى	الجمهورية	١٠٧	٩٣-٠٣-٢٩	

المجلد رقم ١	المجلد الأول	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٩٢-٠٤-٠٤	١٠٩	نغم الشريعة الاسلامية قابلة للتطور والاسلام هو أمل الانسانية	خيرى شلبى
٩٢-٠٤-١٠	١١٤	الاذاعة والتلفزيون	عقبات فى طريق الامة الاسلامية
٩٢-٠٤-١١	١١٦	الوفد	احمد امين فؤاد
٩٢-٠٤-١٩	١١٩	الاسلام منح لغيره من الاديان الكتابية شرعية وحدود وجودها	منصف السلمى
٩٢-٠٤-٢٢	١٢١	الشرق الاوسط	معنى تحرير الفكر الإسلامى
٩٢-٠٤-٢٣	١٢٣	الجمهورية	على الدالى
٩٢-٠٤-٢٤	١٣٦	بناء مستقبل الاسلام على قاعدة الثوابت والمتغيرات	انور الجندى
٩٢-٠٤-٢٩	١٣٨	النور	الاسلام مؤهل لقيادة البشرية
٩٢-٠٥-٠١	١٣١	اللواء الاسلامى	عبد المعطى عمران
٩٢-٠٥-٠٦	١٤٢	المسلمون	جوهر "الحل الإسلامى"
٩٢-٠٥-١١	١٤٥	الحياة	صدقة يحيى فاضل
٩٢-٠٥-١٣	١٤٧	النور	أكذوبة اليسار الاسلامى
٩٢-٠٥-١٤	١٥١	العالم اليوم	مشروع للنهضة الإسلامية
٩٢-٠٥-١٥	١٥٣	صوت الكويت	احمد كمال ابو المجد
٩٢-٠٥-١٧	١٥٨	الشرق الاوسط	مفهوم الاسلام للسياسة ، إنسانها وميدانها فى العمران ، مختلف كلياً عن فهم الغرب لها
			محمد عمارة
			فارق بين منع التسلط وتحريم الحزب الدينى
			رعيد الصباح
			هموم المسلمين فى زمن اللنام
			مصطفى الشكعة
			الجدلية المادية والجدلية الإسلامية
			فتحى غانم
			تجاهل تعاليم الدين ضاعف من أزمات الأمة الاسلامية
			بسيونى الحلوانى
			متى نستعمل العقل فى ميزان العقيدة ؟
			زين بن عبدالكريم الزيد
			التمييز بين الثابت والمتغير فى التراث الإسلامى من أكبر التحديات التى تواجه الأمة
			محمّد الكنانى

مجلد رقم ١	المجلد الأول	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
١٦١	٩٢-٠٥-٢٨	الاهرام	بنى الشاطى
١٦٣	٩٢-٠٦-٠١	منبر الاسلام	عادل حسين
١٩٠	٩٢-٠٦-٠٥	منبر الاسلام	طارق البشرى
٢١٢	٩٢-٠٦-٠٥	صوت الكويت	مؤسساتنا الإسلامية .. فى حاجة إلى ثورة جديدة أصحاب "الحل الإسلامى" .. تنبوا الشعارات فقط !
٢١٤	٩٢-٠٦-١٤	الشرق الاوسط	بسيونى الحلوانى
٢١٦	٩٢-٠٦-١٥	الحياة	الثقافة الاسلامية ليست ثقافة تبريرية سلبية
٢١٨	٩٢-٠٦-٢٠	الشرق الاوسط	السياسة هى "الدرجة" التى تحترق فيها الايدولوجيا
٢٢٠	٩٢-٠٦-٢٣	الشعب	عبدالله بلقرين
٢٢٢	٩٢-٠٦-٢٣	الشرق الاوسط	تكفير المخالفين واستباحة دمهم أسلوب يرفضه الإسلام
٢٢٤	٩٢-٠٦-٢٦	المسلمون	بسيونى الحلوانى
٢٢٨	٩٢-٠٦-٢٦	المسلمون	فهمى هويدى يحدد ركائز المشروع الحضارى الاسلامى
٢٣٠	٩٢-٠٧-٠١	اليسار	عسان عبدالله
٢٣٢	٩٢-٠٧-٠١	الجمهورية	ألف باء مشروعا الحضارى وبقطة الوعى العربى
٢٣٤	٩٢-٠٧-٠١	الحياة	لماذا فشل مشروع النهضة التغريبى ؟
٢٣٦	٩٢-٠٧-٠٥	الحياة	ابراهيم عبد الرحمن
٢٣٧	٩٢-٠٧-١٠	الحياة	كيف يكون الحل بالاسلام ؟
			عبد الحليم الشارونى
			تيارات الإسلام السياسى
			احمد طاهر
			الفكر الدينى وضرورة تجديد
			احمد الحفناوى
			اعادة صياغة الخطاب الاسلامى
			نبيل شبيب
			أصولية وأصوليون
			محمد على بن كامل
			العروبة والاسلام
			محمد شومان

مجلد رقم ١	المجلد الأول		
العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
تقليد اوروبا فى الشكليات عند العجز عن التمثيل العميق لتطورها العلمى			
خالد زيادة	الحياة	٢٣٩	٩٣-٠٧-٢٥



المصدر : مستقبل العالم الإسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٠ نشر ١٩٩٤

تصنيف اتجاهات ندوة العالم الإسلامي والمستقبل

محمد شومان

بدعوة من مركز دراسات العالم الإسلامي ومركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة . التي زهاء 100 من العلماء والمفكرين والباحثين للمشاركة في ندوة : « العالم الإسلامي والمستقبل » التي عقدت في القاهرة في الفترة من 13 إلى 15 من أكتوبر 1991 م .

ناقشت (18) بحثاً . و35 تعقيماً مكتوباً خلال 25 ساعة عمل بمتوسط حضور 75 مشاركاً يتمتعون إلى تخصصات مختلفة ومتباينة تجمع بين تكنولوجيا الصواريخ ، والهندسة ، والطيران ، والطاقة النووية ، والزراعة ، والتصنيع ، والنفط ، والأمن القومي ، والاستراتيجية ، والدراسات المستقبلية . والسياسة ، والاجتماع ، والفلسفة ، والإعلام ، والشريعة ، وأصول الدين ، وعلم النفس ، والقانون ، والاقتصاد .

ولعل هذا التنوع في مجالات الدراسة والتخصص الدقيق إضافة إلى الجمع بين المعرفة النظرية والممارسة العملية قد مكن هذه الندوة من تقديم محاولة جديدة تمثلت في السعي . أو ربما خوض تجربة السماح لكل عقول الأمة ومن جميع التخصصات بالحوار معاً ، وتقديم مقاربات لقضايا وهموم الأمة ومستقبلها . وبرغم أن هذا التعدد والتنوع - إضافة إلى جدة التجربة - قد ينحدر دون البحث المتعمق نظراً لتراوح مستوى المداخلات واختلاف زوايا النظر بحسب تخصص كل مشارك . . برغم هذه المحاذير فإن حصاد التجربة كان مفيداً . وربما كان خطوة إيجابية نحو تحقيق قدر أكبر من التكامل المنهجي والمعرفي بين العلوم الاجتماعية الطبيعية في تناول مشاكل الأمة . وقدر أكبر من التفاعل والحوار الخلاق بين



المصدر : مستقبل العالم الإسلامي

للنشر والتوزيع : دار النشر : دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٤

علماء الأمة ومفكرها .

وتوزعت أعمال الندوة وبحوثها على أربعة محاور هي :

- ١ - السياسي والاستراتيجي .
- ٢ - التكنولوجي والصناعي .
- ٣ - الاقتصادي .
- ٤ - الاجتماعي والثقافي .

ويسمى هذا التصنيف إلى رصد وتحليل الاتجاهات والآراء التي وردت في تعقيبات ومدخلات المشاركين في الندوة اعتماداً على :

١ - التسجيل المباشر والمتابعة الدقيقة للمناقشات التي دارت خلال الجلسات العشر للندوة .

ب - التعقيبات والمدخلات التي كتبها المشاركون وسلموها إلى أمانة الندوة والتي ستخرج قريباً في كتاب مع الأبحاث المقدمة .

في هذه الحدود تجمع مصادر التصنيف بين نصوص مكتوبة ، وخطاب شفهي غير مسجل ، الأمر الذي يضاعف من مصاعب وإشكاليات عملية التصنيف ، لأن المطلوب هنا هو تصنيف فكر وخطاب في حالة حركة ، أو هو من حيث الجوهر جدل ومحاجة ، أي عملية جرت بين عدد كبير من المشاركين من تخصصات مختلفة ، بينهم ولا شك خلافاً في الرؤية والموقف والإطار المعرفي والمرجعية المعتمدة ، والمفاهيم المستخدمة والأهداف المنشودة .

إن هذه الاعتبارات تخلق صعوبات مضاعفة أمام أي محاولة للتحليل والتصنيف ، كما تثير إشكاليات خاصة بالموضوعية والتحيز في الرصد والتلخيص والتحليل ، وترجيح الأوزان المختلفة للاتجاهات والتيارات البارزة في المناقشة . أو التي أثرت في مسار المناقشات وتوجهاتها .

لكن لا بد في النهاية من محاولة التحليل والتصنيف ، لإدراك المشتركات ونقاط الاختلاف بغية المساهمة في تحديد المواقف والدفع باتجاه مزيد من الحوار ، وربما الاتفاق . وحرصاً على أن يكون التصنيف أقرب إلى الموضوعية ، وأبعد قدر الإمكان



المصدر : مستقبل لعالم الإسلام

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : تشرين الثاني ١٩٩٢

عن القراءة أو التأويل فقد جرى الالتزام بالخطوات التالية :

أولاً : في أثناء انعقاد الندوة : -

١ - قراءة كل بحث مقدم للندوة قبل عرضه وطرحه للنقاش .

٢ - كتابة الأفكار الأساسية التي ترد في التعقيبات والمداخلات في أثناء جلسات الندوة بحسب ترتيب ظهورها .

٣ - إجراء تصنيف أولي لاتجاهات المناقشة في كل جلسة من جلسات الندوة .
ثانياً : بعد انتهاء الندوة : -

٤ - تقرر اعتماد المحور كوحدة للتصنيف بمعنى أن ترصد وتعرض كل قضايا واتجاهات المناقشة قدر الإمكان . وبحسب ترتيب ظهورها وتفاعلها مع الآراء والقضايا الأخرى داخل كل محور فقط .

٥ - إعادة قراءة كل بحث من بحوث الندوة والتعقيبات والمداخلات المكتوبة الخاصة به ، وكذلك التسجيل المكتوب والفوري للأفكار والاتجاهات التي طرحت في أثناء المناقشات ، مع إجراء مقابلة بين هذا التسجيل السريع للمداخلات الشفهية ، والمداخلات بعد أن كتبها أصحابها .

٦ - استخراج الاتجاهات الرئيسة في المناقشة والتي دارت حول قضايا خلافية أو قضايا جرى حولها اتفاق عام أو اتفاق بأغلبية كبيرة وواضحة ، مع استبعاد ما عدا ذلك من آراء فردية لم تتكرر واتجاهات تقييمية للبحوث .

٧ - اختبار صدق وثبات التصنيف على فترات زمنية متفاوتة - تراوحت بين ٣ - ٧ أيام - وذلك بإعادة قراءة التعقيبات والمناقشات واستخراج الاتجاهات الرئيسة مرة ثانية ومقابلتها بما سبق التوصل إليه . وقد جاءت النتائج مرضية إلى حد كبير وتقع بين التطابق أو التشابه الكبير .

ومن ثم جرت الصياغة النهائية التي بين أيديكم والتي راعت الرصد المجرد والتدخل في أضيق حدود لتوضيح بعض الأفكار والأطروحات أو تلخيصها .



المصدر : مستقبل العالم الإسلامي

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : شباط ١٩٩٢

المحور الأول : السياسي والاستراتيجي

كان هذا المحور موضوع اهتمام خمسة أبحاث ، تناولت مستقبل النظام الدولي ؛ أهر نظام عالمي جديد أم نظام حياة جديدة ؟ والتهديدات الاستراتيجية والأمنية للعالم الإسلامي ، ومنهج النظر في النظام السياسي المعاصر لبلدان العالم الإسلامي ، والسلام العامة للنظم السياسية في العالم الإسلامي . وقد دارت مناقشات مستفيضة بعد عرض كل ورقة وعدد من التعقيبات المكتوبة . ويمكن تحليل وتصنيف تلك المناقشات إلى : -

١ - اتفق المشاركون على تسارع وسهولة تحولات النظام الدولي وانعكاساتها السلبية على العالم الإسلامي والوطن العربي ، ودول الجنوب بعامة . وبرغم هذا الاتفاق فقد اختلفت الآراء والمواقف والاجتهادات بصدد كيفية التعامل مع هذه التحولات وانقسمت إلى تيارين أساسيين ؛ الأول : يرى أصحابه ضرورة امتلاك القدرة على التكيف ، والتي لا تعني التنازل عن المبادئ والأهداف ، ولكن تعني إعادة ترتيب الأولويات في ضوء سياق جديد ، والتركيز على السياسات العملية في ضوء الإمكانيات المتاحة في اللحظة التاريخية الراهنة دون إقحام الأيديولوجية أو الركون إلى الأحلام بل الاعتماد على العلم والتخطيط الواعي . وتساءل أحد ممثلي هذا الاجتهاد لماذا يعادي المفكرون العرب والمسلمون الغرب بشكل مطلق ولا يبحثون عن إمكانات للتعاون والعمل المشترك وفق قاعدة تبادل المصالح والتعايش المشترك ، وشددوا على أن التكيف لا يعني الاستسلام ، بل هو محاولة للتعامل الخلاق ، وإيجاد فرص أفضل للحياة .

أما التيار الثاني : فقد ضم أغلب المشاركين حيث حذروا من الاستسلام أو الانسحاق بتعبير أحدهم أمام المتغيرات الدولية ، وطالبوا بالتعايش الخلاق والمشاركة الفعالة ، والتعامل مع ما يجري كفرص جديدة للحياة ولتطور التاريخ ، لا نهايته ، وبالتالي فإن هناك أهمية لاستيعاب ما يحدث والعمل على تغييره لمصلحتنا في ضوء استراتيجية مقاومة واقعية تنظر للواقع الدولي الجديد « كديناميكية » متحركة

المصدر : مستقبل العالم الإسلامي



للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : سنة ١٩٩٢

وليس ككارثة طبيعية تهدف إلى تعديل ميزان القوى القائم ، وتغيير الأوضاع داخل
الأقطار العربية . إنها استراتيجية ممكنة وليست مستحيلة ، وبرهن ممثلو هذا التيار على
صديقية دعوتهم استناداً إلى الإمكانيات الاقتصادية والبشرية والثقافية التي بحوزة
العرب والمسلمين إضافة إلى احتمالات التغيير في النظام العالمي وتوازن القوى
الحالي .

وحذر ممثلو هذا التيار من الدعوة إلى التكيف في ظل عدم وجود اتفاق على
استراتيجية عربية أو إسلامية توضح مضمون وحدود هذا التكيف . لأنه في ظل غياب
هذا الاتفاق قد تؤدي دعوة التكيف إلى التسليم بالتبعية المطلقة وتبرير توقيع اتفاقيات
حماية ودفاع مع الولايات المتحدة .

ويلاحظ أن انقسام المشاركين بين مقولتي التكيف أو المواجهة لم يحل دون
تعميق الحوار والنقاش ومحاولة كل منها إعادة تعريف وأحياناً تأويل ما يقصد ، بل
والاتفاق على ضرورة الاعتماد على العلم والدراسات الاستراتيجية والدخول في عصر
الثورة المعلوماتية . وردم الفجوة بين العلم ومراكز البحوث والباحثين وعملية
صناعة القرار السياسي في الوطن العربي والأمة الإسلامية ، فضلاً عن الحد من
عمليات توظيف العلم لخدمة السياسة أو طغيان السياسة والأيديولوجية على العلم .
وكذلك الاتفاق على فشل النظام الدولي بصورته وآلياته الحالية على استيعاب
مشاكل دول الجنوب ، وإمكانيات العرب والعالم الإسلامي على المساهمة والنهوض
بحل هذه المشاكل إذا أحسنوا الفهم والتخطيط والعمل .

2 - ظهر ما يشبه الاتفاق بين المشاركين على صعوبة التسليم بفرضية استمرار
الهيمنة أو القيادة الأمريكية للنظام العالمي ، لأن هذه الهيمنة لا تستند إلى تفوق
اقتصادي وتكنولوجي ، بل تعتمد فقط على تفوق عسكري ونووي ، وأن القدرات
الاقتصادية الهائلة لليابان وألمانيا أو أوروبا الموحدة والصين من شأنها أن تفضي
إلى نظام متعدد الأقطاب .

وقد طرح أحد المشاركين رأياً مفاده أن القرار الدولي في هذه المرحلة الانتقالية
تصنعه قيادة جماعية رأس مالية الالتزام ، وعالمية التوجه ، فهي توسعية



المصدر : مستقبل العالم الإسلامي

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : سنة ١٩٩٢

بالتعريف وبقواعد السلوك ، وبينها تنافس اقتصادي ومالي .
بينما أكد غير مشارك عجز الدول الصناعية عن ضمان استمرار تهميش دول الجنوب ، واستخدام القوة ، ضدها وزفرض الحوار بسبب مشاكل الفقر والبيئة والديمقراطية ، وتزايد السكان ، وضغط شعوب ودول الجنوب لتغيير هذه الأوضاع نحو نظام عالمي أكثر عدالة .

3 - برز اتجاه قوي بين المشاركين يدعو إلى إدخال المتغير الثقافي - الاجتماعي - الحضاري في رصد وتحليل التحولات في النظام الدولي وتشوف مسارها المستقبلي ، فثل هذا المتغير يساعد في إدراك :

١ - التمايز والاختلاف بين الدول الصناعية المتقدمة خاصة اليابان والولايات المتحدة .

ب - التناقض بين الشمال والجنوب وفرض حظر تكنولوجي ونزع السلاح النووي في دول الجنوب .

ج - الإمكانيات المتاحة أمام الإسلام والمسلمين للتحرك بين دول الجنوب ، وتقديم نموذج جديد للحياة والمجتمع .

د - محاولة تسييد الرأس مالية في النظام الدولي كإيديولوجية وحيدة ونظام للحياة يدعي أنه يماثل طبائع الأشياء والحياة ، مقابل عدم السماح بظهور إيديولوجيات إقليمية عابرة للحدود تتناقض مع الرأس مالية ، وظهر فكرة أن الإسلام والحركات الإسلامية هي العدو المرتقب بعد زوال خطر الشيوعية .

4 - التقي المشاركون حول ارتباط النشأة التاريخية لمقولة النظام الدولي الجديد بمطالب دول الجنوب المشروعة لصياغة نظام اقتصادي وإعلامي أكثر عدلاً ومساواة ، لكن هذه المقولة أعيد استخدامها وتوظيفها في سياق تاريخي وجيو - استراتيجي لتحقيق أهداف وغايات مغايرة - لما ظهرت من أجله - تزامنت مع انهيار الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي عبر أزمة الخليج .

في هذا السياق طرحت مجموعة من الأفكار والقيم والآليات تحت مقولة النظام الدولي



المصدر : مستقبل العالم الإسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سنة ١٩٩٢

الجديد ، أهمها نزع الصفة الأيديولوجية عن العلاقات الدولية ، وتبادل المصالح بدلا من توازن القوى في العلاقات بين الدول ، والحد من التسلح ، واحترام الشرعية الدولية . واحترام حقوق الإنسان ، والتعاون من أجل مواجهة مخاطر البيئة والتلوث ، لكن الممارسة العملية تثبت عدم الالتزام بهذه الأفكار والقيم واستخدامها على نحو متحيز وغير عادل لما فيه مصلحة الولايات المتحدة والدول الغربية .

وحفلت المناقشات بالعديد من الأمثلة والنماذج التي تبرهن على زيف وتناقض أفكار وقيم النظام الجديد ومحاولة تهيش واستبعاد دول الجنوب من المشاركة في صياغة هذا النظام . غير أن احترام حقوق الإنسان واحترام الشرعية الدولية كانا من بين موضوعات الاختلاف بين فريقين ، حيث يرى الفريق الأول استفادة شعوب دول الجنوب منهما خاصة الشعوب العربية ، بينما تحفظ ، فريق ثانٍ على هذا الطرح ، وأكد أن توازن القوى على الصعيد الدولي أو الإقليمي هو الذي يحسم صدقية الشرعية ، كما أن الكفاح من أجل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان هو إرادة حياة وتعبير عن الأوضاع الداخلية بالدرجة الأولى ، ولاحظ غير مشارك الاستخدام المزدوج والمتراوح لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالحركات الإسلامية والأوضاع الداخلية في الدول الخليجية التي ترتبط بعلاقات خاصة مع الدول الغربية .

5 - عكست معظم المناقشات والأوراق والمداخلات منظورين في التفكير والعمل إزاء البديل الإسلامي وإمكانات ووسائل تحقيقه في الواقع ، أي أنهما يلتقيان في أمور عديدة منها الدعوة إلى البديل الإسلامي وعلى القول بشرعيته وضرورته التاريخية والحضارية ، والحاجة إلى الاجتهاد وكفالة الحريات العامة وضمنان حقوق الإنسان ، لكنهم يختلفان في زوايا النظر إلى ملامح البديل الإسلامي ووسائل تجسيده ، من هنا يمكن القول بأن الاتفاق والاختلاف كانا دائما - وباستثناء أقلية نادرة - يجريان على أرضية واحدة ، وفي إطار جامع لهما ، لذلك كان من الطبيعي أن يتعاش المنظوران ويختلطان أحيانا عند بعض المشاركين أو يعبران عن وجودهما ، ويتبادلان التأثير خلال أيام الندوة لكن دون أن يتفقا تمام الاتفاق . وأحسب أن هذه الحالة تعكس - إلى حد كبير - واقع الساحة الفكرية والسياسية



المصدر : مستقبل العالم الإسلامي

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : سنة ١٩٩٢

العربية .

المنظور الأول : يؤكد يؤس ومادية الحضارة الغربية ، وجاهلية القرن العشرين ، والحاجة الماسة إلى التركيز على بساطة الإسلام وقيمه وفوائده لاستعادة القيم الإنسانية الضائعة وتحقيق وحدة ونهضة المسلمين ، ويسلم هذا المنظور بوجود خصوصية تاريخية وحضارية وقيمة للإسلام والمسلمين ، وبأن العالم الإسلامي حقيقة قائمة لأن هناك أمة إسلامية وحضارة إسلامية وثقافة إسلامية لأكثر من ١٥ قرناً ، فالعالم الإسلامي أمة واحدة ، وحدتها العقيدة الواحدة ، والحضارة الواحدة . والفلسفة الكونية الواحدة ، والثقافة الواحدة ، وتوفر لهذا العالم كل الامكانيات المادية الصالحة لإقامة نظام إقليمي يقوم على التضامن السياسي أو حتى الوحدة السياسية بين مختلف أجزائه أو بعضها ، فضلاً عن تحقيق التنمية والنهضة الشاملة .

ومثل هذه المسلمات تقود بحكم التاريخ والمنطق إلى نتيجة واحدة ، لا بديل عنها . مثلاً في شرعية اضطلاع الإسلام والمسلمين بتأسيس حضارة عالمية جديدة تعترف بتأثير الشعوب والقوميات وتباين الأدوار في هذا السياق ، ويتميز دور العرب فيها لأنهم أمة الوسط ، حملة القرآن ، وبالتالي فهم نواة أي تحرك لتحقيق التضامن أو النظام الإقليمي في العالم الإسلامي بل وحدة ونهضة المسلمين .

ويعتقد الملتزمون بهذا المنظور بسلامة وصدق ما يطرحونه ويعملون من أجله ، ومن ثم لا يتصورون وقوع سيناريو مغاير أو عدة سيناريوهات لتحقيق مثل هذا المنظور الذي لا يعني سوى استعادة جوهر نموذج ناجح من الماضي مع تجديده ببعض التفاصيل ، وإخراج هذا النظام من عالم الإمكان إلى عالم الفعل . إنه باختصار - وتعبير أحد ممثليه - سعي غرضي يؤمن بالحلم والقدرة على تجسيد الغاية وتحقيق الحلم .

على أن تحليل مداخلات ممثلي هذا المنظور يكشف عن بعض الاختلافات ، التي دارت حول مجموعة الإشكاليات والقضايا الفكرية والحركية : -
١ - هل من الأفضل تجسيد البديل الإسلامي من خلال العمل السياسي بأشكاله



المصدر : مستقبل العالم الإسلامي

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : سنة ١٩٩٢

المختلفة خاصة الوصول إلى السلطة ؟ أم هل من الأفضل انتهاج استراتيجية تجسيد البديل الإسلامي على مستوى الفرد والمجتمع من خلال تبني استراتيجية بناء الإنسان ؟ وبرغم تبني الأغلبية الاستراتيجية الأخيرة فإنه بقيت كثير من التساؤلات حول مقومات هذه الاستراتيجية خاصة ما يتعلق بطبيعة القيم في علاقتها بالإطار المرجعي الإسلامي والشرعية من جهة ، والإطار المجتمعي المعاصر ، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية ، ثم علاقة الفرد بالسلطة الاستبدادية الحاكمة ، ونظم للتعليم والتنشئة وما يتعرض له من تدفق إعلامي غربي وتزييف وعي .

ب - ثقل ووزن دور العرب مُقَابَلَةً ببقية القوميات والشعوب الإسلامية ، إذ منح الفريق الأكبر العرب أولوية مطلقة ، بينما فضل فريق ثانٍ الحديث عن أدوار متساوية ، لكن دون إسناد كافٍ أو اعتماد على معطيات واقعية .
وطرح أحد المشاركين فكرة أن يقود المسلمين عالم الجنوب في مواجهة التحالف الغربي . بينما حاول فريق ثالث التوفيق بين الآراء السابقة ، بالتنبيه إلى أن حدة المخاطر والتحديات الخارجية التي تهدد المسلمين يجب أن تدفع إلى التفكير والعمل من أجل التعاون وحشد كل القوى للذود عن كيان الأمة .

ج - مدى القدرة على بعث ما بادر وانطمس من الوحدات والمؤسسات الاجتماعية والسياسية التي عرفت المجتمعات الإسلامية في الماضي ، حيث شدد بعض المشاركين على إمكانية استعادة هذه المؤسسات مع تطوير مضمونها وآلياتها ، بينما رفضت الأغلبية منطلق الاستعادة مع التجديد انطلاقاً من نسبية وتغير هذه المؤسسات بحسب اختلاف المرحلة التاريخية والظروف الاجتماعية والسياسية ومصصلحة المسلمين . لكن برز رأي آخر يدعو إلى الاهتمام بهذه المؤسسات والتأليف بين ما بقي فاعلاً ومؤثراً منها ، وما ظهر من مؤسسات جديدة .

المنظور الثاني : يسلم بالمنطلقات والفرضيات التي يتأسس عليها المنظور الأول خاصة ما يتعلق بالحاجة الضرورية لهيضة المسلمين وتقديمهم ، وأزمة الحضارة الغربية ، وأهمية التضامن الإسلامي ، وكذلك تضامن المسلمين مع دول العالم



المصدر : مستنقل للعالم الإسلامي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ثماناء ١٩٩٠

الثالث ، إلا أن الملتزمين بهذا المنظور يثرون مجموعة من التساؤلات والتحفظات ، كما قدموا بعض المقترحات يمكن القول بأنها تنتمي إلى حقل « إدارة السياسة وعلم التدبير » ، وتعلق بـ : -

١ - إن الدعوة للبديل الإسلامي تعنى بنقد الحضارة الغربية والأوضاع القائمة في العالم الإسلامي وتردد مقولات أصبحت شائعة ومعروفة حتى في الخطاب الثقافي الغربي ، ولا تقدم ملامح واضحة للبديل الحضاري الإسلامي الممكن ، أي إنها ركزت على هدم أسس المشروع الحضاري الغربي ، ولم تنتقل إلى دور ومهمة البناء ، وتنقل الخطاب الدعوي العام إلى مرحلة الصياغة العلمية لأسس واستراتيجيات للعمل من أجل تعيين وتجسيد البديل الإسلامي .

ب - إن نقد الحضارة الغربية لا ينبغي أن يحجب رؤيتنا لوجود عناصر إيجابية أنتجتها تلك الحضارة وأصبحت قيماً وعلوم إنسانية عامة يمكن الاستفادة منها والمشاركة فيها .

إضافة إلى وجود تيارات وأصوات فكرية وسياسية تُدعم من الدعوة والعمل على تغيير العالم على أسس أكثر عدلاً ومساواة بين البشر .

ج - التمييز بين الفكرة والمشروع ، وإمكانات وشروط التنفيذ وأدوات التنفيذ ومراحله ، والاستراتيجيات والخطط والبدائل المتاحة سواء كانت جزئية أو كلية . بعبارة أخرى هناك حاجة ماسة لتعيين المساحة والأدوات التي تفصل بين شرعية وصدقية الفكرة من عالم الإمكان إلى عالم الفعل والتجسيد والذي ليس هو عالمك فقط ، بل عالم كل البشر حيث تتزاحم وتتناقض الأفكار والمصالح وتدور صراعات وحروب عبر مسارات معقدة لا تقتصر على سيناريو واحد أو مسار وحيد .

د - إن التركيز على خصوصية العرب أو المسلمين قد تؤدي إلى تضخيم الذات أو قد تتحول إلى نوع من أنواع العزلة أو الانعزال عن العالم ، وبالتالي فإن التسليم بخصوصيتنا يعني - في المقابل - التسليم بخصوصية الآخر واحترامها والتفاعل معها أخذاً وعطاءً على قاعدة التساوي بين الحضارات . إن الاعتزاز بخصوصيتنا كعرب ومسلمين لا يتناقض وكوننا جزءاً من العالم يؤثر فيه وتأثر به ، ولا نستطيع أن نفصل



المصدر : مستقبل العالم الإسلامي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سنة ١٩٩٤

أو نبتعد عنه حتى إذا أردنا ذلك ، في هذا الإطار ظهرت دعوة للتفاعل الإيجابي مع قيم وآليات العصر من احترام لحقوق الإنسان والتزام بالديمقراطية وتداول السلطة ، فهي ليست منجزات غربية بل تدخل في سياق التطور الحضاري للبشرية . وفي محاولة لتجاوز الخلاف حول مصطلح الديمقراطية تحدث بعضهم عن الشورى ، وحذروا من افتقار جماعات الصحوة الإسلامية إلى الشورى في تنظيمها وعملها الداخلي وحركتها في المجتمع ، ومن ثم خطورة إنتاج وتقديم تصورات للمجتمع الإسلامي البديل تبتعد عن الشورى .

هـ - ضرورة تحديد المقصود بالعالم الإسلامي والدولة الإسلامية ، فالعالم الإسلامي هو عالم اصطلاحي أكثر منه واقعاً ملموساً أو نظاماً إقليمياً فاعلاً متفاعلاً ، كما أن فكرة ومفهوم النظام الإقليمي لا تنطبق على العالم الإسلامي . فضلاً عن وجود فروق اجتماعية ولغوية واقتصادية عديدة ومعقدة بين المناطق أو الدول الإسلامية ، ونسبة تقسيم للعالم الإسلامي على أسس قومية ، أو على أسس مناطق جغرافية وتجمعات أو تكتلات بشرية .

إن هذه الإشكاليات تجعل من الصعوبة الاتفاق على مفهوم أو تعريف محدد للعالم الإسلامي يمكن استخدامه في التحليل العلمي للنظم السياسية والعلاقات الدولية . وبالتالي من غير المنطقي طرح بُنى أو تحديد مهام على عالم أو نظام إقليمي إسلامي قيد التكوين أو تحت إمكانية التحقيق . بكلمات أخرى : كيف يمكن تكليف ما ليس موجوداً أو الاعتماد على ما هو غير كائن ؟

وإذا كان العالم الإسلامي أو النظام الإقليمي في العالم الإسلامي يقوم على وحدات هي الدول الإسلامية فما المقصود بالدولة الإسلامية . هل هي الدولة التي يؤلف المسلمون 50% فأكثر من سكانها؟ أو الدولة التي تطبق الشريعة الإسلامية وتسودها قيم إسلامية؟ أو التي يعلن دستورها أنها دولة إسلامية؟ أو الدولة التي يكون رئيس الدولة التي يحكمها مسلماً؟ أو أنها الدولة العضو في منظمة المؤتمر الإسلامي ؟ و... إن الاختلاف حول مفهوم وحدود العالم الإسلامي والدولة الإسلامية يثير إشكاليات بخصوص التصورات والوسائل المطروحة في مجال العمل لتحقيق التضامن



المصدر : مستقبل العالم الإسلامي

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩٢

الإسلامي أو الوحدة الإسلامية وشكل وبجال كل منهما والصيغ المتاحة وأولويات كل منهما والمراحل والأدوات المؤدية إليها . وقد برز اتجاه يدعو إلى تجاوز هذه الإشكاليات من خلال منح الأولوية المطلقة لقيام وحدة عربية أو على الأقل تضامن عربي سياسي واقتصادي وعسكري وأمني ، يبراهين أن هذه الخطوة هي الأقرب إلى التحقيق ، كما تتوافر لها شروط نجاح كثيرة منها ما هو تاريخي وثقافي وسياسي واقتصادي ، كما أنها الأكثر منطقية وفق منطق توالي الخطوات من وحدة النواة أو القلب إلى وحدة كل الجسد الإسلامي .

ز - إن التركيز على استراتيجية بناء الإنسان وتأصيل نموذج للقيم في حياة المسلم المعاصر يحتاج إلى بحث وتأصيل في علاقة القيم بالإطار الحضاري والتغيرات المجتمعية ، فالإقرار بالإسلام كإطار مرجعي لتلك القيم لا يعني مناقشة معايير بناء القيم واحتمالات تعرضها للتغيير ، أو بكلمات مختصرة : ما العلاقة بين النسق القيمي في عصر النبوة ، وفي الفكر الإسلامي وبين أنماط تجسيده في أرض الواقع عبر فترات تاريخية مختلفة ، وفي العصر الحديث الذي يشتم بثورة في الاتصال والمعلومات تتجاوز وتخترق حدود الجغرافية وفكرة الاستقلال الوطني والخصوصية الحضارية أو القومية ؟

6 - تناولت المناقشات إشكاليات نحن والآخري بصياغات مختلفة في زاوية من الضيق والاتساع لكل من نحن ، والآخري . فقد أثار بعضهم إشكالية نحن العرب المسلمون ، والآخري المسلمون من غير العرب ، حيث رأى أحد المشاركين أن العرب يحاولون دائماً التفكير نيابة عن المسلمين ، أي دون معرفة تصورات وأهداف بقية المسلمين . وذهب مشارك آخر إلى نقد أسلوب تعامل العرب مع الأقطار الإسلامية استناداً إلى سيطرة الزعة النفعية وتصور أن العالم الإسلامي هو مجرد امتداد للعرب ينتظر رغبة العرب في دمجهم ضمن نظام إقليمي .

ودعا فريق مؤثر إلى تغيير هذا الأسلوب لأن العرب هم قلة المسلمين ، والاعتماد على الحوار والتفاهم والتعاون على أسس عقلانية بين القوميات المختلفة التي ينتمي إليها المسلمون .



المصدر : مستقبل لحلم الاسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : شهر ربيع الثاني ١٩٩٥

على مستوى ثانٍ بدا الآخر هو كل ما يختلف عن السُّنة (أغلبية المسلمين) ! من هنا ساد اتفاق على ضرورة تجاوز كل الخلافات الفقهية والتقسيمات الطائفية وصراعات الماضي وخصوصياته الموروثة والحفاظ على وحدة المسلمين عبر التشديد على وحدة الإسلام : القرآن والسُّنة .

وطُرح الآخر في صيغة ثالثة هي الغرب ، خاصة في صورته الاستعمارية ومادية حضارته ، وبينما اتجهت الأغلبية إلى ضرورة إدراك أن الغرب ليس شيئاً واحداً ، ذهب أحد المشاركين إلى أهمية تجاوز منطق الرفض الشامل والموروث دون البحث عن إمكانية للتعامل وتبادل المصالح ، وإن الرفض لا يفيد طالما أنه لا يؤدي إلى طرح بدائل تحقق مصالحنا وفق ما نملكه من عناصر قوة ، ووفق متغيرات العصر . وأشار إلى أن الوضع الجيو - سياسي للعربي يحتم التعامل مع الغرب والتخلي عن فكرة القطيعة والعداء الشامل والمستمر .

وقد اعترض بعض المشاركين على هذه الدعوة براهين خاصة باستحالة التوافق ، وأن الغرب يرفض بالمطلق ، وعلى نحو كامل ، أي وحدة أو نهضة عربية إسلامية حقيقية . وأن مجريات التاريخ وأحداث حرب الخليج تؤكد أن الغرب يبادر دائماً بالعداء ولا يبحث عن صيغ للتعايش على قدم المساواة .

7 - كانت الدعوة إلى كفالة الحريات العامة وضمان حقوق الإنسان ، وحق المواطن في المشاركة السياسية العامة ، واختيار ممثليه ، وتداول السلطة ، وحرية الفكر ، والبحث العلمي ، وضرورة الحوار بمثابة نقاط التقاء بين كل المشاركين في الندوة من جميع الاتجاهات والتخصصات . وقد برز هذا اللقاء واستمر برغم كثرة الاختلاف والتباينات التي عكستها المناقشات ، من هنا يمكن القول : إنها نقاط تقاطع أكثر منها نقاط التقاء ، إذ إن كل الأطراف على ما بينها من اختلاف كانت تجتمع عند الدعوة لهذه القيم ، ثم يتواصل الخلاف ، بل ويتمحور حول هذه القيم نفسها ، بمعنى أن كل تيار أو اتجاه يقدم قراءة وتأويلاً لقيم وآليات وشروط الحريات العامة وحقوق الإنسان والمشاركة ، فقد تحدث بعض المشاركين عن الشورى ، بينما شدد بعضهم على الديمقراطية كقيمة وإنجاز للحضارة الإنسانية ، ودعا أحد



المصدر : مستقبل العالم الإسلامي

للنشر والخدصات الصحفية والمعلومات التاريخ : سنة ١٩٩٤

المتدخلين إلى العلمانية بعد أن قدم لها تفسيراً يباعد بينها وبين الإلحاد أو المادية ، فهي دعوة لتحرير العقل والاجتهاد . كما أنها شرط لازم لتحقيق الديمقراطية . وهو رأي أو تأويل رُفِضَ في حسم إذ لا يصح الربط بين العقلانية والديمقراطية والعلمانية ، « فلم يكن لنا حضارة عظيمة وإبداع وفلسفة وعقلانية إلا يوم أن كان إسلامنا ديناً ودولة والحاكمة شريعتنا » !

على مستوى آخر قدمت الديمقراطية كملاصق لمشاكل داخلية ودعم للجبهة الداخلية ضد أي تهديدات سياسية ببرهان أن أنظمة الحكم الاستبدادية تنزع إلى تهيش دور الجماهير والتسليم أمام الخصوم الخارجيين . من ناحية أخرى حذر أحد الآراء من محاولة القوى الغربية التدخل في شؤون الأمة الداخلية تحت دعوى فرض أو حماية الديمقراطية ، بينما هي تحمي وتدعم مصالحها أو الأنظمة التابعة لها .

٨ - ظهرت دعوة قوية لضبط وتحديد المصطلحات كمدخل لحسم كثير من الخلافات التي تطفو على السطح ، فقد يثار جدل وخلاف بسبب الاستخدام المتباين لمصطلح أو مفهوم يقصد به طرفا الخلاف التعبير عن ذات الفكرة أو الموقف نفسه . ولعل من بين أكثر المصطلحات التي دار حولها جدل وخلاف هو العالم الإسلامي وكذلك العالم الثالث والعالم النامي وعالم الجنوب . والديمقراطية والاشوري والعلمانية والقيم ، في هذا السياق قُدمت اقتراحات بعقد ندوة عن تطور المصطلح في سياقه التاريخي والاجتماعي وعلاقته بالصراع السياسي ، وكذلك في إطاره الحضاري .

المحور الثاني : التكنولوجي والصناعي

عالجت هذا المحور أربعة بحوث عن التكنولوجيا والعلاقات الدولية ، والتنمية الصناعية والتكنولوجيا من منظور حضاري ، والصناعات المستقبلية . آثارها وسياسات تطويعها في الوطن العربي . وبرغم تخصص بعض الموضوعات فلإن ارتباطها بقضايا وهوم الأمة ، وتعدد تخصصات ودوائر عمل واهتمام المشاركين



المصدر : مستقبل العالم الإسلامي

للتنشر والتأليف : التاريخ : تم تأليفه : ١٩٩٤

سمح بتقديم مقاربات مختلفة تراوحت في العمق والشمول إلا أنها قدمت محاولة ونموذجاً للتفاعل والجدل الخلاق بين جميع تخصصات العلوم الاجتماعية والطبيعية .
١ - طرحت للنقاش إشكالية الوجوه الإيجابية والسلبية لإنتاج وتوظيف التكنولوجيا ، وارتباط ذلك بدور التكنولوجيا في دعم التقارب بين أجزاء العالم المختلفة أو ما عبر عنه بعض المتحدثين بوحدة العالم ، كما أن التكنولوجيا تلعب دوراً متعظماً في ترتيب العلاقات الدولية وترسيخ انقسام الشمال والجنوب ، وقد ظهر رأي يرى أن العلاقات الدولية كان لها دور أيضاً في تطوير التكنولوجيا وإنتاج أنواع منها وتداولها .
كما قد يكون لها دور في تحديد مستوى التكنولوجيا المسموح بتقله وتداوله من دول الشمال إلى الجنوب .

بعبارة أخرى فإن الدول المهيمنة على النظام الدولي قد تمنع تداول التكنولوجيا المتطورة ، وتوظفها لضمان هيمنتها . وقد استحوذت هذه الفكرة - بدرجات مختلفة - على موافقة تيار عريض في الندوة ، عبر عنه أغلب المتحدثين ، إلا أن ثمة تياراً آخر أكد أن الحصول على التكنولوجيا أو استيرادها أمر ممكن ومتاح لأن هناك عدة طرق وبدائل للحصول عليها ، وكل هذه الطرق ترتبط بالقرار السياسي وبقدرة البلاد الإسلامية ودول الجنوب عامة على اختيار التكنولوجيا الملائمة ، وبأي شروط يمكن استخدامها ، وفي أي سياق سياسي واجتماعي - ثقافي ، أي أنها أمور واعتبارات تتمثل بالداخل أكثر من الخارج .

٢ - اتجهت المناقشات إلى بلورة اتفاق عام حول الحاجة إلى نظام أممي بيئي عالمي يحد من الآثار البيئية لسيء استخدام التكنولوجيا ومعالجة النفايات التكنولوجية في دول الجنوب ، كما يحذر من ربط المساعدات الاقتصادية والتكنولوجية التي تقدمها الدول الصناعية إلى دول الجنوب بالموافقة على ردم تلك النفايات في أراضيها أو تخزين أسلحة ومخلفات إشعاعية ، ويلاحظ أن مثل هذه المشاكل هي نتاج للتقدم الصناعي والتكنولوجي الذي أحرزه الغرب واليابان ، من هنا تفاعلت تلك المشاكل وعمقت على ما يبدو من فكرة العداء للآخر ، الذي يحتكر



المصدر : مستقبل العالم الإسلامي

للنشر والتأليف : التاريخ : ١٩٩٢

العلم والتكنولوجيا ويحجبهما عن العرب والمسلمين ودول الجنوب ، بينما يصدر لنا أو يحاول الجانب السلبي والمدمر لهذه القوة الهائلة أي تتحمل سلبات أمور لم ولن نستفيد من إيجابياتها .

3 - شغلت العلاقة بين التكنولوجيا ، سواء المنتجة محلياً أو المستوردة ، والمجتمع اهتمام المشاركين الذين توزعوا بين ثلاثة اتجاهات في طرح الموضوع والقضايا المرتبطة به ، الأول : يؤكد أن التكنولوجيا المتقدمة والسائدة على الصعيد الدولي هي جزء من المشروع الحضاري الغربي في نشأتها واستعمالاتها ، كما أنها ترتبط بتصور مادي للعالم ، ومفهوم محدد للتحديث .

ومن ثم يقدم أصحاب هذا الاتجاه قراءة تفكيكية مضادة أو هدمية لهذه الفرضيات تقوم على رفض الصيغة الغربية للتحديث ، واختيار نموذج تنموي يراعي الجوانب القيمة في حضارتنا الإسلامية ، ومن ثم فإن التكنولوجيا تدخل في صلب اختيار وملاحم البديل الإسلامي الحضاري ، فالتكنولوجيا إذاً هي قضية اجتماعية سياسية وحضارية . من هنا يجب أن تطور تكنولوجيا ملائمة لقيم وغايات البديل الإسلامي الحضاري . وبرغم أهمية الاستفادة من بعض جوانب العلوم والمعارف والتكنولوجيا الغربية ، فإن تعريب أو أسلمة العلم والتكنولوجيا يظل هدفاً أساسياً ، بمعنى القدرة على توظيف عناصر حضارية أجنبية في المجالين في ثوب عربي إسلامي في أساليبه التنظيمية وفي بنائه القيمي . في هذا السياق طرحت فكرة التكنولوجيا المناسبة من خلال الاعتماد على النفس وعلى ما يصنعه أغلب الناس أو بالقليل قدر الإمكان من «الميكنة والتكنولوجيا» لتحقيق تنمية البقاء تمهيداً وخطوة على طريق ما أطلق عليه أحد المشاركين البناء وتنمية السبق في ميادين تكنولوجيا أكثر تقدماً . أما أصحاب الاتجاه الثاني فقد انطلقوا لنقد النموذج الغربي للتنمية ، ومحاولات تقليده ، وحق كل جماعة بشرية في اختيار التكنولوجيا التي تناسبها في ضوء خصوصيتها الحضارية وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ، لكن هذه الخصوصية لا تعني البدء من نقطة جديدة ، أو من نقطة الصفر بل التواصل والتراكم المعرفي مع خبرات العصر ، لذلك يرى أصحاب هذا الاتجاه أن تعريب أو أسلمة العلم والتكنولوجيا



المصدر : مستقبل العالم الإسلامي

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : سنة ١٩٩٢

هي دعوة عامة نفتقر إلى التفصيل ، فهي مجرد بُعْثى مخلقة في فضاء الحلم . وقد طرح أحد المشاركين فكرة التبول بوجود مدارس وتجارب لا علوم مستقلة . فتمت تجربة عربية للتحديث تختلف عن التحديث في المدارس الغربية ، غير أن التحديث يظل ظاهرة عالمية لها خصائص وانعكاسات على جميع المستويات ، كذلك فإن صك مفاهيم غامضة غير محددة أو مجربة كتنمية البقاء ، وتنمية الغناء ، أو الدعوة لتكنولوجيا مناسبة بسيطة أو أقل تطوراً ، يتناقض والراث النظري والتجارب العديدة في مجال التنمية ، كما لا يتماشى مع التطور المذهل في ظهور أجيال جديدة من التكنولوجيا في ظل العصر الذي نعيشه الذي يتسم بعالمية الإنتاج وصعوبة التخصص أو الانعزال ، أي أن السوق هو الذي يحدد مستوى التكنولوجيا في جميع المجالات .

واجتهد الاتجاه الثالث في التقريب بين الاتجاهين السابقين بتقديم رؤى وأفكار عامة حول تعدد الدوائر الثقافية والحضارية ، وتنوع تجارب التحديث أو التنمية وشرعية اختيار نموذج مستقل ، والمقابلة بينها ، فضلاً عن الدعوة إلى تخصص بعض الأقطار العربية والإسلامية في إنتاج تكنولوجيا معينة شرط أن تتكامل ولا تتنافس أو تصطدم بتخصص مناطق أخرى في العالم الإسلامي .

وطرح أصحاب الاتجاه الثالث اقتراحاً توفيقياً مفاده أن نأخذ من الحضارة الغربية العلوم الطبيعية والمنجزات المادية والمؤسسية ، ونحتفظ بخصوصيتنا الحضارية وقيمنا المتوارثة ، لكن ثمة رأياً طرحه أحد المشاركين يحذر من صعوبة الفصل ، وبالتالي من الآثار الاجتماعية والقيمية التي تصاحب عادة التكنولوجيا الغربية .

4 - ساد اتفاق عام على ضرورة تطوير التعليم ، ودعم مؤسسات البحث العلمي ، واجتذاب العقول المهاجرة ، واحترام حقوق الإنسان ، والالتزام بالشورى ، وتخوير الإرادة السياسية التي بمقدورها صياغة استراتيجية للنهضة الشاملة ، واكتساب التكنولوجيا المتقدمة . كما عكست المناقشات الاتفاق على فكرة إنشاء وقف إسلامي يؤمن قيام وعمل مؤسسة عالمية إسلامية ترعى الباحثين والابتكارات العلمية وتقدم خبراتها للبلاد العربية الإسلامية .



المصدر : مستقبل العالم الإسلامي

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : سنة ١٩٩٢

المحور الثالث : الاقتصادي

اشتمل هذا المحور على أربعة أبحاث تناولت النظام الاقتصادي العالمي ، وإمكانات التكامل وتقسيم العمل الإقليمي بين الأقطار الإسلامية ، وإمكانات العالم الإسلامي الزراعية ، والنقط والتحولات الدولية .

١ - توصل المشاركون عبر الجدل والنقاش إلى اتفاق عام حول انعكاس وارتباط التحولات في النظام الدولي بالتمهيش السياسي والاقتصادي لدول الجنوب ، ومحاولة الدول الصناعية المتقدمة تجاهل المشاكل الواقعة مع دول الجنوب حول المواد الأولية والديون والتكنولوجيا ، إضافة إلى تركيز الولايات المتحدة وأوروبا واليابان على دمج الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا في السوق العالمي ، وفرض الاقتصاد الحر ونماذج التحديث الغربية على دول الجنوب بما فيها دول العالم الإسلامي .

على أن هذه التحولات تتزامن مع تصاعد التنافس بين الدول المتقدمة من أجل السيطرة على السوق العالمية ، وضعف أداء الاقتصاد الأمريكي ، الأمر الذي دفع بعض المشاركين إلى ترجيح أن ظهور التعددية والتنافس داخل النظام الدولي وبين أقطاب مركز النظام الرأسمالي العالمي قد يفضي إلى السماح لدول الجنوب بتحسين شروط التبادل الاقتصادي وحل مشكلة المديونية .

2 - ألفت الدعوة للتكامل الاقتصادي بين الأقطار الإسلامية نقطة التقاء واتفاق بين المشاركين ، سواء فيما يتعلق بأسباب أهميتها ، ودواعي العمل من أجل تحقيقها ، بل ووصفها مخزجاً مناسباً أو حلاً لتعثر التجارب التنموية في الأقطار الإسلامية وعلاقات التبعية والاعتماد على الخارج .

ولكن هذا اللقاء لم يحل دون ظهور خلافات عميقة حول مضمون وشروط هذا التكامل وعلاقته بالتنمية . فقد برز اتجاه في المناقشة يدعو إلى تجاوز المداخل التقليدية للتكامل الاقتصادي والتي تعرف بالمداخل الليبرالية ، وتقديم نماذج جديدة ، وقد حذر أصحاب هذه الدعوة من المحاكاة « الميكانيكية » لتجارب ناجحة كالوحدة الأوروبية لاختلاف الظروف ودرجة التطور الاقتصادي بين الأقطار



المصدر : مستقبل العالم الإسلامي

للتنمية والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : شتاء ١٩٩٢

الإسلامية والدول الأوروبية .

وعلى هذا الأساس فقد طرحت فكرة الأخذ بالمدخل التنموي الذي يرمي إلى إحداث تغييرات هيكلية من خلال تقسيم إسلامي للعمل ، أي تقسيم للعمل بين الدول الإسلامية يعتمد على قيام مراكز صناعية متخصصة ومتعددة تقوم على أساس اختلاف المزايا النسبية بين الأقاليم الإسلامية ، علاوة على إقامة سوق نقدية إقليمية أو اتحاد نقدي إسلامي .

لكن هذا المدخل بما يتضمنه من مقترحات تعرض للرفض من وجهة نظر اتجاه ثان تحت دعوى أنه لا يقدم جديداً ، فهو يعتمد على العديد من مقولات المداخل الليبرالية التقليدية ، ويكتفي بالتمني أو الحلم ، وأنه من الضروري النظر إلى التكامل من زاوية التنمية ، فالتنمية ليست مدخلاً أو حلاً للتكامل إلا بوجود نمط للتنمية يكون إسلامياً بمجموع أهدافه ووسائله ، بمعنى آخر ؛ إن مسألة التكامل الاقتصادي هي جزء من مسألة التنمية وليست بحد ذاتها حلاً لهذه المسألة .

من جهة أخرى ، فإن عملية التكامل بين الأقطار الإسلامية يجب أن تفيد من الدروس التي تقدمها نماذج التكامل الاقتصادي التي عرفها العالم المتقدم .

وتحفظ اتجاه ثالث في المناقشات على مقولة التنمية الإسلامية أو التكامل الإسلامي ، فلا توجد تنمية إسلامية أو غير إسلامية إلا فيما يتعلق بقيم وأهداف المشروع النهضوي ، أما التنمية والتكامل فهي صيغ وأشكال معروفة . ولا يمكن استحداث ما هو جديد عنها تنظيمياً ومؤسسياً ، أي منقطع الصلة عنها ، بل لأن ضمان نجاح التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية يستدعي معرفة هذه الصيغ والاستفادة منها . في هذا السياق تطرق أحد المشاركين إلى مقولة الاقتصاد الإسلامي حيث رفض وجود ما يسمى باقتصاد إسلامي ، وأكد وجود نظام إسلامي يشمل الاقتصاد والسياسة والاجتماع . وقد رد عليه مشارك آخر - يعبر ولا شك عن اتجاه بين المشاركين - بأنه إذا سلمنا بوجود نظام إسلامي فإنه لا بد من وجود اقتصاد إسلامي وعلم سياسة إسلامي .

غير أن مشاركاً ثالثاً شدد على عدم وجود نظرية اقتصادية إسلامية تُعتق



المصدر : مستقبل لعالم الإسلامي

سنة ١٩٩٥

للتنشر والتأخذ من الصحف والمطبوعات التاريخ :

بالتفصيل ، لكن هناك أسساً وقواعد عامة ، ولا بد من الكشف عنها ، والاجتهاد في توضيحها وصياغتها عبر النظر والعمل ، الفكر والممارسة معاً في ضوء متغيرات العصر مع الحرص على الاستقلال النظري والمنهجي .
ومثل عدد من المشاركين اتجاهاً رابعاً في المناقشات ركز على نطاق التكامل الاقتصادي ومضمونه ، فلم يتطرق إلى موضوعات اقتصادية متخصصة أو إجراءات تنفيذية ، وإنما أكد أولوية العمل من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية بحكم ما يربطها من صلات اللغة والجوار الجغرافي والتماثل البشري والاقتصادي ، إضافة إلى وجود جهود وآليات للتكامل الاقتصادي من الأقرب إلى التحقيق والنجاح تحريكها ودعم دورها كخطوة على طريق تحقيق التكامل الاقتصادي العربي الذي يمكن أن يكون خطوة على طريق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، ومرحلة لا غنى عنها لتحقيق الوحدة العربية التي تمهد للوحدة أو التضامن الإسلامي .

3 - تطرقت المناقشات إلى الأسباب التي تعوق قيام التكامل بين الأقطار العربية أو الإسلامية ، وركز فريق كبير من المشاركين على غياب الإرادة الوطنية والقدرة على ضرب طوق التبعية ، فالاستقلال هو طريق التكامل والتنمية ، من هنا فإن الإمكانيات الكبيرة للعالم الإسلامي لا تستغل ولا توظف لمصلحة شعوبه ، بسبب النظم السياسية القائمة والخلافات والصراعات التي تحكم علاقاتها ، وتجعلها تتعاون في مجال الأمن ولا تتعاون أو تسعى إلى التكامل لتحقيق الأمن الغذائي .
بينما ظهر رأي آخر يرى أن غياب الوحدة الفكرية لتطبيق شرع الله ، وراء تعثر قيام التكامل الاقتصادي ، وأن من المهم وحدة الفكر لحل كل مشاكل التكامل الاقتصادي .

لكن الاختلاف حول أسباب تعثر التكامل الاقتصادي لم تمنع من اتفاق أغلب المتحدثين في هذه الجلسة على ضرورة البدء بالتكامل في مجال الزراعة لأن من لا يملك خبزه لا يملك حريته ، كما أن الأقطار العربية والإسلامية لديها الامكانيات المادية (أرض - مياه - أموال) والخبرات اللازمة ، بل والتجارب الناجحة التي



المصدر : مستقبل العالم الإسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : شباط ١٩٩٩

تكفل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء .

4 - اكتسبت أطروحة البدء بالتكامل الاقتصادي بين الدول العربية أنصاراً جُدداً عند مناقشة موضوع السياسات النفطية في العالم الإسلامي والتحولات الدولية . فقد سيطر على المناقشات اتجاه يحذر من الانعكاسات السلبية للنظام الدولي إضافة إلى نتائج حرب الخليج على سوق النفط واحتمال انخفاض أسعاره ، علاوة على تآكل دور وفاعلية منظمة الأوبك ، وبالتالي فإن البحث عن وضع سياسة نفطية إسلامية أصبح مهمة على درجة كبيرة من الأهمية ، ولاسيما أن الدول الإسلامية مجتمعة تملك 72% من احتياطي العالم من النفط .

إن نقطة البدء في وضع سياسة نفطية إسلامية هي خلق نواة قوية متجانسة من الدول العربية العشر الأعضاء في منظمة « الأوبك » من خلال إعادة الحياة لاتفاقية المنظمة ، إن مثل هذه النواة يمكن أن تجمع حولها كل الدول النامية المصدرة للنفط لأنها تسيطر على 60% من الاحتياطي العالمي منذ نهاية عام 1990 م . وفي هذا الإطار فقد دعا أحد المشاركين من زاوية سياسية إلى العمل على تطوير مواقف نفطية موحدة أو منسقة بين دول الأوبك على الرغم مما قد يطرأ على العلاقات السياسية بين هذه الدول من خلافات ، بعبارة أخرى عزل المصالح النفطية عن الخلافات السياسية .

في المقابل طُرح رأي يفضل البدء بالتنسيق بين الدول الإسلامية المصدرة للنفط ، من خلال قيام منظمة إسلامية ، لكن السؤال الذي طرحه أحد المشاركين هو أولوية التنسيق العربي بحيث يكون خطوة للتنسيق بين الدول الإسلامية النفطية ، من جهة أخرى فإن معرفة طبيعة العلاقات بين الدول الإسلامية الأعضاء في « الأوبك » يساعد على تقدير مدى إمكانية قيام ونجاح منظمة للدول الإسلامية النفطية ، بصياغة أخرى هل اتسمت العلاقات بين الدول الإسلامية الأعضاء في الأوبك بالتعاون وعلى أسس إسلامية أم إنها علاقات تتم على أسس اقتصادية لا شأن لها بالإسلام فتتصارع عندما تتصادم المصالح وتستوجب الصراع .

5 - تطرقت المناقشات إلى بحث العلاقة بين السياسة والنفط ، والنفط



المصدر : مستقبل العالم الإسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : شتاء ١٩٩٢

المحور الرابع : الاجتماعي والثقافي

تناولت أربعة أبحاث هذا المحور ، وعالجت القيم الاجتماعية - الثقافية وتأثيراتها المستقبلية ، والتعليم والبحث العلمي في العالم الإسلامي ، والإعلام وتأثيره على البيئة الاجتماعية والهوية الثقافية .

١ - وقد دار نقاش واسع حول طبيعة ودور القيم في المجتمع ، هل هي معايير وضوابط وغايات أم هل إنها معطيات واقعية اجتماعية وسياسية ، وبالتالي تتعرض للتغيير والتحول من فترة إلى أخرى بحسب التغيير الحادث في المجتمع وانعكاساته على وعي الأفراد ؟ وقد ظهر اتجاه يرفض فكرة تغير القيم ، فالقيم ثابتة لا تتغير لأن المصدر والمرجع الأساسي للقيم بالنسبة إلى المسلم هو الإسلام وما يقرره الشرع ، وهي أمور راسخة لا تتغير تختلف عن الأيديولوجية أو الاتجاه الأكثر عرضة للتغير .

غير أن أحد المشاركين أشار إلى أن إسناد القيم إلى الإسلام والشرعية يثير إشكالية : كيف يمكن قراءة الإسلام ؟ وما المعيار الذي نحدد به الرؤية أو التفسير لما هو صائب أو غير صائب ؟ وتساءل متداخل آخر : هل الدين هو المرجع الوحيد لبناء القيم أم هل إنه عامل رئيس ضمن عوامل أخرى ؟ لكن برز اتجاه قوي يرى أن النسق القيمي يرتبط بالإطار الحضاري ، ومن ثم فإنه يختلف من حضارة إلى أخرى ، وأن الإسلام هو أساس النسق القيمي للحضارة الإسلامية .

٢ - دعا بعض المتدخلين إلى ضرورة التمييز بين القيم والأخلاق ، والقيم والمثل الأعلى الصائب ، إضافة إلى دراسة مبحث القيم في العلوم الاجتماعية والفلسفة ، لكن برز اتجاه قوي يدعو إلى الربط بين القيم والإسلام ، وأن الوسطية في الإسلام هي زاوية النظر إلى قيم الإسلام ، وأن القيم هي روح سار في كل مباحث العلم وحياة المجتمع الإسلامي ، فهي متضمنة في كل شيء وبديهة لا تنفصل عن المعرفة والحياة ، لذلك لم تخصص الفلسفة الإسلامية مبحثاً مستقلاً للقيم غير أن أحد المشاركين تحفظ على هذه النظرة ، وأكد أن نظرية القيم مستمدة من نظرية المعرفة في الإسلام ، وبالتالي ليس صحيحاً أن الفلسفة الإسلامية لم تتعرض لنظرية القيم . من



المصدر : مستقبل العالم الإسلامي

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : شتاء ١٩٩٢

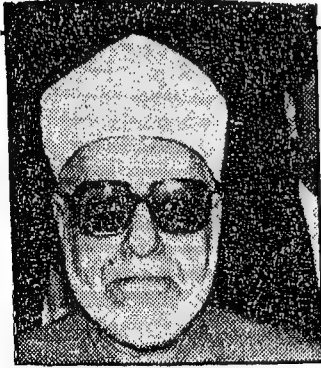
جهة أخرى فإن نظرية القيم مبدأ ومنهجاً وغاية جاءت واضحة محددة في القرآن الكريم ، وهي جملة الأوامر والنواهي القرآنية والصفات التي وصف بها الله تعالى بها نفسه من عدل وخير سلام .

3 - أثبت قضية تغير القيم ، وضوابط عملية التغير ومنهجه ، حيث تنتشر مقاربتان متميزتان لقضايا القيم والعادات والأعراف الاجتماعية والثقافية في مجتمعات العالم الثالث والعالم الإسلامي بوجه خاص ، الأولى تقوم على التدخل والاصطدام القسري ، وقد تعثرت نماذج تطبيق هذا الأسلوب ، بينما تقوم المقاربة الثانية على الفهم والعمل من خلال منظومة المجتمع والقيم السائدة وضمن رموزها وبطرق الإقناع وتدرج المراحل .

ونوه أحد المشاركين إلى ما تقدمه الجماعات الإسلامية على مستوى الفكر والسلوك من تجارب ونماذج لتغير قيم المستميين إليها ، وأشار إلى أن أسباب نجاح عمليات التغير داخل هذه الجماعات ترجع إلى استعداد لدى الأفراد لتقبل نوع معين من القيم ، وعدم تعارض هذه القيم مع الثقافة السائدة في المجتمع ، فضلاً عن وضوح العلاقة بين الوسيلة والهدف ، وهالة الاحترام والتقدير المحيطة بهذه الأهداف . على مستوى آخر بلورت المناقشات اتفاقاً عاماً حول تدخل عناصر ووسائل عديدة في تكوين قيم وسلوك الأفراد من تعليم وأسر وأصدقاء ووسائل الإعلام ، إضافة إلى المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة ، في هذا الصدد قدم أحد المشاركين مجموعة من التساؤلات حول آليات تغير القيم في المجتمع وعلاقتها بالإطار السياسي ، ومعايير النجاح في إحداث التغير ، ووضع القيم والثقافات الفرعية لبعض الجماعات التي لها أطر مرجعية مختلفة من ناحية الدين ، أو بعبارة أخرى هل النظام القيمي السائد يتسع ويراعي القيم والعادات لبعض الأقليات ، خاصة من غير المسلمين؟ وقد أجاب أحد المشاركين على السؤال الأخير من خلال طرح الإسلام كحضارة لا كمجرد دين ، ومن ثم فهو يوسع كل أبناء هذه الحضارة ، كما أن الإسلام هو الدين عند الله أو بتعبيره الطبعة الختامية للرسالات السماوية .

4 - ظهر خلاف حول تكيف القيم الحالية لدى الناس في العالم الإسلامي بوصفها

تطبيق الشريعة ليس بالشعارات



بقلم:
فضيلة
الإمام
الأكبر

الشيخ جاد الحق على جاد الحق

لكفالة الاسلام للتهوض الشامل بالامة ، ورد على الاصوات المعارضة لتطبيق الشريعة أصلا ، أو للشروع الفوري للتطبيق .

● تحت عنوان « تعالوا الى كلمة سواء » أصدرت بيتنا نشرته الصحف في حينه هذا نصه :

أثار موضوع تطبيق الشريعة الاسلامية حوارا ارتفع صوته وعلا صراخه ، حتى جاز أن نسميه جدلا خرج عن الجادة وانحرف عن الهدف ، فصار قضية ساخنة مثيرة ، تتصارع حولها الاقلام وتجري بها أنهار الصحف ، وبرز في هذه الجولة حول الشريعة - ولا أقول عليها - من اخترعوا القالب ومسميات دخلوا بها على الناس حتى يصيخوا السمع لما يقولون ، أو يقرأوا ما يكتبون .

فهذا كاتب اسلامي ، وذاك مفكر اسلامي ، مسوغات وخص اختراعوها لانفسهم حتى يبيعوا ما يبتغون من فكر وأوهام باسم الاسلام ، إحياء للجدل حول العلمانية والاسلام ، وهل الاسلام دين ودولة ، أو أنه دين فرض لعبادة الله ولا شأن له بحياة عباد الله على هذه الارض ، وخط وبعد عن استيعاب أصول الاسلام وفروعه ومقاصده ، ودوامات من الفكر يتوه فيها الحكماء والعلماء .

العودة الى الذات

فما بالنا بهذا الجدل الذي انته به الى العودة الى الذات . ذات المسلمين ومبادئهم وليس الاسلام عمة لهم الاسلام في عمله ، الاسلام في مرسى على العلم ، السلام الاسلام في حرسه على السرايا ، والاعتناء بالاجتماعي ، الاسلام

تطبيق الشريعة في حقيقته يعني تنفيذ ما جاء به الدين من عقائد وعبادات ومعاملات وأخلاق وتنظيمات أخرى . ولكنه أخذ أخيراً مفهوماً آخر هو تنفيذ العقوبات التي جاء بها الدين وبخاصة في الحدود على الجرائم المعروفة ، وإلغاء النظام الربوي في المعاملات المالية .

وتطبيق الشريعة تطبيقاً كاملاً هو ماسارت عليه الامة الاسلامية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ومابعد من اليهود ، وكان الحكماء والمحكومون حريصين على ذلك متعاونين عليه ، حيث لا يوجد نظام أحسن منه لسياسة للدولة ، وقد أنتج خيراً كثيراً في كل القطاعات ، وقبست منه الدول الأخرى .

وبعد أن ظهرت التشريعات الوضعية في البلاد الأوروبية التي أخذ كثير منها من الفقه الاسلامي ، وفي ظل الفصل بين الدين والدولة نهضت تلك البلاد بعد أن ظلت قروناً طويلة ترسف في قيود الجهل والضلال ، وحققت إنجازات كبيرة بهزت العالم الاسلامي الذي كان قد غفا أو تشاغل أو تراخى فترة ركبت فيها روح التلذذ ومتابعة التطور ، لسبب أواخر الامجال لتفصيله ، ففتح المسلمون أعينهم على هذه الحضارة المادية الجديدة ، الذين بدأوا بتثريون مبادئها طوعاً واختياراً كنوع من الاعجاب ، أو كرها وإرغاماً بفعل الاستعمار ، فبدلوا في سلوكهم الى حد ما عن مبادئ دينهم ، وقامت صيحات المصلحين تحذر من هذه التبعية لغير الاسلام . لانها ستجر المسلمين الى الدوران في فلك القوى الأجنبية الحاقدة على الاسلام . وستجعلهم دالماً في ملخمة الدول بعد أن كانوا هم المعانة لمن يتحكمون الآن في مصالهم . وكانت هذه الصيحات تجدداً لوعده الله سبحانه لسيدنا آدم ، أو تنبيهها لوجوب تنفيذ أمره ، فإنه اذا وعد فوعده الحق ، واذا شرع فشرعه يستهدف الخير والمصلحة في المعاش والمعاد ، « فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى . ومن اعرض عن نكري فإن له معيشة ضنكا . ونحشره يوم القيامة أعمى » .

وكان من آثار هذه الصيحات اتجاه بعض الدول الاسلامية الى صياغة نسايتها المقتبسة من الغرب ، صياغة جديدة تتلارب إن لم تطابق دستور الاسلام ومتفرع عنه من تشريعات . وعلماء الازهر كانوا في مقدمة المناادين بالعودة الكاملة الى شريعة الاسلام ، وجهودهم في ذلك معروفة ، لم يتركوا قناة شرعية - دستورية - إلا ودأوا واجبه من خلالها ، وليس المجال مجال حصر هذه الجهود ، فلنورد هنا اثنين من أعلامها الشيخ الازهر ، وفتاوى لاهد علمائه في السلطة التشريعية في مجلس الشعب المصري . وفيهما بيان



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ يناير ١٩٩٢

المصدر : المجلس

في تربيته للفرد وللجماعة الإسلامية ، الإسلام في حرصه على السلام الاجتماعي والألفة بين طوائف الشعوب والأمة ، فلا تفرقة بسبب اللون أو الفكر أو الفنى ، ولا اضطهاد بسبب الدين ، الإسلام الذى حرم الغش فى العقود وحسن من لا يحسن التعاقد ، الإسلام الذى حث على عمارة الأرض وإشاعة الحياة والأمن والأمان ، الإسلام الذى جاء بفروض محدودة لا تقبل الاجتهاد فى صلة الإنسان المسلم بالله ، كما بين الحلال والحرام فى التعامل فى الحياة الاجتماعية بين بلى الإنسان « وقد فصل لكم ما حرم عليكم » لانه أقل بكثير مما أحل ، وقال : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » . الإسلام السماحة والتسامح ، الإسلام نظافة المخبر والمظهر .

هل الإسلام - وهو كما جاء فى القرآن الكريم وفى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم - تختلف كل هذا الاختلاف حوله وتجادل ؟ لا يقصد اللهم وإنما فى لاجاة وغلظة ، ونمطر الإسلام وشريعته وأبلا من السخط وكثيرا من النقد ، دون أن نستوعب هذه الشريعة بل حتى دون أن نغلق ما قرأنا « وإن منهم لفرقا بلوون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب ، ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ، ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون » .

جدل صارخ

هذا الجدل الصارخ الذى تنزعل عن الطريق الحق عندما نحا بالقضية - قضية تطبيق الشريعة الإسلامية - إلى سبيل من الصدد عن سبيل الله وعن الاستقامة ، إلى تحريف متعمد للمفاهيم والقيم الإسلامية ، حتى لقد بلغ ببعض الكتاب أو المتحاورين التجاوز السى ان قال : إن حدود الإسلام وأحكامه شرعت لتعقيد الإسلام ، وقد تجاوزته الحياة الحاضرة بمعضلاتها وحضارتها .

ولقد اشتجر الكاثبون فيما إذا كان تطبيق الشريعة فورا وبالمسيرات والمظاهرات ، أو أنه ينبغي أن يتم فى تراث وعلى مهل ودون عنف .

وما كان الإسلام بالمظاهرات والمسيرات ، وما كان تطبيق شريعة الإسلام بالشعارات التى تلصق على المركبات ، أو ما كانت أحكام الإسلام موقوتة بعصر النبوة والخلفاء الراشدين ، رضوان الله عليهم ، وإنما هو الإسلام عقيدة وشريعة ، ودين ودنيا لكل العصور ، ما بلى المسلمون قنطين الله ، حافظين لحرمة الله يتلون كتابه ويعملون به

حيث بدأ مجلس الشعب فى سور سابق بحث « تنقية » القوانين القائمة ، لرفع ما يكون منها مخالفا للشريعة . وحين

صرف أعضاؤه أو المتعاملون معهم من العلماء - علماء الشريعة والفقهاء - الوقت والجهد ، وأنفقت الأموال فى هذا الصدد ، لم يكن ذلك مظاهرة أو مسيرة ، وإنما كان عملا جادا قننى إلى نتائج طيبة ، ارتضاء المخلصون لهذا الشعب ، فحرصون على استقلاله وذاته وعلى مستقبله ، كراى وقاله لهذه الأمة العربية والإسلامية .

فإذا تأخر الاجراء الدستورى أو تباطأ فإن ذلك على أى حال مسئولية « مجلس الشعب » الذى انتخبه الشعب لولاية هذه السلطة ، يسائله الشعب حين يعود إليه عاجلا أو آجلا . ولا تكون المسامحة بهذه الطرق المعيبة ، التى قد تودى بسعة البلاد واستقرارها وأمنها . ولا يكون الرد على المطالبة الفورية لتطبيق الشريعة بهذه المقالات وذلك الجدال الذى أشبه الصراخ ونعت الشريعة بعدم المصاحبة للتطبيق ، وفقه فقهاءها بأنه صار رثا باليا لا حياة فيه ولا يصلح لهذا الزمان ولحكم هذه الحضارة .

مشاعر المسلمين

إن هؤلاء الذين علا صوتهم وارتفع صرير ألقائهم قد أساءوا إلى ما يطلبونه حين يمسون مشاعر المسلمين فى أقفس ما بهمهم ، وأهاجوا كوامن نفوسهم ، حين يطلق هؤلاء القول على عواطفه ، لا يرفعون فى الله إلا ولائمة ، ولا للوطن وللواطنين حرمة ولا كرامة .

جراحات السنان لها التنام .. ولا يلتأم ما جرح اللسان . نعم « تمالوا إلى كلمة سواء » اجعلوا حديثكم إلى هذا الشعب ومن وراءه الأمة العربية والإسلامية فى حتمية التطبيق للشريعة الإسلامية فورا ، أو أن الامر يحتاج إلى تراث .. وضخوا فى أفواكم التبرير لما تقولون ، دون أن تطعنوا للشريعة ذاتها ، أو تسيلوا إلى السلف الصالح الذين بذلوا فى سبيل التأصيل والتفريع جهدا يذكر ويشكر ويحتذى . وقد تكون تلك الطعون التى سالت بها أنهر الصحف والمجلات منذ ثارت هذه القضية ، عن سوء قصد كما قد تكون عن قصور فى اللهم والتحصيل ، وكلا الأمرين معيب ، وقد قيل قديما :

الناس أعداء ما جهلوا .

قولوا للناس : لا تريد الربا ، ولكن تريد قبل أن نقرر إلغاء التعامل بالربا تحديده فى المعاملات الجارية وإيجاد البديل له ، حتى لا تضطرب أمورنا الاقتصادية المتشابكة مع

غيرنا . وارسلوا جادى فى القول الرشيد قولوا للناس : إن من تطبيقات الشريعة استقامة السلوك

فض الاشتباك مع الحالة الإسلامية



بقلم
فهمي هويدي

كل من له علاقة بالشأن الإسلامي في العالم العربي ظل طيلة الايام العشرة الماضية هدفا لاستجواب مستمر من جانب الصحفيين والدبلوماسيين الغربيين حول موضوع واحد هو : الحالة الإسلامية في العالم العربي باحتمالاتها وتصوراتها وامكانية تكرارها لتجربة الثورة الإسلامية في إيران و...الخ.

على الأقل فهذا ما حدث معي، حتى كان عني ان اجيب عن ذات الاسئلة عدة مرات في اليوم الواحد واعترف بأنه كان لدي ما يمكن ان اقله بالنسبة للحاضر، لكنني كنت اجد عنتا شديدا وحرجا اشد في الاجابة عن الاسئلة التي تعلقت بالمستقبل، الذي بدا لي - ولا يزال - محاطا بعلامات استفهام كثيرة، ولم تكن حيرتي في صده اقل من حيرة اولئك السائلين الغربيين، بل ازعجني ان قلقي من هذه الزاوية كان اكبر. فالامر بالنسبة لهم، في احسن فروضه، هو بحث في مشكلة او تحرر لمصلحة، أما بالنسبة لي ولأمثالي، فنحن ان لم نكن اصحاب المشكلة فنحن طرف اساسي فيها.

هل بيننا من يستطيع ان يقدم اجابة موضوعية وشفافية عن ذلك التساؤل الملح حول مستقبل الحالة الإسلامية في العالم العربي؟

ازعم ان احدا من الباحثين العرب، ولا حتى السياسيين، يملك تلك الاجابة، ببساطة لانها لن تتوافر الا اذا كانت هناك قاعدة واضحة للتعامل مع المسألة، وصياغة مستقرة لعلاقة الحالة الإسلامية بعموم الحالة السياسية. وفي حدود علمي فانه لا القاعدة واضحة ولا الصياغة مستقرة ولكن مؤشرات الاثني ما زالت تتذبذب بين السلب والايجاب، على نحو لم يعد يبرر تعليقه واستمراره.

قلت لندوب الاذاعة البريطانية الذي أجرى معي حوارا هاتفيا من لندن: كل ما اعرفه ان هذه الحالة الإسلامية تمثل الآن حقيقة مهمة في العالم العربي، وان هذه الحقيقة تكبر يوما بعد يوم لاسباب يطول شرحها.

قلت ايضا ان كثيرين من المحللين الغربيين اخطأوا في قراءة ظاهرة الاحياء الإسلامي في العالم العربي المستمرة منذ عقود، فالحقوا بالثورة الإيرانية، ومن ثم فقد توقعوا انحسارها بعد وفاة آية الله الخميني في سنة ١٩٨٩، ولكن كل المؤشرات اللاحقة اثبتت نهافت ذلك التقدير وعقمه، الامر الذي اصبح يستوجب اعادة قراءة وتقييم الظاهرة، ومن ثم التعامل معها، على اساس جديد.

الامريكيون فهموها

واحسب ان تلك الادعية تسري بحق بعض النخب العربية باكثر من سريانها بحق الباحثين الغربيين الذين اذعنوا لفهم ما جرى والنصيب لما سيجري. واذهب الى ان ما حدث في الجزائر يجسد الدعوة الى فتح ملف الحالة



المصدر : الشرق الاوسط (الدنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠١١

الاسلامية واسلوب التعامل معها، حتى تحسم تلك القضية المعلقة بصورة تحقق مصالح الأمة وتحمي مكتسباتها، وتوفر لها حظا أكبر من العافية في الحاضر والأمل في المستقبل.

وإذا لم يكن بوسعنا الآن أن نحصر دروس الحدث الجزائري، لأن القصة لم تتم فصولا، إلا أن ملف الحالة الاسلامية يفرض نفسه كأولوية جديرة بالتحقيق والاعتبار. وازعم في هذا الصدد انه ما لم يتم الاتفاق حول منهج ايجابي للتعامل مع تلك الحالة، فإن عالمنا العربي سيظل يعاني من تأثير التوتر والقلق، والتوجس من المستقبل.

ولئن وافق اهل السياسة العرب وغيرهم على المشاركة في حوار حول اقرار السلام مع اسرائيل، وادخالها في نسيج المنطقة من خلال المفاوضات متعددة الاطراف، فاحسب اننا لا نرتكب خطأ أو نجترئ بأكثر من اللازم، ان ندعونا الى حوار معادل «متعدد الاطراف» لغض الاشتباك مع الحالة الاسلامية، وادخالها في

النسيج السياسي للواقع العربي. ومعذرة لتلك المقابلة بين الاسرائيليين والاسلاميين، لكنها مما اقتضاه واقع الحال ومن غرائب الزمن العربي، الذي وجدنا في ظله شرائع من بني جلدتنا على استعداد لقبول التعايش مع الاسرائيليين، بينما ترفض لقاء السلاح في الحرب الاملية المعلنة بينها وبين فصائل الاسلاميين!

ولست اقول ان اولئك الاسلاميين الذين كثيرا ما يشار اليهم بكلمة الاصوليين، هم من الابرياء المجني عليهم دائما. لكننا نقاتل منذ سنوات فقط لنثبت انهم كغيرهم من البشر، فيهم الاسوياء والمنحرفون، والمعتدلون والمتطرفون، والابرار والفجار. ومن عجب ان رسالتنا هذه لم تصل الى كثيرين ممن ينتمون الى شرائع النخبة العربية، إما لانهم صمروا اذانهم عنها فلم يسمعوها، او لانهم سمعوها ورفضوا تصديقها. لكن اعجب من ذلك اننا وجدنا المتحدة الرسمية باسم الخارجية الامريكية، مارجريت تاتويلر، تقول ما عجز اصحابنا هؤلاء عن فهمه، في بيان قرأته على الصحفيين يوم الثالث عشر من يناير (كانون الثاني) الحالي، اعلن وجهة النظر الامريكية في موضوع «الاصولية» الاسلامية، ومما ذكرته في هذا الصدد انه «من المهم جدا الابتعاد عن التعميم في موضوع معقد كهذا، حيث استعملت عبارة الاصولية الاسلامية باشكال مختلفة، واستخدمها اشخاص مختلفون ايضا. وهي تشمل انواعا مختلفة من المفاهيم الدينية والسياسية والاجتماعية، وليست شيئا واحدا، ولكن ما ينطبق على مجتمع قد يختلف مع ما هو حاصل في مجتمع آخر».

يقينا، قاننا كنا في شئ عن الاستشهاد بما قالته الناطقة باسم الخارجية الامريكية، لكننا حرصنا على اثبات كلامها هنا للدلل على المفارقة من ناحية، ولربما اقتنع اصحابنا وصدقوا، من ناحية ثانية، ان الحالة الاسلامية ليست شيئا واحدا، ولكن «الفرز» مهم في التعامل معها وحسن قراءتها، خصوصا ان الشهادة الامريكية عندهم معتبرة ومعتمدة، ولا يأتينا الباطل من بين يديها ولا من خلفها!

طريقا السلامة والندامة

لسنا بحاجة الى جهد كبير لكي ندرك ان ثمة مدرستين تتنازعان اسلوب التعامل مع الحالة الاسلامية في العالم العربي، احدهما تتبنى موقف القمع والمصادرة،



المصدر : الشرق الاوسط (الندوة)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٢

بدعوى ان «الاصوليين» في مجموعهم يعانون من «عاهات» فكرية وخلقية لا سبيل الى اصلاحها. ومن ثم فالحل الامثل هو قطع الطريق عليهم، باقذار وصياغات متفاوتة، لتجنب ضرورهم واططارهم.

وعند هؤلاء فان الاسلاميين ينبغي ان يستثنوا من اطار التعددية السياسية، في حالة الاخذ بها وتطبيقها. حتى تطرح بعض المنظرين وابتكروا لنا مصطلحا يعبر عن ذلك الموقف، واطلقوا عليه «ديمقراطية الاستثناءات»، ادعوا في ظله ان الديمقراطية لا ينبغي ان تشمل الجميع، ولكن تستثنى منها الفئات التي تهدد الديمقراطية، التي تتمثل اساسا في اولئك «الاشرار» الذين يسمون بالاصوليين!

على ذلك فلا بأس من قيام احزاب الليبراليين والشيوعيين والقوميين والخضر، وكل من هب ودب من اصحاب الملل والنحل السياسية، بحسبان ان هؤلاء لا يهددون الديمقراطية ولا يخشى منهم على مكتسبات الامة، اما الاصوليون الاسلاميون فينبغي ان توحد الابواب في وجوههم ويستثنوا من القبول والاجازة، لا لشئ الا لتعزيز حماية المسيرة الديمقراطية.

المدرسة الثانية تتبنى موقفا مغايرا، ينطلق من الاقتناع بان الاسلاميين ليسوا صنفا فريدا من البشر يتمتعون بصفات شريرة ولازمة، ولكنهم لا يعدمون بعض العقلاء والاسوياء، الذين يمكن التعامل معهم، ومن ثم يطمأن الى مشاركتهم في الحياة السياسية. ولا بأس من مساواتهم في الحقوق السياسية بالقوميين والشيوعيين واحزاب الخضر!

ولعلنا لا نبالي اذا قلنا ان المدرسة الاولى هي صاحبة النفوذ الاكبر في الواقع العربي، الذي تنص دساتير بعض اقطاره على ان دين الدولة الرسمي هو الاسلام، وان الشريعة هي المصدر الاساسي للقوانين!

اما المدرسة الثانية فاننا نجد لها انصارا خارج العالم العربي (!) بالاضح في كل من باكستان وماليزيا.

واذا كان لنا ان نتصارع ونتعلم من الحدث الجزائري، فينبغي ان نقرر بان نهج المدرسة الاولى بالذات هو الاحوج الى المراجعة واعادة النظر، لان التهديد الحقيقي للديمقراطية يكمن في حذف الحالة الاسلامية من الخريطة السياسية وليس باعتمادها ضمن تلك الخريطة.

واذا اتفقنا على ان وجود تلك الحالة في المجتمع الاسلامي ليس شذوذا في ذاته، باعتبار طبيعة الانتماء العقدي لذلك المجتمع، فان الشذوذ يكون في إنكارها وتركها لتنمو وتشكل في العراء، بعيدا عن النور وخارج الشرعية، الامر الذي يسرب اليها الافات التي قد تشكل - بالتراكم - ذلك التهديد الذي يخشى منه على الديمقراطية. وطالما ان هناك دستورا وقانونا، ومبادئ معروفة للممارسة الديمقراطية، تبدأ بالخضوع لراي الاغلبية وتنتهي بتداول السلطة، فان كل جماعة سياسية تعلن قبولها والتزامها بمقتضى ذلك كله، ينبغي ان يقر حقها في المشاركة في الحياة السياسية.

ان المشكلة تبدو احيانا، في اقطار عدة، وكان الحالة الاسلامية هي وحدها التي تطالب بالالتزام بقواعد التعددية ومبادئ الممارسة الديمقراطية، لاننا نكتشف في التطبيق ان النخب صاحبة القرار هي التي ترفض تلك القواعد والمبادئ، وتسعى للالتفاف حولها، محاولة «تفصيل» ديمقراطية حداثية حسب القدر والقياس. الا ترون ان المشكلة اعقد واعمق من ان تنسب الى الحالة الاسلامية وحدها، وان هناك عناصر اساسية في التربة العربية ذاتها تحتاج الى علاج جذري، لكي نطمن الى المستقبل ونتفاعل به؟

ان فض الاشتباك مع الديمقراطية هو المقدمة الحقيقية لفض الاشتباك المنشود مع الحالة الاسلامية.



الموقف

المصدر :

٢١ من ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في أي عصر الاسلام نعيش؟

المسلك الذي اعتبره هو من قبيل الضغط على المواجه وجلد الذات، بينما لم يلاحظ أن غافية أي جسم لا تتحقق إلا إذا عولج ذلك الجسم من أفاته وعلله، وإذا جاز ذلك الافتراض البسيط

بحق الفرد فهو أشد جوازاً بالنسبة لجسم الأمة، التي أحسبها - بعد الذي وصلت إليه - أحوج إلى من يشخص أمراضها ويستنفر أهل القرار وأهل النظر إلى استنقاذها، بأكثر من حاجتها إلى من يهددها ويطيّب خاطرها بكلمات حلوة وانطباعات وريدة.

وصاحب الرسالة المنشورة انتقدني انطلاقاً من تفسير واحد لموقف، ونسب إلي أنني أسبب له بعضاً من الكآبة والحزن يؤرقه أحياناً ويفسد عليه منامه، على حد تعبيره وتلك نتيجة مؤسفة مافي ذلك شك، لكنني أفضل أن يظل ضمير المرء مؤرقاً وباله مشغولاً بحقيقة وضعه ومشكلاته، على أن ينام ملء جفنيه متوهماً أنه بخير، وإن «كله تمام» في حين أن العلل تسري في كيانه وتهدد مختلف مقومات الحركة أو العافية في جسمه. ذلك أنه في الحالة الأولى سيصيح وأعبى بالخطر وربما استطاع رده واستئصال شفافته في الوقت المناسب، أما في الحالة الثانية فإنه قد ينام هادئ البال حقاً، ولكنه سيظل في غفلة عن مأساته، ولن يتمكن بأي حال من تجنب مصيره المفجع!

وعند كثيرين، وأنا منهم، فالكتابة موقف والرائي مسؤولية، وصاحب القلم الذي يوظف منبر الرأي في دغدغة مشاعر القراء، أو في سرد قصص الغرائب والنوادر والطرائف هو أقرب إلى الحكاين منه إلى أهل الرأي. ومن أسف أن أصحاب تلك المدرسة يتزايد عددهم في الصحافة العربية. حيث أصبح البعض يؤثرون السلامة، ويفضلون السباحة في عالم التسلية والترويح أو في عالم الفكر والثقافة الانشائية، بدلاً من الالتزام بالمواقف والاشتباك مع الآخرين. خصوصاً وأن ذلك المسلك الأخير له ثمنه الذي قد لا يتمناه الكاتب لنفسه وقد لا يحتمله.

ورغم أن الترويح والتثقيف من الأهداف المشروعة في مهنة الصحافة، ألا أنني أحسب أن لها مكاناً آخر غير مساحة الرأي. وأحسبها تأتي في مرتبة تالية للموقف، الذي يفترض فيه الانحياز المستمر إلى صف القيم والأهداف العليا التي يقوم عليها المجتمع. بل أذهب إلى أننا في العالم العربي أخص - وحاله كما تعجبون - نادر. نرفها بجرياً بل سركت خطيئة لا تغفر في حق الحاضر والمستقبل،

هل نحن حقاً نعيش العصر الذهبي



للاسلام؟
حول هذا الموضوع ثارت مناقشة على صفحات «المجلة» بين اثنين على الأقل من القراء، أحدهما هو الأخ يحيى الكفري المقيم بجنيف، الذي قال في رسالة نشرتها له المجلة في عددها رقم (٦١٠) أننا نشهد في زماننا حفاوة بالغة بالاسلام، عدد بعض مظاهرها، وانتهى من ذلك إلى تقرير أن «هذا هو العصر الذهبي للاسلام».

وكان قارئ «المجلة» بخطابه ذاك يعلق على بعض ما اكتب، معتبراً أنه يكتسي بمسحة من التشاؤم، وأنه دائم التركيز على جروح وأوجاع الأمة.

لاحقاً نشرت «المجلة» رسالة أخرى بالعدد ٦١٧ لقارئ يقيم في اسطنبول، هو الأستاذ أحمد المدينة، رد فيها على الكفري بكلام فيه خليط من المارة والسخرية قال فيه: «إننا لانعيش العصر الذهبي للاسلام فقط وإنما العصر الماسي أيضاً فقد حررنا القدس وخلصنا المسجد الأقصى من أنياب المعتدين، وجيوشنا الآن على أبواب الأندلس لاعادة أمجاد أجدادنا الفاتحين. وقد طبقنا جميع قوانين الدين الحنيف ورفضنا المظالم وأدينا الحقوق لأصحابها».

ولأنني طرف في الموضوع، فقد بدا وكأنني الوحيد الذي لم أتكلم في الحوار المثار الذي تلقيت في صدهه آراء أخرى لم يقدر لها أن تصل إلى المجلة في لندن، وإنما بعثت إلي مباشرة في القاهرة. وقد وجدت في مجمل الكتابات التي نشرت أو لم تنشر بعضاً من الجوانب التي تحتاج إلى إيضاح، بعضها يتعلق بشخصي وما اكتب في هذا المكان أو غيره، وبعضها - وهو الأهم - ينصب على الحالة الإسلامية الراهنة، التي وصفت في الرسالة المنشورة بأنها «عصر ذهبي». وقد تخيرت هذين الموضوعين دون غيرهما لأن لدي كلاماً في كل منهما. تمنيت أن أكتب منذ زمن، ولكن الأحداث المتلاحقة كانت تفرض نفسها باستمرار على ترتيب أولويات التناول، الأمر الذي أدى إلى ترحيل ذلك الذي تمنيت إرساله أسبوعاً بعد أسبوع. وشهراً بعد شهر. حتى نشرت المجلة الرسالة فوجدتها فرصة لاستخراج بعض ما حبسته ورحلته واحتفظت به - مع غيره - على أرفق الأعماق وفي خزائن الذاكرة.

لنبدأ بالموضوع الأول: الأدنى

فعلني، اتفق مع ما قلته الأخ الكفري في أنني أحاول وضع يدي - فتتر المستطاع - على الجروح الظاهرة والكامنة في الجسم العربي والإسلامي. لكنني اختلف معه في تفسيره لهذا



المجلة

المصدر :

٢١ شهر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويستفز الضمير الغيور ويؤرق أهل الحس السليم، فاحسبه بذلك يحقق مراده، لكنه اذا اصاب قارئه بالياس والاحباط فانه عندئذ يكون قد فشل في بلوغ غايته، واتمنى أن يكون الأخ الكفري من الفريق الأول وليس الثاني.

ناتى الآن الى الشق الأهم وببيت القصيد في هذا الخطاب، وهو المتعلق بمقولة العصر الذهبي للإسلام.

واحسب ان المصارحة هنا واجبة، ولنبداءها بتحديد المقصود بالعصر الذهبي للإسلام لأننا اذا اتفقنا على تعريف أو معيار واضح في هذه النقطة سهل علينا بعد ذلك أن نقيس أي عصر من عصور المسلمين بما في ذلك عصرنا الذي نعيشه بل اذهب الى اننا في زماننا هذا على وجه الخصوص احوج ما نكون الى الاتفاق على ذلك المعيار لأن حالة الدين الشائعة والمتنامية في مختلف أنحاء العالم الإسلامي قد تعطي انطباعا مغلوطا بشأن تقييم الحالة الإسلامية استنادا الى المعيار الكمي وليس النوعي.

وهو نوع من الاجتهاد لانريد له ان ينطلق بغير حساب بناء على رؤى ذاتية وانطباعات شخصية. وانما ندعو الى الاتفاق على اصول تضبط ذلك الاجتهاد سواء لكي نتعرف على الحقيقة أو لكي نصل الى بر الامان الذي ننشده.

فالذين يقيسون الامر بمدى اقبال الناس على المساجد وتزاحمهم على أداء العمرة وتضخم اعدادهم في مواسم الحج قد يرون في المؤشرات الراهنة مايرضيه، ويطمئنهم الى أن الإسلام بخير وان أمة محمد عليه الصلاة والسلام سائرة بخطى حثيثة الى الامام.

والذين يهتمون بالحجاب والنقاب ربما يعتبرون في مضاعفة اعداد المحجبات وأنواع نطاق المنقبات دليلا كافيا على نجاح العمل الإسلامي.

والذين يعنون بمكافحة البدع وتطهير عقائد الناس من مختلف الشوائب، ربما اعتبروا ان تحقيق هذا الهدف بصورة أو أخرى هو معيار انتصار العقيدة الصحيحة ومن ثم هو من ارهاصات علو شأن الإسلام.

وصاحب الرسالة التي بشرنا فيها بحلول عصر الإسلام الذهبي أستند في رايه على ملاحظته من كثرة بناء المساجد والمراكز الإسلامية وتوالي عقد الندوات والمؤتمرات في كل مكان تحت لافتة الإسلام ورايته.

غير اننا اذا دققنا النظر في كل تلك الدلائل والقرائن فسوف نلاحظ انها في حقيقة الامر لا تتجاوز التعبير بصورة مختلفة عن الالتزام بجانب من مفاهيم أو شعائر الإسلام. لكننا لانتمون انها تصلح باي حال معيارا لاثبات اسعادة الإسلام لمجده أو لعصره الذهبي. وانصيرور ان السبب الأساسي لذلك

اذا ما انصرفنا ككتاب عن هموم الأمة وعللها واحزانها، وانشغلنا بسرد الحكايات والذواير واللطائف للناس، الامر الذي يعد نوعا من الالهاء وربما التخدير الذي يفسد باكثر مما يصلح.

وقد كان استاذنا أحمد بهاء الدين - عافاه الله - يقول لنا دائما ان الكاتب الشريف هو جندي واقف على ثغره، وأن الزاوية التي يكتبها ينبغي ان تؤدي وظيفه «الرصاصة» التي تنطلق تباعا نحو أهداف محددة لتصد

مختلف الشرور التي تحيق بالمجتمع وتهدد نضارته وحلمه.

واستاذنا الدكتور زكي نجيب محمود له عبارة صائبة سمعتها منه اكثر من مرة، يقول فيها ان الكاتب الحقيقي هو الناقد والمبصر، والكلمة سالم تكن ناقدة بمعنى منيرة وهادية فقدت وظيفتها. ومن ثم فالكلمة المسؤولة هي تلك التي لاتكف عن التنبيه الى النقائص لتقرب الناس دائما من المثل الأعلى.

طبقا لهذا المذهب فان عين الكاتب الملتزم ينبغي ان تظل معلقة دائما بالاكمل والافضل وبطموح الأمة وغاياتها السامية. الامر الذي يؤثر بالضرورة على نظرتة الى الواقع ومنهجه في التعامل معه. لانه اذا اختار ان يؤدي تلك الرسالة. فان تعلقه بالافضل والأدنى سيجعله على الدوام قليل الرضا وكثير النقد والمؤاخذة. ولذا فانه يظل ابدا مصدرا للازعاج، وعلى علاقة متوترة مع كل الذين قنعوا بالواقع أو صنعوه، وعاشوا بلا حلم في غد افضل، حيث يحقق الحاضر لهم مايريدون.

والامر بالنسبة لي ليس فقط التزاما بقيم مدرسة ومذهب في مهنة الصحافة والكتابة التي انتمى اليها منذ اكثر من ثلاثين عاما، ولكنه قبل ذلك وبعده التزام له جذوره العقيدية وثيقة الصلة بمنهج الإسلام في التقويم والإصلاح، وبقيم التكليف والاستخلاف التي تغرس في وعي المسلم، وتحمله مسؤولية الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، كل في موقعه وقدر استطاعته.

من هذه الزاوية، فالكلمة تكون في موضعها الحق، ومؤدية لوظيفتها الأصلية اذا ماكانت امرة بالمعروف ونهاية عن المنكر. والذين يتحركون بهدي من ذلك الالتزام يجدون انفسهم تلقائيا ودائما ضمن كتبية المستنفرين لتقويم كل عوج وتصحيح كل غلط ورد كل عسف أو ظلم، بأدب الإسلام وخلقه بطبيعة الحال.

لهذه الأسباب كلها، أرجو أن يعذرني الأخ يحيى الكفري أن شغلت نفسي بالنصف الفارغ من الكوب وليس بالنصف المלא الذي جذب انتباهه وانعش قواده. والسبب في ذلك انني لست قانعا بذلك القدر المלא من الكوب، وانما اطمح واجاهد مع غيري ممن يقاتلون بسلاح الكلمة لكي يمتلئ الكوب عن آخره، ويصبح مصدرا لارتواء الجميع وتجسيدها لأشواق الجميع.

ونأى عن الذي يحتج به مستند في الهمة



المصدر : المجلة

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



بقلم فهمي هويدي

والقواعد التي تحكم نطاق المعاملات، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أما الغايات فقد تعددت فيها اجتهادات الأصوليين وانطلقوا في تحديدها من رؤيتهم للأهداف الكلية التي تعبر عن المصالح العليا للمجتمع، فقد اعتبرها الامام الشاطبي موزعة بين الحفاظ على الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال. و اضاف اليها الشيخ الخضر حسين شيخ الأزهر الأسبق الحرية، وارتأى الشيخ محمد الغزالي لاحقاً انه من المهم ان يضاف العدل والمساواة الى قائمة المقاصد، وهكذا.

غير ان النص القرآني أثبت ان هدف الرسالة الالهية، بل وكل الرسالات، هو اقامة العدل بين الناس، بكل ما تعنيه الكلمة في مجالي الثروة والسلطة مثلاً. ففي الآية ٢٥ من سورة الحديد يقول الله سبحانه وتعالى: «لقد ارسلنا رسلنا بالبينات وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط».

وكان ابن القيم الجوزية - الفقيه الأشهر - احد الذين استوعبوا هذه الفكرة جيداً، حتى عبر عنها في «اعلام الموقعين» بقوله: ان الله ارسل رسله وانزل كتبه ليقوم الناس بالقسط. وهو العدل الذي قامت به السماوات والأرض. فاذا ظهرت امارات الحق، وقامت أدلة العدل، واسفر صبحه باي طريق كان، فثم شرع الله ودينه ورضاه وأمره. والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأدلته في نوع واحد وبطل غيره من الطرق التي هي أقوى منه وائل وأظهر بل بين بما شرعه من الطرق ان مقصوده اقامة

الحق والعدل وقيام الناس بالقسط. فاي طريق استخرج به الحق ومعرفة العدل، وجب الحكم بموجبها ومقتضاها.

شمس الدين العنكبوت الذهبي

هناك اذن هدف اسمي للرسالة هو القسط والعدل، يفترض ان تنتهي اليه وتصب في وعائه مختلف النظم والقواعد المطبقة في المجتمع الاسلامي. او بتعبير آخر، فان جميع التفاصيل التي تنظم المعاملات ينبغي ان تخدم ذلك الهدف الاسمي، وتمهد الطريق لبلوغه بامان.

ان بشائر مجد الاسلام تلوح وشواهد تثبت عندما تتحقق المقاصد المرجوة من الرسالة، عبر اتصال الوسائل بالغايات ومن ثم فاذا ما اردنا ان نقيس أية حالة اسلامية فان المعيار الصحيح والأصولي الذي ينبغي ان نعتد عليه هو: مدى نجاح التطبيق في اقامة العدل والقسط. ويقدر اقترابه من ذلك الهدف او ابتعاد التطبيق عنه، يكون حكمنا على مدى ايجابية التجربة او سلبيةها.

الالتباس ينشأ حينما تطبق وسائل الاسلام ولا تتحقق مقاصده، وهو ما نلمسه في بعض البلدان التي تطبق فيها الشريعة الاسلامية، بينما يسودها الظلم الاجتماعي والسبب في

الالتباس ناشئ عن عدم الاتفاق على معيار لقياس مؤشرات التقدم أو التقهقر في مسيرة الاسلام.

ولكي نفرض الاشتباك أو الالتباس حول هذه النقطة فمن الضروري ان نفرق بين وسائل الاسلام وشعائره من ناحية وبين مقاصده وغاياته من ناحية ثانية فالاسلام دعانا الى الالتزام بتعاليم وشعائر وقواعد عدة تتوزع على مجالات العبادات والمعاملات والأخلاق. لكنه فيما نفهم لم يرد تلك التعاليم أو الشعائر فقط لذاتها، وانما ارادها ودعا اليها ليحقق اهدافاً مرسومة للفرد وللمجتمع - وهذا هو الشق الأهم في منظور الرسالة.

فالصلاة فريضة اسلامية يلزم بها كل مكلف في المسلمين، لكن لها وظيفة اجتماعية تتجاوز مجرد الركوع والسجود والتسبيح. حيث يفترض انها «تنهي عن الفحشاء والمنكر» طبقاً للنص القرآني الوارد في الآية ٤٥ من

سورة العنكبوت. هي صلة بين العبد وربه. لكنها اذا لم تنعكس على سلوك الفرد، خلقت وعفة واستقامة، فانها تصبح شعيرة منعدمة الوظيفية وفاقة المضمون.

في هذا النموذج يكون المرء قد التزم بالوسيلة لكنه أهدر الغاية وضيعها. والمعنى أكثر وضوحاً في الحديث النبوي الذي يقول عن الصائم «من لم يدع قول الزور والعمل به، فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه» - بمعنى ان الغاية من الصيام ليست في مجرد الامتناع عن الطعام، ولكنها في الامتناع عن الآثام.

وعندما قرر الحديث النبوي ان «أكمل المؤمنين ايماناً احسنهم أخلاقاً» - فانه اختزل لنا الفكرة التي نريد ابرازها، وهي ان التعبير الأوفى عن الايمان ينبغي ان يترجم في موقف عملي يجسد الاستقامة والورع - وهي الفكرة التي تنطلق بها مقولات أخرى مثل «الدين حسن الخلق» و«الدين المعاملة».

ما هو حاصل على مستوى الفرد يتكرر على مستوى الجماعة. حيث هناك أيضاً وسائل قررها الاسلام يفترض فيها ان تؤدي الى بلوغ غايات بذاتها. وتتمدد بالوسائل المختلفة والنظم



المجلة

المصدر :

٢١ يناير ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مثلا. وهو ما يحتاج به علينا كثير من الباحثين الغربيين - والعرب أيضا - في انتقاصهم من قدر الشريعة ومحاولة اثبات فسادها في التطبيق.

وفي كل مناقشة من هذا القبيل انبه المحاورين أو المجادلين الى أهمية التمييز بين الوسائل والمقاصد، والحكم على سلامة التطبيق بقدر اتصال الاثنين، واسهام الوسائل في تحقيق تلك المقاصد.

واستنادا الى ذلك المعيار فانني اقرر دائما ان كل تجربة تنسب الى الاسلام، وتطبق فيها وسائله فقط بينما تغيب مقاصده، فانها تعد تطبيقا منقوصا بل شائها لأنه يلتزم بالشكل ويجهض المضمون.

شيء شبيه بذلك كان يحدث في «الديموقراطيات الاشتراكية» حيث كانت تجري انتخابات وتقام برلمانات وتنصب مختلف الهياكل والعناوين الديمقراطية، في بلدان يعرف الجميع انها كانت سجونا كبيرة للشعوب ونماذج فجأة للديكتاتورية، ومن ثم فانها غدت واحات للديموقراطية الكاذبة والمغشوشة، التي أقامت بدورها الشكل والغت المضمون كلية.

انني ادعو الأخ يحيى الكفري ونظراءه من الغيورين المعنيين بالحالة الاسلامية الراهنة الى إعادة النظر في المعيار الذي يستندون اليه في تقييم الواقع الاسلامي، بحيث يضعون نصب أعينهم دائما المقاصد الجليلة التي من أجلها بعث النبي عليه الصلاة والسلام ونزلت الرسالة الالهية.

وفي ضوء اعمالهم لذلك المعيار، لهم بعد ذلك ان يقرروا ما اذا كان هذا هو عصر الاسلامي الذهبي أو الماسي، ام انه البرونزي أو النحاسي!

كل ما ارجوه فقط الا يأتيني احدهم معاتبا بعد حين، لأنني اترفق في نقد الزمن الاسلامي، ولا اوفيه حقه الواجب من التشخيص والمكاشفة! ■

قضية للمناقشة

هل يملك الاسلام نظرية سياسية؟

بقلم



د. صدقة يحيى فاضل

والسياسية والاجتماعية الإسلامية. وتجهيزها لتكويلاً بمثابة افضل حل علمي بديل، أمام الدول الإسلامية، بل حتى غير الإسلامية، ولاشك ان هناك ترابطاً وثيقاً فيما بين هذه النظم من جهة، وهذه النظم والعبادات من جهة أخرى. لذا فإن الحل الإسلامي يقتضى الشمول والترابط التامين.

ولقد اهتم كثير من علماء المسلمين ولاشك بـ«المعاملات» او بهذه النظم سواء كان ذلك الاهتمام جزئياً او كلياً. وينتج عن ذلك الاهتمام صدور كتابات كثيرة ومساهمات فكرية قيّمة يستحسن الاستفادة بها، والانطلاق على اساس الصالح منها. فهناك مساهمات شاملة في مجالات الاقتصاد والسياسة والاجتماع، ففي مجال الاقتصاد مثلاً، هناك محاولات فكرية كثيرة بعضها كلى يتحدث عن كل «النظام الاقتصادي الاسلامي» وبعضها جزئى يتناول بعض جزئيات الاقتصاد في البلد الإسلامي.

ويمكن اعتبار «المركز العالمى للاقتصاد الاسلامي» بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة اهم الجهات الاكاديمية المتخصصة حالياً في مجال الاقتصاد الاسلامي، والتي كان مهماً الاول «ومازال» تحديد وتوضيح النظام الاقتصادي الاسلامي كما هو كائن، وكما يجب أن يكون. وقد تأسس هذا المركز عقب انعقاد «المؤتمر العالمى الاول للاقتصاد الاسلامي» في رحاب تلك الجامعة بمكة المكرمة في عام ١٣٩٥ - ١٩٧٥م وقد قدم هذا المركز حتى الآن العديد من المساهمات القيّمة في مجال تخصصه. ويمكن في هذا السياق أن يفسّر «المجمع الفقهي الاسلامي» الذى تم انشاؤه بمكة المكرمة من قبل رابطة

انصب تركيز علماء المسلمين ومفكرهم اكثر على المجال التعبدى بصفة اساسية، أما المجالات الدنيوية (الاقتصاد والسياسة والاجتماع) فقد كان حظها من اهتمام المسلمين ومازال اقل مما ينبغي، ولقد انعكس عدم تركيز معظم علماء المسلمين على «المعاملات» كـ«نظم» شاملة سلباً على وضوح النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الإسلامية، فلانزال هناك حاجة واضحة لتوضيح وبلورة وترسيخ هذه النظم نظرياً.. تمهيداً لتهيئتها للتطبيق الفعّل والعمل على الحياة الإسلامية كلها، عندما يشاء الله. ونتج عن ذلك ان اصبحت حياة معظم المسلمين (العامة) غير اسلامية، أى لا تنظمها وتحكمها قوانين وقواعد إسلامية، انحصر الإسلام في بعض البلاد «الإسلامية» في ممارسة العبادات وشعائر الدين فقط؟!!

أما المعاملات في معظم البلاد الإسلامية أو الحياة العامة فيها فإن الذى اصبغ ينظمها ويحكمها هو قوانين مستوردة، إذ تهاافت معظم الدول الإسلامية على التخلّ عن شريعة الإسلام، كاسلوب حياة ولجأت بدلاً من ذلك الى الاقتباس من الشمال وكما نعرف فإن «الشمال» يقدم نموذجين (ايدولوجيتين) رئيسيتين: الاشتراكية التى سقطت سقوطاً تاريخياً والراسمالية وبينهما نموذج ثالث، هو خليط منهما فاصبحت تلك الدول إما اشتراكية على طريقة النظرية الفاربية وإما راسمالية، وابتعدت اكثر وأكثر عن دينها وعقيدتها. فلم تزل إلا مزيداً من الجهل والفقر والمرض، وضباب انهمية والتخبط. .. وكان من اهم اسباب هذا الضياع المأساوى المعروف هو الانصراف عن بلورة وتوضيح النظم الاقتصادية



المصدر : المجلس

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ونشره والالتزام به حيث يمكن القول ان التطبيق الفعلي للإسلام في كل مجالات الحياة يتطلب (أساسا) قيام نظام سياسي إسلامي.

إن الحاجة إلى تحديد وتوضيح الانظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الإسلامية ومن ثم «تقنين» الشرائع، وصياغة القوانين والدساتير التي يتطلب العصر بلورتها وصياغتها، مازالت حاجة قائمة وملحة. ويجب ان يتوقع المرء تبلور هذه القوانين وظهور الكيان النظري لها قبل توقعه تطبيق هذه القوانين (ومن ثم تطبيق الإسلام في الجوانب التي تتناولها تلك القوانين) وظهور دولة إسلامية نموذجية، إذ يجب ان يوجد «النموذج» الإسلامي في النظرية أولا ويكون ذلك «النموذج» هو المثال الذي يتفق اغلب المسلمون عليه.

والواقع ان آفة المسلمين في الماضي والحاضر هي الفقرة والتمزق، كما ان آفة بعض مفكرهم هي التزمّت والتصلب والاختلاف. لقد اختلف مفكرو المسلمين عبر مختلف العصور كثيرا بشأن كثير من المسائل الفقهية والتشريعية وكانت بعض تلك الخلافات حادة ومدمرة ونتج عنها الكثير من السلبيات التي أتى في مقدمتها بعض الارتباك في فهم الإسلام، وضعف الالتزام ببعض قواعده.

وإذا كان بعض علماء المسلمين يدبّجون المؤلفات الضخمة بخصوص خلافات ثانوية حول نقاط فقهية محدودة، فإن الخلاف فيما بين كثير من مفكرى العالم الإسلامي بشأن النظام السياسي الإسلامي «كما يجب ان يكون» يتوقع ان يكون أكثر حدة وأشد وطأة. فهل أن الأوان لكي نطرح قضية مبادئ وأسس الفكر السياسي الإسلامي للحوار؟ ■

العالم الإسلامي بدور فعال ومميز في عملية تقنين الشريعة الإسلامية في مجالات الحياة.

وقد جاء تأسيس ذلك المجمع دليلا على تقدير أهمية ذلك التقنين والضرورة الملحة له في هذا العصر بالذات.

وفي مجال الاجتماع هناك عدة محاولات معاصرة هامة لسيد قطب ومحمد ابوزهرة وغيرهما من علماء الاسلام، وفي مجال السياسة هناك جهود سيد قطب ود. محمود طاهر، ود. محمد ضياء الرئيس، وعبد الوهاب خلاف، ود. يوسف القرضاوى، وغيرهم. غير ان اهتمام العلماء والمفكرين المسلمين بمجال السياسة على وجه الخصوص، كان ومازال محدودا وأقل مما يجب، إذا اخذنا في الاعتبار الأهمية الحاسمة لمجال السياسة في تطبيق الإسلام



المصدر: سوانس الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٦ فبراير ١٩٩٢

انتهاء فعاليات ندوة «مستجدات الفكر

الاسلامي» في الكويت

**فهمي هويدي: مؤسسات العمل الاسلامي متخلفة
ولا بد من مقاومة توظيفها لغايات سياسية
توفيق القصير: العالم الاسلامي يفتقد الى
الدراسات المستقبلية وما تحقق غير كاف
الشيخ محمد الغزالي: انحسار الفقه الاسلامي
سببه ضعف مدرسته العقلية**

الكويت - ابراهيم الخالدي:

انتهت يوم امس فعاليات ندوة «مستجدات الفكر الاسلامي» التي استمرت طيلة ثلاثة ايام والتي نظمتها وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية برعاية سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح.

وكان اليوم الثاني في الندوة قد شهد إلقاء محاضرتين الأولى للمفكر الاسلامي فهمي هويدي، والثانية للدكتور توفيق القصير ركزت على ضرورة توسيع مدارك الفهم للعمل الاسلامي ومؤسساته.

وقد آتت محاضرة الهويدي تحت عنوان «تطوير مؤسسات العمل الاسلامي»، بينما حملت المحاضرة الثانية عنوان «آلية تحقيق واستمرار الدراسات المستقبلية».

المحاضرة الاولى

وقد أكد هويدي في كلمته على انه لا بد لنا من الاعتراف «باننا نعيش أزمة كبرى في التعامل مع مفهوم العمل الاسلامي، نشأت أساساً عن حالة صير في استيعابه وتحصيله»، مشيراً الى

«أن الدولة العربية الحديثة نظرت الى العمل الاسلامي من زاوية تأثرت بالمفهوم الغربي للدين ومؤسساته، ولم تكن معبرة بشكل كاف عن حقيقة المنظور الاسلامي (...)»، وان النخب الحاكمة فرضت على واقعنا الاسلامي بناء مؤسسياً ينطلق في فلسفته من صميم الرؤية المسيحية التي تجسد الدين في الكنيسة، وصميم الرؤية الغربية التي وجدت في العلمانية ملاذاً يحمي المجتمع من سطوة الكنيسة».

وأضاف: «لقد تجسدت تلك المفارقة في تركيا الكمالية، التي تحولت في ظلها الخلافة الاسلامية بعد إلغائها الى مجرد ادارة دينية، ترعى المساجد والوعاظ والأوقاف، وتتصل بالآخرة، بينما لا يؤذن لها بأن تتصل بالدنيا من أي باب»، وقال: «لقد تمت «نصرنة» الاسلام في الدولة العربية الحديثة، اذا جاز التعبير، صار الدين مؤسسة - كنيسة في الجوهر والوظيفة - وصارت الشؤون الدينية مسألة «روحانية»، محورها علاقة الانسان بالرب، تلك التي تتجه مباشرة الى السماء، لا بالأرض والناس». وتابع يقول: «لقد غدت الشؤون الاسلامية، التي هي في ثقافتنا الأصلية شؤون بعرض الحياة كلها - مجرد ادارات، أو وزارات - وغداً اختصاصت بدور في فلك المساجد والشعائر».

للأعمال الخيرية والتراثية، وغدا الدين صفحة في جريدة أو مجلة، وبرنامجاً تبثه الاذاعة ويعرضه التلفزيون من باب سد الخانة أو التبرك، أما جميع الأنشطة التي تدور خارج تلك الحدود فلا شأن للاسلام بها، لأن للدين في ظل تلك الخريطة جغرافيته المرسومة، التي لا ينبغي ان يتجاوزها».

إسقاطات

وأضاف: ذلك الموقف الرسمي أريد إسقاطه على الأنشطة الشعبية، حيث مورست ضغوطه المعروفة لتحجيز العمل الاسلامي داخل المسجد، لا... يتجاوزه، وحتى شاع ذلك الخطاب الذي يريد عزل الدين عن الواقع بحجة فصله عن «السياسة»، وبحسبان ان الدين لله والوطن للجميع.

«ولم يقف الأمر عند حدود ابتسار



المصدر: مجلة الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٦ ضيف ١٩٩٢

العمل الاسلامي وحصاره في مجالات متواضعة، تعزله عن الحياة وتعمل دوره الفاعل في تفجير طاقات الامة لتتطلق على مدارج التقدم والنهضة، وانما ادى ذلك ايضا الى الفصل بين الدين والسلوك، إذ ما دام الدين علاقة بين القلب والرب، فليست هناك حاجة إذن «لأحكام» في المعاملات التي تجري بين الناس والناس.

«كانت النتيجة إذن أن عطل دور الاسلام الأساس في النهوض بالمجتمع ككل، دوره في تقويم سلوك الأفراد، وصرا مطالبين الآن أن نحارب على جبهتين لرد الاعتبار للإسلام وقيمه، جبهة النخب التي حرصت على تقليص دور الاسلام وحصاره في تلك المجالات أو المسارات الضيقة، وجبهة عامة المسلمين الذين اختزل الدين في وعيهم، حتى غدا طقوسا وشعائر وأشكالا، ولم يدركوا أن ثمة حاجة إلى ترجمته في السلوك والموقف».

تلك رحلة طويلة وشاقة، لكنها ضرورية لتحديد المنطلق الصحيح للتعامل مع مصطلح العمل الاسلامي، وما لم نتفق حول هذه النقطة فأننا سنجد أنفسنا وقد وقعنا في ذات المازق الذي فرض على الامة، وأفرز ما نشهده ونلمسه من وهن وتخلف.

شمول

وتابع هويدي يقول: «ونحن نسعى إلى تصحيح النظرة الشائعة للعمل الاسلامي وتوسيع محيطه ليشمل الحياة كلها بمختلف مجالاتها وأنشطتها، فأننا ننبه إلى محظورين من الأهمية بمكان، هما: أن الشمول الذي ندعو إليه لا يعني على الإطلاق ضياع الحدود أو تداخلها بين مختلف الاختصاصات. فلسنا نقول مثلا بأن الفقيه الذي درس العلوم الشرعية هو صاحب الرأي الأخير في مختلف شؤون الدين والدنيا، ولكننا نقول بأن كل من حسن اسلامه وتمكن من أي فرع من فروع المعرفة الدينية هو بدوره من فقهاء المسلمين ورأيه معتبر في اختصاصه، والتلاقي بين الاثنين مهم لصواب الاجتهاد، خصوصا في ظل المستجدات الكثيرة التي طرأت على عالمنا». «أن ذلك الشمول يتحقق بالتوازن المفترض بين مختلف الأنشطة، من ناحية، ثم أنه ينبغي ألا يطمس حقيقة أن الاسلام رسالة هداية في نهاية المطاف من ناحية ثانية، ذلك أن الغلو باتجه حصار الدين في نطاق العبادات والأخلاق، أفرز نوعا من الغلو في الاتجاه المعاكس، ودفع بالبعض إلى الاستغراق في الشأن السياسي

والتهوين من شأن التربية والأخلاق». فالذين يريدون الاسلام روحانيا فقط لا يقلون في الخطأ والقصور عن أولئك الذين يريدون توظيفه في الأمور العملية والسياسة في المقام الأول، حيث لا تصح الرؤية في ما نحسب إلا إذا تحقق التوازن في العمل الاسلامي بين الأخلاق والعبادة والعمل.

أن ذلك شأن مهم حقا، ولكنه يندرج ضمن التفاصيل وأجبة الاعتبار، فلنن إدرك المسؤولين عن العمل الاسلامي أن جهد الباحثين المسلمين قاصر في مجال المعاملات، فإن عنايتهم بسد تلك الثغرة واجبة ما في ذلك شك، ولكن ذلك لا ينبغي أن يعني تراجعنا أو تهويننا من شأن الجوانب الأخرى، المعقدية والأخلاقية.

وفي كل الأحوال، فإنه إذا جاز لنا أن نرتب مجالات العمل وفقاً لأهميتها في المنظور الاسلامي، فسوف يظل حجر

الأساس الذي يقوم عليه البناء كله هو ذلك الشق التربوي الذي ينهض، على الاستقامة في العقيدة والخلق.

منهج الاسلام

ثم تطرق هويدي إلى الحديث حول (موقع المؤسسة في العمل الاسلامي) فقال: «نذهب إلى أن منهج الاسلام في التعامل مع الشأن العام يقوم على دور الفريق وليس الفرد. دليلنا على ذلك هو أن ما نص عليه القرآن الكريم من أن أمر المسلمين شوري بينهم، والشورى في مفهومها العملي هي وضع ينهض فيه أهل الاختصاص والنظر بالتقدير والترجيح في مختلف النوازل والمصالح بحيث تكون القاعدة هي: تصرف الواحد في المجموع ممنوع كما قال الامام محمد عبده بحق والأمير كذلك فكرة الشورى تتجاوز حدود الدائرة النيابية أو البرلمانية التي تقوم على تمثيل الامة، وإنما تنصرف إلى مختلف شؤون المسلمين في جميع مستويات العمل ومجالاته، بحيث لا يحتكر القرار فيه لصالح فرد أيا كان سلطانه».

«دليلنا الثاني يستند إلى لغة الخطاب القرآني ذاته، دائمة الحديث عن «أولي الأمر» وليس ولي الأمر، إذ هي تفترض أن أمر المسلمين ليس موطأ بفرد، ولكنه بأيدي جماعة أو فريق من الناس، حيث يد الله دائما مع الجماعة، كما قيل بحق».

«ولعلنا نضيف أيضا أن تربية المسلم على الالتحاق بالجماعة دائمة، في الصلاة على وجه الخصوص، وتقريعه وتأنيبه إذا ما تقاعس عن ذلك، بنص أحاديث نبوية كثيرة، هذه التربية محملة برسالة تغرس في أعماق المسلم أنه جزء من كل، وأنه وحده أضعف وأقل شأننا مما لو عزز انتماءه والتحامه مع غيره».

خلاصة ما نريد أن نصل إليه هنا هو أن منهج الاسلام في العمل العام يقوم على صيغة الفريق أو المؤسسة، وأن نقرر بأن دولة الاسلام هي دولة المؤسسات بلا منازع، وبأن يجتمع المسلمين هو الأولي بوصف «المجتمع المدني»، الذي لا يحتكر القرار فيه فرد، ولكن شأنه موزع على أهله، حيث ينهض بكل شأن أولو الأمر فيه، من خلال الالتزام بقاعدة «الشورى».

مشاكل

وقد عدد هويدي آفاق ومشكلات مؤسسات العمل الاسلامي الرسمي والشعبي، كما يلي:

● موقف الأنظمة السياسية التي

يحرص بعضها على حصر أنشطة المؤسسات الاسلامية في مجالات بذاتها.

● انتشار تلك المؤسسات على مساحات واسعة من العمل الاسلامي مما يؤدي إلى تشتت جهودها في بعض الأحيان.

● التشرذم والتفتت الناشئ عن عدم التنسيق بين تلك المؤسسات الاسلامية.

● الظل في الأولويات، مما يؤدي في أحيان كثيرة إلى إهمال مصالح استراتيجية وكنية.. مثل وحدة الامة الاسلامية. نتيجة الاستغراق في قضايا جزئية أو مزخلفة تخدم سياسات أو مصالح عارضة.

● النقص في الكوادر المتخصصة المرباة في المدرسة الاسلامية.

ويتصل بذلك أن المؤسسات الدعوية والتبشيرية بوجه أخص متخلفة عن مثيلاتها المسيحية مثلا في فنون الدعوة والتبشير، فنحن نرسل وعازما مثلا أو نقدم اموالا، بينما هم يبعثون بالأطباء والمرضات، ويقومون بصناعات محلية وأنشطة بيئية تساعد المجتمع فعلا في التقدم والنمو، إضافة إلى ذلك فإنه لا مفر من الاعتراف بأن مؤسسات العمل الاسلامي العاملة في مجال الدعوة والتبشير لا تستخدم فنون الاتصال الحديثة، بحكم تخلف إمكاناتها أو



المصدر: صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١١ فبراير ١٩٩١

المحاضرة الثانية

ثم كانت المحاضرة الثانية وهي عن الية (تحقيق واستمرار الدراسات المستقبلية) والقاهما الدكتور توفيق القصير الذي أكد في البداية أن الدراسات المستقبلية لم تحظ بما تستحقه من اهتمام وعناية في العالمين العربي والإسلامي، حيث اقتصر معظمها على جهود فردية، تسعى لاستشراف بعض الجزئيات المتعلقة بالمستقبل العربي، مشيراً إلى أن أهم المشاريع البحثية التي صدرت في الثمانينات في العالم العربي دراسات هما:

● مشروع «المستقبلات العربية الجديدة» وهي أحد المشاريع البحثية لجامعة الأمم المتحدة، والذي أشرف على تنفيذه مكتب الشرق الأوسط في منتدى العالم الثالث.

● أما المشروع الثاني فهو «استشراف مستقبل العالم العربي» الذي تم إنجازه في إطار مركز دراسات الوحدة العربية.

وأضاف أنه «في ما يتعلق بالعالم الإسلامي، فليست هناك دراسات مستقبلية تعامله كمنظومة متفردة لها خصائصها المتميزة، حيث أن جميع الصور المستقبلية للعالم الإسلامي جاءت نتيجة اعتباره جزءاً من منظومة العالم الثالث، كما افترضتها النماذج العالمية، وبالتالي تبقى الصور المستقبلية للعالم الإسلامي مرهونة بتوقعات النماذج العالمية، وما تنبئ عليه هذه النماذج من أفكار ومناهج».

وأكد د. توفيق القصير أن الدراسات المستقبلية تتطلب العديد من النقاط أهمها: توفر الوعي بأهميتها ووجود الكفاءات المتخصصة ورسوخ تقاليد البحث العلمي الجماعي ووجود المؤسسات المتخصصة في مجالات الدراسات المستقبلية وأخيراً توفر المعلومات والبيانات الضرورية للدراسات.

ثم تطرق إلى الية تحقيق الدراسات

● الفقر في مصادر المعلومات الأمر الذي أدى إلى تغيب مساحات غير قليلة من مجالات العمل الإسلامي، كان يمكن أن تغطي بواسطة المؤسسات الإسلامية.

● غياب الديمقراطية عن تلك المؤسسات، وبوجه أخص فإن ما هو أهلي منها يمارس فيه احتكار السلطة من قبل «القيادات التاريخية»، مما يجلب الدماء الجديدة عادة.

● العناية بالشق التبشيري دون الجانب العملي، فعلى كثرة ما لدينا من مؤسسات للوعظ وجمع التبرعات والبر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإننا لا نكاد نجد مؤسسات لتتمة الابتكارات مثلاً في العالم الإسلامي أو للنهوض بالصناعات المحلية والريفية أو لتبادل العلماء بين دول العالم الإسلامي، أو للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

● ضعف الاهتمام بحقوق الإنسان، التي تشكل الآن قيمة تنتمي أهميتها في أفعال الخارج في حين أنها قيمة راسخة في الخطاب القرآني الذي نص على تكريم ابن آدم منذ أربعة عشر قرناً.

● الانكفاء على الذات، والانشغال

في أغلب الأحوال بما هو قطري أو إقليمي، وفقدان الصلة بما يجري في العالم الخارجي من تطورات في أوضاعه أو قيمه. وقال هويدي أن تطوير مؤسسات العمل الإسلامي تحد يتمثل في كيفية إحداث ذلك التطوير في ظل «السقف» السياسي والاجتماعي السائد.

وفي ختام محاضراته قدم هويدي توصياته التالية لتطوير مؤسسات العمل الإسلامي وهي:

● ضرورة الاستقلال لتلك المؤسسات، سواء كانت رسمية أو أهلية أو بين وبين والاستقلال المقصود هنا يقصد به تحري الحق لوجه الله ومصالح الناس، ومقاومة توظيف منظمات العمل الإسلامي لخدمة سياسات لا يقصد بها وجه الله ولا مصالح الخلق في نهاية المطاف.

● أهمية التخصص في العمل الإسلامي.

● ضرورة التنسيق بحيث لا تتكرر أنشطة المؤسسات في المجال الواحد، وبحيث تفيد كل مؤسسة من جهد غيرها ولا تضطر لبذء مهمتها من الصفر.

● ضرورة توفير قاعدة لمعلومات العالم الإسلامي، تتابع مؤشرات الكلية، على النحو الذي تفعله الفاتيكان مثلاً بالنسبة للعالم المسيحي.

وعقب على كلمة فهمي هويدي الدكتور ماتي الجهندي، بالأضافية إلى العديد من المشاركين في الندوة.

المستقبلية فقال: إن إمكانيات النجاح في تبني العالم الإسلامي للدراسات المستقبلية، تعتمد على تحقيق شرطين أساسيين وهما وجود تيار فكري للتوعية بطبيعة هذه الدراسات وتناجها، وإمكانية استخدامها كأداة فعالة في مواجهة الواقع والاستعداد للمستقبل وتوفير متطلبات القيام بالدراسات المستقبلية، ابتداء من الكفاءات البشرية المتخصصة، والأطر التنظيمية المناسبة، إلى قواعد البيانات والمعلومات الضرورية، ومروراً بالموارد المالية والإمكانات التقنية المطلوبة.

ثم أنهى القصير المحاضرة بالتأكيد على أن أي علاج لأية مشكلة تواجهنا يجب أن يرتكز على الالتزام برسالة الأمة الإسلامية والتخلص من نموذج الدولة العلمانية، وتبني المنهاج الإسلامي والسعي لحياء المشروع الحضاري الإسلامي في أذهان أبناء الأمة والعمل على تقوية التمسك بمفهوم الأخوة الإسلامية على المستوى الفكري والعمل، ومحاربة كل المفاهيم التي تضعف هذه الرابطة التي ارتضاها الله سبحانه وتعالى للامة.

كما دعا القصير إلى التأكيد على ضرورة العمل بمبدأ الشورى الإسلامي، في جميع شؤون الحياة، وضرورة مشاركة الأمة في تقرير مصيرها. وهذا يقتضي تحرير أبناء الأمة من الوهن والسلبية ودفعهم للعمل الإيجابي والإبداع، والإسهام الحضاري الفكري والتطبيقي في بناء الأمة ورفع مستوى إسهاماتها الحضارية، وتعزيز التمسك بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمفهومه الإسلامي الشامل واحترام حرمة المسلم في دمه وماله وعرضه.

وقال في ختام محاضراته إن ذلك لا يتحقق إلا بالاستجابة الصادقة والكاملة لأمر الله سبحانه وتعالى، بأعداد القوة بجميع صورها، المادية والمعنوية، لحماية حقوق الأمة وأبنائها ومكتسباتها.

ثم عقب د. سعيد حارب الأمين المساعد لجامعة الإمارات على المحاضرة بالأضافة إلى محمد المكي الوزاني حيث جرى نقاش معمق حول هذا الموضوع.



المصدر: صحيفة الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٦ شعبان ١٩٩٢

اليوم الأخير

أما أعمال اليوم الثالث والأخير للندوة أمس فقد تضمنت محاضرة واحدة القيت تحت عنوان «متطلبات منهجية التغيير» وألقاها الداعية الإسلامي الشيخ محمد الغزالي الذي أكد في البداية على أن من أسباب انحسار الفقه الإسلامي هو ضعف المدرسة العقلية في الفقه والتي قادت الأمة في السابق وحلت محلها مدرسة الأثر والتي يجب أن توضع في حجمها ولا تتعداه.

وأوضح أن الشورى من مفاهيم الإسلام العظيمة ويقوم فرق بينها وبين الديمقراطية مؤكداً أن الشورى ملزمة بضوابط بينما الديمقراطية ليست كذلك، فالشورى تحكم الاختلاف بالرأي وليس بالشبهوات فالديمقراطية قد تحلل الحرام مثلاً بينما الشورى لا ينبغي لها ذلك، ودعا الغزالي إلى دراسة الحياة موضعاً استحالة سيادة دين ليست له دنيا، مطالباً بالعودة إلى «تراثنا فنغريه لاختيار النافع منه فلا قداسة إلا للقرآن والسنة الصحيحة».

ثم تحدث عن وضع المرأة في مجتمعاتنا المعاصر فقال إن «الإسلام قد حفظ لها إنسانيتها فكان لها الدور الكبير في صنع التاريخ الإسلامي».



المصدر:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٤٩٩٢

هكذا كانوا يفكرون في الاسلام فكيف نفكر نحن الآن ؟

بماتلم رجاء التمشاش

الغرب لمواجهة في القرن القادم الذي لم يبق بيننا وبينه إلا ثمانى سنوات ، والاهم من ذلك ماهو معنى الإسلام الذي نحمله في عقولنا نحن لتواجه به التحديات الصعبة في المستقبل القريب ، ومع الأسف الشديد فإننى اشعر ان المعنى السائد للإسلام هو معنى يسيطر عليه الجمود العقلي ، والإفراط الشديد في التوقف عند المسائل الثانوية والفروع التي لاتتصل بجوهر الدين ، وهذا الموقف وحده يكفي لهزيمتنا في معركة الحياة ، حتى ولو لم يفكر الغرب في ان يواجهنا ويتحدانا ويدخل معنا معركة حاسمة في اوائل القرن الحادى والعشرين ..

والحقيقة المرة ان تفكيرنا الآن في الإسلام يقل بكثير في قيمته وعمقه ودقته عما كان يفكر فيه علماء المسلمين الكبار في النصف الاول من القرن العشرين . فقد كان علماء المسلمين في تلك الفترة يرون ان الإسراف في الدعوة إلى حجاب المرأة لا يبرره شيء في جوهر الدين الإسلامى .

اصبح موضوع « الإسلام » في هذه الأيام ، من أكثر الموضوعات ، سخونة ، لا في بلادنا وحدها بل في العالم كله ، ويكفى للتدليل على ذلك ملجاء في الكتاب الجديد للرئيس الأمريكى الأسبق نيكسون وعنوانه « فلنتهز هذه الفرصة » حيث يقول نيكسون في هذا الكتاب ما معناه : إن الغرب قد انتهى من معركته ضد الشيوعية وإن القرن القادم هو قرن المواجهة بين الغرب والإسلام وهذا المعنى الذى جاء بوضوح في كتاب « نيكسون » ليس استنتاجا نخرج به من بين السطور ، بل هو كلام صريح يقوله « نيكسون » ، ويعبر عنه تعبيرا مباشرا لا خفاء فيه ، فلانذين يرسمون السياسات الغربية ويخططون لها من امثال « نيكسون » لا يعرفون الالتواء ولا التعابير الإنشائية بل هم يفكرون ويعبرون عن آرائهم بمنتهى الوضوح والدقة لانهم يعتبرون الغموض في التفكير خيانة لشعوبهم وعجزا عن قيادة هذه الشعوب وتضللا لا يغتفر لاهل الفكر وصانعى السياسة .

ولست اريد هنا ان اناقش ما يقوله « نيكسون » في كتابه الجديد ، خاصة ان الكتاب نفسه ليس بين ايدينا حتى الآن ، وإنما الذى وصلنا منه هو ملخصات لبعض فصوا الكتاب ، ولكن المهم هنا هو التسؤل عن معنى « الإسلام » الذى يستفاد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٢

الاجتهادات الوطنية في الادب المعاصر :
« بجواز الاستعانة بالكفار واهل البدع
والاهواء فيما ينفع المسلمين ، وذلك حين
استفتاه بعض مسلمي الهند الذين يدعون
إلى إنشاء الجمعيات لتربية أيتام
المسلمين ، مستعينين في ذلك ببعض
الاجانب وغير المسلمين ، وقد جاء في هذه
الفتوى ، ان ما يفعله اولئك الافاضل دعاء
الخير هو الإسلام ، وهو من أعلى مظاهر
الإيمان ، وإن الذين يكفرونهم أو يضلونهم
هم الذين تعدوا حدود الله وخرجوا عن
احكام دينه القويم .. ثم يشير الإمام محمد

عبد في هذه الفتوى إلى الآية الكريمة
التي تقول : « لا ينهاكم الله عن الذين
يقاتلونكم في الدين ولم يخرجوكم من
دياركم ان تبروهم وتقسطوا إليهم ، إن الله
يحب المقسطين ، إنما ينهاكم الله عن
الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من
دياركم وظاهروا على إخراجكم ان تولوهم
ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون » .. ثم
يقول محمد عبده في فتواه « إن الله اباح
لنا في آخر ما أنزل على نبيه صلى الله
عليه وسلم الزواج من الكتابيات « أي
المسيحيات واليهوديات ، ولا يكون الزواج
في قوم حتى تكون فيهم قرابة المصاهرة ،
ولا تكون تلك القرابة حتى تكون المودة ،
ثم اورد محمد عبده في فتواه امثلة كثيرة
والخلفاء الراشدين ومن تبعهم من الامويين
والعباسيين بغير المسلمين » .

هذه صورة من فكر محمد عبده الذي
توفي سنة ١٩٠٥ ومع ذلك نجد الآن من
يريد ان يحض المسلمين على عدم التعامل
مع إخوانهم الاقباط ، ومن يحاول ان يحدث
انقسامًا حادًا بين أبناء مصر ، وهذه
المحاولات الخاطئة كلها تحاول ان تلبس
رداء الدين ، ولكن أي دين هذا الذي

وكانوا يرون ان أي صراع طائفي بين
المسلمين وغيرهم من اصحاب الاديان
السموية الأخرى تحت راية الدين أمر
مرفوض في الإسلام . وكانوا يرون آراء
أخرى في الحضارة والثقافة والحياة
والسلوك ، تكشف كلها عن فهم وجراة
واستنارة عقلية نادرة المثال ، وهذه الآراء
وحدها هي التي يجب ان تسود وأن تنتشر
بيننا الآن ، إذا أردنا لأنفسنا حياة حرة
كريمة وإذا أردنا ان نواجه مصاعب الواقع
ونتغلب عليها ، وإذا أردنا ان نتجح في أي
مواجهة لأي قوة أخرى تريد ترويضنا
والسيطرة علينا وتحويلنا إلى قوم
مستسلمين تابعين نطلب العون
والمساعدة من الآخرين ..

ولنتوقف امام بعض ما كان يكتبه هؤلاء
المفكرون المسلمون الاحرار في بدايات هذا
القرن ، وسوف نرى - مع الأسف الشديد -
اننا تاخرنا الآن كثيرا عن هؤلاء الذين
كانوا يكتبون عن الإسلام بإيمان ووعي
وافق واسع وإيمان عميق بأن الله قد خلق
الدين ليجعل من الحياة سعيدة وجميلة لا
ليجعل منها عذابا وجحيمًا لا يطلق .

وأعظم رائد للعقل الإسلامي في العصر
الحديث هو الشيخ محمد عبده « ١٨٤٩ -
١٩٠٥ » ، فقد سأل أحد مسلمي آسيا عن
جواز لبس « البرنيطة » وجواز « اكل
اللحوم التي يذبحها النصراني على غير
طريقة المسلمين » ، وافتي محمد عبده
بجواز لبس « البرنيطة » وجواز اكل
اللحوم التي يذبحها النصراني واستدل على
صحة ذلك بقوله تعالى في القرآن الكريم :
« اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين
أوتوا الكتاب حل لكم » . وقد كان التحريم
في القرآن محددًا بـ « الميتة والدم ولحم
الخنزير » ..

وافتي محمد عبده أيضا - كما يقول
الدكتور محمد محمد حسين في كتابه عن



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢

واسعا على العلوم العصرية ، وكان هذا التفسير النادر العجيب مليئا بالخرايط والصور والمعادلات الرياضية ، ومن اقوال هذا المفكر الديني الكبير ان دراسة « التشريح والطبيعة والكيمياء وسائر العلوم العصرية ودراسة الحيوان والنبات والإنسان هي اعظم عبادة ، وهي افضل من صلاة النافلة والإحسان للفقراء ، ولولا قصور علماء القرون الماضية ما ضاع المسلمون ، وما احاطت بهم عدايات الدهر ، ولا اصابتهم كوارث الأيام » .

ثم نقرا لتلميذ آخر من تلاميذ محمد عبده هو عبدالقادر المغربي (١٨٦٨ - ١٩٥٦) ، مقالا عن حجاب المرأة كتبه سنة ١٩١٠ يقول فيه :

« إن الغرض من الحجاب في الإسلام هو صيانة كرامة النساء وتوفير حرمة الاعراض ، وإن الإسلام لم يحدد له صورة خاصة وكيفية بعينها ، وإنما نهى عن التبرج والخلوة بالأجنبي » ، ثم اورد امثلة كثيرة على « جواز السفور في الإسلام » منها « ان النبي صلى الله عليه وسلم شهد وليمة عرس ، وكانت العروس نفسها تخدم المدعوين ، ومنها ان زوجة عبدالله بن عمر كانت تنزل إلى المسجد وتصلي الفجر ومنها ان ابا بكر كان يجتمع بالنساء الاجنبيات ويحادثهن ، وان « سفيان الثوري » وامثاله كانوا يزورون « رابعة العدوية » ويسمعون كلامها ، وان عائشة الباعونية « في القرن الحادي عشر من

يتحدثون عنه ويفكرون فيه ؟ .. إنه الإسلام الذي سمح للمسلم بان تكون زوجته واقرب الناس إليه وام اولاده مسيحية او يهودية . فكيف يسمح لنا إسلامنا بان نأمن المسيحية واليهودية على كل شيء في حياتنا ثم يأتي - من يريد بلسم الإسلام - ان يشعل النار بين المسلمين والاقباط ، ويدعو إلى خلق فاصل بين أبناء مصر الذين ارتبطوا مع بعضهم البعض في كل المحن والأزمات منذ اقدم العصور إلى الآن ؟

إن محمد عبده هو إمام عصرى حقيقى للعقل الإسلامى المتحرر ، ومادفعه إلى إعلان آرائه هو إيمانه بما كان يقوله من أن الذى يحرق الأفكار من رقها ويفزع عنها السلاسل والأغلال لتكون حرة مطلقة هو كلمة جامعة يرجع إليها كل ما يقال ، وهى « الشجاعة » . الشجاعة هو الذى لا يخاف فى الحق لومة لائم ، فمتى لاح له يصرخ به ويجاهر بنصرته ، وإن خالف فى ذلك الاولين والآخرين ، إن استعمال الفكر والبصيرة فى الدين يحتاج إلى الشجاعة وقوة الجنان ، وأن يكون طلب الحق صابرا ثابتا لا تنزعجه المخاوف ، فإن فكر الإنسان لا يستعبده إلا الخوف من لوم

الناس واحتقارهم له إذا هو خالفهم ، او الخوف من الضلال إذا هو بحث بنفسه ، وإذا كان لا بصيرة له ولا فهم ، فما يدرى لعل الذى فيه هو عين الضلال ..

ثم يقول محمد عبده فى جراحة نادرة : « إن بإمكاننا ان نعرف كثيرا من شئون الإسلام وتاريخه من الكتب الإفرنجية ، فإن فيها ما لا نجد فى كتبنا ، إن العلم المسلم لا يمكنه ان يخدم الإسلام من كل وجه يقضيه حال هذا العصر إلا إذا كان متقنا للغة من اللغات الأوربية ، تمكنه من الاطلاع على ما كتب أهلها فى الإسلام من مدح وذم ، وغير ذلك من العلوم » ..

وقد كانت أفكار محمد عبده فلتحة خير امام الفكر الإسلامى الجديد الحر ، فظهر الكثيرون من تلاميذه ليتحدثوا عن الإسلام بلغة قوية وفهم صحيح ، ومن هؤلاء كان الشيخ طنطلوى جوهرى (١٨٧٠ - ١٩٤٠) الذى ألف تفسيرا وافدا للقرآن شرح تفسيرا « الجواهر » . اعتمد فيه اعتمادا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

شباط ١٩٩٢

المصدر:

شريعتنا ان نأخذ بالأصلح الملائم للامنة والامنة ، حتى لا يكون على الناس حرج ، بل رخصت « الشريعة » ان يتم العدول عن النص إذا ثبت ثبوتنا قاطعا ان الضرورة توجب هذا العدول ، وكانت المصلحة التي تنتج من اتباع النص اقل مما ينتج هذا العدول ..
ويقول الشيخ عبدالعزيز جويش ايضا :

« إن شرائط الخلافة في الأرض ليست تقطيع الليل في التسبيح والتشهد ، ولا قضاء الاعمال في الحفوف من حول العرش ، وإنما شرائط الاستيلاء على الأرض والاستماتع بما على ظهرها ، والتصرف فيما تضمنه جوفها ، من ثروات ، لا تكاد تخرج عن وجود العقل المفكر ومازود الله به بنى آدم من الجوارح والنظام البديع . لو أن عمران الأرض واستحقاق الخلافة فيها كلنا معقودين بمجرد طاعة من طائفة من عباده ، وانهمالهم في تسيبته وتفديسه ، والتزامهم لقواعد عرشه الرفيع ، لاختص الله بذلك ملائكته المقربين الذين لا يعصون

الله ما أمرهم ، ويفعلون ما يؤمرون . ولكنه تعالى سبقت حكمته الا يرث الأرض إلا العاملون الذين يستخدمون مواهبهم العقلية والجسمية فيما خلقت له ، والذين لا يطلبون الغليات إلا من طرائقها الطبيعية ، وإذا كانت هذه هي سنته القديمة ، وتعاليمه التي هدى إليها الأخيار من ملائكته ، فعلام يستند جهال المسلمين من خاصتهم وعلمتهم ، إذ يحاولون أن يدفعوا عنهم غرات المغيرين بتلاوة الأبيات ورمي الجمرات واستصراخ الأموات ؟ وإذا يقابلون تهطل الرصاص وانفجار الديناميت بقراءة السور ومدارسة البخاري والابتهاال بالدعوات ، وقطع الاوقات بالركعت والسجدة . علام يستند هؤلاء الذين عطلوا سنة الله الفطرية . واستمسكوا بسخافات الخرافات ، وخوارق

الهرجة ، كانت تقرا درسا عاما في الجامع الاموي بدمشق ، وكان يحضر درسها العلماء والصلحاء وعامة الناس ، وان علانية بنت طلحة كانت مع جمالها لا تستر وجهها عن الرجال لعظم قدرها وكبر نفسها ، اى انها كانت تشعر من نفسها بانها اعظم من ان يحدث فاسق نفسه بالإساءة إليها ، وان سكينه بنت الحسين كانت تجالس الرجال ، ويجتمع إليها الشعراء ، وتاذن للناس إذا دعاها حتى تمتلئ بهم الدار ، فتأمر لهم بالطعام ، ثم تسال الشعراء وتلق أعمالهم ..

هذا بعض ماكان يكتبه علماء المسلمين الكبار عن « حجاب المرأة » منذ ثمانين سنة ، والآن تنتشر دعوة كالنار في المجتمع وترتفع الاصوات بهذه الدعوة التي ترفض الاختلاط بين المرأة والرجل في دور العلم او في مؤسسات العمل المختلفة . فمن اين جاءت هذه الدعوات العجيبة والصرخات المتشنجة التي لا اساس لها في الإسلام ؟ وكيف كان علماء الإسلام في اوائل هذا القرن اكثر فهما للأمور ، واكثر وعيا وتحررا من الاصوات التي تلاحقنا الآن بالافكار الخاطئة والدعوات التي لانفع فيها سوى زيادة مشكلاتنا ، وتعطيل عقولنا ، وخلق نماذج فاسدة تدمر المجتمع تحت ستار الدين الذي يستغلونه ويفسرونه على هواهم ، وما امثال « الريان ، و« السعد ، وغيرهما ممن عبتوا باموال الناس واضاعوها يمينا وشمالا إلا ثمرة لهذا الفكر الخاطيء المتخلف الذي سيطر على العقول في وقت من الاوقات ، ومازال - مع الاسف - يسيطر على عقول الكثيرين .

وانقرا مايقوله تلميذ اخر من تلاميذ الشيخ محمد عبده وهو الشيخ عبدالعزيز جويش ، ١٨٧٦ - ١٩٢٩ ، حيث كتب سنة ١٩١٠ يقول :

« إن رعاية المصلحة العامة هي اصل من اصول الشرع الشريف ، لقد سنت لنا



المصدر :

فبراير ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وهكذا نجد ان عبدالعزيز جالوش يضع
امامنا صورة لإسلام لا يعرف التعصب ،
وإسلام يهدف قبل كل شيء إلى تحقيق
المصلحة العامة للبشر في مجتمعهم ،
ويدعوهم إلى التفكير في مشكلاتهم والعمل
على حلها بالجهد المستمر والمعرفة
الصحيحة ، وعدم التوقف عند الأمور
الفرعية التي لا أهمية لها في جوهر الدين .

وما هو كتب إسلامي آخر هو « عطية
الشيخ » ، يكتب بحثا واضحا بالغ القوة
والصراحة بعنوان « العلوم الدينية بين
القرآن وعلماء الإسلام » ، وقد نشر الكتاب
دراسته القصيرة سنة ١٩٤٩ وقد حاولت
ان اعرف شيئا عن هذا الكتاب ، وان اعثر
على كتابات أخرى له ، فلم أجد أي
معلومات عنه ، ولم اعثر له على أي دراسة
أخرى سوى هذه الدراسة القصيرة
المتيزة ، وهي دراسة تكشف لنا عن عقلية
إسلامية أخرى ، غير هذه العقلية التي
يريد البعض ان يفرضوها علينا حيث لا
يكون الحديث إلا عن حجاب المرأة ،
وتربية اللحية ، وتقصير الثياب عند
الرجال وتطويلها عند النساء ، وما إلى ذلك
من قضايا تافهة سطحية لا علاقة لها بدين
ولا عقل ولا مجتمع ، وما هي في حقيقتها
إلا نوع من « التخدير العقلي »
و« الغيبوبة الذهنية » التي يراود لنا ان
نسقط فيها ، فلا نعرف شيئا عن انفسنا
ولا عن واقعنا ولا عن العصر الذي نعيش
فيه .

يقول عطية الشيخ في دراسته عن
العلوم الدينية بين القرآن وعلماء الإسلام :
« إن الأمة الإسلامية أحوج إلى فهم
علوم الدنيا من كيمياء وطبيعة ورياضة
وطب وهندسة الخ ، لأنها علوم تعين
على الحياة ، وكسب الرزق ، والقوة ، وفهم
قدرة الله ، وهو ما امر الدين به ، بل هذه
العلوم مأمور بالبحث فيها بنص القرآن ،
وما من علم حديث إلا له آيات تحض على
البحث فيه ، مع ذكر شيء من مبادئه
الأولى ، حتى استقر في ذهن المسلمين منذ
القديم أن القرآن الكريم حوى كل علم يمكن
ان يبحث فيه السلف أو الخلف ، وفسروا
قوله تعالى : « ما فرطنا في الكتاب من
شيء » ، هذا التفسير ، أما ما يسمنونه

العادات ، ومالم يأتين به الله من
المنجيات ؟ .. ماذا افادتهم اللحي الكثة
المرسلة ، أو السبح الغليظة المتدلية ؟ ثم
ماذا افادتهم يفظات الاسحر ، وقد استغرق
منامهم سائر النهار ؟ وهل ينفعهم التعفف
عن درهم والدينار ، إذا تركوهما لأعداء
بلادهم ودينهم ، يحاربونهم بها ، ويملكون
رقابهم بحكم اطواقيها ؟ .. لقد والله ذل من
يغنى أعداءه ويفقر نفسه ، كما ذل من يترك
لخصومه ميادين المنافسة ، ينفردون فيها
بالكر والفكر ، والنهي والامر ، والتصرف في
كل شأن .

ولنقرأ ما كتبه هذا العالم الإسلامي
الجليل نفسه ، وهو الشيخ عبدالعزيز
جالوش عن معنى التسامح في الإسلام ،
وذلك في تفسير قوله تعالى : « إن الذين
آمنوا والذي هدانا لهذا ونحن كنا لنصلين
والصالحين ، من آمن بالله واليوم الآخر
وعمل صالحا ، فلهم أجرهم عند ربهم ،
ولا خوف عليهم ، ولا هم يحزنون » .

يقول الشيخ جالوش في تفسير هذه
الآية الكريمة :

« ما كان الله ان يظلم هؤلاء ليهوديتهم
أو لنصرانيتهم اللهم إلا إذا اشركوا به
غيره ، أو انكروا اليوم الآخر ، أو هجروا
صالحات الأعمال ، فأولئك لا ياجرهم الله
ولا يؤمنهم من الفرع والخوف ، أما الذين
آمنوا من قوم إبراهيم واليهود والنصارى
والصابئين الذين ليسوا على دين من تلك
الاديان ، فإن الله لا يفرق بين أحد منهم ،
ماداموا يؤمنون بتوحيده وبالحياة
الآخرة . ويأتون من الأعمال صالحاتها ، فما
الله بفضل قوما على قوم حتى يقيموا
توحيده وتطمئن نفوسهم إلى دينه ، فإن
فعلوا ذلك ثم أتوا من الأعمال ما يصلح
الحياتين الدنيوية والاخرية ، فلهم
اجرهم عند ربهم ، لا يتقصم منه شيئا ،
أما الأعمال الصالحة فالمراد بها كل ما
يكسب الإنسان قوة في الدنيا وقربا إلى
الله في الآخرة ، فمن صالحات الأعمال كل
ما يفضي إلى غنى الأمم وعلو مكانتها ، كما
ان من صالحات الأعمال كل ما يخفف ويلاين
أصحاب الويلات ، ويؤدي إلى إصلاح
الشؤون العامة ، اجتماعية كانت أو علمية
أو اقتصادية ، ومن البديهي انه ما عزيت
أمة بذلك إلا ذهب الخوف والفرع عن
نفوسها وملا السرور والفرح صدورهم .



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٧ فبراير ١٩٩٢

بالعلوم الدينية ، بحسب الوضع الذي صارت إليه . فليس لها سلطان في الكتب العزيز أو ماضي السلف الصالح ، ولم ينفذ منها الإسلام إلا الضعف والتفرق والضياع ، فإلغيت الذين أهملوا مؤلفات ابن الهيثم ، وقانون ابن سينا في الطب ، ومسائل جابر الخوارزمي ومستحدثات البيروني ، وبحوث بني موسى بن شاكر ، إلغيت هؤلاء الذين ضيعوا هذا المجد وجاريوه وجروا وراء الفرق بين المعجزة والكرامة ، والواجب والمنسوب ، والإجماع والقياس ، والحيف والاستحاضة . ياليتهم علموا أن العلوم الأولى أقرب إلى الله من الثانية ، وإدخل في الإسلام منها ، إذن لما أصبح للمسلمون عبيدا للأوربيين الذين وقعوا على نخاع العرب فانفسح أفقهم العقلي ، ووصلوا إلى هذه المخترعات التي أنثروا بها الأرض وعمروها ، وحيدوا

الأفلاك وفحصوها ، وحللوها العناصر وركبوها ، فدانت لهم الأمم ، وعنت لهم الشعوب .
القرآن الكريم وهو الأصل المتفق عليه للإسلام ، والمصدر القطعي الثبوت والدلالة ، ما تعرض للبحوث التي سموها علوم الإسلام إلا لملأها ، حتى إن الصلاة وهي عماد الدين لم تتبين فيه أوقاتها وطريقتها ، لا استهانت بها ، ولكن لأن أهم أركانها صفاء القلوب ، وخشية المعبود ، وأما أقوالها وأفعالها فيسيرة التناول على الذكي والفهمي ، وكذلك الزكاة والصيام والحج ، وهي قواعد الإسلام يشير إليها القرآن الكريم إشارات خفيفة تركا كل تفصيل وتوضيح للروح لا للعقل ، وللذمة والضمير ، لا للعبود والاقبسة .
... أما البحث في النفوس وخلقتها ، والأجنة ونموها ، والأمم وتاريخها ، والسماء وما بناها ، والأرض وما طحاها ، ونفس وما سواها ، والكون وما يصير إليه ، والرزق وما يحصل به ، والأمم وكيف تحيا ولماذا تموت ، وحسبان الشمس ،

والقمر ، وما في الأرض والسماء من قوى وعبر ، فهي كل القرآن ، وهي موضوع العلم الحديث ، ومن يتبحرون فيها هم علماء الدين الذين يخشون الله ويخدمون الأمة .
علوم الإسلام هي الصناعة والزراعة والطب والهندسة وما لف لها ، أما علوم الكلام والفقه والأصول وملجأها فليست من الإسلام في شيء ، وقد بلغت ، وما أنا إلا حريص على نهوض المسلمين ، والسلام على من اتبع الهدى .

هذا هو الكلام الذي كان يكتبه المفكرون المسلمون عندما في النصف الأول من القرن العشرين وهو كلام واضح قوى صريح .. ومعناه بغير غموض أن من يفتح ورشة أقرب إلى الله ممن يبني مسجدا ، لأنك تستطيع أن تصل في الورشة ، ولكنك لا تستطيع أن تقوم بإصلاح « جرار » زراعي في المسجد ، وكذلك فإن من يفتح مستشفى أقرب من الله ممن يقضي ليله ونهاره في مسجد من المساجد ، والمهندسون والأطباء وعلماء الذرة والفنيون الذين ينتجون ما ينفع الناس ويبقى في الأرض هم علماء الدين الحقيقيون . كذلك فإن أي دعوة إلى التفرقة بين المسلمين والمسيحيين ليست من الإسلام في شيء ، فالإسلام الذي سمح لنا - كما يقول الشيخ محمد عبده - أن تكون المسيحية في البيت المسلم زوجة وأما ، لا يبيح لمسلم أن يكون على خصومة من أي نوع مع المسيحي الذي يشاركه في وطنه ويعيش على نفس الأرض ، ويبدل جهده مثل غيره في بناء مجتمعه وبلاده .

هكذا كان المسلمون يفكرون في النصف الأول من القرن العشرين ، وما فعلت في هذا المقال سوى تقديم نماذج مضيئة من أفكارهم الواعية الجريئة ، ولعل في ذلك ما يجعلنا نخجل كثيرا من بعض الأفكار التي انتشرت بيننا باسم الإسلام وأصبحت ستارا للنصب والعنف وتربيد الفكر مظلمة لا مكان لها في الإسلام الحقيقي العظيم .

في ندوة الكويت «مستجدات الفكر الاسلامي والمستقبل»

علماء دين ومفكرون اسلاميون يناقشون

واقع ومشكلات العالم الاسلامي

الكويت - ابراهيم الخالدي:

تتعد بمناسبة الذكرى الاولى لتحرير الكويت من براثن النظام العراقي وطغمته. وأضاف «ان ما صاحب احتلال الكويت من ادعاءات ترتكز ظلاماً على الاسلام قد استطاع ان يجد سبيلاً الى نفوس جماعات مسلمة تنتشر بين شعوبنا الاسلامية، ولم تكن هذه الادعاءات لتلقى هذا الموقف الذي ايد الباطل وانكر الحق لولا ان المفاهيم الاسلامية الاساسية قد اصابتها في نفوس الكثيرين شروخ او جروح او اصابات او امراض، ولست في سبيل دراسة هذه الظاهرة والبحث عن اسبابها التاريخية، الغزو الفكري او سواء، انما اريد ان اقول ان

عقدت في الكويت في الفترة من ٣ الى ٦ فبراير (شباط) الجاري ندوة فكرية بعنوان «مستجدات الفكر الاسلامي والمستقبل» تحت رعاية سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح واعدها وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية التي دعته اليها عدداً كبيراً من المفكرين ورجال الدين من مختلف الاقطار الاسلامية الذين ناقشوا على مدى ايام الندوة الثلاثة واقع العالم الاسلامي اليوم ومشاكله

وقضاياها واحتمالات تطوراتها من خلال الأوراق التي اعدت للندوة وتناولت قضايا مهمة تشغل الانسان المسلم المعاصر كافرازات وتحديات حرب الخليج ومفهوم الوحدة في الاسلام والقيم التربوية بين القطرية والممارسة، وكذلك اعادة صياغة مناهج الفكر الاسلامي المعاصر وتشخيص واقع العالم الاسلامي.

وقد افتتحت الندوة اعمالها بكلمة ممثل سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية محمد صقر المعوشرجي، رحب فيها بالضيوف من علماء ومشايخ الاسلام الذين حضروا الندوة التي

الكارثة التي اصابتنا في ديننا هي بلا ريب انهى وامر مما اصابتنا في ديارنا وانفسنا واخلاقنا.

واكد المعوشرجي «انه لا يجوز ان نظل في مكاننا واهن في عصر يجري بسرعة الضوء، ولا ان نسق جامدين في عصر التكنولوجيا، وان تحديات العصر تحتاج منا جميعاً حكماً ومحكومين الى حتميات التغيير والتطوير في كل شؤوننا».

و«صوت الكويت» تنشر اليوم عرضاً لبعض أوراق الندوة، يتضمن محاضرات كل من الدكتور محمد عمارة والدكتور عجيل النشمي وصلاح الدين ارقه دان.



المصدر: **صوت الكويت**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ ذو الحجة ١٤١٢ هـ

د. محمد عامر

مشروع النهضة الإسلامية يفرض على

حاملي أمانة الريادة تفكيراً جديداً

الجمهور لا في مصر وحدها بل وعلى امتداد عالم الإسلام.. سواء أكان ذلك في إطار الإخوان كوعاء تنظيمي أو في إطار أوعية تنظيمية مشابهة كالجماعة الإسلامية في شبه القارة الهندية وغيرها من الجماعات..

ولقد كان طبيعياً أن تتطور مناهج الفكر في هذه الحركات والدعوات، فتتميز عن تلك التي سادت في مرحلة الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا وغيرهم من اعلام ثيار «الصفوة» والنخبة» فتعدد الحركات بتعدد الاوطان، يبرز القسومات المحلية أكثر من ذي قبل.. وجماعية الدعوات تبرز الصيغ الجامعة والتوفيقية وتبتعد عن الجرعات المكثفة من الاجتهاد والتجديد والعقلانية أكثر من ذي قبل.. كما تضيف هذه الجماهيرية والعقلانية خبرات في الممارسات الإسلامية بمبادئ حياتية اقتصادية، واجتماعية، وتربوية

وثقافية، وشبه عسكرية الخ.. لم تكن متاحة للتيار في مرحلة «الصفوة» والنخبة».

تيار العودة الى المنابع

وهكذا.. عبر قرن من الزمان.. من ستينيات القرن التاسع عشر الميلادي الى ستينيات القرن العشرين تبلور تيار اليقظة الإسلامية: «العقل» و«الجسم» و«الانياب والأظافر».. فغداً ابرز ظواهر العصر الفكري، التي يحسب حسابها كل دارس أو مخطط للفكر والواقع في عالم الإسلام وهكذا أيضاً.. عرفت مناهج الفكر في هذا التيار:

١- منهج الأحياء والتجديد والاجتهاد، الذي توجه به «عقل» الجامعة الإسلامية الى النخبة.. والصفوة، وهو الذي تمثل في تراث الأفغاني ومحمد عبده بالدرجة الأولى، وكان تركيز هذا المنهج على نقد تراث عصر التراجع الحضاري، والدعوة الى العودة للمنابع الجوهرية والنقية للإسلام الكتاب والسنة الصحيحة مم اعلاء مقام العقل في تفسيره.. بل، واستلهاهم ثوابت التراث كحلقة وسيطة بين المنابع وبين الاجتهاد للواقع الإسلامي الجديد، مع نقد

فلما أتت حركة «العقل».. عقل اليقظة الإسلامية.. أكلها وخاصة من خلال فكر الاستاذ الامام محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) ومدرسة «المنار» التي حمل لواها الشيخ محمد رشيد رضا (١٨٠٠ - ١٩٢٥) قرابة الأربعين عاماً.

إستدعاء النخبة للأمة

ولما حدث وعمت بلوى احتلال الغرب للارض الإسلامية.. خلال الحرب الاستعمارية العالمية الأولى، وفي أعقابها..

وتخلقت للتغريب والغزو الفكري «نخبة» و«صفوة» من أبناء الأمة، وقامت احزاب منها ترى في تقليد الغرب واستلهاهم كامل نموذج الحضاري السبيل الى التحرر السياسي من استعمار العسكري..

عندما عمت هذه البلوى الغربية كل اوطان عالم الإسلام، وتهددت «هوية» الأمة.. استدعى تعاطف التحديات اشراك الأمة في المواجهة وليس فقط العقل والصفوة فكانت ثمرات الزلزال الذي مثله سقوط الخلافة العثمانية (١٩٢٤).. وما أعقبه من كتابات تعلمن الإسلام ليقبل المسلمون النموذج الغربي.. وتشكك في صدق القرآن الكريم لتتكرر الهزيمة النفسية..

كانت ثمرات هذا الزلزال وتساعد مخاطر التحديات: استدعاء «النخبة» للامة لكي تدخل ميدان المواجهة فشهدت القاهرة ١٩٢٧ بعد فشل مؤتمر الخلافة انعقاد مؤتمر الصفوة الذي كون جمعية الشبان المسلمين كما شهدت مصر سنة ١٩٢٨ قيام جماعة الإخوان المسلمين اول التنظيمات الجماهيرية لليقظة الإسلامية في عصرنا الحديث.. فكان قيامها ايذاناً بتخلق جسم لعقل اليقظة الإسلامية الذي تبلور في تيار الجامعة الإسلامية على يد الشيخ جمال الدين الأفغاني.. وايداناً بتطور نوعي في مسيرة ظاهرة التيار الإسلامي الحديث.. ومنذ ذلك التاريخ: تاريخ نشأة الإخوان بامامة مرشدنا الشيخ محمد رشيد رضا تجاوزت اليقظة حدود الصفوة الى نطاق

قدم الدكتور محمد عمارة المفكر والباحث الإسلامي المعروف ورقة تحت عنوان «اعادة صياغة مناهج الفكر الإسلامي المعاصر» جاء فيها:

ان دعوات التجديد والاجتهاد.. الفردية.. ظلت دائمة ودائمة في محاولاتها ايقاظ الأمة وتجديد حضارتها، وأخراجها من حقبة التراجع، ومعالجة «التخلف الذاتي» الذي لحق بكورها وواقعها.. حتى جاءت الغزوة الاستعمارية الحديثة، التي بدأت بعد سقوط الاندلس.. بالالتفاف حول عالم الإسلام، واقتطاع الاقاليم من اطرافه..

ثم بدأت الغزوة لقلبه بحملة يونانيرت على مصر (١٧٩٨م).. فكان ان اضافت هذه الغزوة.. المسلحة «بفكر» عصر النهضة الأوروبية.. مع «قوة» الثورة الصناعية.. اضافت الى تحدي «التخلف الموروث» تحدي «هيمنة

التغريب».. فكانت بداية اليقظة الإسلامية الحديثة، على يد جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨ - ١٨٩٧م) بداية حقبة متميزة على طريق التجديد الإسلامي، يواجه به الاجتهاد الإسلامي جناحي التحدي الحضاري: «التخلف الموروث» و«هيمنة

التغريب».. لقد كان طبيعياً وفقاً لسنة النشأة والمسيرة والتطور للظواهر الفكرية، ان تبدأ هذه المرحلة المتميزة في جهاد امتنا للنهوض الحضاري، بتبلور «العقل» لهذا التيار..

وعندما نتأمل تيار الجامعة الإسلامية، الذي تبلور من حول الأفغاني، نجد حركة «صفوة» و«نخبة» و«علماء» وقادة.. وحتى عندما نجده في «تنظيمات» فاننا نجده قد وقف عند هذه الحدود..

فالحزب الوطني الحر الذي كونه الأفغاني بمصر في سبعينيات القرن التاسع عشر وجمعية العروة الوثقى التي تكونت في ثمانينيات ذلك القرن يعقودها المنتشرة في عدد من البلاد الإسلامية، وجمعية أم القرى التي كونها الكواكبي الخ.. كلها كانت تنظيمات «نخبة» وقادة.. وعلماء..



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢

الاسلامية - نفسه امام «جديد» في «الواقع» يستدعي «جديداً» في «التفكير» والتخطيط والتطبيق لدى جميع الذين يتصدون لحمل أمانة الريادة والقيادة لهذا المشروع.

التعددية تحفظ التوازن

واختتم د. محمد عمارة محاضراته بالقول:

ان تيار اليقظة الاسلامية، بفصائله المتعددة، يجب ان ينظر اليه كجسم حي، متعدد الاعضاء ومتميزها.. وإذا نحن احسنا توظيف عوامل «الوحدة» وعوامل «التعدد»، فقد نقترّب من تصور وتجسيد الآليات، التي تجعلنا نستفيد من «التجديد» ومن «التقليد» معاً على ضوء الظروف والملايسات ونستفيد من «الاعتدال» ومن «الخلو» كليهما.. ونستفيد من «النخبة» ومن «الجماهير» جميعاً.. فالتعددية قد تصبح عاملاً يحفظ التوازن، الذي يجعل التطور محسوب الخطوات - عندما يحسب «التجديد» حساب «التقليد» - والعكس.. وعندما يعي «العقل» متطلبات «الجسم» - والعكس.. وعندما يدرك كل فصيل ان قيمته فيما يحسن اداءه للجسم الكبير.. اننا اذا اعتمدنا النظرة التي ترى كل ميدان المشروع الاسلامي وجميع ثغور الجبهة التي تقف عليها كل فصائل تيار اليقظة الاسلامية.. واقتنع وقنع كل فصيل بالرابطة على الثغرة التي هو أكثر أهلية للرباط عليها، وحددنا وجسدنا الآليات التي تنسق

د. محمد عمارة

رباط المراهبين على جميع ثغور هذه الجبهة - ثغور: الفكر.. والتربية.. والتنكية.. والتنظيم.. والسياسة.. والاقتصاد.. والبحث العلمي.. والفنون.. والآداب.. والاعلام.. والجهاد.. والشباب.. والمرأة.. والطفولة.. والدعوة.. الخ.. فاننا نكون قد انتقلنا بمنهج فكرنا وتفكيرنا لمشروع النهضة الاسلامية النقلة الطبيعية والضرورية التي تناسب وتستجيب لمتطلبات النقلة الموضوعية التي انتقل اليها موكب وتيار اليقظة الاسلامية في المرحلة التي نعيشها..

الفصيل الراض هو ثمرة لمحنة الحركة الاسلامية، التي جعلت الفكر الطبيعي يخلني مكانه لفكر الازمة والتوتر، والتي جعلت سيد قطب ينتقل من المرحلة الفكرية التي كتب فيها «العدالة الاجتماعية» و«الاسلام والسلام العالمي» الى مرحلة الفصام والخصام الكامل والعنيف مع الواقع.. مرحلة (معالم في الطريق).

أما الثمرة الحقيقية لهزيمة ١٩٦٧ تلك التي اسقطت عملياً المشروع القومي الناصري، فانها كانت انعطاف «الامة» و«الجماهير» الى تيار اليقظة الاسلامية.. لقد سقط البديل، الذي امتحن «الحركة» الاسلامية، والذي تعلقت «جماهير الامة» بشعارات مشروعه، فكانت الهزة العنيفة التي ايقظت الامة، فانعطفت هي الاخرى الى تيار اليقظة الاسلامية فاصبح يضم مع أمل الفكر (العقل) والحركات (الجسم) وفصيل الرافض (الانبياء والأطافر): الجماهير التي التزمت بأحكام الدين وشعاره أو زادت من اهتماماتها بهذا الالتزام.

والناظرون في نمو الجمعيات الخيرية الاسلامية، غير السياسية، ونمو أنشطة الخدمات التي تنهض بها جميعاً ومؤسسات اسلامية، غير سياسية، في مختلف مناشط الحياة يدرك حجم هذا

التغير الذي اضاف الى موكب اليقظة الاسلامية «جسمه» لم تستوعبه الأوعية التنظيمية «الحركات» الاسلامية، ولم يتجه هو نحو هذه التنظيمات..

ثم جاءت الثورة الايرانية (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) فحركات، بالاسلام، جماهير لم تحرك مثلها نظرية ثورة في ثورة من الثورات عبر تاريخ الانسان مع الثوار والثورات.. فزاد ذلك من دور ومكانة «الجماهير» في موكب اليقظة الاسلامية المعاصرة.

ثم كانت الحرب العراقية الايرانية (١٤٠٠هـ - ١٤٠٨هـ / ١٩٨٠م - ١٩٨٨م) والاجتياح العراقي للكويت (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) فكريسا سقوط نماذج الحكم «القومي» - العلماني» التي لم تغلغ في ستر عوراتها بشعارات اسلامية وقعتها بعد فوات الأوان؟

حتى اذا ما جاء سقوط الخيار الماركسي، وانقضاء شعوبه على احزاب وحكوماته بلغت «الامة» بجماهيرها العريضة مرتبة اليقين في الايمان بالخيار الاسلامي، طريقاً وحيداً لنهضتها المنشودة فضلاً عن ان تبنيها له واقمتها لبنائه هو وفاة منها بتكليف الهي لا خلاف عليه او فيه! هنا يجد الراصد والمحلل لمسيرة الفكر الاسلامي - فكر مشروع النهضة

للتنموذج الغربي، وتحذير من ان يكون هو البديل لتخلفنا الموروث.. ودراسة متأنية لتراث اعلام الجامعة الاسلامية في مرحلة الصفوة.. والنخبة لتستطيع ان تضع يدنا وتكشف لعقلنا عن كثير من معالم المشروع الحضاري، الذي اجتهد هؤلاء الامة لصياغته، كي تهتدي به الامة في مواجهتها للتخلف الموروث وللتغريب الغربي على حد سواء..

ب - ومنهج الاحياء والتجديد الذي توجهت به «الحركات» الجماهيرية الى الامة، وهو الذي حافظ الى حد كبير.. واحياناً على حد ما، على روح الاحياء والتجديد والاجتهاد التي ورثها عن اعلام الصفوة.. والنخبة مع مراعاة الصيغة الملائمة لمستوى «العامية» والجمهور» ومع الابداع في المجالات الاجتماعية والشعبية التي لم تعرفها تنظيمات حقبة «الصفوة».. والنخبة..

ج - ومنهج الرافض والغضب والاحتجاج.. بفصيليه المتميزين والذي تسلك احدهما بالجهاد المسلح، وتحصن الآخر بطواهر النصوص، بعد ان اتفقتا بشكل عام وتقريري على تكفير الواقع وجاهليته.. لقد اجتمع هذا الفصيل بجناحيه على الرافض للواقع، والغضب منه والاحتجاج عليه، مع تميز الجناح التقليدي بالتمرس بالماضي وظواهر نصوصه وتميز الجناح الجهادي بالتقليد في المقاصد وفي التعامل مع النصوص مع الاجتهاد في الوسائل والادوات الانتقالية التي راما سيلا للتغيير المنشود..

وإذا كانت هذه هي «عناوين» مناهج الفكر، لدى هذه الفصائل، في تيار اليقظة الاسلامية، فان تفاصيل كثيرة، يعلمها العلماء والمفكرون المعنيين قد طبع بها الواقع المحلي اطروحات الحركات المحلية التي انخرطت في هذا التيار فهذه معالم عامة، وملامح شديدة العمومية لمناهج الفكر التي حكمت مسيرة التيار الاسلامي عبر قرن من الزمان من ستينات القرن التاسع عشر الميلادي حتى ستينات هذا القرن العشرين.

تاريخ خاطئ

وخلص د. عمارة الى القول ان بعض الناس يخطئ فيؤرخ بهزيمة ١٩٦٧ لنشأة فصيل الرافض والغضب والاحتجاج في تيار الصفاة الاسلامية المعاصرة، والحقيقة ان نشأة هذا الفصيل قد سبقت هذا التاريخ فاشهد سيد قطب وهو منظر هذا الفصيل في الواقع العربي قد صاغ مشروعه «معالم في الطريق» في النصف الأول من عقد الستينات عندما كان المشروع القومي الناصري في قمة تافقه، ففكر هذا



المصدر: صوت الكويت

التاريخ: ٨ شباط ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتلك مهمة «أهل الفكر»، القانونيين
بالرباط على الشجرة الفكرية والذين لا
يتطلعون إلى «زعامة الحركات»، ولا إلى
مناصب «فقهاء السلاطين»!

وهي مهمة «أهل الحركة» القانونيين
«بالشاركة» في موكب البيضة العريضة..
والذين لا يتطلعون إلى «احتكار» تمثيل
المشروع الإسلامي.. وخاصة بعد أن
غدا مشروع أمة لا تستوعبه - فضلاً
عن أن تحقّقه الحركات..

إنها المهمة المرشحة لجعل «فكرنا»
مواكباً لمستجدات «واقع عصرنا»،
والقادرة، أن هي تحققت، على أن تجعل
كل فصائل العمل الإسلامي (أشداء
على الكفار رحماء بينهم) بدلاً من
الواقع، الذي يجعل (بأسهم بينهم
شديد)..
أن المؤمن، إذا أخلص القصد لله، فلا
بد وأن تصب كل ثمرات جهاده في
سبيل الله.. ورحم الله أبا حامد الغزالي
(١٠٥٨م - ١١١١م) عندما قال: «لقد
طلبنا العلم لغير الله، فأبى أن يكون إلا
الله»!..
أما الذين يجعلون من الدين طير
جارحاً يصطادون به عرض الدنيا ففيه
قال جمال الدين الأفغاني:
صيرت دينك شامخاً تصيد به
وليس تفلح أصحاب الشواهي!..
..



صحيفة الكويت

المصدر :

٨ فبراير ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صلاح الدين أرقه دان :

التنوع الفكري والعربي مقبول ضمن الشروط الشرعية

للأمة الواحدة

كما تحرص النصوص على وحدة الأمة السياسية، ففي الحديث: «إذا بويح لخليفين فاقتلوا الآخر منهما»، ولكنها لا تفعل التنوع كما في قوله تعالى: (وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلفوا) (يونس ١٩). بل هي تؤكد قاعدة التنوع هذه، كما في قوله سبحانه: (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة، ولا يزالون مختلفين) (هود ١١٨).

وتظهر حكمته سبحانه من التنوع في قوله: (يا أيها الناس أنا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، أن أكرمكم عند الله اتقاكم، أن الله عليم خبير) (الحجرات ١٣).

فالتنوع الفكري والعربي والقبلي تنوع مقبول ضمن الشروط الشرعية التي تراعي الهدف والوسيلة ولا تؤثر على المسيرة نفسها، وقد تنوع تفكير وفهم الصحابة وانتماؤهم القبلي دون أن يحول هذا بينهم وبين أن يكونوا «أمة واحدة»، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يراعي انتماء الناس القبلي والجغرافي فلا يفرض الزعماء على قبائل العرب إلا من أنفسهم، كما كان يجند الجند، وينظم الكراديس بناء على الانتماء القبلي حفاظاً على التماسك الاجتماعي الداخلي الذي يؤدي إلى تماسك «الأمة». وفي الحديث: «خياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام، إذا فقهوا»، فالفقه والفهم هو أحد أهم الشروط لاستمرار الزعامة والقيادة

كما في حالة اكراد العراق وبربر الجزائر والأقليات الدينية في لبنان ومصر والسودان. وقد زادت أزمة الخليج الأخيرة من الشعور بالاختناق الاقليمي حتى غلبت كفة الجغرافيا كفة الهوية القومية والثقافية والتاريخ، ويظهر ان الوقت اليوم اضحى أكثر الحاحاً لدراسة ظاهرة التفكك، وإعادة النظر في مفهوم «الوحدة» وتحديد أولويات العمل الوحدوي، بحيث نصل إلى الهدف عوض الابتعاد عنه. فقد غزا العراق الكويت واحتلها مبرراً ذلك بعدد من الاطروحات التي شددت بعض القيادات والقواعد الجماهيرية إلى تأييده، ومن

جملة تلك الاطروحات شعار «وحدة الأمة» واستساع البعض في سبيل الوحدة التضحية بالجزء لمصلحة الكل، والغاء الآخر لمصلحة الزعيم الذي يرفع «الشعار» ويقوى على سحق معارضيه، ولقد بين حدث الخليج أن الشارح الاسلامي اضاع اتجاه بوصلته السياسية والعاطفية وربما جرف معه بعض القيادات لتصبح العربية قبل الحصان.

مسلمات الوحدة الاسلامية

ان النصوص الشرعية ذكرت مسألة الوحدة في أكثر من موضع وأكثر من ميدان، بما لا يدع مجالاً للشك ان «الوحدة» هي أصل من أصول الانتماء البشري كما في قوله تعالى: (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة، وخلق منها زوجها، وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء، واتقوا الله الذي تسمون به والأرحام، إن الله كان عليكم رقيباً) (النساء ١).

ويؤكد الاسلام على معنى الانتماء الاسلامي الواحد، وأن الأمة المسلمة خلال تاريخها من لدن آدم وإلى قيام الساعة هي أمة واحدة كما في قوله سبحانه: (إن هذه امتكم أمة واحدة، وأنا ربكم فاعبدون) (الانبيا ٩٢) وقوله: (وإن هذه امتكم أمة واحدة، وأنا ربكم فاتقون) (المؤمنون ٥٣).

في اليوم الثاني من الندوة قدم مدير تحرير الوعي الاسلامي صلاح الدين أرقه دان ورقة حول «مفهوم الوحدة الاسلامية» جاء فيها:

من المتوقع أن تعلن الدول الأوروبية مزيداً من قرارات العمل الوحدوي المشترك في ما بينها أواخر عام ١٩٩٣، قد تصل إلى الانسماج، أو اقامة «الولايات المتحدة الأوروبية»، ويظهر ان التحفظات البريطانية لن تتمكن من الوقوف في وجه الإرادة الجماعية لمختلف دول أوروبا الغربية التي قررت المضي قدماً في بناء القوة العالمية القادمة، ومن الملفت للنظر ان تتمكن مجموعة من الدول المختلفة اللغات والقوميات والمصالح وذات العلاقات التاريخية التنافسية والمتوترة أحياناً أن تصل إلى درجة متقدمة من التفاهم بحيث تشكل كتلاً عملاً يعتبر الأول من نوعه ويحجمه في العصر الحديث.

وانتهاء الاتحاد السوفياتي بصيغته السابقة، لم يحل بين أعضائه والتفكير الجدي بمستوى معين من التعاون، قد يشكل الحد الأدنى من التفاهم السياسي - الاقتصادي لحفظ ما يمكن حفظه من إنجازات شعوب دول الاتحاد السوفياتي المختلفة في العقود السابقة. صحيح أن مشروع «السوفييات» انهار وانتهى ولكن فكرة «التعاون» ما زالت هي المسيطرة وإلى حد وجه ما تشكل القاسم المشترك لمشاريع سياسيي الدول المستقلة حديثاً، يساعد في ذلك العامل الاقتصادي في الدرجة الأولى، بالإضافة إلى ارت مشترك من المعدات والمشاريع المتكاملة والشعور بالضيق حال الانغلاق الكامل على الذات والتنكر لجيران المنطقة. ومن الملفت للنظر ان يحدث هذا بينما يتم التراجع عن أسباب الوحدة ومسبباتها في عالمنا الاسلامي، بحيث زادت حدة الانقسامات فيما بين الدول المسلمة، ليبقى شعار الوحدة «فولكلوريا» أكثر مما هو جدي، ولم يعد مفهوم «الأمة حاضراً إلا في الذاكرة والنظرية البحتة، بل تستطيع القول ان عدوى التقوقع والانغلاق على الذات استشرت داخل «الأقليات» الواحد لتتبع «عوات الانفصال وتأكيد الهوية الاثنية»



صوت الكويت

المصدر :

شماره ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والوفاة ضمن القبيلة وضمن المجتمع الاسلامي الجديد، والحذر يكون من «العصبية» وسواها من امراض الفتنة وامراض النفوس. ومن الأدلة على احترام الاسلام للتنوع، احتفاظ الامم الاخرى غير العربية بلسانها القومي وعدم تعرض الاسلام لاهل الذمة وترك امورهم الداخلية لهم وكانهم كيان مستقل داخل كيان الأمة الواسع الذي جمع تحت عيائه الناس جميعاً.

وحدة الأمة ام وحدة الزعيم؟

ان مخزون اللاوعي عند اكثر المسلمين ان الوحدة مقصورة على توحيد القيادة السياسية، باعتبارها الرمز الأعلى، وقد سماها الفقهاء «الولاية العظمى» او «الامامة العظمى» وسموا صاحبها «الامام الأعظم»، ولقد ساهم علماء الفقه الذين تصدوا للفكر السياسي الاسلامي كالامام الفراء والامام الماوردي في تركيز هذا المفهوم عندما قرروا صلاحيات «الامام الأعظم» وأركلوا اليه مهام «حفظ الدين واصلاح الدنيا» وكانى بهم يعطونه صلاحيات واسعة متخذين من النبي صلى الله عليه وسلم والخلافة الراشدة نبراساً في اطلاق يد الخليفة معتمدين على المواصفات البدئية التي قرروها له، ناسين طبائع الاستبداد في البشر، مع ان النبي صلى الله عليه وسلم قد نبه الى ذلك في الحديث بطريق مباشرة وغير مباشرة وحذر الخلفاء والولاة والأمراء من البطانة وامرهم بالشورى والمرحمة.

وقد ادى الفهم الخطأ لبعض النصوص الى تركيز مسألة الطاعة للحاكم الفرد، والانتفاف حول، ونصرته، باعتباره خليفة النبي من جهة، ورمز «الأمة» ووحدها من جهة اخرى، ومن ذلك ما يفهم البعض حرفياً في قوله صلى الله عليه وسلم: «من رأى من اميره شيئاً فكرهه، فليصبر».

ان مثل هذا الحديث والأحاديث المشابهة ان لم يعرف قرائها سبب ورودها، وان لم يربطوها بالقواعد الشرعية الكلية سيفقدوا محالة في الفهم المؤدى الى «عبادة الفرد» وتركيز «التسلط الفردي» شازوا ام أبوا، ومثل هذا الفهم مسؤول عن الانتكاس الدائم على «السلطة الفردية» وانتظار «الزعيم الفرد» واهمال المؤسسة.

ولذلك فان تصور «زعيم» أمة للوحدة، على انها نسيج متجانس

ومتشابه، او هي كسبيكة تصهر كل من تحت رعايتها فتختفي الفروقات اختفاء كلياً، مسؤول عما نراه اليوم من اليأس من تحقيق مثل هذه الوحدة «الانصهارية» مع ان شيئاً من ذلك لم يقع في عهد النبوة ولا الخلافة الراشدة، وهي خير العصور كما في الحديث الشريف، ولم يقع في المدارس الفقهية على جلاله مؤسسيها وعظيم قدرهم، ولم يقع بين شعوب العالم الاسلامي على حسن اخلاصها وعظيم تضحياتها في سبيل الأهداف المشتركة، ولسنا نعني بذلك اختفاء الشعور بوحدة الأمة ووحدة الانتماء ووحدة السبيل، وانما نعني طمس الهوية القبلية او القومية او العرقية او اللسانية او المذهبية للأمة، لمصلحة المشروع الوحدوي. فقد حافظت الشعوب الاسلامية على ثقافتها باللغات المحكية في الاقاليم، الا ان لغة القرآن كانت قاسماً مشتركاً بينهم كما كان التشريع والعبادات وما الى ذلك مما لا تقوم الحياة الاسلامية الا به، ولذلك كانت للمفهوم المثالي للوحدة اثار سلبية على المسلمين وأخرى ايجابية، تمثلت السلبية في التخوف الدائم من الانظمة الحاكمة على مراكزها وكراسي حكمها وغير ذلك.

عناصر الوحدة

هل تتم الوحدة من فراغ؟ ام هي تحتاج الى اسس تبني عليها؟ سواء كانت وحدة اندماجية او تكاملية جزئية او شاملة... ولو عدنا عناصر الوحدة الاساسية نبرز في مقدمتها:

الارادة الحرة والاجراء القانوني: والمقصود بالارادة ارادة الشعوب، تعبر عنها من خلال المؤسسات الشرعية التمثيلية.

فكر سياسي - تربوي يجسد المصلحة العامة والمشاركة، ويحفظ في الوقت نفسه الخصوصية، والمصلحة المشروعة من الشؤون التي لا يغفلها عاقل.

تكامل وتنسيق تشريعي واجرائي اداري، ليتسم التنافس والتوافق في مرافق الحياة الرسمية والادارية بين الأجزاء المتقاربة المتوحدة، كالمؤسسات التربوية التعليمية والجمركية وتوحيد العملة.

اقامة مؤسسات مشتركة على مختلف الأصعدة لا سيما في ميدان التربية والتعليم والاعلام.

لا يمكن تصور وقوع الوحدة الفاعلة بغياب هذه العناصر، التي تترجمها مجمل قوانين واجراءات واعتبارات اخرى كتتحقيق العدالة والشورى، والتوزيع العادل للثروات والتكافل والتضامن، وما سوى ذلك مما لا مجال لتفصيله في هذه العجالة.

ثم تحدث عن تجارب الوحدة العربية فقال اننا لا نستطيع اغفال تجربتين عربيتين معاصرتين، هما تجربة «الجمهورية العربية المتحدة» بين مصر وسورية في الستينات، وتجربة «مجلس التعاون لدول الخليج».

لقد كانت العاطفة البعيدة عن روح التخطيط الموضوعي مسؤولة عن خذلان التجربة الاولى، بالاضافة الى عدة عوامل اخرى داخلية وخارجية، والذي يعنينا هو غياب عنصري «الوضعية» و«التخطيط»، وعدم مراعاة الاختلافات الاقليمية، ومحاولة فرض «القيادة» و«الهيمنة»، ففكرة التوحد تحت «سيف القائد الأوحد»، هي كل ما بقي في ذهن الحاكم وذهن المحكوم على حد سواء.

اما التجربة الاخرى، تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فهي تجربة ناشئة بمقياس الزمن، وقد كثر الكلام عن اسباب قيامها، بين متفاؤل مشجع، يبني الآمال الكبار على استمرارها ونجاحها خطوة على درب التكامل والتعاون العربي فالاسلامي ان شاء الله، ومتشائم متخوف، ان تكون بديلاً عن الوحدة الكبرى المنشودة، لا سيما وهو يرى ان نشأتها قد واكبت احداثاً جساماً مرت بها الأمة والمنطقة... غير ان اهم ما فيها ان تكون لبنة لبناء تجمع اقليمي يقوم على اسس موضوعية ويسعى الى التكامل ضمن اطار التعددية - التي لاحظتها ورققنا هذه في مقدمتها وبعض فصولها.

ثم أكد ارقه دان في خاتمة محاضراته على ان «الوحدة» المطلوب والواجب، لا يصح ان تنطلق من فراغ ولا ضبابية، وهي تحتاج الى برامج واضحة تراعي اسباب النجاح وتتجنب اسباب الفشل. ولتحقيق ذلك لا بد من سبيل، قد يظهر للبعض طويلاً الا انه اكثر ضماناً من الشاريع العاطفية غير المستوفية لشروط



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٢

النجاح.. نحن بحاجة الى تحقيق
القناعة المشتركة والثقافة المشتركة
والمصلحة المشتركة.

ولا يتم ذلك الا بالممارسة القائمة على
خطوات مدروسة، تستمد من النص
الشرعي، كما تراعي «الواقع»
و«الضروري»، ولا يكفي في القناعة
المشتركة رفع «الشعار» فقط، وانما
نحتاج الى تحديد المفهوم، كي لا نقع
في الكلام على مسمى واحد بمفاهيم
وتصورات مختلفة، فهل وحدتنا وحدة
انصهارية ام هي وحدة التكامل؟ وهل
هي مطلوبة لذاتها ام لتحقيق مصالح
«الامة»؟

ولوحدة من هذا النوع المنشود لا بد
من ثقافة واحدة، ثقافة لا تقوم فقط على
المخزون الشعبي، وانما ترتبط بالمنهج
الدراسي والمنهج الاعلامي والمنهج
السياسي، ثقافة تشعرك وانت تنتقل من
بلد عربي الى اخر، ومن بلد اسلامي
الى اخر، أنك تتجول داخل بلدك، لتكون
الاختلافات اقرب الى التنوع منها الى
الاختلافات..

والى جانب وحدة الفهم ووحدة
الثقافة، وحدة الشعور بالطمأنينة على
نفسك ومالك وعرضك، وتلمس احتراماً
لقيمك الانسانية وكرامتك البشرية.
وكثيراً ما يشعر الواحد منا بذلك في
دول الغرب المستكبر ويعتريه الخوف
والرعب عند انتقاله في اكثر بلاد
المسلمين، حتى بات تجاوز الحدود من
التجارب المرة التي يحسب لها المرء ألف
حساب، ويحتاج معها الى صبر
ومجاهدة لا يعلم مداها الا الله.



عالم بلا أسوار

فنان الامام

الأصوليون بين التجربة الماركسية

نزلت من الطائرة في مطار القاهرة ذات يوم من أيام عام ١٩٦١، فوجدت الدولة قد أعدت استقبالاً شعبياً لضيفها الرئيس الأندونيسي أحمد سوكارنو. جموع غفيرة من عمال المصانع والتطبيقات جلست بملايس العمل الى المطار وحشدت تحت الشمس المحرقة وبحراسة رجال الشرطة أمام المدرج الرئيسي.

ولم استغرب، فقد كان شرف الاستقبال الاجباري مهمة مثلفة تُسند الى الجماهير الكادحة في تلك الأيام. لكن اللوحات التي رفعها العمال أدهشتني. فقد حمل وجهها تحية موجهة بالانجليزية الى سوكارنو، وحمل قفاهما تحية موجهة الى ضيف سابق لم أعد أذكر اسمه بعد كل هذه السنين. ويبدو ان المشرفين على الاستقبال نسوا ان يمحوا الاسم الآخر. فاختلط الأمر على العمال المساكين الذين لا يدرون من يستقبلون. بعضهم لوح لسوكارنو بوجه اللافتة، وبعضهم لوح له بقفاهما.

كان المشهد واحداً من الأدلة الكثيرة على تهميش دور الطبقة الشعبية والعاملة في الدولة «التقدمية». العربية. لكن هذا التغيب السياسي له قصة طويلة. فهي تبدأ مع كارل ماركس الذي كان شاهداً على الرأسمالية الصناعية المتوحشة في القرن الماضي. وقد دعا طبقة البروليتاريا الى التمرد والثورة على حشدها في المصانع والمناجم الكثيرة وحرمانها من الضمانات الاجتماعية والأجور المعادلة لعملها. وعهد الى حزب الطبقة أو النخبة بقيادة «الطبقة المحرومة» لانتزاع السلطة السياسية، وفرض دولة الطبقة الواحدة، دولة البروليتاريا.

وخلال سني الاعداد للثورة في روسيا، التزم لينين حرقياً بنظرية ماركس. فقد توجه الحزب الشيوعي بدعايته الى الطبقة العاملة وجعل من تسييسها أداته الثورية. وبعد إسقاط النظام القيصري، حسم لينين الصراع مع جناح الأكثرية النيابية بقيادة كيرنسكي، وأسقط حكومته لا في مجلس النواب وإنما في الشارع الشعبي مستعيناً بعمال المدن والمصانع.

وظلت الآلة الدعائية والثقافية الجبارة للحزب الشيوعي مكرسة منذ عام ١٩١٧ الى عام ١٩٨٥ للخدمة اللغظية لطبقة البروليتاريا، لكن جردت عملياً من أية سلطة سياسية وحرمت حتى من الاختيار الحر لممثليها في نقاباتها. نعم، نالت مكاسب اجتماعية كتأمين العمل الدائم لها، لكن ساسة الحزب المحترفين خانوا النظرية. فقد استأثرت بالسلطة أولاً القيادات الثورية المثقفة من لينين الى تروتسكي، ثم استأثرت بها القيادات الدموية وعلى رأسها ستالين، ثم القيادات البيروقراطية من بريجنيف الى أندروپوف وغورباتشوف.

وجاء النظام «التقدمي» العربي ليستعير من الاشتراكية الماركسية أدبها السياسي. وتم اشباع الخطاب السلطوي والحزبي بكل ما في الماركسية من «كليشيهات» التمجيد بالطبقة العاملة وأضيفت اليها الطبقة الفلاحية، وجرت باسم هذه وتلك التأميمات الضخمة في الخمسينات والستينات:

وكان تبني الاشتراكية الماركسية هيباً لئلاً، فهي تحصر السلطة السياسية في حزب الطبقة أو الشخص الواحد، وتغيبه من خوض تجربة انتخابية حرة مضمون سقوطها فيها. ثم هي تجرد سائر الفئات الاجتماعية من أية قوة سياسية، وتحيد سياسياً الشارع الشعبي والطبقة العاملة أو الفلاحية التي يستمد منها شرعيتها النضالية والاجتماعية، وتهمشها وتحيلها الى المستودع الاحتياطي. ويكفي ان يگال التمجيد والمديح لطبقة البروليتاريا في الأدب السياسي للحزب والنظام، لكن لا تستدعي للخدمة إلا للسير في مهرجانات التأييد ولحمل اللافتات في استقبال كبار الضيوف والزوار.



المصدر : الشرق الاوسط (الدنية)

للنشر و الخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ تموز ١٩٩٢

قلت سابقاً هنا ان اخفاق التجربة الماركسية لا يعني نهاية الفكر اليساري. هذا الفكر يعاني اليوم من جمود وحيرة وبليدة، لكن لا بد ان يعيد النظر في فلسفته ورواه. انما الثابت الآن ان النظرية الماركسية أخفقت على صعيد التطبيق. اثبتت التجربة ان السلطة السياسية لم تكن ملكاً للبروليتاريا، وان هذه الطبقة ليست مؤهلة لتقوم بدور القيادة والمبادرة، ولم تضمن حرية الفكر والفن والثقافة. والذي حدث هو ان الطبقة الحزبية هي التي جلست في رأس الهرم الاجتماعي، فيما لم توفر المساواة الاجتماعية تقدم وتأثر التنمية والتقنية ومستوى المعيشة بالسرعة والنسب ذاتها في العالم الرأسمالي.

والعالم الشيوعي اليوم يتلمس طريقاً آخر في تجربته السياسية والاقتصادية. قد يخطئ وقد يصيب. قد يخفف من اندفاعه نحو رأسمالية السوق الحر، وربما يتبنى الاشتراكية الديمقراطية التي ساهمت في هذا القرن مساهمة فعالة في تهذيب الرأسمالية وتحويل ديمقراطيتها الى دولة القانون والحقوق، وساعدت على اقامة العدل الاجتماعي من خلال تشريع قوانين الحماية الاجتماعية للعاملين.

لكن ماذا يجري اليوم في العالم العربي؟

الواضح ان الانظمة العربية ارتكبت خطأ في تبني الاشتراكية الماركسية بدلاً من الاشتراكية الديمقراطية. وكانت النتيجة القضاء على الديمقراطية الوليدة والاختفاق في تسخير التنمية والانتاج لخدمة الحاجات الأساسية واليومية للطبقة العاملة والفلاحية التي تكلمت باسمها. هذه الانظمة تحاول الاعتذار عن تجربتها السياسية، وتتلمس طريقاً آخر للتنمية، وتوسع دائرة انفتاحها على مختلف الطبقات الاجتماعية وقطاعات الرأي العام.

لكن المدهش ان القوى السياسية الجديدة تصر على البدء من حيث بدأت الماركسية. فالقوى الحزبية الأصولية تتوجه الى الشارع الذي توجهت اليه الماركسية والحزب القومي والاشتراكية العربية، لكن بخطاب سياسي ومفردات و«كليشيهات» مختلفة.

صحیح ان القوى الأصولية تضم قيادات وأطراً على مستوى من الوعي السياسي والتأهيل العلمي، لكن توجهها الى شارع بسيط سياسياً وعلمياً يضطرها الى استخدام الخطاب العاطفي، انه تماماً مبدأ التحريض الثوري لدى الماركسية في إشعالها حرب الطبقات في المجتمع.

ولإلهاب العاطفة، يجري أولاً تسييس المشاعر الدينية الصادقة والعفوية لهذا الشارع. ثم يتم شحن وحقن ذاكرة البسطاء بمعلومات واتهامات تفتقر غالباً الى الصحة والدقة، ولاسدال



المصدر : الشرق الاوسط (اللمنية)

11 فبراير 1992

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رداء المصادقية على هذه الاتهامات يجري توزيعها من على منابر المساجد، بعد ذلك تبذل الوعود بسخاء لأجيال جديدة محرومة ومتعطلة.

لكن هذه الأجيال لم يتح لها القدر الكافي من التعليم والوعي السياسي لكي تفكر، ولكي تسأل وتناقش. ولم تتدرب بعد على التأكد من المعلومات التي تلقى اليها. ولم تكتشف بعد أنها ليست بحاجة إلى خطاب سياسية عاطفية بقدر حاجتها إلى برامج مدروسة بالتفاصيل وقابلة للتطبيق عملياً في الاقتصاد والتنمية والسكن والعمل والخدمات العامة من صحة وتربية ومياه...

بدأ جورج برونارد شو حياته السياسية في صفوف الاشتراكية الغابية، لكن في أدبه كان يسخر من بساطة العمال والفقراء الذين يناضل من أجلهم. ويرى في استثمارهم خطراً على الديمقراطية وتهميشاً لها. فمن السهل استغلالهم، ثم من السهل التضحية بهم. الأصولية الحاكمة في إيران دفعت بجيل كامل من الصبية إلى الموت في حقول الألغام في الحرب. وهو الجيل ذاته الذي يدفع اليوم في الجزائر أعزل بلا حماية للموت في حرب أهلية ليس من مصلحة الأمة العربية تفجيرها.

نعم، وصل الماركسيون إلى السلطة على اكتاف العمال والفقراء في شوارع المدن. لكن اكتشفوا بالتجربة أن العمال يصلحون للعمل لا للحكم. كانت لدى الماركسيين نظرية سياسية للحكم، لكن لم يكن لديهم برنامج عمل. والبحث عنه اقتضى نحو عشرين سنة مات خلالها الملايين من العمال والفلاحين.

كذلك، فالأحزاب الأصولية تملك نظرية سياسية، لكن ليست لديها تجربة في الحكم أو برنامج عملي للتنمية. وهي في حالة وصولها إلى السلطة ستكتشف أنها لا تستطيع أن تؤمن العمل فوراً للملايين المتعطلة إلا إذا طردت الملايين العاملة. وهي بدورها ستضطرب كما فعلت الماركسية وكما فعلت الأصولية في السودان وإيران، إلى قمع شارعها الشعبي وطبقاتها الاجتماعية اللتين وصلت على اكتافهما إلى الحكم طالما أنها لا تستطيع إرضاءهما وتلبية حاجتهما الأساسية.

والتاريخ في مسيرته يبرهن على أن أخفاق المشروع السياسي يؤدي إلى اهتزاز أو انهيار نظرية الحكم التي يستند إليها. حدث ذلك للمسيحية بعد أخفاق حكم الكنيسة في القرون الوسطى. حدث ذلك للماركسية بعد فشل الحزب الشيوعي. وحدث ذلك للقومية العربية بعد فشل النظام القومي، وللغاشية بعد هزيمة الدولة النازية في الحرب.

لكن ماذا لو أخفقت الأحزاب الأصولية في الحكم؟ هل تتحمل مسؤولية اهتزاز إيمان الأجيال التي جرى بذل الوعود المتسعة إليها؟ هل تتحمل الأصولية الحزبية مسؤولية السهام المسمومة التي سيوجهها عندئذ أعداء الدين في الداخل والخارج إليه كنظام حياة وكنظام سياسي؟

ما العمل إذن؟

الأحزاب الأصولية من مصلحتها أن تعود فتظهر اهتماماً جدياً بالعملية الديمقراطية أو بمبدأ الشورى. سمه ما شئت، من مصلحتها العودة إلى السعي والعمل من خلال المؤسسات الدستورية، من مصلحتها تهدئة روع الطبقات الاجتماعية التي أهملتها في خطابها السياسي وتوعددها بالثأر والانتقام وأنقراص مكاسبها إذا وصلت للحكم، من مصلحتها تعقيل وتهذبة خطابها السياسي وجعله أكثر واقعية ومسؤولية في بذل الوعود للأجيال، ومن مصلحتها الحرص على السلام الاجتماعي والمدني من خلال مخاطبة قطاعات أوسع وأوسع وأكثر عقلانية ونخباً من الشارع الذي تتوجه إليه الآن.

ومن الاستخفاف بالمنطق أن يتصور حزب ما أنه قادر على الوصول إلى السلطة بطريق الاقتراع الحر، ثم يبدأ في الحكم ثورة لتهميش مؤسسات الشورى والديمقراطية وللتنصيف السياسية وربما الجسدية للطبقة التي اتاحت له الحرية والفرصة للحكم.

وما يجري في الجزائر اليوم شاهد وبليغ. فالحزب الذي جعل همه الوصول إلى السلطة دون التزام قاطع باحترام وحماية الديمقراطية يجعل طبقة الحكم تتمترس وراء أسوار السلطة وفي حماية قوتها المسلحة.



المصدر : المجلد

التاريخ : ٩٢ / ٢ / ٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تجديد .. لا تغيير

أولهما : ان نضع المبادئ التي تذكر كلما ارتفعت دعوة التجديد في إطارها الصحيح وأن ننبه اليها مع المنبهين .. حتى يظل التجديد تجديدا في فكر المسلمين وتطويرا له .. لا خروجا على الاسلام ولا تحريفا لاحكامه ومبادئه .
الآخر : ان نضع امام القارئ - بعد ذلك - كفتى الميزان ، مؤكدين مرة اخرى حاجتنا الى ممارسة الاجتهاد ، رغم كل المحاذير ، وحسبنا ان ننبه جميعا اليها . وان نطلق بعد ذلك بلا مخاوف ولا شكوك ، ولو تابعنا تلك المخاوف ماحركتنا ساكنا وليبقينا حيث نحن ، قانعين بالتبعية والتخلف ، تمر بنا موكب الامم والشعوب تحمل القيادة .. والسيادة .. ونحن نكتفى باعلان المسخط والانتكار ..

ان الاسلام هو كلمة الله المنزلة في كتبه والموجه الى رسله تحمل الخير الخالص والحق الكامل ، واليقين المطلق .. ولكن هذا الدين « الالهى » حين يتصل بالانسان - ولا بد ان يتصل به - يتحول الى ظاهرة مركبة ، فيها الجوهر الالهى الكامل ، فيها شيء من خصائص عقل الانسان ونفسه ومزاجه بكل ما في الانسان من نقص وضعف واختلاف وتأثر بعوارض الزمان والمكان ، وكل ما يؤثر في الكيان ولهذا فان حديثنا عن الاسلام ليس - بحال من الاحوال - دعوة الى التغيير في الاسلام ، وانما هو حديث موجه الى فكير المسلمين وسلوكهم .. ولعل هذا المعنى الدقيق هو القائم وراء عبارة الحديث النبوى الشريف الذى يقرر ان الله يبعث لهذه الامة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها امر دينها فالتجديد - اذن - تجديد لأمر الدين ومكانته وسلطانه ، وليس تجديدا للدين نفسه

هذه مقدمة لابد منها لوضع الحوار حول التجديد في الاسلام في إطاره الصحيح .

ان الخط الرفيع الذى يفصل بين التجديد في الاسلام ، وهو ضرورى ولازم وبين الخروج عن دائرته والامتلات من احكامه له جانبته المتصل بالعقل والاجتهاد وحدودهما .. وله جانبته النفسى المتصل بالموقف العام من الاسلام ، رضا به وانقيادا لاحكامه ، او تمردا عليه ، واستكبارا على الدخول في طاعته : والجانب العقلى والفقهى يكمن في هذه الحدود الدقيقة بين الانهى والبشرى فيما يصل اليها من تراث الاسلام ، ويكمن - تبعاً لذلك - في الحدود الفاصلة بين الثابت والمتغير فيما ينقل اليها من ذلك كله .

لا يكاد صوت يرتفع اليوم مناديا بالتجديد في الفكر الاسلامى ، شاكيا من الجمود والانغلاق .. مناقشا في ذلك اقوال العلماء من السلف أو من المعاصرين .. أو داعيا الى مراعاة ظروف الزمان والمكان .. حتى تتناوشه من كل جانب صيحات المحذرين والمنذرين ، يذكرون بالمزالق والمخاوف والمحاذير .. ويؤكدون ان الدعوة الى التجديد منطل لا إسقاط الالتزام بالشريعة ، وباب شر ينفض منه الحريصون على « تمبيح » حقيقة الاسلام ، واذابة جوهره في جوهر حضارات وثقافات مناقضة لأصوله معارضة لمبادئه .. ويتجاوز بعض هؤلاء حدود هذا التنكير ، مطالبين بالكف عن نقد اوضاع المسلمين في وقت يحتاج فيه الاسلام الى مدافعين عنه في وجه موجات الاتحاد والشك والمذاهب « الوافدة » اكثر من حاجته الى الناقدين الذين يأخذهم الخماس احيانا فيشتدون في النقد ويحتنون ، شدة وحدة يستفيد بهما خصوم الاسلام الحريصون على توهين سلطانه على النفوس ، وصرف الناس عن مبادئه ..

ويمد بعضهم هذه « الحصانة » التي يطالبون بها لتشمل اشخاص العاملين باسم الاسلام ، ولتيسر لواءها على الحركات الاسلامية المختلفة على تباين طريقتها وسلوكها .. وحسبها - فيما يقولون - انها تريد اعلاء شأن الاسلام وانها تعمل تحت رايته ..

عناصر الجمود

وحين دعوت الى المواجهة الصريحة مع عناصر الجمود في الفكر الاسلامى المعاصر لم تكن هذه المحاذير غالبة على وانا ادعو الى مادعوت اليه من ممارسة الاجتهاد في الفروع والاصول على السواء ، والى وضع النقط فوق الاحرف السبعة التي لا ازال ازعج انها تشكل معالم تيار فكري اسلامى يتخذ طريقه الى التجديد والتشكل والنضج في عقول الالاف من الشباب وقلوبهم على امتداد العالم الاسلامى . ولكنى قهرت - ولا ازال - ان خطر الجمود والعقم هو الخطر الاكبر الذى ينبغي ان نبدأ بالتنبيه اليه ، وان تحريك المسلمين ، عامتهم وعلماهم الى خوض معركة التجديد والاجتهاد وتحمل تبعاتها يحتاج من الشجاعة والصبر الى اضعاف ما يحتاج اليه التنكير بهذه المحاذير .. لهذا .. واشفقا على دعوة التجديد ان تكتلها في مهدا صيحات التنكير بالمحاذير رأيت ان الدعوة الى مواجهة عناصر الجمود في الفكر المعاصر لا تكتمل الا بأمرين :

لماذا الإصرار على تسميتها: «الجبهة الإسلامية»؟



بقلم

أحمد أبو الفتح

●● الاسلام الدين الحنيف هو الذي تفضل الله عز جلاله به على البشرية وواجب كل مسلم ان يحرص كل الحرص على عدم اتاحة الفرصة لأعداء الاسلام للنيل منه.

●● ولما كان الانسان بشرا يصيب ويخطئ أصبح من الواجب عليه الا يلصق تصرفاته بالاسلام لأن الدين لا يخطئ والانسان يخطئ.

عندما يتسمى تجمع سياسي باسم: «الجبهة الإسلامية»، فإن هذه التسمية تتيح لأعداء الدين القويم استغلال اخطاء هذا التجمع أو رئيسه أو بعض أفراده لينسبوا الأخطاء للدين وليس للأفراد.

●● هذا خطر جدا.

أعداء الاسلام أقوياء اذ يملكون ويسيطرون على وسائل اعلام وديعاية منتشرة في انحاء العالم. وهم اذ يستغلون اخطاء البشر الذين يلصقون تجمعهم بالاسلام يخاطبون آلاف الملايين الجاهلة بالاسلام وقواعده وهذا يتيح لهم ان يغرسوا في عقول نسبة ضخمة من الناس ان الاسلام دين العنف ودين المحاكمات الانتقامية التي لا توفر حق الدفاع المشروع كما يصورونه بأنه دين التسلط والديكتاتورية.

أعداء الاسلام يعرفون تماما كذب دعاياتهم وان الاسلام هو أول من جاء بقواعد احترام حقوق الانسان وأنه الدين الذي رسم الطريق الى إلغاء الرق وأول من فرض الشورى على الناس وهو الدين الذي وضع قواعد العبادات وديستور التعامل بين الناس، ولهذا يعادونه مستغلين تسمية الجبهات والثورات بأنها اسلامية متجاهلين انها اخطاء بشر وان المسلمين كسائر البشر معرضون لارتكاب الأخطاء خصوصا عندما يقومون بثورة أو انقلاب، فالثورات والانقلابات تتم نتيجة غضب أو طمع والغضب أو الطامع غالبا ما تخضع تصرفاته لعواطفه وتكون انتقامية تتناول الأبرياء مع غير الأبرياء وتضطهد كل من يتصور أنه مخالف له في الرأي.

هذه الأعمال التي يسيطر عليها جموح العواطف تخالف تمام المخالفة قواعد الاسلام، ولكن لأن الثورة أو الانقلاب اتخذت من الاسلام اسما لها - الثورة الاسلامية أو الجبهة الاسلامية - يكون من اليسير على من يسيطرون على وسائل الاعلام ان يستغلوا هذه التسميات لإلصاق الأخطاء بالدين. وحيث انهم يخاطبون من يجهلون حقيقة الاسلام تلقى دعاياتهم تصديقا لدى الاف الملايين.



●● وقد اصبح من الامور شبه المسلم بها ان تقرأ في صحف الكثير من الدول وتسمع في اذاعاتها ان الاسلام دين العنف والتطرف.
●● والامر المحزن ان الدول الاسلامية لا تملك النفوذ في العالم ولا وسائل الاعلام القوية التي تستطيع بها التصدي لأعداء الاسلام وتبديد آثار دعاياتهم.

●●●

الى متى...؟

الى متى يظل بعضنا يساهم بصورة قد لا تكون مقصودة في تمكين اعداء الاسلام والصهاينة من التجني على الدين القيم؟

●● لماذا لا يسمون حركاتهم او ثوراتهم دون الزج بالاسلام، واذا كان لا بد من اعطاء صفة اسلامية لهذه الحركات او الثورات فمن الجائز ان يطلقوا عليها اسماء حركة او ثورة او جبهة فاذا ما اخطأوا نسبت الاخطاء

الى مرتكبيها بدل الصاقها بالاسلام.

●● اليس واجب كل مسلم ان يحرص كل الحرص على كرامة الدين الذي أنعم الله به علينا ولا يعرضه أبداً لأكاذيب اعدائه.

لماذا هذا الكلام؟

بفعتني الى كتابة هذا الكلام ما تذيبه وسائل الاعلام في العالم سواء الصحف أو المجلات أو اذاعات الراديو والتلفزيون حول الاوضاع في السودان والصاق ما ترده من انتقال المنظمات التي تسميها ارجائية الى القطر الشقيق بانها تتم وفقاً لمبادئ الثورة الاسلامية التي يحققها الفريق البشير.

في هذه الايام زادت بشكل ملحوظ الدعايات حول ما يدور في السودان وهي دعايات تصر على ان الاسلام هو الدستور الذي تطبق اجهزة الحكم قواعده، وهذه الدعايات تصر على ان النظام الاسلامي في السودان قد فتح ابوابه لجميع المنظمات التي تسميها هذه الدعايات بأنها منظمات ارجائية. اذا كانت حكومة السودان تستضيف حرس الثورة الايراني ومنظمات اخرى مهمتها القيام بأعمال عنف في دول اخرى فلا أقل من أن تقلع عن استعمال اسم الجبهة الاسلامية لنظام حكمها.

امر غير مفهوم ان يقوم من يطلق الناس عليهم صفات «الاصوليين او المتطرفين في الاسلام» بأعمال يترتب عليها تمكين اعداء الاسلام من الصاق كل ما هو مناف للدين كما انزله الله سبحانه وتعالى على نبيه الكريم عليه الصلاة والسلام بالاسلام... لماذا اعطاء هذا السلاح الخطير لأعداء الاسلام وإلى متى يستمر تعريض الدين لهذه الاكاذيب؟

السودان الذي رضعنا حبه

منذ طفولتنا تربينا على حب السودان فقد قال الزعيم الخالد سعد زغلول: «تقطع يدي ولا يفصل السودان عن مصر»، وكانت دعوة سعد للوحدة بين مصر والسودان هي احد المطالبين لكل الحركات الوطنية في مصر ولم يقبل

سعد ولا الزعيم الجليل مصطفى النحاس بل كل زعماء احزاب الاقلية في مصر ان تكتفي مصر بتحقيق جلاء القوات البريطانية عن مصر مقابل التنازل عن طلب وحدة مصر والسودان.

كم من المرات عرضت السلطات البريطانية استعدادها لإجلاء قواتها مقابل تأجيل البحث في الوحدة مع السودان ورفضت كل الحكومات المصرية ذلك العرض مع ان جلاء القوات البريطانية كان الهدف الاكبر للثورة على الانجليز؟

لقد تربينا ونحن نهتف «تعيش وحدة مصر والسودان... النيل لا يتجزأ». ولم تكن المطالبة بالوحدة بقصد استعمار السودان او تسخير مقوماته لصالح مصر بل لأننا جميعا كنا نشعر بأن مصر والسودان وطن واحد.

الامر المؤكد ان مصر قد ساهمت منذ ثورة سنة ١٩١٩ الى ثورة الفدائيين ضد قوات الاحتلال البريطاني عندما ألغى النحاس باشا سنة ١٩٥١ المعاهدة المصرية - البريطانية وأباح الحركات الفدائية التي ساهم وزير الداخلية فؤاد سراج الدين باشا في تسليح الشباب لشن الثورة ضد المعسكرات البريطانية في منطقة الاسماعيلية... لا شك ان موقف مصر الثابت بالنسبة للوحدة بين مصر والسودان هو الذي ساهم مساهمة كبرى في جلاء القوات البريطانية بعد ذلك عن السودان نتيجة قبول حركة الجيش عقد اتفاق مع بريطانيا يتيح للسودانيين اختيار تقرير المصير وهو الاختيار الذي انتهى باستقلال السودان.



وظلت مصر وفية للسودان

رغم إنهاء السودان حلم مصر والمصريين بإقامة وحدة بين شقي وادي النيل ظلت مصر حريصة على إقامة أطيح العلاقات مع الأشقاء في السودان ولم تحاول قط التدخل في شؤونهم، خصوصا في عهد الرئيس مبارك الذي يرفض رفضا قاطعا التدخل في شؤون أية دولة عربية أو غير عربية.

مع ذلك تكررت مواقف حكومة الجبهة «الاسلامية» بقيادة الفريق البشير المعادية لمصر.

هل هذا هو الاسلام وهل الاسلام يرضى باحتلال دولة عربية لدولة عربية، وهل الاسلام يقبل استضافة تجمعات ومنظمات تنوي القيام بأعمال تخريبية في دول عربية وغير عربية؟

لماذا تحميل الاسلام ما هو مخالف تماما لقواعد الاسلام؟

لماذا تمكين اعداء الاسلام من تصوير الاسلام بأنه دين العنف الذي يبيع وضع القتابل التي تقتل الأبرياء؟

ليس الأفضل لمن ينادون بأن حكمهم ينبع من الاسلام ان يحرضوا على تحقيق الغدالة والبعد عن العدوان وان يكونوا في تصرفاتهم بمثابة المرأة التي تعكس كل ما في الدين العظيم من خير للناس، سواء بالبحث على العلم او احترام حقوق وحرريات الانسان، وهكذا نثبت للعالم ان الاسلام هو خير ما أنعم الله به على الناس اجفيعين.

اللهم اهد المسلمين سواء السبيل فبسلوكهم القويم وامثالهم لما امر الله به في الدين القيم يرتفع قدر المسلمين وينهزم اعداء الاسلام.



المصدر : الحكومة

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حوار مع طروحات د. تركي الحمد:

مناقشة هادئة لا أفكار ساخنة!

قدم الدكتور تركي الحمد استاذ العلوم السياسية في جامعة الملك سعود ضمن فعاليات المهرجان الوطني السابع للتراث والثقافة، ورقة عمل عنوانها «الثقافة والمثقف العربي والقضايا الكبرى» دارت في مجملها على محورين رئيسيين، هما لمن لم يقرأ او يسمع الدكتور الحمد من قبل، موضوعاه الاثيران مذكراته عبر كتاباته الصحفية في السنوات الأربع الماضية، تقريبا.

نعيشه، وانه يتميز «بحالة قانونية.. تتمتع باعتراف المجتمع الدولي» مستبعدا في المقابل مفهوم «الامة العربية» و«الامة الإسلامية». لانهما - كما يقول - غير متحققين قانونا ولا يتمتعان بالاعتراف من المجتمع الدولي (الغرب طبعاً) ولأنهما تظلان في مستوى الايديولوجيا «وما يجب ان يكون»، ولأنهما كما يثبت في كتابات سابقة (اليمامة - الشرق الاوسط) خطابان شعاريان عاطفيان.

هذا هو باختصار مجمل المشروع الفكري السياسي الذي ينادي به الدكتور الحمد. نقرؤه في غالب كتاباته السابقة (اليمامة ٢١/٣/١٤١١ مثلاً)، والظاهر اننا سنعيد قراءته مرة ومرة كلما هبى له منبر

المفاهيم أو شبكة من المفاهيم نابعة من ذات الواقع التاريخي المتحرك المعاش، قادرة على عكس اليات هذا الواقع وديناميته في الظروف المعاصرة بما يكفل فهم هذا الواقع واعادة تشكيكه». بتبنى تفسيرات معينة «للواقعية» و«العقلانية» والتعددية الفكرية والسياسية وتجاوز الشعار والخطاب الوجداني كما يعبر الدكتور في كتابات سابقة.

ولتحقيق ذلك يطرح علينا الدكتور الحمد مشروعا فكريا يكرس له خلاصة جهده وعصارة تفكيره، ذاك هو محاولة تطبيع العلاقات بين العقلية العربية الإسلامية ومفهوم «الهوية القطرية الوطنية» وتبريره لذلك قسائم على ان هذا هو الواقع الذي

يلج الدكتور الحمد في فكرته الاولى على ان المثقف العربي المعاصر يراوح بين ثلاثة خطابات مغتربة عن الواقع والعقل، «فهو اما خطاب يفرق في غربة المكان بحيث ان تحليله ووصفه واستشرافه قائم على مفاهيم مستقاة من واقع مكاني اخر هو الواقع الأوروبي أو الغربي عموماً، واما خطاب يفرق في غربة الزمان بحيث ان تحليله ووصفه واستشرافه للآزمة قائم على مفاهيم مستقاة من واقع زماني اخر هو الواقع العربي الاسلامي الوسيط وخاصة عصر التدوين، او انه خطاب توفيقى أو تلفيقى» من هذا وذاك.

وللمخرج من هذا المأزق - كما يراه الدكتور الحمد - فإن المطلوب إذن نوع من



المصدر : المجلد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٨ فبراير ١٩٩٢

وأركون وسعيد العشماوي! أخذ كل هؤلاء فرصتهم كاملة غير منقوصة منذ مائتي سنة ومازالوا، وما زاد ذلك الأمة الإسلامية إلا تشبثاً بأصالتها وماضيها. يشهد بهذا الواقع الذي نلمسه وتشهد له اعترافات بعض هؤلاء المفكرين باخفاق كل مجهوداتهم للولوج إلى الوجدان العربي فيما عدا محيط «الانتلجنسيا» المقتربة والمؤسسات الثقافية الرسمية (انظر: زكي نجيب محمود «حصان السنن: عربي بين ثقافتين»).

أما ما أشفق على الدكتور الحمد منه، فهو المزالق الفكرية الخطيرة التي يكاد أن يقع فيها نفسه. فاجترار آراء المغتربين العرب الرافضين لمبادئ «أقوال الذي لا ينطق عن الهوى» (صلى الله عليه وسلم): «خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» وحكمته الجامعة: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ» والدعاية لها منحى خطير ينبغى للدكتور تداركه. وإن الدعوة إلى التعددية السياسية والفكرية، والمناداة

السلف في القرون الثلاثة الأولى في التاريخ الإسلامي، والخطاب الليبرالي البحت الذي يستدعي النموذج الغربي بشقيه الفكري (الليبرالية) والاقتصادي (الرأسمالية) إلى ليبرالية جديدة ولكن بخصوصية عربية! (انظر «نحن والتراث» و«بنية العقل العربي» و«نقد العقل العربي»). ظهرت ملامح هذا المشروع صريحة عند الجابري، وتخفت بين السطور، أو ظهرت على استحياء عند الحمد لخصوصية الزمان والمكان.

وعلى خلاف ما يظهره الكثيرون من تخوف من هذا الخطاب الفكري المتدثر بثوب الخيلاء «الانتلجنسي» فإنني لا أرى له أي وزن في واقعنا الفكري والاجتماعي وليس له أي تأثير يذكر في زحزحة ثوابتنا وأصالتنا. وإن حقق مكاسب مرحلية. فقد سبقت الدكتور الحمد أفواج وأفواج من مفكرى الطرح «النهضوي» الليبرالي من لون رفاعة الطهطاوي مروراً بسلامة موسى، وأحمد لطفي السيد، وطه حسين إلى زكي نجيب محمود وحسن حنفي والجابري والعروى



بقلم:
بكر بصفر

آخر. والحقيقة أن الدكتور الحمد - كما يعلم هو يقينا - لا يقول جديداً. وكل ما في الأمر لا يتجاوز الصياغة المحلية لمشروع الفيلسوف المغربي محمد عابد الجابري الداعي إلى تجاوز الخطاب «الإسلامي السلفي» البحت الذي يستدعي منهج

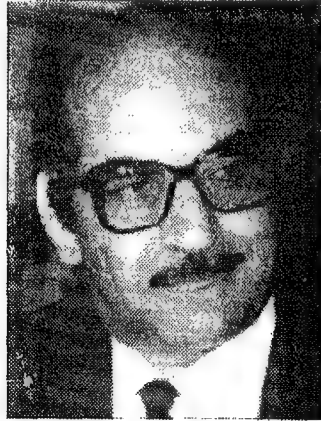


المصدر:

٢٨ فبراير ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



محمد عابد الجابري



د. تركي الحمد

(الأقربون أولى بالمعروف)، (والله انك لأحب البقاع إلى) «وانذر عشيرتكم الأقربين»، (ويا أهل الشام شامكم ويا أهل اليمن يمنكم)، فلا تعارض بين هذه الوطنية وبين الإسلام. فهي الحلقة الصغرى من الحلقات الثلاث التي يدور فيها انتماء المسلم: الوطن، والعروبة، والإسلام.

وديننا يرفض الواقعية البراجماتية التي لا تقيم للمبادئ وزناً، وترضى بالمنفعة الدنيوية الضئيلة حتى وإن أدت إلى تبعية وتصاغر لا يليقان بمن خاطبهم الله بقوله: «يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقاً من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين». والمصلحة في الإسلام ليست كالمصلحة عند الغربي، فهي في الإسلام أخروية في المقام الأول، أما المصلحة الدنيوية فهي لها تبع. وهذا المفهوم كثيراً ما يغيب عن المعاصرين من المسلمين.

لو أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه من بعده والافئذان من رجال الإسلام من بعدهم بمنهج الرضى بالواقع ومحاولة التعايش والتكيف معه لكننا شردمة بائدة كنجم أفل في مزيلة التاريخ، إن صحت أن للتاريخ مزيلة. إن الأمم الكريمة العريضة لا يسيرها القانون الدولي الذي فصلته الحضارة المتحصرة لنفسها وخدمة وترسيخ مصالحها وهيمنتها، ولا تستسلم للواقع الذي فرضه الآخرون وإنما تكابده وتغالبه بحكمة وتدبر وصبر ورباط حتى تظهر وتثبت ذاتها.

أما التسليم بهيمنة الحضارة الغالبة والتنظير «السوفياني» للتطبيع معها لهاثاً وراء مصالح مأمولة يصعب إثباتها، فمنحى أسأل الله أن يجنبنا جميعاً الانحدار إليه.

بتجاوز الشعار (الامة الاسلامية الواحدة) والخطاب الوجداني غير الواقعي (استعادة الريادة الحضارية بين الأمم) كل ذلك تنقصه الموضوعية فضلاً عن الشرعية وأن هذه المفاهيم لتزداد اغتراباً عندما تطرح للاحتذاء في أرض لا يحلم العدو قبل الصديق أن يزاحم فيها الإسلام (السلفي، أو الاتباعي كما يقول الخطاب الليبرالي) بمعتقدات وأراء لا تتفق مع أصوله العقدية والتشريعية.

ديننا يرفض التعددية بمفهومها المتداول في الساحة الثقافية والمنطلق من مرجعية أوربية قائمة على نسبية الحقيقة، وإثباتها وتاريخيتها. بينما الحقيقة في الإسلام مطلقة (واحدة) وإن تعددت الاجتهادات في فهم الفروع، وهي ثابتة لا تتبدل بتغير الزمان والمكان، ومتعالية على التاريخ لا تغنى بالتقادم.

وديننا يرفض القطرية (الأيديولوجية) التي تقدم نفسها مشروعاً بديلاً عن الوحدة الإسلامية. يرفضها بنص القرآن «وإن هذه أممكم أمة واحدة وأنا ربيكم فاتقون». وينقصها الواقع الذي نشاهد فيه السعي الدؤوب من أمم الأرض إلى التكتل في تجمعات كبيرة حتى لا يبتلعها الكبار، وتلمس بالمشاهدة والاستقراء ما أدى إليه هذا التشردم القطري من تخلف وضعف وضياح حق وكرامة، وما أدى إليه من استلاب سياسي واقتصادي ظاهر - إن لم يكن في الواقع المشاهد ففي القادم من السنين.

أما الوطنية المسلمة التي يمثل فيها الوطن لبنة في بناء الأمة المتراص وأما حب الوطن والتعلق به فحسب. فطري لا ينبغي لعامل دفعه، وهو كذلك، شعيرة اسلامية أصيلة

الاقليات الحاكمة الفوز على وجوها لكن اقدامها في الطين

بشير نافع*

هذه المساهمة رد على مقالات وتعليقات سبق ان كتبها
حازم صاغية ونشرتها صفحتنا «افكار» و«الراي».

فيها المجتمع الاسلامي القديم ومؤسساته منذ زمن
بعيد، وينتمون في معظمهم الى طبقة وسطى حديثة
النشأة والتكوين. وان كان لي ان اتوسع قليلاً فإن
حركة التنظيمات العثمانية التي اطلقت في النصف
الاول من القرن الماضي حملت معها بداية القضاء
على مؤسسات الوقف وانتشار الشريعة في الجماعة
وسلطة العلماء الموازنة للدولة. ورافقها اختراق
عسكري واقتصادي وثقافي غربي اخذ يدمر في
سياقه مؤسسات الصناعة والتعليم والثقافة
الاسلامية التاريخية وبالتالي الفئات الاجتماعية
الحاملة والمحمولة على قيم ومؤسسات المجتمع
التقليدي. كان السلطان عبد الحميد (رغم يؤس حكمه
البوليسي)، كما اوضح ستانفورد شو، آخر محاولة
لانجاز تحديث متصالح مع الاسلام، ولكن هجوم
الخارج الكاسح اجهض المحاولة في مطلع هذا القرن

وحصر الساحة لاستفراد دعاة التحديث الغربي
الخالص.

ان الانقسام الواقع اليوم في المجتمع العربي
الاسلامي هو انقسام بين دعاة التحديث الاسلاميين
ودعاة التحديث المتغربين، بين القرابي والغنوشي
ومدني، الذين يحاولون اطلاق مشروع نهوض
اسلامي حديث باخذ في اعتباره تراث وهوية
ومنطق الجماعة التاريخية وضرورات الزمان
ومطالبه، وبين نخبة عربية تعاني الوحدة والعزلة
والشقاء الداخلي لان الامة بعد مئة وخمسين عاماً
من اطلاق مشروع التحديث لا تزال ترفض الغرق
الكامل في قيم المنظومة الغربية الحديثة. وان اردنا
التبسيط اكثر فهو انقسام بين دعاة الاستقلال
والتقدم ودعاة الركوع تحت اقدام الهيمنة الاميركية
والعقو الاسرائيلي.

اما ان كان الحساب يدور حول مصطلحات
خطابية مجردة (فكل ما هو اسلامي هو بالقطع
ماض وقديم ورجوعي وكل ما هو غيره فهو حديث
وتقدمي وعصري)، فان الباحث سيصعب عليه ان
يفرق بين دعاة «الديموقراطية» والتراث اليوناني
القديم ودعاة دولة القانون والتراث الروماني (او
حتى الاسلامي القديم القائم على حكم الشريعة). بل
ان حاملي مشاعر الحداثة الاوروبية، اي بريطانيا
وهولندا، كانتا معاً - وما زالتا - بروتستانتيتين،
اي قامتا على جركة انشقاق ديني تقدم النص على
العقل، بكل ما في ذلك من «سلفية» كما يقول منير
شفيق.

ولكن الباحث المدقق العادل سيرى ان حركة
الخطا والتصحيح استمرت في الفكر والجماعة
الاسلامية على مدى التاريخ، وان ما تحاوله
اتجاهات الاسلام الحديث وعلى رأسها القرابي
والغنوشي والقرضاوي والامام الخميني والغزالي
وعشرات غيرهم هو اطلاق حركة تجديد اسلامية
واسعة احدى على مستويات الفقه والسياسة
والاجتماع. وان القرابي بشكل خاص فتح الباب على
مصراعيه للاجتهاد واعادة النظر في اصول الفقه

■ يصير حازم صاغية في كتاباته عن الاسلاميين
على استخدام مصطلح «الاصولية - الاصوليين»
(انظر مثلاً «الحياة» في ٢/٧). والمصطلح لم يطلقه
الاسلاميون على انفسهم، وهو ترجمة حرفية لكلمة
برزت في اللغات الاوروبية الحديثة في سياق
الانشقاق البروتستانتي وما تبعه من انشقاقات
داخل البروتستانتية، والخلاف حول موقع النص في
البناء الفكري المسيحي، فلا علاقة لهذا المصطلح
بالاسلام والاسلاميين من قريب او بعيد، ثم ان
للاسلاميين اسمهم الذي يعرفون به وهو ببساطة
الاسلاميون. ويبدو الامر كمثل ان ياتي ثلاثة او
اربعة كتاب في اوروبا ليطلقوا على الخوارج مثلاً
مصطلح «التطريين» حتى تتلفه النخبة العربية في
اليوم التالي ويختفي اسم الخوارج من الكتابة
العربية. فهل هناك مضجعة للتاريخ واستقلال النص
والهوية اكبر من ذلك؟ اضافة لهذا، فان مصطلح
«الاصولية» غير مستساغ عربياً فهو اشتقاق ينسب
الى الجمع بما في ذلك من اغتراب عن قواعد اللغة.
واذ اصبح من السائد اطلاق مصطلح «الاصولية»
للاساءة الى الاسلاميين فلا اظن ان ذلك يغيرهم ما
دام السياق التاريخي يسير لصالحهم، ولكن المسألة
بالطبع ابعد من ذلك واكبر. ان مصطلح «الاصولية»
في مقابل الحديث والحداثة، يحمل معه دلالة
تصنيف الاسلاميين بأنه دعاة القديم والتقليد
والماضي، فيما النخبة العربية المتغربة تدافع عن
الحاضر والمستقبل، عن التقدم والانتماء للعالم
المعاصر. وان صح تقدير التعمييم هذا فان
«الاصوليين» مثل حسن الترابي وراشد الغنوشي
وعباسي مدني ينتمون الى الخانة الاولى، فهل ان
هذا التصنيف للوضع العربي والاسلامي، السياسي
والفكري، صحيح؟

ان «الحداثة» او ما بعد «البيطريكية» - كما
سميها هشتام شرابي - ليست مسألة خطاب او نص
- وان شملتها - ولكنها عملية بعيدة الحدود تشمل
انقلاباً في البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
والمجتمع العربي (والاسلامي بشكل عام) دخل نفق
الحداثة ولازله منذ زمن ليس بالقصير. وعلينا هنا
ان نسأل ما اذا كان القرابي او الغنوشي او مدني
ينتمون الى فئة العلماء الاسلامية التاريخية او الى
فئة الحرفيين او التجار التقليدية او الى فئتي ارباب
السياف او ارباب القلم التي نشأت في حضن الدولة
الاسلامية. انهم ومعهم الأغلبية العقلية من نهضة
الاسلاميين المعاصر خريجو مدارس وجامعات
حديثة (بعضهم من قلب الاكاديمية الغربية في
باريس ولندن)، نشأوا في مدن عربية واسلامية فك



ذاته (العلم الخاص بالقواعد الحاكمة لاستنباط الاحكام الفقهية).

سلمت مقاليد الدولة الحديثة في بلادنا، دولة ما بعد الاستعمار المباشر، للاقلية المتغربة فواصلت تدمير بني المجتمع التقليدي ومؤسساته، والحق اقتصاد البلاد بعجلة الاقتصاد الغربي المهيمن، وكبرت وضعها ضمن الاستراتيجيات الاستعمارية الكبرى، ومدت اخطبوط الدولة المركزية حتى تغولت والتهمت الأخضر واليابس، اضافة الى دفعها لعملية الانقسام المجتمعي (الطبقي والفئوي والطائفي) الى مداها. ان خلاف حازم صاغية مع تراث الدولة الحديثة وحكامها هو خلاف جزئي وعائلي لا غير ويجب ان لا تخدعه وتخدعنا خطابات الديمقراطية الجميلة التي يحملها. اما خلاف الاسلاميين معها فهو خلاف جوهري.

وان كانت قضية الديمقراطية هي ما يؤرق صاغية «الحياة» ٧/٥، ٢/٨ فلنحاول بسط المسألة خارج اطار الشعار. ان الحياة الديمقراطية في نهاياتها المنطقية بغض النظر عن المصطلح وسياق نشأتها التاريخي الاوروبي، تدور حول توسيع قاعدة المشاركة السياسية (في مقابل مركزية الدولة) وبروز مجتمع مدني يكبح نزوع الدولة المتواصل فيها للتغول. وقد بنى الاسلام في دورته التاريخية الاولى وبالقياص بالزمان البشري في ذلك الوقت (كما اوضحت كتابات حوراني ولابيدوس ورضوان السيد على سبيل المثال لا الحصر) نظاماً سياسياً همشت دولته الى حد كبير ومنعت من الاحاطة بشؤون الناس وحياتهم اليومية. كما قام في المجتمع الاسلامي توازن بالغ الدقة بين قوى الحكم وقوى الجماعة، وان كان العلماء يصنعون الجسر وصمام الامان فيما بينها.

فلماذا يكون من حق اقرباء صاغية ان يحكموا

الامة زهاء القرن من الزمن موغلين في لحما ودمها وثرواتها وكرامتها وتاريخها ولا يحق للاسلاميين ان يبنوا على تراث اربعة عشر قرناً تجربة حديثة؟ واود ان اسال صاغية بحق «الديموقراطية» التي يقدسها: هل كان حجم قاعدة المشاركة السياسية في زمان الشاه اوسع منه في ايران اليوم؟ لقد كان برلمان الشاه محتلاً في اغلبه - ومن دون مبالغة - من عائلات بعينها وفئات اجتماعية محدودة تدور شخصياتها حول القصر والنفوذ الاجنبي السياسي والاقتصادي. فيما حررت ايران اليوم - وبالقدر الذي تستطيعه دولة مثلها - من النفوذ الاجنبي، ويعج برلمانها بملاك وتجار وعلماء وعمال ومثقفين وتدور في قاعته يومياً صدامات ومرافعات فكرية وسياسية باللغة المتنوع أدت - وما زالت - الى اطاحة رؤوس وزراء وكبار رجال الحكم. هذا والتجربة بمقاييس التاريخ في بداياتها بعد. وقد اقر السودان ميثاقاً وطنياً وعلى وشك ان يخوض تجربة الحكم التمثيلي في المستقبل القريب، فلماذا لا يعطى فرصة بعد عقود الفوضى والانهيال واللامن والحرب الاهلية. ليس غريباً ان حكومة البشير تدفع السودان خارج برائن الطائفية فيما صاغية واقرهاؤه من معارضة ادجوار روود يريدون ضمناً اعادته اليها... فمن الذي يسير مع التحديث ومن هو الرجوعي «الماضوي»؟

ان الحقيقة التي لا مناص منها ان فرصة بلادنا الوحيدة في اللحاق بالزمن الانساني المعاصر، في اعادة قران قيم الكرامة الانسانية، في التحرر من ربكة هيمنة الخارج الظالم والمستغل، في قيام نهضة

ثقافية وروحية واقتصادية، في معالجة ازمات الانقسام الداخلي والاقليمي ومواجهة خطر الصهيونية البالغ الابعاد، هي في مشروع اسلامي معاصر. ان الاسلاميين وحدهم القادرون على خوض غمار التحديث في ظل سلام اجتماعي اما النخبة المتغربة فلم تجلب ولن تجلب معها الا الصدام والانقسام والصراع والدماء والسيطرة بالعنف. في الجزائر لم يحدث انقلاب عسكري (١) وفي السودان حدث، فهل نخبرنا صاغية عن الفرق بين الوضعين؟ وفي سياق ادانة العنف السياسي هل له ان يدين قرار المعارضة السودانية اللندنية باعتماد «الكفاح المسلح» ام ان كل كفاح مسلح يساذه الغرب هو «ديموقراطي» الولادة والسمات بالضرورة.

في مقاله «استئناف السياسة» (الحياة ٢/٨) يعلق صاغية على قرار المحكمة المصرية بمنع الاخوان المسلمين من حق العمل السياسي قائلاً: «فمنع الاخوان من العمل كان ليدبو ممكناً لو تمكن القضاء من اثبات تناقضهم مع الديمقراطية وموجباتها واملاءاتها السلمية غير العنيفة، او مع مبدأ تداول السلطة دستورياً». وهو بالمناسبة المنطق نفسه الذي تروج له الاقلية الحاكمة في الجزائر اليوم ضد الاكثرية الشعبية وجبهة الإنقاذ. وكان الكاتب نفسه في اليوم السابق قد سطر في «الحياة» ايضاً تحدياً واضحاً للاسلاميين، يقول: «فهل يبادر اصوليو، جبهة الإنقاذ (و«النهضة» التونسية و... و...) الى ابداء مسافة سياسية وفكرية عن الحكم العسكري في السودان وعن جماعة «الجبهة الاسلامية القومية» التي تدعاه»، وجوهر المقال يقوم على ان الاسلاميين لا بد ان يبدوا هذه المسافة عن الحكم السوداني او ان يؤدي رفضهم الى توليد شك مشروع بوجود جيب انتهازي كبير تتخلله الدعوة المستحدثة (لدى الاصوليين بالطبع) الى الديمقراطية. والواضح من هذه الكتابات - واخرى غيرها للنخبة العربية المتغربة - انها تريد وضع النخبة في موضع الوصاية على الشعب والامة، وهي التي لم تعلن ثوبتها بعد من كوارث المئة عام السابقة التي جلبتها على هذه الامة وشعبوها. ان النخبة لا تلق في الشعب وتسخر من قواه وقدراته، ولا تريده وحده حكماً على برامج الاسلاميين وسياساتهم. ولا يوجد لديها ذرة ايمان واحد بان هذا الشعب الذي استنمات في الدفاع عن

وطنه ودينه ضد الغزو الاجنبي ولا يزال، والذي اطاح حكم الاقليات النخبوية مثل الشاه واليميري، والمستمر في تصديده للنخب الحاكمة الاخرى، قادر على اطاحة حكم الاسلاميين في المستقبل. ان اصطدام هذا الحكم بالارادة الشعبية... ان الشعوب يا سيد حازم تكفي حكماً والا فان كل الحبر الذي تسطر به المقالات والكتب حول المسألة يذهب هباء. اما المسألة الثانية في مثل هذه الكتابات، انها تكيل بمكيالين وانها تفتقد القدر الكافي من الشجاعة، ان الهجوم على الاسلاميين



المصدر: الحيلة (الأسبوعية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٨ فبراير ١٩٩٢

وعلى السودان، لا يقابله ولو جملة واحدة تكتب
في كشف سياسات أخرى في المنطقة.
ليس غريباً أن يحاول
صاغية أن يعطي الحكم المصري
غطاءه التشنجى

و«الأيديولوجي» لمنع الإخوان المسلمين من ممارسة
العمل السياسي فيما بغض النظر عن حكم
الطوارئ، ثم بختتم مقالته بأدب رفيع مشيراً إلى
«ديموقراطية الرئيس مبارك وحكمته»، وهو الأمر
الذي يصعب تحسسه في كتاباته عن «الفريق
البشير» والإسلاميين الآخرين حكماً ومفكرين.
ليس هذا مظهرًا بائساً للنخبة العربية
المتغربة؟ ثم تأتي لتطرح على الإسلاميين تحدي
«الديموقراطية» وشجب الحكم السوداني. هل
يستطيع صاغية أن يحمل راية «الديموقراطية»
بشكل عام وشامل ويدافع عنها في كل أقاليم المنطقة
العربية بشكل واضح وقاطع؟ أن فعل ذلك فلن يجد
من الإسلاميين إلا استجابة واضحة وقاطعة. أما
الدعوة «الديموقراطية» في السودان والسكوت عن
المجازر في تونس والجزائر و... الخ، فليس من
العدالة والموضوعية والشجاعة في شيء.

في مقالة صاغية «غياب الألم عما نقول» (الحياة،
٢/٩) يتجاهل الكاتب أن العراقيين، والإسلاميين
منهم بشكل خاص، يذبحون في العراق منذ نهاية
الستينيات، علماء وطلاباً ونساء... ويتجاهل أن
الإسلاميين وحدهم وقفوا ضد ظلم الحكم العراقي
وبطلته وجبروته فيما كانت النخبة تصفق له
وتبذل وتزمر وتحيي أسجاده في مهرجانات السفه
الادبي. ويتجاهل السيد صاغية أن عودة الوعي إلى
النخبة العربية في اكتشافها لحقائق الحكم والحياة
في ظل نظام صدام لم تات إلا في ظل الهجوم
الأميركي على العراق. فكان القاعدة أصبحت أن من
تستبيحه واشنطن تستبيحه النخبة. وفي مطلع
المقالة ذاتها يضع الكاتب بتسرع بثير الشكوك
حسن البنا وسيد قطب في السلة نفسها مع
عبد الناصر وميشيل عفلق، يضع الضحية مع القتل،
الذين عذبوا وقتلوا مع الذين ماتوا ودماء الشعوب
على أيديهم. ويتجاهل أيضاً أن كاتباً عربياً حديثاً
لم يتحرك وراءه تراثاً يدافع عن كرامة الإنسان
وحريته وبين الطاغوت وجبروته وقمعه كما ترك
سيد قطب.

فماذا نسمي ذلك كله؟ هل نقول أن النخبة
العربية المتغربة - في أغلبها - ظالمة وغير عادلة

وغير موضوعية. أم أن كيلها بمكيالين وحماسها
الانتقائي «الديموقراطية» بعكس طبيعتها الملائكة
لها منذ منتصف القرن الماضي. فهي في البداية
بريطانية أو فرنسية الهوى، ثم هي ماركسية
سوفييتية ثم امريكية. انها تميل مع ميزان القوى
كلما مال لانها في الواقع شقية وحيدة تعيش عزلة
اختارتها، ويفوقها ومظلتها هي في قوى الخارج.
انها لا ولم تعرف دفة الشعب والخروج معه إلى
ساحات الصدام ضد قوى الاحتلال والقمع. وهي
لسوء حظها تفتقد حتى شجاعة المثقفين الغربيين
الذين قاوموا الستالينية والبريجينية والذين
خرجوا إلى شوارع المدن الأوروبية والأمريكية في
الستينيات دفاعاً عن كرامة الإنسان، ابتداءً من
مالكوم إكس ومارتن لوتر كينغ حتى انجيلا ديفيز
وسارتر وماركوز.

وبعد فإن هناك عدة ملاحظات لا بد من التوكيد
عليها فيما يتعلق بما تطرحه هذه المساهمة:

● الأولى، أن أحداً لا يدعي أن هناك مشروعا
إسلامياً مكتمل الملامح ومحدد التوجهات وأن الفكر
أو الحكم الإسلامي قد حل كل مشاكله. ويرجع هذا
بالتأكيد إلى أن الإسلاميين لا يعيدون تطبيق نموذج
تاريخي واستلهامه كما هو، بل هم يواجهون الزمن
المعاصر بحيوية بالغة لانجاز مشروع إسلامي
حديث غير منقطع عن التاريخ والدورة الإسلامية
الأولى. وعلينا أن نذكر - على سبيل المثال - أن
«الديموقراطية» البريطانية أخذت أكثر من ٢٥٠ عاماً
بعد الثورة الإنكليزية حتى اقترنت مساواة المواطنين
(One Man One Vote) وحق المرأة في التصويت.
ان انجازات الإسلاميين في الحكم - إيران
والسودان - على مستوى الاستقلال الوطني
وتماسك المجتمع الروحي وإعادة التوازن للاقتصاد
هي أمور واضحة رغم الزمن القصير لتجربتهم
القصيرة. ولكن انجازاتهم على مستوى الحريات
واستقرار قواعد المشاركة والتعددية السياسية لا
تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير. على أن الملاحظ
أن الأوضاع في إيران بعد نهاية حرب الخليج الأولى
أخذت في التحسن الملحوظ على هذا الصعيد وأن
الأوضاع في السودان تحسنت بشكل كبير كذلك في



ضروري، ليس لدوافع تجميلية على الإطلاق، بل لضرورة تصويب المسار الإسلامي الفكري والتدافع المبدع معه. إن كون هذه النخبة تمثل، أنها تسعى لتمثيل، توجهات الفكر الغربي الحديث يجعل من حوارها مع الإسلاميين أمراً إيجابياً على المدى البعيد. ولكن على هذه النخبة أن تدرك أنها كانت على الدوام، وما زالت، تمثل اتجاه أقلية لا أكثر، وعليها أن تتخلص من موروثة الإدارات الاستعمارية التي اعطتها خطاب الاستعلاء والصداقة والكتابة الأبوية ونصوص إعلان الحرب (انظر مثلاً البيان الجنزالي لحازم صاغية وهو يعد للمعركة الأخيرة مع السودان في «الحياة» ٢/٥)، أن موقع هذه النخبة هو في مواصلة المناهج الموضوعية وإسهامها هو في مواصلة الكبار أمثال البرت حوراني وجون اسبوزيتو وأيرا لايدوس. لا أن ترى في ذاتها امتداداً لمجلس الأمن القومي الأميركي وموصلاً لسياسات جورج بوش.

يعاني المسلمون من بعض التخطيط وترتفع من وقت لآخر أصواتهم بالأم القهر والاضطهاد، ولكن علينا أن لا ننخدع بتذبذبات ميزان القوى. ذلك أن ما نشهده إنما هو تخطيط وصراخ الوليد وهو يستقبل بهجة العالم، عالمه هو. فيما الأقليات الحاكمة تبدو وعلامات الفوز على وجوهها وفي يدها عصا السلطة والقهر، ولكن المدقق سيرى أن أقدامها تغوص في الطين... وتغوص.

* رئيس تحرير مجلة «قراءات سياسية» - الصادرة في واشنطن.

العام الماضي، إن السيد الصادق المهدي أهم شخصيات المعارضة للحكم على الإطلاق يعيش حراً في البلاد، يكتب ويخطب لصلاة الجمعة ويستقبل زائريه بحرية، مما يثير شبهات عدة حول أفراد المعارضة (الداعية للكفاح المسلح) التي ترفض العودة.

● أنه إن كان للنخبة العربية المتغربة أن تجعل الأولوية لملف «الديموقراطية» فإن الإسلاميين يقبلون بفتح هذا الملف على مستوى المنطقة العربية جميعاً وبلا استثناء.

وإن تحرك النخبة العربية إلى جانب التيارات الإسلامية لوضع حد لتدخل القوى الغربية في شؤون بلادنا وإيقاف حصارها وحربها المعلنة وغير المعلنة على القوى والحكومات الإسلامية، ذلك أن انقشاع التهديد الخارجي سيكفل أن يرتفع الصوت الإسلامي حتى بشكل أحده وأوضح من صوت صاغية من أجل «الديموقراطية» والحريات في السودان وإيران قبل أي بلد عربي أو إسلامي آخر. ولكن إن يطلب من الإسلاميين اليوم - كما كان يطلب منهم قبل سنوات بخصوص إيران - أن يتخلوا عن السودان ويرتكبوا خطيئة إجداهم من الإسلاميين الإصلاحيين في مطلع القرن عندما فتحوا معركة مع السلطان عبدالحميد حول مسألة الحريات، فاسقطوا السلطان ثم سقطت البلاد جميعاً، بما فيها حرية الأمة وفرواتها وترايبها الوطني في برائث الاستعمار الأوروبي، فهذا لن يحدث وأرجو أن لا يحدث.

● الملاحظة الأخيرة تتعلق بموقع النخبة العربية المتغربة ذاتها في بلادنا. إن كل مراقب موضوعي يدرك أن عملية التحول نحو الإسلام مستمرة وأن تعثرت، وهناك وعي إسلامي متزايد يرى موقعاً أميناً للنخبة العربية بكافة أطيافها في فضاء العقل العربي - الإسلامي. إن وجودها



المصدر : اليسار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٤ - ٢٠٠٠

الحوار مع تيارات الإسلام السياسي

الحوار بين اليسار والإسلاميين يكون .. أولاً يكون

أحمد نبيل الهلالي

تثير قضية الحوار .. بين الإسلاميين واليسار .. تساؤلات تتمدد بشأنها الاجتهادات وسأحاول في هذا المقال طرح تصوري الخاص لما يجب أن تكون عليه الإجابة الصحيحة على هذه التساؤلات.

أولاً هل الحوار ضرورة؟

في أرجاء عالمنا اليوم .. تغرض جماعات دينية عديدة ورجال دين شرفاء ، معارك تضالية ضارية ضد أعداء البشرية .. ضد العدو الصهيوني في الأراضي المحتلة .. ضد الإمبريالية الأمريكية والأنظمة الفاشية التابعة في أمريكا اللاتينية .. ضد نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا .

لذلك باتت هناك ضرورة موضوعية للعقيش عن نقاط تماس بين اليسار وبين الإسلام السياسي والمسيحية السياسية في ساحات المعارك ضد الإمبريالية والصهيونية والعنصرية والاستبداد والظلم الاجتماعي .

وفي وطننا العربي بصفة خاصة ، تواجه الأمة العربية اليوم ، أشرس هجمة إمبريالية صهيونية عرلتها على طول تاريخها ، وهي هجمة لا تستهدف فرض الهيمنة الإمبريالية المطلقة وتحقيق حلم إسرائيل الكبرى فحسب بل وأيضا تحطيم مقومات الهوية العربية من تاريخ وحضارة وثقافة .

إن اشتداد عنف المواجهة ، يخلق بالضرورة أرضية لقاء موضوعية تسمح بالتقارب المتزايد بين تيارات كان يسود علاقاتها في السابق العداء والصدام .

إن التحديات الهائلة التي تواجهنا ، تفرض تلاحم كل القوى التي لها موقف معاد

للإمبريالية والصهيونية .. أيا كانت درجة هذا العداء .. أو مدى ثباته .. وبغض النظر عن المنطلقات .. أو الأهداف البعيدة لهذه القوة أو تلك والتي قد تكون محل خلاف .

ولا يملك أحد الادعاء بأنه في غنى عن الآخرين .. أو أن لديه القدرة وحده على دحر الهجمة العدوانية الشرسة .

ولا يملك أحد ترف استبعاد أية قوة لها أدنى إسهام في المعركة ضد الإمبريالية والصهيونية بحجة أن عداها لهما غير أصيل .. أو أن نفسها في المعركة غير طويل ، أو لأنها ستثقل خطرا في المستقبل لو وصلت إلى السلطة ؟

إن الإنشغال عن العمل المشترك من أجل القيام بواجبات اليوم ، بالتناحر حول تصورات الغد .. الذي لم يأت بعد .. عبث سوف نحاسبنا عليه الأجيال المقبلة .

إن مقتضيات المعركة المصيرية ، ضد أعداء الأمة العربية ، تفرض على التيار القومي والتيار الإسلامي والتيار الماركسي مستوى من التعامل أرقى بكثير من مجرد الحوار .

لكن الضرورة الموضوعية شيء .. والاحتياطة الواقعية شيء آخر . ولا ينبغي



المصدر : **اليسار**

التاريخ : **ديار نص ١٩٩٧**

للنشر والتأخذ من الصحف والمجلات

إن الحوار وسيلة فعالة للتفاهم بين الأفراد والجماعات وهو قسوق ذلك وسيلة ديموقراطية لتحقيق وحدة الأمة العربية، ويقضى على كل الفتن التي يقع عليها أعداؤها وهم لذلك يقدرون بالإجماع مبدأ الحوار بين التيارات الفكرية والسياسية الثلاثة، القومية والإسلامي والماركسي، كوسيلة للتفاهم على طريق تحقيق وحدة الرؤيا والموقف من كل قضايا أممتنا السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وحدد الملتقى شروط انتساب أى جماعة إليه فى الأتى.

معاداة الإمبريالية والصهيونية- القبول بمبدأ الحوار وديموقراطيته وموضوعيته - المجدية فى الممارسة- المصادقية فى التعامل- التجذر والحضور الشعبى

وعلى ضرس كل هذه التطورات الإيجابية، يصعب فهم المواقف المتحجرة التى ترفض الحوار السياسى بين الإسلاميين واليسار.. فى الوقت الذى تتجاوز العلاقة بين الطرفين فى بلدان عربية عديدة، حدود الحوار الضيقة وتنطلق إلى آفاق أوسع.

ففى فلسطين المحتلة، تدعز القيادة الموحدة للانتفاضة منذ بيانها رقم ٣٥ إلى التنسيق مع حركة حماس (من أجل تحديد فعاليات وطنية واحدة).

ودعت الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين إلى:

تعزيز العملية التحضيرية لتشكيل المجلس الوطنى الفلسطينى الجديد، وفقاً لقاعدة التمثيل النسبى ومن خلال حوار شامل تشارك فيه جميع القوى والشخصيات الوطنية والفعاليات والمنظمات الشعبية بدون استثناء، وبدون فيتن من أحد على أحد بما فى ذلك.. حركة حماس والجهاد الإسلامى

وفى « المملكة العربية السعودية يشير أحد قيادات الحزب الشيوعى فى الجزيرة إلى أن:

التعاون بيننا وبين القوى الدينية وبالذات الشعبية منها مستمر إلى الآن ويتطور تدريجياً وبالرغم من حملات القمع والإضطهاد التى تعرضت لها القوى التقدمية فى إيران..

فى العمل السياسى من الانطلاق من الواقع.. ولا يجوز طرح أشكال غير واقعية من التعامل وبناء هرم من الآمال على كتمان من الرمال..

ومن غير الوارد فى الوقت الراهن، الحديث عن تحالف استراتيجى، أوحى تكتيكى بين الإسلاميين واليسار فى ظل الظروف الذاتية السائدة فى مصر.

ثانياً- هل الحوار ممكن؟

رغم كل الصيحات الراضية لأى حوار.. والجأزة باستحالته.. التى تنطلق من صفوف الإسلام السياسى واليسار سواء بسواء.. فإن وقائع الحياة من حولنا تؤكد العكس.

ففى لبنان، حوار بين الحزب الشيعى اللبنانى والأحزاب الإسلامية، تطور إلى أشكال متصاعدة من النضال المشترك تحت شعار (وحدة الهندسية المقاومة).

وفى الأرض الفلسطينية المحتلة، حوار وتنسيق بين الجماعات الإسلامية الفلسطينية وعدد من المنظمات الماركسية الفلسطينية.

وفى مصر تحققت أشكال من التعامل المحدود والموقوف بين الإسلاميين واليسار من خلال لجنة الدفاع عن الديموقراطية ولقاءات أحزاب المعارضة، واللجنة القومية المناصرة للشعبين الفلسطينى واللبنانى.

وعلى مستوى الوطن العربى، استجابت أحزاب ومنظمات عديدة لتنشيط للتيارات الثلاثة القومية والإسلامى والماركسي لمبادرة طرحها الرئيس معمر القذافى، وتم تأسيس (ملتقى الحوار العربى الشورى

الديموقراطى)

وفى الدورة الثالثة لهذا الملتقى التى انعقدت فى طرابلس ١٥ أبريل ٩٢، جلس قوميون وإسلاميون وشيوعيون عرب جنباً إلى جنب، وتشاوروا وتجادوا حول الهموم والمهام المشتركة ثم أصدروا بياناً أعلنوا فيه:



المصدر : البسار

التاريخ : مارس ١٩٩٢

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

الأحزاب الشيوعية في

لبنان وفلسطين

والسعودية والبحرين

تتعاون مع قيادات

الاسلام السياسي

٤ شروط للحوار

الأساس فالمطلوب منه أن يتفق ويعمل معنا من أجل خلق الإجماع الوطنى الواسع لتحقيق هذه الأهداف.

وعلاقة جبهتنا (أى جبهة التحرير الوطنى البحرانية، والجبهة الشعبية للبحرين) مع التيار الإسلامى علاقة تقاهم . (ومن جبهتنا عملنا وسنعمل من أجل تطوير هذه العلاقة لما فيه مصلحة مستقبل بلدنا ومنطقتنا . ونحن نرى أن الأساس لتطوير هذه العلاقة ومقتضيات تطويرها قائمة)

من كل ماتقدم ، يتضح مدى جدوى الحوار السياسى بين الإسلاميين والبسار وإمكانيته.

وفى اعتقادى أن مثل هذا الحوار يمكن أن يكون مدخلا ديموقراطيا لتصحيح مفاهيم وأساليب نضال مختلف الأطراف، وتطوير العلاقة بينهما على نحو يخدم النضال ضد العدو المرنى المشترك.

ويمكن لمثل هذا الحوار أن يلعب دورا فاعلا فى محاصرة مسلسل العنف الفردى الدموى .. وتعبئة كل الطاقات والممارسات لترجيحها فى الاتجاه الصحيح ضد العدو الحقيقى.

ففيها حزب تودة، إلا إنها مستمرة وتطور نحو الأفضل إنطلاقا من الظروف القاسية التى تميزها الحركة الوطنية وهى مبنية على أسس واقعية تفترض:

أولا: ضرورة التعاون المشترك سواء على مستوى القيادة أو القواعد.

ثانيا: ضرورة احترام استقلالية كل منظمة وعدم رهن علاقاتنا بما يجرى من التقاء أو صدامات بين القوى المختلفة فى الخارج.

ثالثا: يحق للطرفين خوض الصراع الأيديولوجى العام وإعطاء تقييم لأيه ظاهرة أو أفكار سياسية إنطلاقا من المفاهيم التى يؤمن بها كل طرف

رابعا: التنسيق بين الطرفين فى جميع القضايا المحلية والعربية والعالمية وإعطاء تصور مشترك حولها.

لقد خرج حزينا باستنتاجات عامة وخاصة من خلال تقييمه للقوى الدينية والتعامل معها ، ونجح فى وضع هذا التعاون على أسس واقعية تمهيدا لإنشاء جبهة وطنية تضم الأحزاب والقوى الوطنية بما فى ذلك القوى الدينية.

وفى البحرين يتواصل الحوار والعمل المشترك بين الماركسيين والإسلاميين ، ويقول الرفيق سيف بن على:

التيار الإسلامى المتواجد فى البحرين ومنطقة الخليج قوة سياسية قائمة لها جماهيرها وتواجه التعسف والإستبداد .. كبقية القوى السياسية.

وحسب تتبعنا لتطوير هذا التيار السياسى، فإننا نعتقد أنه أخذ يستوعب المستجدات شأنه شأن بقية القوى السياسية وهو .. يشاركنا الرأى فى أهمية قيام الديموقراطية والتعددية السياسية، وعلى هذا



المصدر : المجلس

التاريخ : هـ ١٩٩٢

للتنشر وأخذت الصحف والمعلومات

هل للحوار شروط؟

لا شك أن أي حوار جاد، بين الإسلاميين واليسار، يفترض تحقق شروط معينة وهي ليست شروط ذاتية مسبقة يفرضها طرف على الآخر.. بل شروط موضوعية مفروضة على الجميع وفي مقدمة هذه الشروط الموضوعية،
١- قناعة الأطراف المدعوة للحوار بأن العدو الرئيسي يتمثل في الامبريالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة والصهيونية العالمية، الأمر الذي يستوجب التخلص من التصورات المغلوطة عن العدو الرئيسي والتي تراء متجسدا في (الاصوليين المسلمين) أو (النصارى) أو (الشيوعيين) أو (العلمانيين) وأن الاختلاف في الدين... أو في الأيديولوجيات لا يجب أن يعنى الأبحار عن العدو الرئيسي الحقيقي.

ب- الاعتراف المتبادل بين المتحاورين فكل محاور مطالب بالاعتراف بالآخرين وباحترام حقه في الوجود، وحقه في الاختلاف. الأمر الذي يتطلب نهج عقلية (التكفير المتبادل) التي تتحكم في المتزمتين من الفريقين، فالإسلامي المتزمت لا يرى في اليساري سوى كافر ملحد مرتد دمه مستباح، واليساري المتزمت لا يرى

في الإسلامي سوى إرهابي ظلامي، رجعى يجب الإجهاز عليه.

ج- الالتزام العلني المسبق بالديموقراطية وباحترام التعددية، وهو التزام مطلوب من الجميع، شيوعيين وقوميين وإسلاميين وخاصة بعد محنة الديموقراطية، في ظل نماذج الحكم القسوى والإسلامي والاشتراكي التي عرفتها البشرية حتى الآن .
د- نهج التعصب الديني، إذ لا يتصور

أن يجري حوار جاد بين المتحاورين إذا ما خيم على هذا الحوار شبح التعصب الديني الذي يولد بالضرورة التعصب المضاد، والذي يهدد بتضليل الجماهير وخلق أعداء وهميين للشعب وإخفاء العدو الرئيسي الحقيقي عن أنظاره وينذر بإغراق البلاد في دوامة اقتتال الإخوة

في الوطن مما يهدد بإنهيار وحدة الوطن كيانا وشعبا، ويمكن العدو من ممارسة لعبته التقليدية (فرق تسد) والصيد في الماء العكر ومحاولة احتواء الاقليات الدينية والتظاهر بأنه حامى أمنها وسلامتها.

إن كل من يجرفه هستريا التعصب الديني والتعصب الديني المضاد يجب أن يفطن وأن يتعظ من مأساة الحرب الأهلية في لبنان التي دمرت هذا البلد الشقيق وضيعت سيادته .

إن كل من يشرئب إلى هاربة الفعنة الطائفية عن غير وعى، عليه أن يدرك أنه بذلك يبتلع طعم العدو ويتحول إلى أداة مسخرة لتنفيذ المخطط الامبريالي الصهيوني.

فالاحتلال الطائفي يفتح الباب واسعا أمام تدخل العدو الخارجي واختراق الجبهة الداخلية وتحقيق هدف الامبريالية واسرائيل في تمزيق الوطن العربي إلى مجموعة من الدولات الدينية و الطائفية المارونية والسنية والشيوعية.. الخ مما يقطع الطريق على تحقيق الوحدة العربية.

وعلى كل من يمارس التعصب الديني أن يعيد قراءة الوثيقة الصهيونية الخطيرة المعنونة (استراتيجية إسرائيل للثمانينات) التي نشرت في عام ١٩٨٢ مجلة كيقوتيم التي تصدرها المنظمة الصهيونية العالمية وقد ورد بها ما يأتي بالحرف الواحد:

(إن مصر بطبيعتها وتركيبها السياسية الداخلية الحالية، هي بمثابة جثة هامدة بسبب التفرقة بين المسلمين والمسيحيين، والتي سوف تزداد حدتها في المستقبل إن تفتتت مصر إلى أقاليم جغرافية منفصلة هو هدف اسرائيل السياسي في الثمانينات).

إن مصر المفككة والمقسمة إلى عناصر سيادية متعددة، علي عكس ما هي عليه الآن



المصدر : المسار

التاريخ : ١٩٩٢ هـ

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

لا بد أن يوهض اليسار أمة

دعوة للتحالف مع

الدولة الديمقراطية

ولا بد من أن يكون الحوار سياسيا لا فلسفيا .. بحيث يتجنب الغوص في المناقشات الأيديولوجية والمجادلات الفلسفية ، فالحوار لا يستهدف حسم خلافات أيديولوجية وإنما توحيد الرؤى والمواقف السياسية.

ولا بد من واقعية الحوار .. بحيث ينطلق من نقطة بدء متواضعة إذ يصعب في ظل الظروف السائدة الحوار مباشرة حول (مشروع حضارى مشترك) . إن الحوار حول قضايا سياسية محددة كالموقف من الأمبريالية ومن العدو الصهيوني ومن تحرير الأراضى العربية المحتلة ومن التعذيب . ومن قانون مكافحة الإرهاب . هو الكفيل بتهيئة المناخ وإيجاد التربة الصالحة لمزيد من الحوارات حول قضايا أشمل.

ولا بد من حوار صبور طويل النفس .. فطريق الحوار ليس مقروشا بالرياحين بل هو مزدهم بالأفهام والعقبات والحواجز .. إلى يجب أن يتجاوزها المتحاورون .

هناك مثلا النظرة المخاطفة من جانب الإسلاميين التي تخطط بين الإلحاد وبين العلمانية واليسار ، فالماركسية ليست فلسفة إلحادية . ولصلى الدين عن الدولة لا معنى إقامة دولة ملحدة تصادر الإيمان وتخنق حرية الاعتقاد الدينى على العكس فإن الدولة المدنية هي صمام الأمان الأكيد ضد الاضطهاد الذى تمارسه أغلبية دينية على الأقليات الدينية الأخرى والذى تمارسه طائفة دينية حاكمة على الطوائف الأخرى التى تنتمى إلى ذات الدين ، ولكم اضطهد الإسلاميون فى مصر باسم الدين فى ظل دولة العلم والإيمان).

، لن تشكل أى تهديد لإسرائيل ، بل ستكون ضمانا للأمن والسلام لفترة طويلة، وهذا الأمر هو اليوم فى متناول أيدينا وإذا ما تفككت مصر فستفكك سائر الدول الأخرى.

إن فكرة إنشاء دولة قبطية مسيحية فى مصر العليا إلى جانب عدد من الدولات الضعيفة التى تتمتع بالسيادة الإقليمية فى مصر ، يعكس السلطة المركزية الموجودة اليوم، هى وسيلتنا لإحداث هذا التطور التاريخى...

إن التفتت التام للبنان إلى خمس مقاطعات إقليمية يجب أن يكون سابقة لكل العالم العربى بما فى ذلك مصر..)

الحوار.. كيف؟

يجب أن تتوافر للحوار بين الاسلاميين واليسار، مواصفات تكفل نجاحه

فلا بد من علانية الحوار .. بحيث يجرى فى العلن .. وليس من خلف الكواليس .. وعلى مسمع من الجماهير.

ولا بد من ديموقراطية الحوار .. بحيث يدور بين أطراف متكافئة لا تمارس فيما بينها الإرهاب الفكرى أو الاستعلاء الفكرى.

ولا بد من عقلانية الحوار .. بحيث لا يكون حوارا بين طرفين .. بتشبه كل طرف فيه بإطروحاته ويحاول فرضها على الآخرين .. وبحيث يتسع صدر المتحاورين للنقد الموضوعى المتبادل.

علائقية الحوار

وديمقراطية وعقلانية

وواقعية وتركيزه على

القضايا السياسية .. هو

الطريق للنجاح ..



المصدر : الميسار

التاريخ : هـ ١٩٦٢

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

واخفاء طابع ديني اسلامي على المعركة ضد الامبريالية والصهيونية من شأنه أن يولد استقطابات ضارة على المستوى العالمي والعربي. اذ يقلص حجم التعاطف والتضامن العالمي مع نضال الأمة العربية.

وعندما نعتبر معركة الأمة العربية ضد الامبريالية معركة الاسلام ضد حرب صليبية جديدة، وعندما نقول أن الثورة الفلسطينية ثورة إسلامية، فكأننا نقول للعرب غير المسلمين أيها السادة... ابتعدوا عن ساحة المجاهدة فالمعركة ليست معركةكم... هذا في الوقت الذي تشهد فيه الانتفاضة الفلسطينية كل يوم بأن طفل الحجارة المسيحي يجابه المحتل الإسرائيلي مع شقيقه طفل الحجارة المسلم كتفا بكتف. ويختلط دم الشهيد الفلسطيني المسلم بدم الشهيد الفلسطيني المسيحي ويرويان معا تراب فلسطين.

خاتمة

خلاصة القول... هي أن التعامل بين الاسلام السياسي واليسار ضرورة نضالية وأن موقفنا - كيسار - من الإسلاميين لا يجب أن يتحدد انطلاقا من خلافتنا الأيديولوجية وإنما على ضوء مواقف الإسلاميين العملية من قضايا الانسان.

من كانت أطروحاته وممارساته في صف الانسان... ضد التبعية والقهر والاستغلال والظلم الاجتماعي... سمينا للالتقاء به.

ومن كان منهم يفسف التبعية، ويريد الاستغلال ويوظف الدين لتنظيم الاضطهاد، ويحرض المصلين في الأرض على الصبر وارتضاء الظلم الاجتماعي اكتفاء بشواب الأخرة، وقفنا ضده.

وتعاملنا مع الإسلام السياسي، يجب أن تحكمه في كل الظروف مجموعة متكاملة مترابطة من الضوابط هي

هناك في المقابل الروم الذي يسيطر على أذهان بعض اليساريين حول ضرورة التحالف مع إرهاب الدولة... للرد على خطر إرهاب العصب الديني. وهو وهم يتجاهل أن الظاهرين وجهان لذات العملة.

ثم هناك عتبة غموض الأهداف السياسية للإسلاميين، وهم مطالبون بترجمة شعارهم المجرد (الإسلام هو الحل) إلى برنامج سياسي محدد الملامح يسهل مناقشة والاتفاق أو الاختلاف معه.

وهناك مشكلة أسلوب الإغتيالات السياسية الذي يمارسه لقف من الإسلاميين وهو يلحق ضررا بالغا بمجمل الحركة الوطنية والديموقراطية لأنه يقدم خدمة جليلة للدولة البوليسية التي تستغل هذه الاغتيالات بذكاء لتشديد القمع وتعميمه ضد كل القوى المعارضة.

إن الإرهاب الفردي يزود الدولة البوليسية بالحجج الجاهزة لتبرير وتقرير قمعها المتصاعد وهو يولد إحساسا خادعا لدى قطاع من الرأي العام بأن القمع البوليسي هو الملاذ من القرضي وعدم الاستقرار الأمني.

هناك أيضا تصور الاسلاميين لطبيعة المعركة ضد الامبريالية والصهيونية واعتبارها حربا صليبية جديدة والقول بأن الثورة الفلسطينية ثورة اسلامية. هذه التصورات غير واقعية وضارة.

فحرب الخليج لم تكن حربا صليبية ضد المسلمين. بل كانت حربا استعمارية ضد الأمة العربية ككل بأبنائها المسلمين وغير المسلمين ولم تكن حربا ذات أهداف دينية بل كانت أهدافها سياسية واقتصادية وهي حلقة في مسلسل العدوان الاستعماري ضد مختلف الشعوب... والذي تعرضت له من قبل شعوب كوريا وفيتنام وجربنادا.

وما يؤكد ما نقول... إن دولا وقوى تنسب نفسها للإسلام وقفت في حرب الخليج في ذات الخندق مع الامبريالية الأمريكية. بينما نزل الى شوارع مدن أوروبا وأمريكا مئات الألوف من غير المسلمين في مظاهرات عارمة تندد بالحرب الاستعمارية.



المصدر : الديسان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٩٢

١- غرض صراع أيديولوجي لا مجال فيه للمساومات أو التنازلات أو الحلول الوسط الأمر الذي يتطلب ممارسة النقد الموضوعي الصريح للفكر السياسي للجماعات الدينية باعتباره فكراً دينياً لا قداسة له وهو فكر غير معصوم من الخطأ وجانب هام من هذا الصراع الأيديولوجي يتمثل في نشر التفكير العقلاني العلي.

٢- ممارسة صراع سياسي حاسم ضد أطروحات الدولة الدينية ومعاداة القومية العربية ومعاداة الشيوعية تحت شعار الدين والممارسات الفاشية والمتافية للديموقراطية والتعصب الديني وإثارة الفتن الطائفية.

٣- إدارة حوار سياسي هادف للتوصل لنقاط التقاء حول قضايا سياسية محددة تكون أساساً لنضال مشترك ضد العدو الرئيسي المشترك

٤- التصدي الحازم لأي صورة من صور انعهاك حقوق وحريات المتبعين للإسلام السياسي ورفض أي تبرير تقدمه السلطة لمثل هذه الانتهاكات تمسحاً في حماية الديمقراطية.. فالديموقراطية لا يمكن أن تحمي بأساليب غير ديموقراطية والوسيلة لا يمكن فصلها عن الهدف وأي مسلك غير ديموقراطي في حماية الديمقراطية من شأنه تضييع الهدف ذاته.

٥- وأخيراً فلا بد للديسان أن يرفض أية دعوة للتحاليف مع الدولة البوليسية ضد خطر التعصب الديني الزاحف

ولا يجوز أن يستجيب من خطر قادم ..بخطر جائئ..

ولا يجوز أن نتحاليف مع ديكتاتورية قائمة ..لدرء مخاطر وديكتاتورية قادمة وتظل الديكتاتورية.. هي الديكتاتورية سواء ارتدت العمامة ..أو الزي العسكري أو الملابس المدنية أو الرداء العقائدية..



المصدر: صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٠١٢

وجدنا ان دعوتهم الأساسية تستهدف تفكيك الاسلام، والغاء اطاره المرجعي وبمعنى آخر يجب تصفية الاسلام في نظريهم والقبول بالاطار المرجعي للعقلانية الحديثة، وتكمن خطورة هؤلاء كما اسلفت في انهم يتحدثون من داخل الواقع الاسلامي على انهم مفكرون اسلاميون ومعظم العناوين التي تقوم عليها دراساتهم وكتبهم تذهب الى هذا وتضلل القارئ في هذا الاتجاه، ويتجاهل هؤلاء الكتاب الحقيقة الاستمولوجية الأساسية التي ظلوا ينادون بها، وهي ان الثقافات تتميز بأطرها المرجعية. والاسلام كأي ثقافة أخرى له إطاره المرجعي الذي يستمد من أصوله المعتمدة وهي القرآن والسنة المطهرة، وإذا أراد كاتب ان يلقي هذا الواقع فان عليه ان يتحدث عن مجتمع آخر غير المجتمع الاسلامي. كما أن التاريخ علمنا ان محاولة إلغاء الأطر المرجعية للثقافات لا يخدم غرضاً نفعياً لأن الحضارات ترقى وتزدهر ثم تنحسر، وسوف يأتي يوم تنحسر فيه الحضارة الغربية، فما الفائدة التي يجنيها المسلمون من التخلي عن إطارهم المرجعي؟

وعلى رغم ما ذهب اليه، فأنني لا أتجاهل حقيقة التحديات التي يواجهها العالم الاسلامي، ولكن هذه التحديات لا تواجه في نظري بالغاء الأطار المرجعي للاسلام أو ما يسميه هؤلاء ثقافة عصر التدوين بل بإيجاد نوع جديد من التعددية في داخل الأطار الاسلامي، وهو ما يسمح به الاسلام لأن الاسلام لا يملك نظرية واحدة في السياسة والاقتصاد على رغم مكابرة المكابرين.

*اكاديمي سوداني في جامعة سالفورد - بريطانيا

غير ذات جدوى في الواقع العملي، قوله يجب ان تأخذ من الحضارة الغربية افضل ما فيها ونضمه الى نظامنا القيمي، ويرى هذا الفريق راحة كبرى في هذه المعادلة غير الممكنة لأن افضل ما انتجه العالم الغربي هو نتيجة واقع اجتماعي وثقافي يبدو في جوهره متعارضاً مع نظام القيم السائد في العالم الاسلامي.

ويهمنا الفريق الثالث الذي يشغل المجال الفكري في الوقت الحاضر والذي أثبت مهارة في مخاطبة مجتمعات تغلب عليها الأمية. ويتمركز هذا الاتجاه في دول المغرب العربي التي تأثرت الى حد كبير بالثقافة الغربية، وخطورة هذا الاتجاه انه يحاول ان يتحدث من داخل الواقع الاسلامي بينما يعبر عن واقع غريب عن الاسلام دون ان ينتبه الكثيرون الى أطروحاته الهادمة للثقافة العربية والاسلامية.

ويطرح هذا الفريق بصورة عامة قضيته الأساسية من خلال جدلية العلاقة بين مفهوم العلمنة والتدين، ويرى الفريق الذي يمثل محمد أركون ومحمد عابد الجابري وعبد الله العروي وغيرهم ان الاسلام بصورة عامة لا يرفض العلمنة ولكن المشكلة التي تواجه المجتمعات الاسلامية هي الأطار المرجعي الذي تستند اليه هذه المجتمعات التي صنفت ثقافتها على انها ثقافة كتاب، والمقصود بالكتاب القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ويرى هؤلاء انه متى ما تخلى المسلمون عن إطارهم المرجعي الذي كونه فيما يسمى بعصر التدوين، وبدأوا يستخدمون العقل بدلاً من الوحي، فإنهم يكونون قادرين على التعامل مع حضارة العصر. وإذا تأملنا مجمل ما ذهب اليه هؤلاء،

من اجل فض الاشتباك حول قضية مغلوطة:

تطبيق الشريعة لا يلغي دور المجتمع في... سن قوانينه

احمد كمال ابو الجد *

■ لا يعرف تاريخ الفكر قضية ثار حولها من الجدل والخلاف المتصل قديما وحديثا مثل قضية «نظام الحكم». فعلى اعتاب هذه القضية سل اول سيف في الاسلام، ومن اجلها ثارت الفتنة الكبرى بعد وفاة النبي (ص) وبسببها تصدعت وحدة المسلمين ونأى بعضهم عن بعض، ولا تزال حياتنا الثقافية والسياسية الى ساعة كتابة هذه السطور تشهد حوارا حادا ساخنًا بين الكتاب والمثقفين ودعاة النهضة والاصلاح حول طبيعة النظام السياسي الذي ينبغي ان تسعى الى اقامته حركة النهضة في بلاد العرب والمسلمين، وهو حوار تعلق فيه نبرة الكلمة وترتفع حرارة النقاش ارتفاعا تذوب معه معاني الكلمات والمصطلحات، وتختلط بسببه على اطراف الحوار مواضع الخلاف الحقيقي بينهم ومساحات ذلك الخلاف. لذلك لم يكن غريبا ان تظل المحاور الرئيسية لقضية نظام الحكم تتوزعها الرؤى المتناقضة، ويتبادل اصحابها الوانا شتى من الاتهامات.

وارتفعت على اسنة الرماح في هذا الجدل مصطلحات وشعارات انحاز اليها الفرقاء المختلفون، دون ان يعنى احد منهم بتحديد مدلولها او التثبت من انه يعنى بها ما يعنيه الفرقاء الاخرون، وعلى راس هذه الشعارات شعار «الحكومة الدينية»، وشعار العلمانية، والغريب في الحوار الدائر حولهما ان الذين حاولوا تحديد معنى كل منهما لم يكونوا انصار الشعار والمدافعين عنه، وان كانوا خصومه والرافضين له. ووجه «الاسلاميين» سهام النقد الى العلمانية حتى اعتبرها بعضهم مرادفا للالحاد او مدخلا من مدخله،

كما تصورهما، بينما وجه خصومهم سهام التجريح الى ما اطلقوا عليه «الحكومة الدينية»، منفردين بتحديد معالم تلك الحكومة ومفترضين انها هي الحكومة التي ينادي الاسلاميون باقامتها.

واسقطوا عليها كل مخاوفهم من سيادة التفسير الاسلامي وجعلوها مرادفة للحكم الذي تجمع فيه السلطة كلها في يد حفنة من رجال الدين يستبدون بالناس وينتهكون ايسر حقوقهم وحرياتهم، ويمارسون تجاههم اسوأ صور القمع والاكراه والعنف، ليردوا المجتمع كله الى صيغ للحياة قديمة وبدائية حددوا معالمها من خلال تفسير حرفي للنصوص الدينية.

ودون ان نستدرج الى المشاركة في هذا اللون من الوان الحوار الذي تحركه المخاوف والظنون، والذي تتصل حلقاته وتتتابع دون ان يسبقها تثبت من الحقائق او تحديد للمصطلحات، فاننا نبادر الى تحديد معنى الحكومة الدينية على وفق المعايير التي اصطلح عليها علماء نظم الحكم وفقهاء القانون الدستوري لنرى - بعد ذلك - ما اذا كان الاسلام



نؤمن بأن آثار ذلك الخلاف يمكن أن تتضاءل في المرحلة القائمة حسب الاعتقاد الشيعي وهي مرحلة الغيبة الكبرى للإمام حيث لا يستحيل التقريب العملي بين الظهريين. وإذا كانت فكرة «ولاية الفقيه» التي حل بها الفكر الشيعي مضلة عذاب الإمام لا تزال تحمل الطابع الديني للحكومة الإسلامية، فإن شروح علماء الشيعة المحدثين وبصفة خاصة الإمام الخميني بدأت تملأ كثيراً من هذه الصفة الدينية حيث تم حصر خصائص الإمام في «لزوم توافر شرطين في الخليفة وفي زعيم المسلمين على الإطلاق: العلم والعدالة، وهذا هو الأمر الذي يتوافق العقل والشرع عليه». من كتاب «الحكومة الإسلامية».

٢- أما الأمر الثاني الذي يقوم على الحكومة الإسلامية فهو استمرار قوانينها ونظمها الأساسية من الشريعة الإسلامية، وهذا أمر لا ينكره أو يفكر في الاعتذار عنه مسلم مؤمن، وإنما تنشأ المخاوف من تصور خاطئ فاسد لمعنى تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمعات المعاصرة، وكم كنا نتمنى أن يتم تسليط الرافضين للحكومة الإسلامية نقدهم على هذا الجزء من أجزاء الخلاف، حتى تتضح الأمور ويسلط مزيد من الضوء على هذه القضية الحيوية التي تتعلق بحاضر العرب والمسلمين

الذي أطلق على من تولوا الرئاسة بعده يوحي باستمرار الصفة الدينية للحكم إلا استناداً إلى ما وصفها به البعض من أنها رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا، أو أنها كما قال ابن خلدون: «نيابة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به»، فإن التأمل في هذه العبارات يكشف عن أن مسؤولية الحاكم في حراسة الدين هي جزء من «مضمون وظيفته» وليست أبداً تحديداً لسند شرعية حكمه وسلطته. ولقد حسم الإمام محمد عبيد هذا بعبارة واضحة حيث يقول: «ليس في الإسلام ما يسمى عند القوم بالسلطة الدينية بوجه من الوجوه، ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط الخليفة عند المسلمين بما يسميه الأفرنج «ثيوكراتيك»، فإن ذلك عندهم هو الذي يتفرد بتلقي الشريعة من الله، وله في رقاب الناس حق الطاعة لا بالبيعة وما تقتضيه من العدل وحماية الحوزة، بل بمقتضى حق الإيمان».

هذا هو الرأي الواضح الجلي الذي يمليه إجماع أهل السنة والجماعة، ولذلك وصفوا «الإمامة» بأنها «عقد» وجعلوا رضا المحكومين أساساً وحيداً لشرعية السلطة السياسية في الجماعة، وهو عين الأساس الذي تستند إليه «الحكومة المدنية» كما تعرفها النظم السياسية الديمقراطية الحديثة. ويضيف العلامة السنيهوري وأصفاً البيعة بأنها «عقد حقيقي مستوف لأركان العقد، فمبناه الرضا، وأطرافه الإمام والأمة، وموضوعه توكيل الإمام ونيايته عن الأمة في تصريف أمورها».

وغير خاف علينا أن الإمامة عند الشيعة الإمامية لا تثبت بالاختيار وإنما تثبت بالنص عن النبي (ص) وأن هذا هو جوهر الخلاف السياسي بين السنة والشيعة، ومع ذلك فنحن

يدعو إلى إقامة هذا النوع من أنواع الحكومات الذي يثير لدى كثير من الناس ما لا آخر له من المخاوف. في تقديرنا أن خلطاً كبيراً وقع في الفكر السياسي تداخلت بسببه قضيتان ينبغي التمييز بينهما. الأولى: قضية سند شرعية السلطة السياسية، وأساس الطاعة التي يستحقها الرعاية على الرعية. والأخرى: قضية النظام القانوني الذي يخضع له المجتمع المسلم بحكامه ومحكومييه وهو نظام الشريعة الإسلامية.

والقولة التي تكتب هذه السطور دفاعاً عنها، وجواباً عن التساؤلات المطروحة على الساحتين الثقافية والسياسية حول طبيعة الحكومة الإسلامية، هي مقولة مزدوجة مؤداها أن الحكومة الإسلامية ليست حكومة دينية ولكنها حكومة مدنية.

أما النظام القانوني الذي يخضع له المجتمع المسلم فهو نظام قانوني «إلهي المصدر»، لأن مصادر أحكامه الأساسية مصادر دينية ترجع إلى الوحي، ولكنه - مع ذلك - نظام لا يستبعد دور المجتمع في اختيار نظمه وتشريعاته في إطار «المبادئ العليا والأحكام الأساسية» التي تنظمها الشريعة الإسلامية.

وفي ما يلي بيان موجز لهذه الجوانب، ننتقل بعده إلى مناقشة قضية العلمانية.

١- إن الخفاء الذي أحاط بطبيعة الحكومة الإسلامية يرجع إلى أن الرئيس الأول للحكومة الإسلامية كان هو النبي صلى الله عليه وسلم الذي أقام للمسلمين دولة في المدينة بعد هجرته إليها، وإلى أنه كان حاكماً سياسياً، ولكنه - قبل ذلك - كان رسولاً نبياً، لا ينطق عن الهوى، وإنما يوحي إليه، ويحكم بين رعيته بما أراه الله، وبذلك كانت صفة النبي الدينية واتصاله بالملأ الأعلى وتلقيه الوحي عن الله تعالى حقائق لا يجادل فيها مسلم.

لهذا تصور البعض أن يكون خلفاؤه من بعده امتداداً لحكمه، ولكن الذي نعتقد والذي أعلنه جمهور فقهاء المسلمين أن خلفاء جميعاً بشر أمثالنا، وليس لأحد منهم عصمة دينية ولا مرتبة خاصة إلا شرف الرئاسة بعده. وإذا كان لقب «الخليفة»



ومستقبلهم القريب.

وفي هذا المقام نقرر الأمور المهمة التالية المتعلقة بتطبيق الشريعة الإسلامية.

الأمر الأول: أن تطبيق الشريعة لا يعني الغناء دور الأمة في وضع قوانينها، ذلك أن الشريعة عالجت كثيراً من شؤون المجتمع من خلال توجيهات ومبادئ عامة تاركة للمجتمع أن يختار في إطارها ما يراه محققاً لمصالحه في إطار «ظروف المكان والزمان والأحوال».

وكما كان النص التشريعي عاماً ومجماً كانت دائرة التفويض الممنوح للأمة دائرة أوسع وأرحب، ولا يعتد في هذا بقول القائلين أن «حاكمية الله» تمنح مشاركة سبحانه في أمر التشريع.

وهو قول يشبه - من بعض وجوهه - شعار «لا حكم إلا لله» الذي رفعه الخوارج في وجه علي كرم الله وجهه وهو الشعار الذي رده عليهم قائلاً: كلمة حق أريد بها باطل، نعم لا حكم إلا لله ولكن لا بد للناس من أمير. وتشريع المجتمع المسلم المعاصر يصفه المسلمون ولا يصفه لهم حاكم فرد أو رجل دين، ذلك أن المسلمين «أمرهم شورى بينهم» وتصرف الواحد عندهم في المجموع ممنوع.

الأمر الثاني: أن تطبيق الشريعة الإسلامية لا يعني إسقاط النظم القانونية والاجتماعية القائمة، واقتراض أنها جميعها مخالفة للإسلام وشريعته، بل الصحيح الذي يمليه جمهور العلماء والفقهاء المعاصرين أن أكثر النظم القانونية القائمة غير مخالفة لشرائع الإسلام، بل أن المتخصصين التقاة يعرفون أن كثيراً من التشريعات القائمة في بلاد العرب والمسلمين مستمدة من الشريعة الإسلامية وأن الأمر إنما يحتاج إلى مراجعة

للتشريعات القائمة بقصد تنقيتها من عدد محدود من الأحكام التي تناقض حكماً أساسياً قطعياً من أحكام الشريعة الإسلامية، وهو أمر منطقي وعادي لا يستحق أن تثور بسببه المخاوف وأن ينتشر الذعر من تطبيق الشريعة.

الأمر الثالث: أن إقامة الحكومة الإسلامية لا يمكن أن يكون تهديداً للحقوق والحريات الفردية، الشخصية والسياسية أو يكون بداية لعصر من عصور الحجر على الانطلاق والإبداع، فالإسلام في حقيقته الكبرى دعوة «لانعقاد من سلطان الناس على الناس» وحرصه على الكرامة الإنسانية وعلى حرية الفكر والإبداع والتعبير محور أساسي من محاور نظريته في الحقوق والحريات، وهو يرفض كل صور الوصاية على الإنسان. وما دام «الإنسان على نفسه بصيراً» وما دامت المسؤولية - في ظله - مسؤولية فردية في الدنيا والآخرة.

إن ما تقدم جميعه حقائق أساسية ما نظن أنها تغيب عن أحد من خصوم الحكومة الإسلامية، فما هي - إذن - الأسباب الحقيقية للخوف من قيام تلك الحكومة؟

السبب الحقيقي - في ما نرى - لا يرجع إلى رفض الشريعة الإسلامية كنظام قانوني، ولا إلى رفض الحكومة الإسلامية حين تكون - كما قررنا - حكومة مدنية قائمة على رضا المحكومين.

الخوف الحقيقي قائم من وصول قوى سياسية معينة للحكم ترفع شعارات إسلامية ولكنها لا تفهم الإسلام ونظامه في الحكم على النحو الذي قدمناه، وإنما تفسر نصوص الإسلام تفسيراً حرفياً ألياً معزولاً عن مقاصد الشريعة وأهدافها الكبرى. وتتصور الشريعة نظاماً نهائياً ثابتاً في تفاصيله كلها، وترى الشرائع خروجاً كاملاً شاملاً على الإسلام ينبغي نقضها من أساسها وهدمها حجراً بعد حجر. وترفض الديمقراطية كنظام سياسي، وتعجز عن رؤية جوهر تلك الديمقراطية،

وهو جوهر لا يختلف عن مبدأ الشورى الذي قرره الإسلام وجعله أساساً كبيراً من أسس الحكم الصالح. وهي تعجز عن فهم جوهر «الحرية الإنسانية» وهو جوهر يرفض الوصاية ولو كانت باسم الإسلام نفسه، ولذلك تستبجح صوراً من القسر ومصادرة الحرية يرفضها النقل كما يرفضها العقل. ويبرأ منها الإسلام براءة كاملة، وتعجز - كذلك - عن رؤية الصلة التي يقيمها الإسلام بين المسلمين وسائر البشر، وتتصور هذه العلاقة في إطار فكرة قديمة قال بها فقهاء مسلمون في عصور خالية هي تقسيم الدنيا كلها إلى دار إسلام ودار حرب، وتتصور إمكان عزلة المسلمين عن العالم، وتؤكد في أسراف ومبالغة تميز المسلمين عن غيرهم كما لو كانوا صنفًا خاصاً من البشر منعزلاً عن مسيرة التاريخ، لا تربطه بسائر الأمم والشعوب رابطة. وهذا النوع من العزلة يهدد بضاياع مصالح العرب والمسلمين، ويفوت عليهم كل فرص المشاركة في بناء النظام العالمي الجديد، وتباعد المنافع والأفكار والتجارب مع شعوب الدنيا، ومنها شعوب كثيرة تشارك المسلمين سعيهم الصادق إلى إشاعة الود والرحمة والسلام بين سكان هذا الكوكب، كما تشاركهم الاعتقاد بأنه ليس بالخيز والمال وحدهما يحيا الإنسان، وأن الحضارة السيئة التي أفرزها التقدم المادي تحتاج إلى ترشيد عاجل من خلال القيم الكبرى التي نزل بها الوحي من الخالق سبحانه إلى عباده عبر رسله وأنبيائه وكتبه.

لهذا كله، ينبغي تصحيح المسار في الحوار الدائر والتوقف عن مهاجمة الحكومة الإسلامية بدعوى أنها حكومة دينية تضع السلطة كلها في يد رجال دين يسومون الناس سوء العذاب بمقولاتهم الغيبية التي لا يقبلون فيها جدلاً ولا مراجعة، وأن تتوجه الجهود المشتركة للمخلصين العقلاء من أبناء الأمة نحو إشاعة المرشد على الجبهات كلها، وهو المرشد الذي يتمثل في إعادة العقل إلى عرشه في مسيرة العمل الوطني



المصدر : الحياة (الاندنية)

للنش و الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : أبريل ١٩٩٢

ورد الاعتبار لحرية الإنسان التي
انتهكت وساهم في انتهاكها كثير من
الحكام والمحكومين على السواء،
وغرس الإيمان بالديموقراطية التي
يشارك بها الناس في اختيار
حكوماتهم وبنية وانينهم، وتربية
الجيل كله على رؤية «الآخرين» في
إطار الود وحسن الصحبة والتعاون
على الخير.

وان يتم ذلك كله على هدى من قيم
السماء التي دعا إليها وبشر بها
الأنبياء في موكب متصل الحلقات
تممه نبينا (ص) وترجمه في مبادئه
الاساسية الكبرى وفي شريعة الاسلام
السمحة.

هذه دعوة ونداء، فهل يجدان لدى
المجاهدين اثنا صاغية، وقلبا
مفتوحا، ورغبة صادقة في فض
الاشتباك الدائر حول قضية مغلوطة؟

* استاذ للقانون وزير الاعلام المصري
السابق.

الشريعة الإسلامية والحداثة في المجتمع المعاصر

من أصول الحوار في ظني أن نبدأ من حيث نتفق ، ثم ننظر فيما طرأ من وجود الخلاف سواء في السياق المنطقي أو في السياق التاريخي للموضوع محل الجدل - وكنت أظن أنها تكون بداية تحمل بعض درجات الاتفاق أن نقول أن الإسلام كان قواماً على الشريعة في المجتمع حتى بداية القرن الماضي ، دون أن يعني ذلك قط إنكار ما في القرون السابقة من مساوئ ومثالب - ولكنني أأجأ عندما أرى أن هذا القول ليس محل اعتراض فقط ، ولكنه مرفوض كلية وأن القائل به موصوف بالمغالطة وأن الشريعة كانت غالبة منذ الصدر الأول للإسلام ولم أعد على بينة من أن يكون أي أسس آخر للحوار أحسن حظاً من سابقه .

السوابق التشريعية والتطبيق هنا يتجاوز حدود الدلالة التطبيقية ويعلو بالفعل المؤدى إلى مستوى أنه دليل على حكم تشريعي وذلك كله فيما نقل عن الرسول حتى نص القرآن الكريم فقد نقل البنا بالتواتر أي بالرواية من الكثرة التي لا تجتمع على كذب من هؤلاء أنفسهم .

لأجل اللطافة في هذه النقطة ولكن يكفي القول بأن الأهمية القصوى لتلك الفترة لا ترد من كونها مجرد تجربة تاريخية ، ولكن ترد من قيمتها التشريعية الأصولية ، وأن مقتضى النظرة الإيمانية أن ما نستخلصه من أصول من هذه الفترة إنما يتعلق بما يعتبر لدى المسلم خصوصاً واحكاماً ، غير تاريخية أي أنها ذات صفة دوام وتعلو على نطاق الزمان والمكان ، شأنها شأن سوابق التشريع قد تستخلص من واقعها ولكنها تعلو من بعد على ملايسات الواقعة وتصير في وضع حكم لكل ما تلو من وقائع وأن ما يستخلص من هذه الفترة من أحكام الإسلام إنما يصير في وضع الحكم للمجتمع وللجماعة ولتجارب التاريخ ولا يكون محكوماً بهؤلاء وهذا القول بأن الشريعة صالحة لكل زمان ومكان وإنها ذات وضع الهى .

أما ما بعد ذلك من أزمان وفترات فهي تاريخ من التاريخ وهي تجارب من التجارب ونسبها من الناس في كل أحوالهم وأوضاعهم وموقفهم من النصوص كموقفنا منها في أي عهد وصقع ، وإن لنا أن نعمل في تلك التجارب والأزمنة التالية كل ما



طارق البشرى

عن النبي عليه الصلاة والسلام القصد أنها الوعاء الزمني الذي أنزلت فيه أصول الدين واستخلصت فيه أحكامه فيها نزل القرآن وجمع ووضعت أولى الحلقات ما انتقل البنا بالرؤية والتدوين من بعد من أحكام الإسلام . وما من حكم في الإسلام إلا ومصدره نص من القرآن أو من سنة النبي .. والقرآن منزل مكتوب تنزل على ثلاث وعشرين سنة ، والسنة هي أعمال النبي وأقواله وتقريراته التي قصد بها التشريع والإقتداء وهي وريت البنا بالرواية عن صاحبوه فهي مردودة إلى روايات الصحابة وأعمال الخلفاء الراشدين . وأعمال هؤلاء ليست مجرد تطبيق ولكنها بمثابة

اتصور أن ثمة غموضاً منهجياً يرد لدى هؤلاء جميعاً عندما يتعرضون لعهد الرسالة والراشدين وهو لا يعدو نصف القرن بكثير ويقارنون بينه وبين التاريخ اللاحق على مدى القرون الثلاثة عشر .

إن أهم الفروق بين عهد الصدر الأول وبين ما تلاه من عهود ، لايتأتى من المقارنة الحسابية بين مدة زمنية ومدد أخرى إنما يرد من الاختلاف النوعي الخطير بين العهد الأول ومثله ، وهو اختلاف نوعي يسقط به عدد السنين كمساحة زمنية فارقة ومميزة بين عهد وعهود وكما أننا لانستطيع أن نعمل قواعد الحساب ونقارن بين الكميات إلا فيما اتفقت أنواعه ، كذلك لانستطيع أن نستفيد دلالة ما من تلك المقارنة الحسابية بين عهد الرسالة ومثله .

والفارق النوعي الأساسي أن العهد الأول هو عهد تشريع وتأسيس بينما كل العهود التالية عهد تطبيق وتجارب تاريخ وكما يقول طارق البشرى في بحث له عن الشريعة الإسلامية قدمه لندوة اشكالية التحيز التي عقدت بالقاهرة مؤخراً فالعهد الأول يتضمن في الزمان المدة التي نزلت فيها الرسالة الإسلامية قرآناً وستة وهي مدة الرسالة النبوية التي تنزل فيها القرآن الكريم ومدة حياة الرسول بما شرع وسنتن . وهي مدة العمل الأول للصحابة الذين نقلوا البنا من أعمالهم وأقوالهم ما أخذوه



إفلاس الايديولوجيات وإشراق الفكر الإسلامي رؤية فيلسوف معاصر للفكر الإسلامي وافاقه الجديدة

ونحن نتحدث عن افلاس الايديولوجيات المعاصرة، ويزوغ الفكر الإسلامي في الساحة العالمية ليرد ظلاله الزيف والجور والباطل.. يترامى سؤال.. يطرح في اطار حوارنا المستمر مع مفكرنا الكبير الدكتور زكي نجيب محمود - شفاه الله وعافاه.. هو:

متى يكون الفكر فكرا اسلاميا.. بمعنى متى يكون الفكر اصيلا؟
وبدقته التشرحية المعهودة وعقله المنطقي الذي نسج من ادق المعاني نسيجا راعيا متكاملا يغطي جسد الحقيقة برداء قشيب يجيب الفكر الفيلسوف:

خميس البكري

تبعث من اصول العقيدة وتشريعها، فإن التفرقة تظل قائمة بين مفكر «اصيل»، يتصدى للمشكلات الحية ذاتها ومفكر «تابع»، يجري فكره على فكر اصيل حافظ لنصوص او شراح لها او يباحث في محتواها او معلم لها في عملية من عمليات التعليم.. واستقصاء لبعض الامثلة التي توضح طبيعة الفكر الإسلامي الاصيل والمستمدة من الحياة الفكرية عند المسلمين، يتناول د. زكي نجيب محمود تلك الامثلة المعيزة التي تبين كيف ينبع الفكر الاصيل من مشكلات حقيقية تنبض بالحياة، فلا هي متكلفة ولا متصنعة، ولا هي منقولة عن آخرين بحيث نرى عقدها قد استعصت على اصحابها الاصليين فنقلها بعد ذلك من نقلها، لا لأنها متصلة بمواقف اشككت عليه، بل لانه يدرس جانبها من «تاريخ» السلفين.. ويؤكد المفكر الكبير هنا ان مثل هذه الدراسة لا يشك في ضرورتها واهميتها، لكنها - وكما يقرر - ليست من جنس المواقف الاصيل، الذي تصدى فيها الفكر

.. في ايجاز قول: انه لا فكر، الا ان تكون هناك «مشكلة» حقيقية اعترضت السائر في سبيله، فاجبت عليه ان يجد لها حلا ليقتسنى له استئناف السير، فليس «الفكر» الاصيل اذا استحق هذا الاسم، ترقا يلهو به الانسان تسرية عن همومه العابرة، او ازجاء لفراغ نزل على نفسه، كلا ولا هو فاعلية يبعثرها مع الهباء، لا يبالى ان تجيء له تلك الفاعلية بحاصل نافع ام لاتجيء بشيء، فما اكثر الذين يحيون حياة شبيهة بالحياة الفكرية في ظاهرها، لانها حياة تنقضى بين الكتب والدفاتر، وتمتلئ بالفكر تحفظ لتروى كلما حان لهم فرصة لروايتها، لكن حياة كهذه وان تكن في اغلب حالاتها وسيلة شريفة من وسائل كسب الرزق او المنصب، او الشهرة وقوة الجاه، الا انها حياة قلما يفتح لها التاريخ صفحاته، لأنها في الاغلب تمضي وكأنها لم تكن، لان الانسان لا يتقدم بها، وقد يتأخر.. والفكر يكون «اسلاميا» او لا يكون، بمقدار ما تكون المشكلة المعروضة موصولة «بالاسلام» عقيدة وشريعة - ولا اقول - موصولة «بالمسلمين»، لان حياة الانسان كلنته ماكننت دينته، اوسع من تلك الديانة، فله معدة تهضم الطعام، ورثان تنفسان، وله بيوت يبننها وشوارع يرصفها، جسور يقيمها، وغير ذلك من جوانب حياته التي هي جوانب «محلية»، بالنسبة الى المعتقدات الدينية، اللهم الا في بعض تفصيلاتها.. كان يحرم على الانسان وضع طعام محظور في معدته، لكن ذلك لا ينفي القول في جملته.. على ان الفكر الإسلامي اذا وجدناه يستمد اسلاميته من كونه يعالج مشكلات

لمشكلة حية تحز جلود النفس بشوكةا .. على سبيل المثال: فعندما نشب صراع على الخلافة بين «علي» كرم الله وجهه وعائشة ام المؤمنين، ومن معها.. نجم عن ذلك معركة «الجمل»، وبين علي ومعاوية رضى الله عنهما من جهة اخرى نجم عنه معركة «صفين»، حيث سفكت دماء المسلمين من الجانبين.. فمن هذا الموقف النابض للحياة تحركت القسائر لتسال سؤالا نابعا من صميم ذلك الواقع، متصلا او لائق صلة بالعقيدة وشريعته، وذلك السؤال هو: على من تقع التبعة في تلك الدماء الطاهرة التي سفقتها سيوف المتقاتلين وقسيهم ورماحهم؟
- واذا استطعنا تحديد التبعة ومن يجعل عيبتها، فلماذا يكون حكم الاسلام فيه؟
.. لقد كان الناس امام فرقتين من المسلمين يتقاتلان، ومحال ان يكون كلاهما على صواب والا لما تقاتلا، فلا بد ان يكون احد الفريقين - على الاقل - على خطأ في هذا القتال، واذا عرفناه فقد عرفنا من كان سببا في قتل المسلمين..
- فلماذا يكون حكم الاسلام في مثل هذا الذنب الذي من كبائر الذنوب؟
.. هنا ذهب بعضهم بهذا السؤال الى الحسن البصري وهو في حلقة الدرس



مع الدارسين ، والقوا بسؤالهم ، فما هو الا ان نطق « واصل بن عطاء » بالجواب الذي ارتآه ، وهو ان من تقع عليه التبعة في ذلك القتال ، لا هو مسلم خالص ولا هو كافر خالص ، وانما هو مسلم عاص ، وهي منزلة تقع بين المنزلتين ، فلما لم يقع هذا الامر موقع الرضا من الحسن البصري ونفر من الحاضرين ، انتفى واصل بن عطاء ناحية اخرى من المسجد ، وتبعه بعض الدارسين ، فقال الحسن البصري قولته المعروفة « قد اعتزل عنا واصل » وبهذا اطلق اسم « المعتزلة » على تيار فكري اسلامي كان له قدره العظيم في تاريخ الفكر الاسلامي

.. فلننظر الى الفكر الاصيل كيف نشأ ، فهناك المشكلة الحقيقية التي نبتت من ارض الواقع المعلي ، وهناك القلق الذي تتأرق به الضمائر حتى تجد الحل الذي يزيح العباء عن الصدور .. وهناك الفكر ينفذ بشعاعه في قلب المشكلة ، ليجد الحل الذي يعيد الطمأنينة الى النفوس اللاللة ، ولكي يزداد الوضوح وضوحا للفقارن وقلة واصل بن عطاء وهو يعمل الفكر ليجد الحل في مشكلة قائمة وحادة وشائكة ، بنا نحن اليوم حين ندرس ما قاله واصل .. فنحن في هذه الحالة لانفكر .. بل نقلت على فكر وجدناه ودرسناه □

المفكر الاسلامي د. محمد سليم العوا لـ «صوت الكويت»:

«الاسلام المستنير».. قصة مغلوطة

من أولها الى آخرها!

القاهرة - مجاهد خلف:

«الاسلام المستنير».. واحد من المصطلحات التي شاعت في الآونة الأخيرة للتدليل على فهم أو اجتهد معين في تفسير الأحكام الدينية في اطار معاصر، لكن البعض حاول من خلاله التفرقة بين التيارات الاسلامية المتعددة، وطرف آخر اراد ان ينفذ من خلاله الى اغراض خاصة سواء أكانت ذاتية أو توجيهية لخدمة اهداف معينة، لأن انتشار هذا المصطلح بدلالاته الفكرية والاجتماعية يدل على انشاء افكار خاطئة وممارسات غير صحيحة، سواء من اصحاب القرار او ممن يدعون بانهم وحدهم يملكون مفاتيح فهم الاسلام.

«صوت الكويت» عرضت على د. محمد سليم العوا المفكر الاسلامي المعروف، هذه القضية لبيان جوانبها المختلفة.

وأضاف قائلاً: ان السؤال الذي ينبغي ان نسأله لأنفسنا اذا اردنا ان نتحدث عن التيارات وتلك المسميات هو: ما الذي تريده التيارات الدينية بصفة عامة؟ وكيف نحول هذه الارادة، اذا ما كانت صحيحة، الى مصدر عزة ومنعة وقوة لهذه الأمة؟ وكيف نصصح هذه الارادة ونردها الى المنهج الذي يرضيه الاسلام والسلوك الذي يقبله؟

يقول د. العوا: ان التيار الديني الصحيح يرمي دائماً الى تحقيق مجتمع قوي مستمد لأصوله من قواعد هذا الدين الحنيف، وذلك في مختلف العصور والأزمان، وفي أي مكان من هذا العالم، بحيث يكون هذا المجتمع مجتمع عدالة لا ظلم، ومجتمع مساواة دون تمييز أو طبقيّة، ومجتمع قصد في الكسب والانفاق، لا مجتمع نهب واسراف وتبذير في الكسب والانفاق، ومجتمع الفرصة المتكافئة لذوي

واكد د. العوا في البداية على ان قصة تقسيم الرأي العام الاسلامي الى مستنيرين وغير مستنيرين، قصة مغلوطة، وان كان البعض يشيد ويمدح أولئك الذين اطلقوا على انفسهم اصحاب التيار الاسلامي المستنير، لكن الذي اعرفه ويعرفه غيري من افراد الأرض قاطبة منذ أوحى الله سبحانه وتعالى برسالاته الى محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، ان الاسلام شيء واحد، فهمه من فهمه، وجهله من جهله، وعلمه من علمه، وقبله من قبله، وأنكره ورفضه من أنكره ورفضه.

ويضيف: اما تقسيم الاسلاميين الى مستنيرين ومظلمين، وإلى اهل عنف وأهل رقة، وإلى اهل رفق وشفقة وأهل براءة وأهل نكد، فهو تقسيم حادث يراد به التفريق بين الذين يؤدون لله ما عليهم، والذين يجتهدون باخلاص لبيان الوجه الحقيقي والصحيح للشرعية الاسلامية في مختلف قضايا المجتمع المعاصرة.

المظهر الاجتماعي

ويشير د. العوا الى ان القهر السياسي هو احد الاسباب الرئيسية لوقوع الشباب اليوم في الفتنة.

الفرد أولاً

ويؤكد د. العوا على اهمية احداث التغيير على مستوى الفرد أولاً قبل احداث التغيير على مستوى المجتمع.. ويقول: ما لم يكن هناك مجموع من الافراد الصالحين المؤدين لما عليهم والمستعدين للتضحية بأرواحهم بعد اموالهم ووظائفهم، في سبيل اسعاد وطنهم وخدمة دينهم، فان هذه الأوطان ستظل حبيسة الذل الاجنبي وقعيده الاستعمار الظاهر او الخفي.

ويرى د. العوا ان تربية الفرد وتحريره لا تكون الا بتقوية ايمانه بالله سبحانه وتعالى، وربط اسباب وجوده الأرضي بأسباب وجوده السماوي، بأن يؤدي ما عليه من طاعات، ويجتنب ما نهى الله عنه، ويقوم بواجباته كافة على الوجه الذي يرضي الله ورسوله.

ويضيف: اذا تمكنا من تربية هذا الفرد في كل مجالات وأنشطة الحياة، فان الأمة ستتغير لا محالة، ولا يرى عاقل اي غضاضة في ان يدعوا لذلك، ويحاول ان ينشئ المؤسسات الخاصة قبل العامة من اجل تحقيقه.

ولفت د. العوا الأنظار في هذا الصدد الى ضرورة فتح نوافذ الحرية لأبناء الأمة كافة، وارساء قواعد الممارسة الديمقراطية الصحيحة في المجتمع.

يقول: عندئذ فان الصراع لن يعود بين الجماعات الاسلامية وبعضها البعض ومن يخالفونها الرأي والفكر، وانما سيصبح الصراع على تنمية المواطن والارتقاء بقدراته وجذبه الى تيار الرشيد والحكمة الذي ينبغي ان يكون هو القائد لهذه الأمة من أجل حياة كريمة، ومعيشة اسعد وأرغد.

الكفاءات، لا مجتمع الفرصة الواحدة لأصحاب الوساطات والمحسوبيات.

ويضيف د. العوا: انهم، كما يزعمون - مشيراً الى من يناهضون الحل الاسلامي - يريدون مجتمعا يختفي فيه «الفساد والانحلال والادمان» - وهي الاعداء الثلاثة لكل البشر - كلنا نريد مجتمعاً لا يسيطر عليه العدو من الداخل او من الخارج.. من الداخل بتميع بناتنا وأبنائنا، وفي صرف الأنظار عن قضايانا الحيوية والجوهرية، الى قضايا صغيرة وتافهة، ينشغل بها المفتونون ويضيعون معها قضايا الأمة والوطن، وأيضاً بتضييع كفاءة ابنائنا في مزيد من الشد والجذب والمواجهة مع الشباب بتحديات مختلفة، بعضها اجتماعي متمثل في القهر الاجتماعي الناتج عن وجود طبقات اجتماعية متفاوتة في الغنى والثروة، ومتفاوتة حتى في



المصدر : مهوت الكويت

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

عبرة الأحداث تدعونا للعودة الى منابع

المفهوم الاسلامي
الاصيل مفهوم يقدم
قيم المجتمع
والحضارة على
اساس المسؤولية
والالتزام الاخلاقي

مفهومهم الاصيل في كثير من القضايا المثارة (في الفن والاقتصاد والاجتماع والترويج)، وهو المفهوم الذي يقدم قيم المجتمع والحضارة على اساس المسؤولية الفردية والالتزام الاخلاقي اساساً وحكماً. ولا ينزعج المسلمون من تلك الحملات التي تحاول ان تسمي العودة الى منابع بأنها ردة او تأخر او جمود او ضد التقدم، فقد حسم الاسلام هذه القضية من وقت بعيد حين اعلن مفهوم الجمع بين الروح والمادة والثواب والمتغيرات، وحين قرر ان القيم الاخلاقية جزء من العقيدة، وان التقدم والتجديد والتطوير انما يكون متكاملأ بين المعنويات والماديات، ويكون في الفروع، وان يكون الانفتاح على حضارات الامم قائماً على اساس ان يأخذ المسلمون ما يرونه صالحاً لهم، وان يعيدوا ما يأخذونه في دائرة فكرهم الاساسية فيكون مادة خاماً لا يفرض تحولاً في الاسس والثواب، لقد كان مفهوم الاسلام

٥ - ان نكون على وعي كامل بابعاد المؤامرات التي تحاول ان تخاصر الامة الاسلامية وتحتويها.
٦ - ان نكون على وعي تام بالتيارات والرياح التي تهب على ابوابنا ونوافذنا الخارجية. وذلك لان هناك مخططاً واسعاً تشترك فيه القوى المختلفة للعمل على اخراج الاسلام من ذاتيته الخاصة، واخراج المسلمين من مفهوم الاسلام الجامع الصحيح، بوصفه منهج حياة ونظام مجتمع، وصهرهم في اتون الحضارة العالمية التي تواجه الانهيار اليوم بعد سقوط الايديولوجيات، وليس هناك من سبيل امام المسلمين اليوم ازاء تكثيف عوامل الهدم، من العودة الى الوحدة الجامعة من مختلف عناصر المسلمين، والتخفيف من الخلافات العقدية والمذهبية، والالتقاء على القرآن والسنة المطهرة في اقامة نظام الاسلام كعالم اساسي في اعادة المسلمين الى الاخوة الجامعة. هذه العودة هي وجدها السلاح القادر على دفع مؤامرة اعداء الاسلام، وان توضح الصيغة الجامعة بين الانتماءات الوطنية والقومية داخل دائرة الانتماء الاسلامي، مفهوم التعارف الذي حدده القرآن الكريم، وتطبيق اكبر قدر من العدل الاجتماعي به مفهوم الاسلام.

وعلى المسلمين ان يعودوا الى

اعتقد اننا في هذه المرحلة من حياة الامة الاسلامية في حاجة الى اعادة النظر في كثير من المفاهيم التي كنا مازلنا نتعلق بها والتي وفدت الينا من ايدولوجيات وفلسفات غربية وشرقية.

واعتقد اننا نحن المسلمين، نملك اعظم منهج واشرف رسالة، وهي وحدها «طوق النجاة» للبشرية كلها لانقاذها من الازمات الطاحنة التي تمر بها، واننا قد وصلنا في مطلع القرن الخامس عشر الهجري الى مرحلة الرشد الفكري التي تقتضي ان نتحرر تماماً من التبعية لأي منهج او نظام وافد من الانظمة التي فرضت علينا منذ الاستعمار، وان علينا ان نتحرر تماماً من كل ما حجب منهجنا الاسلامي وشريعتنا السمحة.

ومن هنا فاننا مطالبون باعادة صياغة المجتمع الاسلامي بالدعوة الى:

- ١ - العودة الى فريضة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- ٢ - العودة الى فريضة الجهاد في شتى الميادين الحياتية واقامة قاعدة القدرة على الردع.
- ٣ - العمل على بناء اجيال صامدة مسلحة بالايامن، تحمل امانة العمل الاسلامي الاصيل.
- ٤ - تقديم حلول اسلامية لقضايا العصر المعقدة.



المصدر: صوت الكويت

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩ مارس ١٩٩٢

على مدى اربعة عشر قرناً مرنا
وسمحاً ومنفتحاً ومتفتحاً، اسع
الافق، قادراً على تقبل كل ما يقدمه
التقدم والحضارة في اطار الضوابط
الاسلامية خاصة في مجال الفن
والترويج دون ان يدمر ذلك قدرة
الامة على الصمود والمقاومة لأي
محاولة ترمي الى اجتياح وجودها
او تدمير واقعها از نهب ثرواتها.
لقد عاش المسلمون حياتهم خلال
اربعة عشر قرناً متطلعين الى المثل
الاعلى الذي رسمه لهم القرآن
الكريم وطبقه الرسول صلى الله
عليه وسلم، لاقامة منهج الله تبارك
وتعالى على الارض، ولكن تجربتهم
البشرية كانت تصيب وتخطئ
وتسدد وجهتها او تنحرف عنها.
كانت القوى الخارجية لا تغفل عنهم،
فقد ولد الاسلام في قلب معركة
التحدي حيث كان يطمح اعداؤه في
تدميره والقضاء عليه.

ولقد اندزم القرآن الكريم
وحذرهم في اكثر من موضع عن أن
يأمنوا في مواجهة التحديات، وفي
اكثر من موقف خلال تاريخهم كان
العدو قادراً على اقتحام ثغورهم
وتدمير معاقلمهم.

لقد عمل المسلمون على اقامة
مجتمعهم وحشدوا في سبيل ذلك
قواهم ومقدراتهم، لكن التجربة كانت
في حاجة الى الصمود والثبات في
وجه الاحداث، لكن المسلمين سرعان
ما كانوا يغلغلون ويأمنون، فتجتاحهم
الاخطار وتستولي على ما في
ايديهم.

ولم يكن العيب راجعاً الى المنهج،
فقد كان المنهج سليماً وربانياً،
محذراً من الترف والامن الخادع
ومطالباً بالاعداد والحشد والقدرة
على الردع. ولو وعى المسلمون
مقولة الرسول صلى الله عليه وسلم
ان جند المسلمين في هذه المنطقة هم
في رباط الى يوم القيامة، لعلموا انه
يجب ان يحتشدوا ويرابطوا ويكونوا
دائماً في تعبئة. وتكشف صفحات
التاريخ الاسلامي عن هذه الحقائق
في بيان ناصح، وتعلن في صدق
واضح، ان الازمات جاءت نتيجة
تفريط المسلمين في عامل القوة
والردع مع الاستسلام الى التحلل
واللذات العساجلة والترف والمال
الحرام، وعندها يستشعر العدو
ليخرب ضربته الفاصلة كما حدث
في سقوط بغداد وسقوط غرناطة
وسقوط القدس.

اشكالية الشريعة الإسلامية والعداثة في المجتمع المعاصر (٢)

قد يعلق القارئ بأن التصور السابق لم يزد على أن جرد « التطبيق الإسلامي »، إزهي لفراته (أو لفرته الوحيدة في زعم البعض) . وهنا يريد أصل المسألة المراد مناقشتها ، وهو أن التشريع دائما « مثال » ، ووضع أمثل . وهو كمال لأنه الحكم والوازن وليس المحكوم والموزون . وهو عندنا هذه الحالة ذو وضع الهي . والتطبيق دائما ناقص ونسبي ومن عمل البشر ، وهو قابل للنقد والتغيير ، وهو خاضع للتجربة التاريخية والاجتماعية .

المفلس في الأوضاع الاجتماعية المتغيرة ، ثم هو يفضل النظم الوضعية حتى من وجهة النظر الواقعية الدنيوية البحتة - باعتباره نظاما تترابط به الجوانب العقيدية مع الجوانب الأخلاقية السلوكية مع القيم الاجتماعية للعدل والرشد والاحسان ، ويلتزم به الصدع بين القلنون والأخلاق وبين القيم الحاكمة للمعاملات وتلك الهادية في السلوك وبين ماضينا ومستقبلنا

أن من يتكرو أن الشريعة الإسلامية طبقت في أي وقت بعد عصر الرسالة والراشدين نراهم يتنزلون بالكران على درجتين ، فيبدؤون بالكران النسبي وأن الشريعة لم تطبق « كاملة » ، ثم يدرجون إلى الكران المطلق وأنها لم تطبق أصلا وهم يسوقون في التدليل على ذلك حكايات عن ظلم أو حيق أو سلك دم .

ولو اتبعنا هذا الأسلوب في تقويم النظم الوضعية لما بقي منها حجر على ، حجر سيما تلك التطبيقات التي شاهدها بلادنا . على أننا نود أن يتصل حبل الحوار فلا نتراشق بالحجج فيما هو أشبه بحروب الاستنزاف ، ونود أن يتصل حبل التفاهم ليفهم كل صاحبه . فما أعظم مستقبل هذا البلد إذا انضمت قواه بعضها إلى بعض ولم ينطرح بعضها من بعض كما يحدث الآن .

والسؤال هو عندما نقول أن الشريعة طبقت أو أنها لم تطبق فما أبرز الملامح التي يمكن بقلنت منها تأكيد إحدى الموقلتين ؟ أنصور أن من هذه الملامح فكرة الانتماء السيلسي لدى الجماعات أو الأفراد



بقلم :

طارق البشري

لاي منها وبين واقعها الفعل ، ويكفي أن تشير إلى نقد تلك النظم بعضها لبعض وغش كل منها ما في الأخرى من مسالب ومعظمها لا يجاوز الحقيقة . ثم أن هذه المحكمة تكون أظهر في نتيجتها إذا نحن نظرنا إلى واقع هذه النظم الوضعية في مجتمعاتنا منذ حلت بها حتى الآن . ونحن عندنا نظامنا يعتمد على الشرعية الإسلامية كاصل له ومصدر ويعتبر الشريعة مصدر الشرعية وأصل الاحتكام ومن جهة أخرى فثمة اقتناع بأن أصول الشريعة الإسلامية تتضمن الأسس الكلاية لاقامة نظم اجتماعي متحضر ومستقل وناهض وعدل ، نظم يستقيم بالاجتهاد والتجديد لجلب المصلح ودفع

ونحن عندما نطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية لا نطالب بتسويد « تجربة قديمة » ، ماضية على حاضرتنا ، كتننا نطالب بتسويد الشريعة مر حيث هي وضع الهي واحكم أصلية ذمتلي منها مباشرة وتجارب التاريخ . عن كل الفترات التالية للرسالة ولما يتعلق بنزولها وإخراج أصولها ، هذه التجارب التالية إنما تعرض علينا نسترشد بها بعد الدرس والفحص وتأخذ منها ونترك في إطار أصول التنزيل الثابتة المستقرة لدينا .

ونحن ندرك أن التطبيق لن يبلغ الكمال قط ، لأنه سيكون من فعل البشر وخاضعا لظروف الزمان والمكان أي خاضع للتاريخ . والنقص هنا قام وسيقوم ، ونحن سنظل نتحرك نحو الكمال ونصبو إلى المثال ، وسنظل حركتنا واختياراتنا في ذلك تمثل جهادا واقترابا غير نهائي نحو التحقيق الأمثل لحكم الشريعة المنزلة ، هي سير حديث نحو المثل دون الوصول التام به ، لأنه النقص في همتنا ولأن الظروف متغيرة ومتنوعة والأحوال قلب .

وإن أي نظام في التطبيق لا يجد التحقيق الأمثل له ، حتى هؤلاء المبهورون بنظم الغرب لا يجسرون على القول بأنها نظم شاهدت اكتمال تطبيقها ، سواء النظم الديمقراطية أو الاشتراكية أو غيرها . وأن محكمة الشريعة الإسلامية بسوق النقص من سوءات التطبيق في عصر أو آخر ، أمر يمكن الرد عليه بمحاكمة النظم الوضعية بتطبيقاتها المختلفة وبين البون الشاسع بين التصور الأمثل

افلاس الايديولوجيات واشراق الفكر الاسلامي :

رؤية فيلسوف معاصر للفكر الاسلامي وأفاقه الجديدة

و... يتواصل حديث مفكرنا الفيلسوف الدكتور زكي نجيب محمود عن الفكر الاسلامي الاصيل الذي ينفذ بشعاعة في قلب المشكلة ، ليجد الحل الذي يعيد الطمانينة الى النفوس المقلقة فيقول :

اعداد خميس البكري

اختيار له في شيء .

الفكر الاسلامي والعصر الحديث

○ واذا وضعنا هذا النموذج امام ابصارنا وسألنا : ماذا ينبغي ان يكون عليه الفكر الاسلامي في عصرنا هذا ؟

فماذا يقول د . زكي نجيب ؟

- افيكون جوابنا عن هذا السؤال هو

ان نبدي ونعيد في تلك المسائل ذاتها التي

اصطرعت حولها الآراء والمذاهب في

البصرة خلال القرن الثاني الهجري .. ام

الصواب هو ان نقول : ان ما ينبغي لنا ان

نفعله بفكرنا الاسلامي اليوم ، هو ان

نضع بمشكلات حياتنا ، مثل الذي صنعه

الاولاء في مشكلات حياتهم ، فلا نتكلف

المسائل ، ولا نتصنع الصعوبات ، ولا

نعيد مشكلات السلف ونُدعى انها هي

مشكلاتنا .. بهذا المنطق تتداعى مقدمة

اجابة المفكر الفيلسوف على السؤال

المطروح ثم تتسلب الافكار ليتجدد سؤال :

اذن فالخطوة الصحيحة الاولى ، على

الطريق الصحيح ، هي ان نسأل انفسنا

صداقين مخلصين : ماهي معوقات السير

التي تلقي خطانا في عصرنا ، ولماذا تكون

حلولها من منظور اسلامي ؟ بمعنى ان

تجزم تلك الحلول غير متعارضة ولا

متناقضة مع العقيدة وشريعتها .

فكر مسلمين

ان هناك فرقا بين ان نقصر بحثنا على تلك الحلول فيما بين ايدينا من كتب السلف ، وان نصب - نحن - فاعليتنا العقلية الخاصة على المشكلات التي تعترضنا ، مراعين الا تجيء نتائجنا

اذا قرأت عن الحياة الفكرية في البصرة ابلان القرن الثاني الهجري ، رايت صورة رائعة للفكر الاسلامي الاصيل ، ولست اريد بهذا ان اصفه بالصواب او بالخطا ، اذ هو صراع بين وجهات نظر متضادة ، فإذا صدقت واحدة منها ، تكن لابد لبعضها ان يكون على غير صواب ، وانما اردت القول بان الصورة التي تشهدها توضح لك كيف ومتى نقول عن فكر انه اصيل ؟ ونقول عنه فوق ذلك انه فكر اسلامي ، لارتباطه بالعقيدة ، وشريعته . ورغم ما تصطرع به الآراء في ذلك .

فلى مدينة البصرة ، ومنذ منتصف القرن الاول ، ترى كيف يتشعب الفكر احزابا حول الموضوع الواحد ، وكانت خلافة ، على ، لم تزل هي راس الموضوع ، ثم كلن الرأي الذي ادلى به واصل بن عطاء فيمن تقع عليه تبعه الدماء التي اهدرت في موقعي الجمل وصفين ماثلا امام الازدهار ، بين القبول والرفض ، فهناك جماعة المنتصرين للخليفة عثمان بن عفان ، وكانت تؤيد وجهة النظر التي تدن عليا كرم الله وجهه في انه تساهل عامدا في البحث عن قتلة عثمان ، وقام ضد ذلك الحزب العثماني حزب آخر ، يشايح عليا ويؤيده ، ثم الى جانب هذا وذاك ، قام حزب ثالث محيد ، تميز افراده بالزهد والعنف ، وهو حزب الخوارج ، والذي خرج على الناس براس سبيلى في شروط الصلاحية للخلافة ، وفي حق المسلم ان يخرج على الحاكم اذا اخطا ، والى جانب تلك الاحزاب الثلاثة ، التي يمكن اعتبارها سياسية فيما اثار همها واهتمامها رأينا فرقة ، المعتزلة ، تعلن عن رايها في حرية الارادة التي على اساسها يصبح الانسان مسئولا عما يفعل ، فتقومها فرقة ، الجهمية ، (سميت باسم زعيمها جهم بن صفوان) وهي جماعة ائكرت على الانسان تلك الحرية في ارادته إنكارا تاما ، لانه مجبر بمشيئة الله في كل ما يفعل ، ولا

الفكرية متعارضة مع اصول العقيدة والشريعة ويمثل هذه الوقفة وحدها يمكن القول بان لنا ما يصح ان يطلق عليه ، الفكر الاسلامي .

○ فكر اسلامي ام فكر مسلمين ؟

- انه لمن الخير ان نرسم خطا فاصلا ،

نفرق به بين ما تصفه بانه ، فكر اسلامي ،

من جهة ، وبين ما يصح وصفه بانه ، فكر

المسلمين ، فالدائرتان متداخلتان الى حد

قد يؤدي بنا الى شيء من الغموض ، فعل

الرغم من ان الفكر الاسلامي قد اضطلع

بمعظمه مسلمون ، الا ان المسلمين قد كان

منهم الى جانب ذلك علماء ذو فكر انساني

عام ، لا يتقيد بصفة تقصره على ديانة

دون ديانة اخرى ، فبينما الفكر

الاسلامي ، هو الفكر المتعلق بالعقيدة

الاسلامية ، وشريعته ، نرعى للمسلمين

فكرا في شتى نواحي العلم والمعرفة مما لا

يختص بالعقيدة والشريعة ، وليس فيه

من الاسلامية الا اسلام صاحبه واسلامية

هدفه ، فعالم الرياضة وعالم الفك وعالم

الكيمياء وعالم البصريات ، بل نستطيع

ان نضيف انواعا اخرى من ضروب

الكتانية ، كالرحلات ، ونقد الادب ، وعلم

الحيوان ، وعلم النبات ، وغيرها ، كل ذلك

ضروب من العلم وضروب من المعرفة ،

قام بها مسلمون ، حتى لقد أصبحت جزءا

هاما فيما نسميه بالتراث العربي

والاسلامي ، الا انه لا يندرج تحت ما

نسميه بالفكر الاسلامي ، او قل انه لا

ينبغي له ان يندرج ، حتى لا يتعرض بعد

ذلك للخلط بين مجال ومجال ، وهذا خلط

يحدث فعلا ، ويسوقنا الى مطالبة المفكر

المسلم الذي يحول بفكرة في مجال محيد

بان يلتزم بما لا يلزم في منهجه العلمي .

للمحديث بقية ،



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

16 من 1992

المصدر :

عبرة الأحداث تدعونا للعودة الى المنابع

اعتقد أننا في هذه المرحلة من حياة الأمة الإسلامية في حاجة الى إعادة النظر في كثير من المفاهيم التي كنا مازلنا نتعلق بها والتي وفدت اليها من يدولوجيات وفلسفات غربية وشرقية وذلك لتصحيحها وتحريرها من الزيف والخطأ ومن خلال التجارب العديدة التي مرت بها الأمة الإسلامية في العقود الأخيرة مما يتطلب الانطلاق من نقاط جديدة تشمل ثوابت أساسية لحماية الصحة وترسيدها ودفعها الى

الطريق الصحيح على نحو من الثقة بمنهجنا الإسلامي والقرآني الذي يدعونا الى أن نلتزم الحسنة والموعظة الحسنة والتيسير والمرونة دون أن نفقد ثوابت القيم وضوابط الحركة والأصرار على تبليغ رسالة الله تبارك وتعالى الى العالمين . واعتقد أننا نحن المسلمين نملك أعظم منهج وأشرف رسالة وهي وحدها طوق النجاة « للبشرية كلها لاقتادها من الأزمات الطاحنة التي تمر بها واننا

قد وصلنا في مطلع القرن الخامس عشر الهجري الى مرحلة الرشد الفكري التي تقتضي أن نتحرر تماما من التبعية لأي منهج أو نظام وأد من الأنظمة التي فرضت علينا منذ الاستعمار وأن علينا أن نتحرر تماما من كل حاجب منهجنا الإسلامي وشريعتنا السمحة ومن هنا فإننا مطالبون بإعادة صياغة المجتمع الإسلامي بالدعوة الى ١ - العودة الى فريضة الجهاد في شتى والمهي عن الفكر ٢ - العودة الى فريضة إقامة قاعدة القدر المبادئ الحياتية وإقامة قاعدة القدر على الردع والتعبئة الدائمة ٣ - العمل على بناء اجيال صاعدة مسلحة بالايمن تحمل أمانة العسل الإسلامي الاصيل ٤ - تقديم حلول اسلامية قضائية العصر المعقدة ٥ - ان تكون على وعي كامل بإبعاد المؤامرات التي تحاول ان تحاصر الأمة الإسلامية ونحتوبها ٦ - ان تكون على وعي تام بالتغيرات والرياح التي تهب على ايوابنا ونوافذنا الخارجية ٧ - وذلك لان هناك مخططا واسما تشترك فيه القوى المختلفة للعمل على

اخراج الاسلام من ذاتيته الخاصة واخراج المسلمين من مفهوم الاسلام الجامع الصحيح بوصفه منهج حياة ونظام مجتمع وصيغهم في انشور الحضارة العالمية التي تواجه الانهيار اليوم بعد سقوط الايديولوجيات وليس هناك من سبيل امام المسلمين اليوم اراء تتكيف عوازل الهدم سوى العودة الى الوحدة الجامعة من الخلافات المسلمين والمذهبية والانتقاء على اقران العقيدة والمطهرة في اقامة نظام الاسلام والسنة المطهرة في اقامة نظام الاسلام كعامل اساسي في اعادة المسلمين الى الاخوة الجامعة . هذه العودة هي وحدها السلاح القادر على دفع مؤامرة اعداء الاسلام وان توضع الصيغة الجامعة بين الانتماذات الوطنية والقومية داخل دائرة الانتماء الاسلامي مفهوم التعارف الذي حدده القرآن الكريم وتطبيق اكبر قدر من العدل الاجتماعي بمفهوم الاسلام . وعلى المسلمين ان يعودوا الى مفهوم الاصيل في كثير من القضايا المثارة (في الفن والاقتصاد والاجتماع والترويج) ولا يفرغ المسلمون من تلك

المصدر: الأمانة العامة



للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠ مارس ١٩٩٢



انور الجندی

الحملة التي تحاول ان تسمى العودة الى منابع بانها ردة او تاخر او جمود او ضد التقدم فقد جسد الاسلام هذه القضية من وقت بعيد حين اعلن مفهوم الجامع بين الروح والمادة والثواب والمتغيرات وحين قرر ان القيم الاخلاقية جزء من العقيدة وان التقدم والتجديد والتطوير انما يكون متكاملين بين المعنويات والماديات وان يكون في الفروع وان يكون الانفتاح على حضارات الامم قائما على اساس ان ياخذ المسلمون مايرونه صالحا لهم وان يعيدوا ما يخذونه في دائرة فكرهم الاساسية فيكون مادة خاما لا يفرض تحولا في الاسس والثوابت



المصدر: الجريدة

التاريخ: ١٢ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رجل الدولة والسياسي، رجل الدين والداعية، و... وظيفة المثقف

خالد زيادة*

تمويه، لأنها تريد أن تجعل من قوة الدين قوة لها، وعادة ما تجاهلت أو تنكرت لمواجهة علاقة الدين بالدولة.

كل ذلك يضعنا ازاء اشكالات عميقة ومعقدة. فقد امكن للدولة ان تحتضن رجل الدين، الذي لا ينتهي في الفضاء العربي الى مؤسسة واضحة المعالم. وعدا عن الأزهر، فإن رجل الدين هو خريج معاهد تقع تحت الإشراف المباشر أو غير المباشر للهيئات التربوية الرسمية، ويرتبط في علمه لاحقاً بالأوقاف (وزارة أو مديرية). ومع ذلك فإن هؤلاء «العلماء» لا يمكنهم احتكار الكلام باسم الدين: إنهم فقهاء ووعاظ وقراء ومدرسون وقضاة شرعيون ويشغلون وظائف الإفتاء والقضاء الشرعي والإمامة والخطابة والتدريس. إلا أن هذه الوظائف الدينية ليست في التشريع الإسلامي من اختصاص فئة مخصوصة دون سائر المسلمين.

لقد أضاف ظهور شخصية المصلح الديني منذ قرن من الزمن (نهاية القرن التاسع عشر) تعقيدا إضافيا. فالمصلحون الدينيون منذ الأفغاني ومحمد عبده، هم رجال دين وعلماء، لكنهم لا يقتصرن على المهمات التقليدية لرجل الدين ولا يشغلون وظائفه المعتادة. ذلك أن المصلح يتطرق الى مسائل تدخل في مجال الفكر والعقيدة، وعلى هذا النحو احيا المصلحون تراث المتكلمين القدماء لجهة المناقشة عن العقيدة، فعادوا الى الغزالي والأشعري والماوردي على حساب كتب الفقه دون إهمالها. لكن المصلحين ليسوا علماء كلام، إلا بمقدار ما يدافعون عن العقيدة ضد المعارضين عليها، وضد التهديدات والتحديات التي يطرحها عليها العلم الغربي. كذلك فإن المصلح يهدف الى الإرشاد، ومع ذلك فإنه ليس واعظاً أو مدرساً، إنه يريد أن يحدث وعياً جديداً. ومن هنا كلمة مصلح، لأن صاحبها تخطي التقسيمات التقليدية للعلماء الى فقهاء ومحدثين وقراء ووعاظ وادمج المصلح بين هؤلاء واستعار نشاطية المتصوف في جمعه الاتباع والمريدين، على رغم رفض التراث الصوفي.

إن العمل الحاسم للمصلحين على امتداد الأقاليم العربية كان حاسماً، لأنهم أوجدوا هيئات وجمعيات ومؤسسات (صحفاً ومدارس) الى جانب هيئات رجال الدين التقليديين. وكانت كلمة المصلح أكثر تأثيراً من سواها. ويمكن القول أن هؤلاء المصلحين بجمعياتهم الخيرية والتربوية وصحفهم ومقالاتهم المدوية، أوجدوا البيئة التي نشأت فيها الحركات الدينية التي سرعان ما تحولت الى هيئات وجمعيات شبه سياسية وشبه عسكرية.

تبدو الحدود التي تفصل الدين عن الدولة اضيق من تلك التي تقترحها العلمانية عادة. وإذا ما نظرنا الى المسألة من زاوية «الأنثروبولوجيا السياسية» على طريقة بلاندييه، لأمكننا أن نتفحص الحقل الواسع والمشارك الذي يجمع ما بين الدين والدولة. ان الفلسفة العقلانية هي التي ذهبت باتجاه الفصل بين الدولة والدين، وكرس علم الاجتماع، إثر الثورة الفرنسية، هذه الوجهة بنزعته الوضعية مع أوغست كونت ومتابعيه. وفي كل هذه الوجهة احتلت الدولة المجال الاجتماعي الذي كان للدين، وتركت له الطوقس.

والعالم العربي الحديث لم يكن بعيداً عن مسيرة مماثلة، إذ يمكن للمؤرخ أو الأنثروبولوجي، كل في ميدانيه، أن يشرح لنا كيفية التي تمكنت فيها الدولة من قضم الميدان الذي كان يشغله الديني. وكيف قبضت على رموز الحق والقانون والسلطة. وباختصار فإن رجل الدولة قد تفوق على رجل الدين، بل إن الأول أراد أن يلحق بنفسه الثاني، تاركاً له المجال المحدد للممارسة الدينية (الطقوسية) والقضاء الشرعي ومؤسسات الإفتاء التي عادة ما تقدم المبررات لرجل الدولة. وكل ذلك اتبع بوزارة الأوقاف التي هي جزء بسيط من الهيئة الحكومية الموسعة. ويبدو كبار رجال الدين في هذا البلد أو ذاك وكأنهم جزء من هيئة رجال الدولة أو الحكومة، يمثلهم وزير الدين أو الأوقاف أو الشيخ الأكبر أو مفتي الجمهورية. او مجموعة هؤلاء على السواء، أي ممثلو الدين في الدولة، على غرار ما كان عليه الأمر في الدولة العثمانية، حين كان شيخ الإسلام مع كبار القضاة (قاضيا عسكر الأناضول والرومللي) يحضرون اجتماعات الديوان الى جانب الوزراء وقادة العسكر والأسطول.

لا شك أننا ازاء اشكالية تاريخية وموروثة، تطال المجال الجغرافي الذي كان خاضعاً للدولة العثمانية ورسومها في الحكم والإدارة. ومع ذلك فإن الدولة العثمانية كانت ادمجت الدين بالدولة، فكانت دولة... ودولة إسلامية معاً.

إلا أن الدولة العربية الحديثة في المشرق كانت دولة غير دينية من حيث بنيتها. وهي عمدت الى تقليص نفوذ ما هو ديني في المجتمع والدولة على السواء، ومع ذلك لم تجرؤ على إعلان علمانيتها. وهي تعلن أن الإسلام مصدر تشريعها على نحو



المصدر : **الحياة (الدينية)**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

الدولة، وأن يفرضوا رقابتهم على دستور ما منذ مطلع القرن. وقد أمسك رجال الدين بالدولة بعد الثورة... الخ. أما في لبنان المنوع الطوائف والأديان فإن رجال الدين هم رؤساء روجيون لطوائفهم وجماعتهم يشاركون بنصيب في السلطة، ومن هنا امتزاج الدين بالسياسي في خطاباتهم سلباً أو إيجاباً. أما في مصر، حيث الأزهر هو المؤسسة الدينية الأبرز في العالم العربي، فتتأسس وتتقاسم للخطاب الديني بين رجل الدين الأزهري وبين دعاة الحركات الإسلامية.

وأما في الجزائر، فإن تجربة جديدة تشخص أمامنا. ذلك أن الدعاة اخترعوا المؤسسة الدينية المرتبطة بالدولة ارتباطاً محكماً. وصار خطابهم الأكثر تأثيراً بعد أن تولوا وظائف الخطابة والإمامة في غالبية المساجد وادمجوا الوعظ والإرشاد بالنشاط السياسي والنشاطات الاجتماعية الأخرى، وصار الداعية هو الذي يمثل الوجه الجديد لرجل الدين ولكن الوجه الذي يواجهه رجل الدولة ويقف ندأ له.

هذه الظاهرة التي راينا بعض جوانبها في الجزائر، ليست بلا جذور. ففي كل مكان من العالم الإسلامي، نجد أن الدعاة يعلنون خطاباً أكثر جذرية وأكثر تأثيراً في جمهور المسلمين، مما يؤدي إلى اختراق المؤسسات الدينية التقليدية مهما كانت عميقة الأسس أو قوية البنية. فالداعية يريد أن يكون هو رجل الدين، وأن يكون الناطق باسم الدين والإسلام. وهو بشكل خاص يريد أن يكون رجل الدين الذي يواجهه رجل الدولة.

يجدر أن ننتبه إلى آثار هذا التطور على البنية الدينية التقليدية. ففي الوقت الذي ينشئ فيه الدعاة المنتمون إلى حركات دينية نشطة شبكة من المؤسسات الاجتماعية على شكل: مدارس، معاهد، جمعيات، مستوصفات، صحف، فضلاً عن استقطاب المساجد، فإن النطاق الذي يشغله رجال الدين التقليديون يصبح أكثر ضيقاً وهامشية. في هذا التطور تلجأ الدولة إلى رجال الدين الرسميين، لتبقى على نفسها الصفة الإسلامية رافضة أن يحتكر الدعاة النطق باسم الدين.

وهذه المواجهة غير المتكافئة بين رجل الدين / الداعية، وبين رجل الدولة / السياسي، ذات طابع اختزالي، لأنها تختزل النقاش إلى ثنائية الدين / الدولة. فالداعية يريد أن يخضع الدولة للدين، وتريد الدولة أن تجعل الدين مبرراً من مبررات قيامها وقوتها.

وهذه المواجهة، على النحو الذي رايناه في

أحدث ظهور الحركات الدينية تطوراً في الإشكالية التي نشرها. فإلى جانب رجل الدين الذي يقوم بأعباء الوظائف الدينية المذكورة سلفاً، ظهر الدعاة - المنضون تحت أجنحة الحركات والجمعيات - النشيطون، الذين نافسوا في مضمارهم وقاسموهم بعض وظائفهم وخصوصاً في إمامة بعض المساجد والخطابة فيها والوعظ والتدريس والإرشاد. وصاروا بمثابة رجال الدين في أدوارهم الأكثر إتساعاً.

ويبدو رجل الدين التقليدي، المنتسب إلى هيئة رسمية أو شبه رسمية، وكذلك رجل الدين الداعية، الذي ينتهي إلى حركة أو جماعة دينية، الرأي في الشأن العام لكن من موقعين مختلفين. وتتشدد الثاني ودعوته إلى تطبيق أوسع للشريعة في المجتمع أو



أحيا المصلحون تراث المتكلمين القدماء

لجهة المناقشة عن العقيدة، فعادوا إلى

الغزالي والأشعري والماوردي على

حساب كتب الفقه دون إهمالها. لكن

المصلحين ليسوا علماء كلام، إلا بمقدار

ما يدافعون عن العقيدة.



الدولة تتجاوزان توافقية الأول واعتداله. فالداعية يضيف على خطابه نبرة سياسية، وهو لا يخاصم رجل الدين التقليدي، وإن كان يحتل مكاناً على حسابه، بل يخاصم رجل الدولة. وهو لا يثير فقط لادينية الدولة بل يقترح ويعمل من أجل تطبيق الشريعة وإقامة الدولة المؤسسة على الشريعة.

لا شك أن هناك خصوصيات وتميزات. ففي إيران، بسبب رسوخ المؤسسة الدينية، التي لم تخضع لنوع التجربة العثمانية التاريخية، استطاع رجال الدين أن ينشؤوا خطاباً متميزاً عن خطاب



المصدر : الجريدة (الندوة)

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المشهد للدولة العربية الحديثة، فهو الذي صاغ
شرعيتها (دساتيرها، قوانينها) ورسم أجهزتها
وإداراتها. وإلى ذلك فإن المثقف كان يسلب رجل
الدين وظائفه الاجتماعية وخصوصاً التربوية،
ويأخذ منه دور الوسيط الاجتماعي.
في هذه المجابهة التي يمكن أن تصبح نموذجية
للمستقبل، فإن الداعية الديني لا يرى في «المثقف» إلا
عميلاً لقيم الغرب وأفكاره. ويريد أن يستعيد منه
الوظائف التي كان سلبه إياها. أما الدولة، بأجهزتها
المحددة وعسكرها، فإنها لا تريد من يسمعها نصائح
في الديمقراطية وحقوق الإنسان، حتى ليظهر
المثقف وكأنه بلا صوت ولا دور.

* مزרח لبناني

الجزائر، تزيد من طابعها الإختزالي، لأنها تضع كل
القوى والآراء على الهامش. فالدولة التي لجأت إلى
أداتها العسكرية لم تعد بحاجة إلى خطابات
الديموقراطية ومقالات الديموقراطيين، لم تعد
بحاجة إلى الأحزاب والتنظيمات، بعد أن صممت
أولئك الذين اختاروا «النظام» على الفوضى.

أين موقع المثقف في هذه المجابهة؟

منذ بروزها في نهاية القرن التاسع عشر، كانت
شخصية المثقف تدعو إلى دولة قائمة على مبادئ
الحرية والمساواة. وشخصية المثقف تجد التعبير
عنها في العلماني شبلي الشميل والليبرالي أحمد
لطفي السيد. وهو بشكل خاص ناقل للأفكار
الأوروبية، ونقيض للإصلاحي.

ويبدو المثقف، على النحو الذي يعرف به، وكأنه



المصدر: الملوك

٢٠ مارس ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مبادئ النظام السياسي الإسلامي

بقلم:



د. صدقة يحيى فاضل
استاذ جامعي سعودي

ملزم. يقول الدكتور يوسف القرضاوي: «إن الاستشارة من غير التزام برأي المشيرين ولو كانوا جمهور الأمة، أو أهل الحل والعقد فيها، يجعل الشورى شبه «مسرحية» يضحك الحاكم المتسلط بها على الناس، ثم ينفذ ما في رأسه هو». وبالطبع فإن التشاور واستطلاع الرأي لا يتم إلا في الأمور التي لم يرد فيها نص في القرآن والسنة، وبالتالي فإن رأي الأغلبية لا يمكن أن يؤخذ به إذا كان مخالفاً لقاعدة شرعية: بل حتى لو أجمع الناس «كل الناس» على شيء أو أمر ما، فإن ذلك الأمر يرفض أن كان به أدنى خلاف للشرع. وهنا تكمن إحدى الفروق الجوهرية بين الشورى «الملزمة» والديمقراطية الغربية. فالقرآن والسنة هما الدستور الأعلى الذي لا يمكن مخالفته، ولا يمكن تعديله أو تغييره بل يجب

أما المبدأ الثاني فهو الشورى، ويمكن اعتبار المجلس الذي يتكون منه أهل الشورى «مجلس الشورى» بمثابة الجهاز التشريعي في الحكومة الإسلامية. فالخليفة يمثل السلطة التنفيذية تقريباً، بينما القضاء يكون مستقلاً، عن السلطين التشريعية والتنفيذية في الحكومة الإسلامية على أرجح الأقوال. وذلك لضمان حيدة ونزاهة القضاء. ويبدو لنا أن الإسلام قد أكد كثيراً على ضرورة أن يكون القضاء نزيهاً وعادلاً. حتى يتناسب ذلك مع تأكيد الإسلام الكبير على مبدأ العدالة ووجوب العمل على تحقيقها على الدوام. إن مبدأ الشورى هو مبدأ أساسي ولا خلاف على ضرورة الالتزام به قال سبحانه وتعالى: «وأمرهم شورى بينهم» وقال تعالى: «وشاورهم في الأمر». ولكن هناك خلاف حاد فيما بين كثير من مفكرى المسلمين حول ماهية «الشورى» وأهل الشورى وكيفية إنفاذها وهل تكون الشورى ملزمة أو معلمة فقط؟ أى هل يكون رأي «مجلس الشورى» ملزماً للسلطة التنفيذية عليها الالتزام به طالما أقرته أغلبية المشيرين أم يكون ذلك الرأي مجرد إعلام للسلطة التنفيذية وللأخيرة أن تلتزم به أو تتجاهله وتتركه؟ ويرى البعض أن الشورى تعنى قيام المواطنين بانتخاب ممثلين عنهم «أعضاء الشورى»... وذلك للتعبير عن تطلعات الشعب وضمان حقوقه وإجباته، واختيار الحاكم ومراقبته وذلك يتضمن «شورى» ملزمة. وبشابه «البرلمانات» ذات السلطة «التشريعية» الفعلية في الدول غير الإسلامية، وهم أهل «الحل والعقد» ورأيهم

لم يأت الإسلام بنظام سياسي مفصل. أى أنه لم يوضح بشكل قاطع ماهية النظام السياسي الإسلامي الأمثل وما يجب أن تكون عليه المؤسسة السياسية في البلد الإسلامي. ولكن الإسلام أورد مبادئ رئيسية عامة.. يجب أن يقوم عليها النظام السياسي الإسلامي. وتلك المبادئ هي أوامر إلهية يجب إنفاذها وإطاعتها، مثلما تجب معظم التكاليف، ويلزم القيام بها. إن هذه المبادئ هي أمور مفروضة، وليست اختيارية. ولا يمكن بالتالي الاكتفاء من الإسلام بالعبادات وذكر الله سبحانه وتعالى.. وإهمال تلك الأوامر. إذ لا فصل بين الدين والدولة. ويمكننا أن «نجهتد» بأمل الثواب، ونقول إن هناك ستة مبادئ رئيسية عامة يجب أن يقوم النظام السياسي الإسلامي فعلاً عليها، وأول هذه المبادئ هو الخلافة فإن الله سبحانه وتعالى هو السيد الأوحد. له الحاكمية والسيادة على كل هذا الكون. والبشر جميعاً متساوون أمام هذا السيد الخالق العظيم. لذلك فإن التشريعات والتصرفات ومجمل السلوك الفردي والاجتماعي ينبغي أن يتقيد بشرع الله. ولابد من وجود رئيس ديني وديني للمسلمين هو الخليفة. إن مبدأ الخلافة «الإمامة» كان وما زال أهم المبادئ التي تناولها الفكر السياسي الإسلامي. ورغم شمولية اختصاصاته إلا أن الخليفة هو بمثابة الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية في الدولة الإسلامية وتكون له أيضاً القيادة الدينية. ويعتباره كذلك فإنه يشرف على السلطة التنفيذية بكاملها ويختار أشخاصها والمسؤولين بها.



المصدر: الملحة

التاريخ: ٢٠ من ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أما المبدأ الخامس فهو الحرية. يؤكد الإسلام على أهمية الحرية، وضرورة تمتع المسلمين بها في حدود وأطار الشريعة الإسلامية الفراء. ولم يلغ الإسلام «العبودية» ولكنه حض كثيرا على «العق».. وجعله من أفضل «الكفارات» عن الذنوب والأخطاء وربط الإسلام العقق بالعبادات المستحبة.. ليصبح عدم وجود العبودية «أو تقلصها إلى أضيق حد ممكن» هو الأمر المستحب. وقد أعطى الإسلام الفرد المسلم كامل الحرية، في إطار التعامل الإسلامية. فلمسلم عمل ما يريد عدا الأمور المحرمة والمكروهة والتي وضحها القرآن وبينتها السنة. فلمسلم أن يمارس العمل الذي يريد ممارسته وله حق ابداء الرأي والاجتماع والتكلم مع من يريد في غير معصية لله. ويترك الإسلام أمام الناس الحرية لاعتناق الدين الذي يرتاحون إليه. قال تعالى: «لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي». ولكنه يحرم «الردة».. ويعاقب عليها بالتعزير والقتل. فلا يحق للمسلم أن يرتد عن دين الله بعد أن دخل فيه وذاق حلاوة الايمان به. أما غير المسلم فله «وفق شروط وضحها الإسلام» أن يتمسك بدينه ويمارس معتقده.. كما يشاء. إذ يعتبر الإسلام أكثر الأديان تسامحا مع غير المسلمين، من مواطني الدولة الإسلامية. وأخيرا يؤكد النظام السياسي الإسلامي في مبدئه السادس على ضرورة «التكافل الاجتماعي» ويعتبر هذا المبدأ أساسا هاما للحياة الإسلامية، بصفة عامة. ولضيق الحيز المتاح هنا، سنلقى عليه بعض الضوء في مقال قادم بإذن الله. ■

الالتزام بكل أحكامه ونصوصه وإلى الأبد. وتمثل العدالة المبدأ الثالث من مبادئ النظام السياسي في الإسلام، وتعني العدالة تحكيم شرع الله في كل كبيرة وصغيرة من أمور الخلق ومن ذلك إعطاء كل ذي حق حقه. يقول الله عز وجل: «وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل». ويقول سبحانه: «إن الله يحب المقسطين».

والواقع أن كثيرا من الكتاب يرون أن مبدأ تحقيق العدالة الإسلامي هو المبدأ الأساسي في الدولة الإسلامية. ويرى ابن تيمية أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر «في الأطار الإسلامي» هو الوظيفة الأساسية للحكومة الإسلامية.

والمبدأ الرابع هو المساواة، إذ يوجب الإسلام المساواة المطلقة بين المسلمين فلا يمكن التفريق فيما بين المسلمين على أساس: اللون أو الجنس والعرق، أو اللغة، أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي.. الخ. والناحية الوحيدة التي يمكن أن يختلف فيها التقويم والنظرة هي مدى الايمان. فلا فرق بين المسلمين الا على أساس «التقوى» يقول تعالى: «يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم». وجاء في الأحاديث الشريفة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن أكرمكم عند الله أتقاكم، وليس لعربي على عجمي فضل إلا بالتقوى».

ويرتبط مبدأ العدالة «عضويا» بمبدأ المساواة الذي يؤكد على أن كل المسلمين متساوون فالعدالة تعني أيضا، المساواة في الحقوق والواجبات فيما بين المسلمين.



المقرب الحضاري أولا واساسا

اشكاليات الدعوة الى الاسلام في مجتمعاتنا بعيداً عن ... الإيديولوجيا

محمد عبد الجبار *

■ الإيمان بالاسلام والدعوة اليه امران لا يكادان يفترقان. فليس مؤمناً، على وجه الحق، بالاسلام، من لا يتبنى الدعوة اليه. ولا يجد الاسلاميون صعوبة في اثبات هذه المقولة. فنصوص القرآن والحديث كافية لترفعها الى مستوى البديهيات.

وهذا يقصر، جزئياً، ظاهرة الانتشار السريع لشعارات الدعوة الى الاسلام في صفوف الشباب المؤمنين. فحماسة الشباب هنا تقترب بالتلازم العضوي، حسب الطرح الديني، بين الإيمان بالدين والتبشير به، الامر الذي جعل من «الحركة الاسلامية» ظاهرة سياسية واجتماعية واسعة، بالمعنى الدوركايمي، في المجتمعات العربية والاسلامية القائمة الآن. ويفترض ان تكون الدعوة الى الاسلام «بالحكمة». فالقرآن يقول: «ادع الى سبيل ربك بالحكمة». والحكمة تفسر بانها وضع الشيء في محله. والحكمة في الدعوة الى الاسلام تعني وضعه في محله، بصورة سليمة. و«المحل» في موضوع الدعوة هو المجتمع المخاطب بالاسلام والمدعو اليه. وحتى تتحقق الحكمة في الدعوة الى الاسلام يتعين احراز امرين على الاقل، وهما: الاصابة في فهم الاسلام، والاصابة في فهم الواقع الاجتماعي.

الاشكالية الاولى التي يثيرها هذا المدخل هي «فهم الاسلام وتعريفه». وقد كان القدماء يقدمون فهماً تحليلياً للاسلام على اساس انه «عقيدة واحكام»، ثم يقسمون الاحكام الى باين: باب العبادات، وباب المعاملات. ثم جاء المعاصرون فقالوا ان الاسلام عقيدة، ونظام ودولة. واصبح التحرك من اجل اقامة الدولة الاسلامية، هو الهدف المركزي للدعوة الى الاسلام، على الاقل بدءاً من حركة الاخوان المسلمين في مصر (حسن البنا) والجماعة الاسلامية في باكستان (المودودي)، وحزب الدعوة الاسلامية في العراق (السيد الصدر وعبدالصاحب الدخيل)، وليس انتهاء بجبهة الانقاذ في الجزائر (عباسي مدني).

ولا تسلك مقاربة الاسلام طريقاً واحداً. فهناك عدة مقتربات للاسلام، قد ازمع بإمكانية حصرها بثلاثة: هي المقرب الديني، والمقرب السياسي، والمقرب الحضاري.

يعتمد المقرب الاول للاسلام وفقاً واسباب في هذا شيء جديد. فالقرآن يقول: «ان الدين عند الله الاسلام». ويعني المقرب الديني عند العلمانيين

فصل الاسلام عن السياسة، والدولة. وهذا امر لا يقبله الاسلاميون. وليست اريد ان اناقش اياً من الطرفين في هذه اللحظة. ولكن المقرب الديني عند الاسلاميين يعني امرين على الاقل:

الاول استهداف عقيدة الانسان - الفرد، من جهة، وسلوكه من جهة ثانية. ويصبح هذان المجالان موضوعاً للدعوة. فالداعية للمسلم يريد بناء عقيدة المقابل، او اعادة بنائها، كما يريد اعادة صياغة سلوك المقابل ليتطابق مع الاسلام. وهكذا يفتح الباب امام الحركة الدينية الاسلامية للتدخل في الشأن الشخصي للانسان، لانها تقوم بعمل تبشيري وتغييري مباشر. ولما كانت كل فصائل «الحركة الاسلامية» المعاصرة مسيسة بالضرورة، وجدنا انها تنشط على مستويين: المستوى الفردي الخاص، والمستوى الاجتماعي العام. واذا كان المستوى الثاني يثير اشكالية علاقتها بالسلطة السياسية، وبالقوى السياسية الاخرى، وبالمجتمع المدني، فان المستوى الاول يثير اشكالية علاقتها بالسلوك الفردي للشخص. ومن هنا جاء تخوف غير المؤمنين (عقيدة) وغير الملتزمين بالاسلام (سلوكاً) من صعود الحركات الاسلامية ونموها في المجتمعات العربية.

اما الامر الثاني فهو اضعاف الطابع القدسي - الديني على كل ما تلحقه صفة «الاسلامي» من افكار وشعارات وممارسات. «الاسلام» كاسم ملم يشمل النص الالهي، والنص النبوي قطعي الصدور. وهذان النصان مقدسان، معصومان، يمتلكان السيادة العليا، على الاقل في المجال الاسلامي. ولكن المشكلة تكمن في توسيع ساحة «المقدس» ليشمل الموصوف بالاسلامي، وليس النص الالهي او النبوي فقط.

يبرز المقرب الثاني البعد السياسي للاسلام. فالاسلام هنا حزب سياسي، ومشروع دولة. ولما كان الحركيون الاسلاميون لا يفصلون بين «الدين» و«السياسة» فان المقرب السياسي هو امتداد عضوي للمقرب الديني عندهم. ولهذا طرحت كل الحركات الاسلامية في العالم العربي والاسلامي شعار «الدولة الاسلامية» منذ احظت نشوئها الاولى. وقد طرح هذا الشعار المركزي مصحوقاً بالقرآن التالية:

١- «حاكمية الله» المفسرة على انها نقيض لحاكمية الانسان، رغم بعض محاولات التوفيق على اساس التمييز بين «حاكمية الله» وسلطان الامة (عند محمد تقي النبهاني وعبدالقادر عودة)، او التمييز بين «حاكمية الله» و«حكم الامة» عند السيد محمد باقر الصدر. وسيجسد الاسلاميون الحركيون حاكمية الله، بينما سيرمز غيرهم الى حاكمية



المصدر : المجلة (الندوة)

التاريخ : ٢٠١٢ مارس ٢٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

امر بشري، ليس من الدين، ولا يمتلك الصفة القدسية، وقابل للتغيير والتحويل والتطوير. اما الدولة فهي ظاهرة اجتماعية، متروكة للجماعة بوصفها افراناً طبيعياً للجماعة، كما يقول سيد قطب. والمجتمع المشبع بالقيم الحضارية الإسلامية، كقيل، اذا ترك يتطور بشكل طبيعي، باقامة دولته الإسلامية، البشرية، بالشكل الذي يناسب المعطيات القائمة ويحقق الطموحات المأمولة.

سألني أحد الدعاة الإسلاميين: من أي مقترح تقترح أن نبدأ؟ من المقترح الديني أم السياسي أم الحضاري؟ قلت له ان حال المجتمع القائمة هي التي تحدد المقترح المناسب. وهذه هي حقيقة الحكمة في الدعوة إلى الإسلام.

وهنا نصل إلى الإشكالية الثانية من إشكاليات الدعوة، وهي فهم المجتمع. وهنا يبرز امامنا مقتربان، هما المقترح الأيديولوجي، والمقترح الواقعي، لدراسة المجتمع وتحديد حاله.

فأما المقترح الأيديولوجي فيقوم بعرض المجتمع على «نموذج» نظري، قد يكون إسلامياً، أو ماركسياً، أو رأسمالياً، أو قومياً، ويشخص حاله من خلال هذا النموذج. هذا ما يقوم به المسلمون على الأقل، فنصل بعضهم، مثل سيد قطب، إلى الحكم بجاهلية المجتمع، ويصعد آخرون الموقف فيحكمون بتكفيره! وكما كانت أدوات التحليل جاهزة ومعلبة في هذا المقترح، تكون أيضاً وصفات العلاج والحل. فالضائقة الاقتصادية سببها عدم تطبيق الإسلام، وهزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ سببها الابتعاد عن الله. والحل جاهز: استئناف الحياة الإسلامية، مرة، أو تطبيق الشريعة الإسلامية مرة أخرى، أو اقامة الدولة الإسلامية، أخيراً. وهكذا، وكما وقع الماركسيون العرب في مطب الإدلجة، وقع المسلمون فيه. إن الوعي المؤدلج للواقع، لا يؤدي في حقيقة الأمر إلا إلى الابتعاد عنه، والفشل - أو العجز - عن فهم واستيعاب حقيقة أزمته وإبعاد مشكلاته.

تلجأ إلى المقترح الآخر، ولكن اسمه: المقترح الواقعي الذي يقوم بشرح الواقع الاجتماعي، سياسياً واقتصادياً وثقافياً، كما هو، دون أحكام مسبقة، ودون أيديولوجيات جاهزة. ويتفوق المقترح الواقعي، على الأيديولوجي، بثلاث نقاط على الأقل:

أولاً، أن المدخل الأيديولوجي أسلوب «اسقاطي»، يسقط ما في الأيديولوجيا من تصورات قبلية مسبقة، الأمر الذي يحول دون رؤية الواقع كما هو، أما المدخل الواقعي فمن شأنه أن يعطي صورة أكثر انطباقاً على الواقع، كما يمكن أن تعكسها مرآة مستوية، لا منحنية أو مقعرة.

ثانياً، أن المدخل الأيديولوجي أكثر عرضة للوصول إلى نتائج وأحكام مختلفة بين الفاعلين الاجتماعيين، تبعاً لاختلافاتهم الأيديولوجية، في حين أن احتمالات الخلاف والاختلاف في إطار المدخل الواقعي ستكون أقل بكثير.

ثالثاً، أن المدخل الواقعي يشكل أساساً معقولاً لصياغة برنامج، أو مشروع عملي، للواقع، يمكن أن يلتقي عنده أغلب المعنيين بالوضع القائم. إن الأيديولوجيات تكون مساحات الاختلاف، أما الواقعية، فإنها تربط ما بين المساحات ذات اللون الواحد.

وباتباع المنهج الواقعي لتحليل حال المجتمعات العربية يكاد يجمع المعنيون على أن الكلمة المشتركة

البشر، الأمر الذي أثار ويثير إشكالية العلاقة بين «الإسلاميين» وغيرهم، خاصة في ظل الطابع «التحريضي» للدعوة إلى الإسلام، إذا سمح لنا السياق باستعارة توصيفات محمد أركون.

٢- رفض الديمقراطية، على الأقل باعتبارها آليات تقيم نسقاً غير قمعي، وغير مسلح للعلاقات بين المجتمع المدني والدولة، وبين القوى السياسية

المختلفة، ولطريقة الوصول إلى الحكم وتداول السلطة.

٣- غياب البرنامج الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يفترض أن الدولة الإسلامية ستقوم بتطبيقه في حال تمكن الحركات الإسلامية من إقامتها، الأمر الذي جعل تفسير «الدولة الإسلامية» يتراوح بين استعادة التجربة التاريخية للدولة الإسلامية في عصور ازدهارها الأولى، في ظل مواصفات واشتراطات واقعية مختلفة، أو الاحالة إلى تجارب إسلامية معاصرة في هذا البلد أو ذاك، أو الاكتفاء بالعموميات، والمطلقات.

أزاء هذين المقترعين، يطرح البعض، ومن بينهم كاتب هذه السطور، المقترح الحضاري للإسلام. ودون الدخول في معجمات تعريف «الحضارة» ومن ثم «الحضاري»، وهو أمر ليس بالسهل اليسور في هذه المقالة، أقول أن هذا المقترح يعني بالقيم الإنسانية العامة التي جاء بها، أو أكد عليها، الإسلام، دون الدخول في آليات تحويلها إلى نظام أو دولة، فالإسلام طرح قيم العدالة، والحرية، والمساواة، والشمورى، والعلم، واستثمار الطبيعة، وحفظ الثروة والطاقة، واحترام الإنسان وتكريمه... الخ. وهذه أمور يؤكد عليها، أيضاً، أصحاب

المقترعين السياسي والديني، من جهة، وتشكل مساحات التقاء، ودوائر اشتراك، بين كل البشر الاسوياء، بغض النظر عن موقعهم العقائدي، ووضعهم السلوكي، من جهة ثانية. وبالتالي، فإن «المقترح الحضاري» يمكن أن يشمل قاعدة لوحدة المجتمع، وتعايش القوى السياسية المختلفة، ولا يثير نزاعاً أو صراعاً، إلا مع أولئك الذين يرفضون هذه القيم، بالاساس. أما آليات تحقيق هذه القيم فامر متروك إلى المجتمع، لأن هذه الآليات تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، وباختلاف معطياتها الواقعية والفعلية. وعليه، فتشخيص هذه الآليات



المصدر : الجزيرة (الذنية)

٢١ مارس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لوصف هذه الحال هي: «التخلف». فرغم أن ما يميز مجتمعاتنا العربية بعضها عن البعض الآخر كثير جداً، إلا أن ما يجمعها ويوحد بينها أمر واحد، هو التخلف، بأوسع معانيه، على المستويات الثقافية، والسياسي، والاقتصادي، وحتى في ممارستنا للدين، وهذا ما نفضل تسميته بالتخلف الحضاري العام.

وفي مجتمع هذه حاله، ليس إمامنا، أو عندنا، أفضل من البعد الحضاري، في الدعوة إلى الإسلام. ندعو إلى الإسلام من خلال قيمه الحضارية، تلك القيم التي تتكفل، ابتداءً، بمعالجة جوانب التخلف الحضاري للمجتمع، حيث تؤسس لقيم هي قاعدة لبناء حياة اجتماعية سليمة. أن المجتمعات العربية بحاجة إلى إعادة الاعتبار للإنسان بما هو إنسان، وإلى إعادة الاعتبار للمجتمع المدني في وجه السلطة السياسية مرة، وفي وجه المؤسسة العسكرية، مرة أخرى، وبخاصة إلى تأسيس وعي لقيمة الثروة، الطبيعية والزمنية والبشرية، في حياة المجتمع، وهذه «حاجات حضارية» يتم الاستجابة لها من خلال المقترِب الحضاري للإسلام، بالدرجة الأولى، ذلك المقترِب الذي لا يشترط لقبول هذه القيم أن يغير الإنسان دينه، كما لا يشترط أن يصوت المواطن لصالح الدولة الإسلامية. أن أي إنسان، بغض النظر عن دينه ومذهبه وسلوكه وموقفه السياسي، يمكن أن يقبل القيم الحضارية الإسلامية، لأنها، قبل كل شيء، قيم إنسانية عامة.

في مقابل هذا، نقول أن التخلف ينعكس سلباً على الممارسة الدينية الإسلامية، وعلى العمل السياسي الإسلامي، فيصبح ضررهما أكثر من نفعهما، في المجتمع المتخلف.

إن المطلوب، أولاً، معالجة التخلف الحضاري العام، وليكن ذلك بالاستثمار، من خلال معطياته الحضارية. وإذا كان لا بد للمؤمن أن يدعو... فليدع إلى القيم الحضارية الإسلامية. ليست هذه هي الحكمة التي يشير إليها قول القرآن: «أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة».

* كاتب سياسي عراقي.

الداعية الاسلامي ياسين
رشدي لـ «صوت الكويت»

الدعوة الصحيحة للإسلام لا تحتاج الى العنف أو تشكيل الأحزاب

الاعلام لم يصنعني والحكومة لا تحاول استقطابي
الانحلال وضعف القانون أخطر من التطرف الديني والفتنة الطائفية
تعجبني بعض أغنيات أم كلثوم وأفلام يوسف وهبي

القاهرة - سحر الجعارة:

عمل وكياً لإحدى الوزارات ثم أستقال وفضل ممارسة
الاعمال الحرة منذ عام ١٩٧٥ وحتى الآن.
أما ثقافته فليست قاصرة على علوم الدين، فقد قرأ
أمهات الكتب في الطب والتاريخ والفلك والفلسفة التي
تأثر فيها بأراء «بيكار».
والشيخ ياسين رشدي يعد من الممنوعين من الدعوة
الاسلامية في مصر حالياً. وجمهوره دروسه الدينية
اليومية بالقاهرة والاسكندرية يتجاوز عشرات الآلاف.
«صوت الكويت» التقته للوقوف على اتجاهه في
نشر الدعوة الإسلامية وأسلوبه في التطبيق. وكان
الحوار التالي:

يعلن سطوع نجم الداعية الاسلامي ياسين رشدي
عن ظهور نموذج عصري لرجل الدعوة، لا يتميز فقط
بالاعتدال في منهجه، وإنما ينفرد بوجود رابطة
روحية واجتماعية تجعل علاقته بالدعوة الاسلامية
تتجاوز حدود المهنة والاحتراف.
فالشيخ ياسين رشدي بدأ حياته ضابطاً بالقوات
البحرية المصرية، الى ان تم اعتقاله عام ١٩٦٥
لممارسته الدعوة داخل صفوف القوات المسلحة ثم
افرج عنه لعدم انتمائه الى أي تيار سياسي. وبعدها

□ ما مفهومك للدعوة الإسلامية؟ وما المنهج الذي تتبعه لتحقيق هذا المفهوم؟
- الدعوة بالنسبة لي هي السبيل لإيجاد جيل من الشباب لا أخاف عليه ولا أخاف منه. ولتحقيق هذا الهدف لا بد أن يتمتع الداعي بالقبول وأن يكون متفهماً وواعياً ودارساً، إضافة إلى ضرورة أخذ الناس تدريجياً ويهدوء في تعريفهم الصواب من الخطأ والحلال من الحرام. وهو المنهج الذي كان يتبعه الرسول (صلى الله عليه وسلم).

ولكن للاطلاع أن اتجاه الدعوة يتبنى أحياناً أهدافاً دنيوية خاطئة - الحكم مثلاً - فلا يكتمل تعليم الذين نتوجه إليهم بالدعوة وتشكيلهم. فيظهر العنف والتعجل للوصول إلى الحكم وإقامة الإسلام بالقوة. وبالتالي يفشل هؤلاء ويظهرون الإسلام للأخريين بوجه قبيح. وما يحدث الآن أن العالم ينظر إلى الإسلام على أنه عنف ودماء وتسلط وهذه هي الخطورة.

□ ارتبطت مظاهر العنف في المجتمع بالجماعات الدينية المتطرفة.. في تصورك ما مبررات ودوافع أفرادها في الالتجاء إلى ذلك الأسلوب؟

- ليست هناك أي دوافع، فهم أشخاص يريدون الوصول إلى الحكم بأي طريقة... ومنهم الذين استباحوا الأموال وسطوا على محال الذهب للأنفاق على جماعاتهم، وهذه سرقة محرمة. وأعتقد أن السبب الرئيسي في ذلك أنهم غير متعلمين، ولا منركين لحقيقة الإسلام. وتقتصر ثقافتهم على

قراءة بعض «الكتيبات» ويعدها يفسرون آيات القرآن الكريم حسب أهوائهم أو يأتون بما يثبت وجهة نظرهم من الأحاديث الشريفة، بغض الطرف عن بقية الأحاديث وعن موضوع الحديث والمناسبة التي قيل فيها. فهؤلاء في رؤوسهم هدف دنيوي. وهم يوظفون كل ما يحصلون عليه من معلومات لخدمة هدفهم لا أكثر ولا أقل.

السلطة والداعية

□ إلى جانب الجهود الفردية التي يقوم بها بعض الدعاة، هناك عدد كبير من علماء الدين يحسبون على السلطة بشكل أو بآخر وهم الذين ترفض الجماعات المتطرفة الحوار معهم.. في رأيك ما محددات العلاقة بين السلطة والداعية؟

- هناك دعاة متطوعون لوجه الله تعالى - مثلي - فأننا لا نقاضي أجراً عن كتبي ومقالاتي وأحاديثي الأذاعية والتلفزيونية التي أدلي بها منذ أكثر من ١٥ عاماً. والشئ نفسه ينطبق على الدروس الدينية التي ألقاها في المساجد. وكذلك أسفاري للدعوة في الخارج التي أتولى جميع نفقاتها. وهناك نوع آخر من الدعاة تعينهم السلطة وهذا طبيعي لأن الدولة لا يمكن أن تعتمد على دعاة متطوعين. ومن المؤكد أن تقاضي مرتبات من الدولة أمر لا يشين أي داعية، ولا يعني أن اتجاهه في الدعوة خاطئ. والدعاة الذين تعينهم السلطة على قدر كبير من العلم

والاجتهاد، ولكنهم غير مقبولين من الجماعات الدينية المتطرفة، لأن أفراد تلك الجماعات يرفضون أساساً مجرد الاستماع إليهم والتداول معهم.

□ هذا الاحجام من جانب الجماعات المتطرفة عن التداول مع الدعاة الحكوميين، هل يمكن أن يدفع الدولة لاستخدام جماهيرية داعية متطوع وتوجيهها بما يناسب الدولة؟

- هذا لم يحدث معي، فلم تتدخل الحكومة إطلاقاً لتوجيهي، ولم تحاول استقطابي. أنا وحدي أعدد نوعية وموعده أحاديثي. ففي رمضان الماضي - مثلاً - لم أعط أي أحاديث دينية لتلفزيون القاهرة في ما سجلت هذا العام ثلاثين حلقة، وفي الحالتين لم يفرض أحد علي شيئاً. وأعتقد أن الحالة نفسها تنطبق على فضيلة الشيخ الشعراوي الذي أعتبره فريد زمانه. فأحاديثه التلفزيونية تعلم الناس، وهو يقول فيها آراءه الخاصة، ورغم ذلك لم أجده ينحرف يوماً عن الصواب، أو يقول شيئاً لا يصح أن يقال.

□ ولكن ألا يمكن أن يساهم الإعلام الرسمي في تزكية وسطوع نجم داعية بعينه لمواجهة تيارات دينية معينة؟

- العلم يفرض نفسه، وإذا لم يكن الداعية على مستوى علمي لائق سيرفضه الناس من أول دقيقة. ولكن إذا افترضنا أن الدولة أرادت استغلال شعبية داعية ما واستقطابه فإنه لن يبيعها نفسه إذا كان داعياً إلى الله بحق. أما إذا افترضنا أن الحكومة

تعلم الجميع الامانة فلن تكون هناك سرقة من دون الحاجة الى وجود قانون.

هل تعتقد ان احدى الجماعات الدينية الموجودة في مصر الآن يمكن ان تحصل الى الحكم؟

لا اظن ذلك، فمعظم هذه الجماعات ضعيفة ومتنافرة، وتكفر بعضها البعض. والى ذلك فالشعب المصري ذكي ومتدين بطبيعته. ويستحيل ان تجد تلك الجماعات المتطرفة ارضا او شعبية بين افرادها. والشئ نفسه ينطبق على الفتنة الطائفية التي يروج البعض لاحتمالات حدوثها. فيما ارى ان الفتنة الطائفية لم ولن يكون لها وجود في مصر وما يحدث - احيانا - لا يخرج عن حدود حالات فردية قليلة.

الخطر الحقيقي في تصوري ليس في الجماعات المتطرفة ولا الفتنة الطائفية.. وإنما في موجة الانحلال والفساد وضعف القانون وضعف الحكومة في الشارع. فجنود الأمن المركزي - مثلاً - نجدهم مكسسين «كالفراخ» في عربات «كالصناديق» تقف على ابواب الجامعات.. يكلون ويتمرنون على «الكاراتيه» للوقوف في النهاية امام الكليات. وهذا غير صحيح لأن هؤلاء الجنود لا بد أن ينتشروا في الشوارع لحماية الناس، بدلاً من حوادث السرقة والاعتصاب التي تفاجئنا كل يوم.

اخيراً... ما تقويمك لسلسلة الانهيارات المتتالية لشركات توظيف الاموال في مصر؟

- هذه الشركات بنيت على مناداة اصحابها بأن الربا حرام.. وبعدما اطلقوا لحاهم وأرتدوا الجلايل وحملوا «السبح» فأنخدع الناس بالظاهر. وما رأيناه هو النتيجة الطبيعية، في ما لو كان الناس يعلمون حقيقة الاقتصاد الاسلامي ما انخدعوا.. ولقامت شركات توظيف اموال تفيد الدولة ولا تحاربها، وتفيد الناس ولا تاكل اموالهم بالباطل. وإذا شعر القائم عليها انه يخسر فلن يفعل كما فعل اصحاب الشركات الذين هربوا وهربوا اموالهم للخارج.

اغنيات هادفة جيدة ومنها «ولد الهدى» و«دعاني لبيت». وهناك أيضاً اغنيات حب من الممكن ان تكون مقبولة اذا ركزت على السمو بعاطفة الانسان فقط من دون تحريك شهواته او تحريضه على الفسق. وفي المقابل فان اغنية هابطة مثل «كذاب يا خيشة» لا يمكن اعتبارها فناً.

وما رأيك في ما يقال حول تحريم التمثيل؟

- القائلون بذلك عندهم حق، ففي الماضي كنا نرى أفلاماً ليويسف وهبي وحسين رياض وعباس فارس وغيرهم تدعو الناس الى الفضيلة، فيما أصبحت «دم» اليوم عبارة عن قبلات محمومة ومناظر عارية وعنف، وهذا بالطبع حرام. والشئ نفسه ينطبق على المسلسلات التلفزيونية والمسرحيات المثيرة للغرائز التي يتفنن أبطالها في الخروج عن النص بشكل إباحي.

مئة عام

في تصورك كيف يمكن الوصول الى النموذج الأمثل للدولة الاسلامية التي تحكم بما أنزل الله؟

- أنا أريد ان اصل للحكم في مئة عام وليس في خمسة أو ستة أعوام.. ومن الطبيعي أنني بعد مئة عام لن يكون لي وجود، ولكني احاول تمهيد الارض المناسبة بتعليم الناس دينهم الحق وإيجاد جيل - كما قلت - لا أخاف منه او عليه. فإذا حدث ذلك فان أبناء ذلك الجيل سيكونون في المستقبل هم الوزراء واعضاء المجالس التشريعية والقضاة وصولاً الى رؤساء الدول، اما ما يحدث - مثلاً - من تشكيل حزب معين افراده لا يعرفون دينهم، فالنتيجة الحتمية ستكون انهم اذا وصلوا للحكم لن يحكموا بما انزل الله وسيصبح

الامر مجرد تسلط «كراياح» و«كهنوتية».

يستشهد البعض بالتجربة الإيرانية للتدليل على ان الحكومة الاسلامية تجربة غير قابلة للتطبيق. الحكومات الاسلامية تجربة قابلة للتطبيق، بل من الواجب وجودها، ولكن بشرط ان تكون نابعة من شعب اسلامي، والا فلن يحدث توافق ونجد القهر والارهاب والسجون. فحين يصدر - مثلاً - قانون يقطع يد السارق، من يقطع يد من؟ والكل سارق!!... لكن لو

أرادت ان تستعين بالداعية لمقاومة تيار خاطئ في المجتمع فهذا الامر يختلف لأن الهدف واحد. ولا يوجد مانع من التعاون. فائاً - مثلاً - لا أتقاضى أجراً عن الدعوة فما الداعي لأن أبيع نفسي للحكومة. ولكني حين أجدتها تتفق معي في الأهداف فلا أمانع في التعاون معها. وفي المقابل فان صدام حسين قبيل غزوه للكويت وجه لي دعوة - ضمن مجموعة كبيرة من العلماء - ووصل الامر الى حد ان سفير العراق بالقاهرة كتب لي رسالة خطية لقبول الدعوة ولكنني رفضت.

فهناك من العلماء من أيدوا صدام في عدوانه على الكويت، ولكن هناك أيضاً من تصدوا له. فالأمر - اذن - يتوقف على ضمير الداعية نفسه.

البناء والهدم

بعيداً عن محددات العلاقة بين السلطة والداعية.. هل يحقق الدعاة الموجودون حالياً على الساحة الهدف المنوط بهم من تربية جيل على وعي بأمور دينه ودينه؟

- أعتقد ان عدداً كبيراً منهم مؤهل لتحقيق ذلك.. ولكن ما يبنيه هؤلاء يهدمه الآخرون من «محترفي الدعوة» الذين يطلبون الدنيا، ويسبقون الى العلماء الحقيقيين. والى جانب ذلك فان أجهزة الاعلام لا تساعد الدعاة الجادين، وتمتلي برامجها بالمسلسلات والافلام، والاغاني الهابطة، وفيما يتم تسليط الاضواء اعلامياً على الفنانين ولاعبين

الكرة، لا تزيد نسبة الجرعة الدينية عن ثلاثة بالمائة.

بشكل شخصي، هل تهتم بمتابعة أشكال الفنون الموجودة على الساحة؟

- من الطبيعي ان أتابع كل ما يدور في مجتمعي، فدوري في المسجد لا يقتصر علىلقاء خطبة منبرية، لأنني أتلقى أسئلة واستفسارات من الناس حول أمور كثيرة لا بد ان أكون على دراية بها. ورغم أنني لست مشاهداً منتظماً للتلفزيون - مثلاً - الا أنني أتابعه احياناً. وفي تصوري فان الفن الحقيقي هو الذي يربي الذوق تربية سليمة ويؤدي الى الترفيه البريء المقبول. وفي مجال الغناء - مثلاً - موجد لأم كلثوم



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢

المصدر : المجلد ٢٠

المفكر الإسلامي الدكتور أحمد كمال أبوالمجد:

المستنجون لا مكان لهم في العمل الإسلامي المعاصر الإسلاميون مشهودون بعدم تجسيد صورة الإسلام الشرقية لأبد أن يتجدد الوعي بقيمة الحرية لنسترد رؤيتنا الإسلامية

أكد المفكر الإسلامي الدكتور أحمد كمال أبوالمجد أن المجتمعات المعاصرة في حاجة إلى دعاء يدركون حقائق الإسلام ويؤمنون بقيمته ويقيمون بين الناس عدله وشرعيته بعيداً عن المزايدات السياسية والشعارات الزائفة التي لا تعضد جديداً إلى جوهر الإسلام ولا تنقضي صوره من الشؤون التي لحقت بها بل هي تعيق الحناجر التي تدعو للإسلام وهي في الواقع تصاف إلى التعامل التي تحاول دمه وعصر الناس عنه .

وقال الدكتور أبوالمجد في حوار له مع « الجمهورية » :
نحن في حاجة إلى دعاء يتحشرون من الإسلام عن علم وبصيرة ، دعاء قوي نفوس سوية ، وإسنا في حاجة إلى المستنجمين الهاجسين العالرين المعصرين .. نريد دعاء يتحشرون من الإسلام الذي نزل به جبريل ، لا الإسلام الذي تشقى به حناجر هي نفسها محتاجة إلى من يعالجها .

حوار : يسوي الطواني

واضاف : الإسلام الذي نزل به جبريل كله مساحة وفضة وسعادة ورحمة ورفق ونيسير .. لذلك أقول في غير تردد وفي ضيق من طول المجاملة : من عجز من المستنجمين باسم الإسلام عن أن يكون مستنجم كسبت النبي فأينسب النبي وكثير هو ، واتسع صدر النبي وضيق صدره هو ، وسر النبي وعصر هو ، ووسع النبي وضيق هو .. نقول له ببساطة شديدة أبحث لك عن شيء غير محمد صلى الله عليه وسلم ، فليست من أتباعه ، وليكن هو نبيك ، عد قلب إلى الله وآتاه ، واد إلى المساحة والنيسر ، وأطلب العلاج في مصحة أو في أي مكان .

وقال الدكتور أبوالمجد : إن الإسلاميين منهمون بهم تقديم صورة مشرقة عن الإسلام في الوقت الذي تصب فيه على رؤوس المسلمين ، وعلى الإسلام كقطعة ، وشرعية

وأخلاق وقيم ودعوة الحق التهم وتهمه الإيف المعاول وتزيقه ملايين الصفحات .

وحذر الدكتور أبوالمجد من التشويه المعتمد من الأعلام الغربي للإسلام وشرعيته المسحة ورسائله السامية في الحياة ، ويشير إلى برنامج إعطاء التليفزيون البريطاني كل عاينه وأخلاق عليه « سيف الإسلام » وهو مجرد عينة من المواد الإعلامية التي تصور المسلمين من أولهم إلى آخرهم على أنهم دعاة عنف ، ودعاة أهراب وأن تسيل بينهم وبعاء الآخرين تسيل على سيوفهم .

وقال : إن تداعى هذه الصور القاتمة ثبتت في نفوس الناس أن السلام شيء يفضي للأعلام بامكاناته المعصرية يصنع المظنون ويشره الرؤية ، ويلقب الحقائق .

وأكد الدكتور أحمد كمال أبوالمجد أننا في حاجة إلى رؤية صحيحة للإسلام ، رؤية تصوب الذين يظنون أن الإسلام ليس له رؤية ، وتصوب الفساد والضرر والافتقار الذي أوجد كثر من الدعاة حين خرجوا على الناس في قسوة وعصر وتقليس

والتماس للصوب فقل الناس من الإسلام وأهم في ذلك عذرهم .

وطالب الدكتور أبوالمجد بضرورة التصدي للنبيين يشوهون صورة الإسلام ، ويتجسسون على تاريخ المسلمين ، وينسبون صفات بغيض قبحها المسلمون لشعوب الدنيا ويتجاهلون قبحا خالصة جاء بها الإسلام ، فيها ما يحتاج إليه الناس من رحمة وبر ومودة وعاطفة مشهورة بالخير لكل الناس .

محبة المسلمون

ويوضح الدكتور أبوالمجد أن الإسلام ليس في محبة كما يعتقد البعض ، ولكن المحبة الحقيقية هي محبة المسلمين ، فالإسلام دين خالد ، وهو كلمة الله إلى الناس « والله غني عن العالمين » ، فالغنية هي قضية البشر في كل بلاد العالم والله سبحانه يقول

يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ إِلَى اللَّهِ ، وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ .. .
وقال : يجب أن تكون صرحاء في تناول قضاياها ومشاكلها وفي البحث عن طريق الخلاص مما تعانيه اليوم ، وأول ما ينبغي أن تصارع أنفسنا به أن نعرف أن منهجنا في التربية غيب



الحرية السياسية ، وغيب الحرية الاجتماعية ، وهي مسألة تربية يدركها كل أب ، وكل أم ، وكل مربي ، فالتوافق فضيلة ليكون هناك رأى عام ، ولتكون هناك قيم متفق عليها ، لكن التوافق المطلق يمسخ الطبيعة الانسانية ويهدر الحرية الانسانية . فالتربية الاجتماعية فى البيت وفى المدرسة مطلوب فيها التوافق ولكن ليس الى درجة مطلقة ، فلا بد من احترام خصوصية الانسان وحركته الاجتماعية .

ولذلك فإن قضية التوافق التى يدعو اليها البعض لاحتاج الى الصرامة الشديدة فالمجتمع فيه اشكال مختلفة واللوان مختلفة ، ولا بد أن نفسح المجال لكل صاحب رأى أو فكر أو تصور مادام يلتزم بأبواب الحوار .

انتهاكات مرفوضة

ويؤكد الدكتور أحمد كمال أبو المجد أن قضية الحرية قضية مهمة جدا ، ويقول : أظن وللأسف أن مجتمعات العرب والمسلمين فيها انتهاكات كثيرة للحريات السياسية والحريات الاجتماعية .

وإذا أردنا أن نمسرد رؤيتنا الإسلامية المعاصرة التى تعالج هموم الجيل المعاصر ، فلا بد أن يتجدد الوعي بقيمة الحرية السياسية وبقيمة الحرية الاجتماعية .

صراعات ومنازعات

ويدين الدكتور أبو المجد الصراعات والمنازعات بين المسلمين دولاً وطوائف وجماعات والتى تصل الى درجة تكفير بعضهم البعض حتى أصبح التكفير يجرى على الاسنة كما تجرى كلمة التحية والقاء السلام .

ويقول : هذا عوج شديد جدا ينبغي أن يراجع فيه المسلمون أنفسهم ، ويبقى لنا فقه للاختلاف ، فقد كان أبو حنيفة رحمه الله يقول : علمنا هذا رأى وهو أحسن ما أقدرا عليه فمن جاعنا بخير منه قبلناه ، وكذلك كان يردد العلماء : رأى صواب يحتمل الخطأ ، ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب .

ويرى الدكتور أحمد كمال أبو المجد أن المسلمين مطالبون بدور فعال واهجائى فى النظام العالمى الجديد ، فالمسلمون لا يعيشون فى جزيرة

منعزلة ، وهم ليسوا صنفاً مختلفاً من الناس ، إنما هم عباد من عباد الله ، انعم عليهم بدين حق ، وبقيم عقل وبسنت هو رحمة ، وانهم مطالبون بنشر ذلك بالحسن ، وبالحكمة والموعظة الحسنة ، فإذا صح هذا فلا بد أن يكون المزاج النفسى للمسلمين هو مزاج الشركاء ، وليس مزاج الغرباء ، وينبغى أن نقر فى اذهان الدنيا ، وفى وجدانها وفى مشاعرها أننا شركاء ولنا غريباء ، لأن مشاكل العالم مشتركة وهموم العالم متقاربة ، والحوادث سقطت ومهمة المسلمين أن يرسخوا انهم شركاء وليسوا غريباء . ويؤكد الدكتور أبو المجد أن العناصر المشتركة بين الثقافات الانسانية عناصر كبيرة جدا ومساحة التعاون مساحة كبيرة فلا يجوز للمسلم العاقل أن يردد على أوجه الاختلاف وينسى أوجه الاتفاق ، لانه لو فعل ذلك ستكون الحالة النفسية حالة غريبة ، وليس حالة صحية .

ونحن نريد أن نثبت فى الوجدان وفى القلوب حالة معية دولية وصحية عالمية يكون المسلمون بها رفقاء طريق وشركاء مسئولية واعوانا فى بناء جديد لا غريباء مختلفين لاختلافاً جغرياً .. لغتهم غير اللغة ، وقيمهم غير القيم ، تصوراتهم غير التصور ، فينقسم العالم على نفسه بغير قائد .

حديث الروح .. والفعل .. مع محمد إقبال [٥]

نعم الشريعة الإسلامية قابلة للتطور والاسلام هو أمل الانسانية

فيسري شلبي

الفتنة . لا يمكن ان يكون خصما لفكرة التطور . على انه ينبغي الا ننسى ان الوجود ليس تقريبا صريحا فحسب ولكنه يتطور ايضا على عناصر تنزع الى الإبقاء على القديم . فالإنسان في الوقت الذي يستمتع فيه بنشاطه الخلق ويركز جهوده باستمرار في كشف مسالك الحياة الجديدة . يحس بالقلق عندما يتكشف له مآلي ذات نفسه . ولا يفر له في خطوة الى الامام من ان يرجع البصر الى ماضيه . وهو يواجه نماءه الروحي في شيء من الخوف . وروح الإنسان يعولها في سيرها فيما قوى يظهر انها تعمل في الاتجاه المضاد . وماذا الا ضرب من القبول بان الحياة تتحرك وهي تعمل على عكسها الاكل ماضيه . وانه في اي تغير اجتماعي لا يمكن ان يغيب عن

ربما كان موضوع الشريعة الإسلامية هو الموضوع الجوهرى الملح في وقتنا الراهن . تلك شهيد بلاننا في هذه الآونة تكاليف حادة بين المفكرين والعلماء حول تطبيق الشريعة الإسلامية . وارتفعت بعض الأصوات المفرضة المضللة تزعم ان الشريعة الإسلامية لم تعد قابلة للتطبيق في عصرنا هذا المختلف عن العصور السابقة . والواقع ان هذا الزعم ليس جديدا . فلما هو ذا محمد إقبال - قبل سنوات طويلة مضت - يرد على هذا الزعم . فيعيد طرح السؤال : هل الشريعة الإسلامية قابلة للتطور . ثم يمتلئ معه في جدل فكري مستثير . ويمتدح على منطق وعقلية تحليلية بارعة . وخبرة واسعة بعلوم الدين الاسلامي ونصوصه ومصادره ومراجعته . الى خبرة مثالية بحركة الفكر الأوروبي الحديث خاصة ذلك الذي انجم بالحضارة الإسلامية . يقدم الرد الشافعي على هذه القضية الحيوية المتعلقة بمصير المجتمع الاسلامي .

في رايه يردى ذي يده اننا عندما ندرس اصول الفقه الاسلامي الأربعة المنطلق عليها . ومآثر حواشيها من خلاف فلان ذلك الجمود المزعم عن مذاهبنا المعترف بها يتبخر . ويبدو للعيان امكان حدوث تطور جديد . ثم يبدأ فيناقش هذه الاصول : القرآن والحديث والاجماع والقياس .

عن الاصل الاول يقول : ان القرآن الكريم يعتبر لتكون متغيرا . ومن الواضح ان على ان كتاب الاسلام المقدس . بما له من هذه

الفتنة ما يقوى التمسك بالقديم من قيمة وعمل .

وبهذه الفتنة الجوهرية - يقول - في التعاليم الاساسية للقرآن ينبغي للمذهب المطلق الحديث ان يتناول البحث في تقنين الفلكية . فليس في استطاعة احد ان تتنكر لماضيهما تنكرا تاما . لان الماضي هو الذي كيف شخصيتها الحاضرة . ولما يتعلق بمجتمع كالمجتمع الاسلامي . تصبح اعادة النظر في التقنين القيمة تكملة وحرجا . كما تصبح التبعات التي يضطلع بها المصلح موجبة عليه ان ينتظر الى الامور

تتغير جملة ولان دين ملة من خطر الانحلال



الأول من قهلاتنا على هذه الأسس التي جاء بها القرآن، فاستنبطوا منها عددا من النظم التشريعية، ودارس التاريخ الإسلامي يعلم تمام العلم أن ملوك من نصف انتصارات الإسلام بوصفه قوة اجتماعية وسياسية إنما كان الفضل فيه لما تحلى به هؤلاء القادة من عبق وملكة في التشريع. كما أن حكم القرآن على الوجود بأنه خلق يزداد ويتوالى بالتشريع يقتضي أن يكون لكل جيل الحق في أن يهتدى بما ورثه من آثار أسلافه من غير أن يعوقه ذلك التراث في تفكيره وحكمه وحل مشكلاته الخاصة. وعن الأصل الثاني - الحديث النبوي الشريف - يقول القائل إن أبا حنيفة - وكان ذلك فيصيرة بما للإسلام من صفته العلمية - لم يكد يعتقد على الأحاديث. وموقف أبي حنيفة على الجملة من الأحاديث التي تشتمل على أحكام تشريعية بحتة هو - في نظر القائل - موقف جد سليم، وإذا رأى أصحاب النزعة الحرة في التفكير المصري أنه من الإسلام اتخذ الأحاديث من غير أدنى تفريق بينها أساسا للتكوين، فالتهم يكونون بذلك قد نهجوا منهج رجل من أعظم رجال التشريع بين أهل السنة. ومن المعروف أن علماء الحديث والإصول قسموا الأحاديث بالنسبة لعدد روايتها إلى ثلاثة أقسام: أحاديث متواترة، وأحاديث مشهورة، وأحاديث آحاد، أو أخبار الخاصة، كما جرى بذلك التعبير في القرن الثاني الهجري عن أخبار الآحاد والأحاديث المتواترة هي بلا ريب حجة عند أبي حنيفة، ولقد كان من أول القادة نبولا لأحاديث الآحاد يحنج بها ويعمل لراعه على

في طبيعته دين غير القيمي، وغلبته أن يقيم للإنسانية جمعاء مثالا للأخلاق والانسجام بالجناب معتكبه المنتسبين إلى أجناس متنافرة، ثم تحويل هذه المجموعة النظرية إلى أمة لها شعور بذاتها وكيانها الخاص. ولم يكن تحقيق هذا عملا سهلا ولكن الإسلام بما له من نظام وسمت على خير وجه، وفق، إلى حد كبير جدا، إلى خلق ما يشبه إرادة عامة وضاميرا جماعيا في هذه المجموعة من الأجناس. بل إن ثبات العرف الذي ليس له خطر اجتماعي، كالعرف للمتعلق بالأكل والشرب والطهارة أو الفجاسة، يكون له في تطور مجتمع كهذا قيمة حيوية خاصة من حيث أن من شأنه أن يجعل للمجتمع حياة نفسية مميزة له، ذلك إلى أن يكفل للأفراد الانسجام والوحدة في الظاهر والباطن مما يلقم عوامل الطرافة وعدم الانسجام التي تكن دائما في الجماعات المتوافقة من شعوب مختلفة فينبغي على من يتصدى لفك هذه النظم أن يسعى قبل أن يضطلع بمعالجتها إلى فهم مرامي التجربة الاجتماعية التي يتناول عليها الإسلام فهما واضحا سليما فعليه أن ينتظر إليها لا من حيث ما لها من منافع بالنسبة للوم أو مضار لغيرهم ولكن من حيث قصدها الأكبر الذي يسرى شيئا فشيئا في الحياة الإنسانية عامة.

ومن الواضح تمام للوضوح أن هذه المبادئ الرحيمة الواسعة التي وضع القرآن أساسها التشريعية، أبعد ما تكون عن سد الطريق على التفكير الإنساني والنشاط التشريعي، فعمل في حقيقة الأمر كمنبه للتفكير الإنساني ولقد كان جل اعتماده الرعيل



من آراء قوم من غير رجال الدين ، ممن يكون لهم بصير نالذ في شئون الحياة وبهذه الطريقة وحدها يتسنى لنا ان نبحث القوة والنشاط فيما خيم على نظمنا التشريعية من سبات ، ونسير بها في طريق التطور .

ويطرح هذا السؤال : هية ان اجماع الصحابة قد انعقد على امر ليكون اجماعهم هذا ملزما للاجيال التي تاتي بعدهم ثم يجيب : لقد افاض الشوكاني في مناقشة هذا الامر واورد آراء فقهاء المذاهب المختلفة - ثم يقول : ويجب ان نفرق هنا بين اجماع يتعلق بواقعة من الوقائع واجماع يتعلق بحكم شرعي اى نقطة قانونية . ففي الحالة الاولى ، كما حدث مثلا عندما نشأ البحث في كون السورتين القصيرتين المعروفتين باسم "المعوذتين" يكونان جزءا من القرآن ام لا . وانعدم اجماع الصحابة على انها جزء من القرآن ، تكون ملزمين بجماعهم هذا ، لان من الدين ان الصحابة وحدهم كانوا يعرفون حقيقة الامر . لانهم شهدوا التوقيف من رسول الله صلى الله عليه وسلم اما الاجماع الخاص بتقرير قاعدة شرعية فان الامر فيه لايعود ان يكون موضع تاويل .. واعتمادا على راي الكرخي يقول :

بان الاجيال اللاحقة ليست ملزمة بجماع الصحابة اما الكرخي نفسه فيقول : ان سنة الصحابة تكون ملزمة في الامور التي لايجلوها القياس ، وليست كذلك فيما يمكن ان يتقرر بالقياس .

وبعد ذلك يتحدث اقبال عن القياس . والقياس كما يعرفه المرجوم احمد ابو الفتح في كتاب : (المختارات الفتحية في تاريخ التشريع واصول الفقه) هو على اصطلاح الاصوليين الحلق امر ليس له نص في الكتاب او السنة او الاجماع بلعله نص في احدهما لاتحاد الصلة في كل من القياس والمقيس عليه .

ونظرا لاختلاف اصول الاجماعية والزراعية السائدة في البلاد التي فتحها الاسلام - يقول اقبال - يبدو ان فقهاء الحنفية لم يحدوا ، بصفة عامة ، الحالات المدونة في كتب السنة ، شيئا يهتدون به ، لو وجدوا من ذلك شيئا قليلا ، فلم يكن امامهم من سبيل سوى تحكيم العقل في الفتيا ، واوحت الاحوال التي استجدت في العراق تطبيق منطق ارسطو . وان كل قد

مقتضاهما . هكذا يعقب الاستاذ عباس محمود مترجم كتاب اقبال - ثم ان اقبال يستدرك على نفسه فيقول : على انه لايمكن ان يتكرر ان رجال الحديث قد افوا لاجل خدمة التشريعة الاسلامية بنزوعهم عن التفكير للتفكرى المجردة الى مراعاة ما للاحوال الواقعة من شأن . ولو افنا واصفنا دراسة مكاتب عن الحديث ، وعيننا بتلصص ماثل عليه الآثار من الروح التي كان يفسر النبي بها رسالته فقد تنجلي هذه الدراسة عن غلظة كبرى في فهم قيمة الحياة في مبادئ التشريع التي صرح بها القرآن ، وهذا الفهم وحده هو الذي يعيننا عندما نحاول تاويل اصول التشريع تاويلا جديدا !

وعن الاصل الثالث - الاجماع - يقول ان الاجماع في رايه قد يكون اهم الاكثر - التشريعية في الاسلام - ومعنى الاجماع كما نعرف هو اتفاق المجتهدين من امة محمد عليه السلام على حكم شرعي . على ان من الغريب - يقول - ان هذه الفكرة الهامة . في حين ان الخلاف اشدت بضاعتها في صدر الاسلام . ولارتدت الكثير من الجدل العلمي . ظلت تقريبا مجرد فكرة لاغير .

ولما اتخذت شكل نظام دائر في اى بلد من بلاد الاسلام . ولعل تحول الاجماع الى نظام تشريعي ثابت كان يتعارض مع المصالح السياسية للحكم المطلق الذي نشأ في الاسلام بعد عهد الخليفة الرابع معاوية . واحسب - يقول - ان خلفاء بني امية وبني العباس راولوا ان مصالحهم تتحقق بتفويض الاجتهاد الى افراد من المجتهدين اكثر مما تتحقق بتشجيع تليف جملة دائمة من المجتهدين ربما تصبح صعبة المراسى عليهم .

على انه مما يبعث على الارتياح التام في نظره ان نجد ان ضغط العوامل العالمية الجديدة ، وتجارب الشعوب الأوروبية في السياسة قد جعلت تفكير المسلمين في العصر الحديث يتأثر بما لفكرة الاجماع من قيمة وميلنطوى عليه من امكانيات ، ان نمو الروح الجمهورية في البلاد الاسلامية وقيام جمعيات تشريعية فيها بالتدريج خطوة عظيمة في سبيل التقدم ولما كانت الفرق المعارضة تكثر وتزداد مما جعل الانتقال الى الاجتهاد من افراد يمثلون المذاهب الى هيئة تشريعية اسلامية هو الشكل الوحيد الذي يمكن ان يتخذه الاجماع في الازمنة الجديدة ، فان هذا الانتقال يكفل للمناقشات التشريعية الافادة



المصدر: الأذاعة والتلفزيون

للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٤ جمادى الأولى ١٩٩٢

ثبت ان هذا التطبيق كان بالغ الضرر في المراحل الاولى لتطور التشريع ، فسير الحياة المتشابه المعقد لا يمكن ان يخضع لقواعد مفرقة جامدة تستنبط استنباطا منطقيا من افكار عامة معينة . ولو نظرنا الى سير الحياة بمنظار المنطق الارسطقليسي لمبدأ قبا بحثا ليس له في ذاته اصل يبعث فيه الحياة والحركة . وهكذا اتجه مذهب ابي حنيفة الى تجاهل ما للحياة من حرية مبدعة ومغفيا من تحكم . وامل في ان يقيم على اساس من التفكير النظري المجرد نظاما تشريعيًا منطقيا كاملا ، على ان علماء الاصول في الحجاز - بما لهم من العبقورية العملية التي تميز جنسهم البشري - اعترضوا اعتراضات قوية على الدلائل الفلسفية التي اثارها فقهاء العراق . وعلى منزعوا اليه من تخيل احوال لاتمت الى الواقع بسبب وراى علماء الحجاز بحق ان هذه الاحوال المتخيلة لا بد من ان تنتهي بالفقه الاسلامي الى نوع من اقية لاحياة فيها .

هذه الخلافات المروية بين المتقدمين من فقهاء الاسلام كان من اثرها ان مخصت تعريف القياس وحدوده وشروطه واصلاحاته . ذلك القياس الذي كان في الاصل سترا يتوارى خلفه الراى الشخصي للمجتهد . فاصبح على مر الايام مصدر حياة وحركة في التشريع الاسلامي ان الروح التي تجلت في النقد الدقيق الذي وجهه ملك والشافعي لمبدأ القياس الذي جعله ابو حنيفة اصلا من اصول التشريع لتمثل فيها النزعة السلبية التي تهدف الى كبح الميل الارى الى ايفار النظر المجرد على الواقع المتحلق . والفكرة التي تدور في العقل على الامر الواقع المتحلق في الخارج . وقد كان هذا في الواقع خلافا بين انصار المنهج القياسي وانصار المنهج الاستقرائي في البحث القانوني . فقهاء العراق في الاصل وجهوا كل عنايتهم الى التنمية الخلقية في "الفكرة" على حين ان فقهاء الحجاز كانت عنايتهم متفرقة الى التنمية الوقتية للفكرة على انه غلب عن الحجازيين مبلغ مايل عليه موقفهم هذا . ولقد حدد ميلهم الغريزي للمأثور من التشريع في بلاد الحجاز من تفرغهم للقصوره على "السبلات" التي وقعت بالفعل في ايام النبي وصحابته . وليس من شك في انهم ادركوا ما للواقع من شأن ولكنهم في الوقت نفسه جعلوه امرا ثابتا الى الابد ، ونعما عمدوا الى القياس الذي يقوم على اساس

دراسة الواقع من حيث هو واقع . على ان نقد فقهاء الحجاز لابي حنيفة ومدرسته - يقول يصبح ان يقال انه حرر الواقع ونهيه الانهال الى وجوب مراعاة ما في الحياة من امور واقعة وملائمتها عليه من تنوع في تكويل المبادئ الفقهية وعلى هذا لمذهب ابي حنيفة الذي يمثل نتائج هذا الخلاف اصبح كامل الحرية في ميده الاساسي واصبح اقوى ساعدا في قدرته على التطبيق من اى مذهب اخر من مذاهب التشريع الاسلامي ولكن الاحناف المحدثين على خلاف روح مذهبهم قد خلدوا فتاوى صاحب المذهب لو اصحابه لو كما كان يفعل المتكلمون الذين تكلموا ابا حنيفة بتخليدهم للاحكام التي تناولت حالات واقعية معينة . وهذا المبدأ الاساسي الذي اخذ به مذهب ابي حنيفة . اى القياس . ان احسن فهمه وتطبيقه كان كما يقول الشافعي بحق مراعاة للاجتهاد . وهو حق طليق في حدود النصوص المنزل . ويبدو ماله من خطر وشان بوصفه اصلا من اصول التشريع في ان معظم الفقهاء كما يقول الشوكاني يرون القول بأنه اجيز حتى في حياة النبي اغلاق باب الاجتهاد انما هو محض اختلاق اوحى به تبلور التفكير التشريعي في الاسلام من جهة كما اوحى به من جهة اخرى الكسل العقلي الذي يجعل كبار المفكرين في مصاف الالهة وبخاصة في عهد الانحلال الروحاني . واذا كان بعض العلماء في العصور الاخيرة قد استمسكوا بهذا الاختلاق فالاسلام الحديث ليس ملزما بهذا التنازل الاختياري عن الاستقلال العقلي .

ولقد كتب الشركسي في القرن العاشر للهجرة فلاحظ بحق ان الذين يتمسكون بهذا الاختلاق . ان كانوا يريدون ان الاجتهاد كان اسهل على العلماء السابقين في حين ان صعبا كثيرة تزداد في سبيل من جاء بعدهم من العلماء فهذا قول هراء اذا الامر لا يحتاج الى كبير فهم لقوى ان الاجتهاد ايسر للعلماء اللاحقين لتفسير القرآن وشروح الحديث قد تعددت الى حد جعل بين يدي من يريد الاجتهاد اليوم من المادة اكثر مما يحتاج .



المصدر : المجلد السادس والتسعون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٢ أبريل

المسلمين الذين تخلصوا من الرق الروحي في اسيا الجاهلية لم يكونوا بحيث يستطيعون ادراك المعنى الصحيح لهذه القاعدة الاساسية فعلى المسلم اليوم ان يقدر مولاه . وان يعيد بناء حياته الاجتماعية على ضوء المبادئ النهائية . وان يستنبط من اهداف الاسلام . التي لم تتكشف بعد الا تكميلا جزئيا . تلك الديمقراطية الروحية التي هي منتهى غاية الاسلام ومقصده .

واجمل ختام لهذه الرحلة الاقبلية هو قول الشاعر الصوفي جالويد ناه :

انت في مرحلة الحياة ام الموت في الحياة ؟

انتشد العون من شهود ثلاثة لتتحرى حقيقة مقامك

اولها عرفانك لذاتك

فلنظر نفسك في نورك انت

والثاني معرفة ذات اخرى

فلنظر نفسك في نور ذات سواك

والثالث المعرفة الالهية

فلنظر نفسك في نور الله

فلذا كنت تلعب الروح في حضرة نوره

فاعتبر نفسك حيا باليا مثله

انه لحق وحده من يجسر على رؤية الله

وجها لوجه

والصعود اى شيء هو ؟ ليس سوى بحث

عن شاهد

قد يؤكد حقيقتك نهائيا

شاهد بيده وحده ان يجعلك خلدا

ومن احد يقرر على الوقوف رابط الجاش

في حضرة

انت مجرد ذرة من تراب ؟

اشدد عقدة ذاتك

واستمسك بكلماتك الصغير

ما لجل ان يصل الانسان ذاته !

وان يختبر رونقها في سطوع الشمس

فلاستأنف تهذيب اطراف القديم

واقم كيانا جديدا

مثل هذا الكيان هو الكيان الحق

والا فاذنك لاتزيد على ان تكون حلقة من

دخان .

ويخلص اقبال الى القول بأنه ليس في اصول تشريعنا ولا في بناء مذهبنا كما نجدنا اليوم ميسوغ النظرة الحاضرة . وان العالم الاسلامي وهو مزود بتفكير عميق فلان وتجارب جديدة ينبغي عليه ان يقدم في شجاعة على اتمام التجديد الذي ينتظره . على ان لهذا التجديد ناحية اعظم شأننا من مجرد الملازمة مع اوضاع الحياة العصرية واحوالها . فان الحرب العالمية الكبرى الاولى بما خلفته من نهضة تركيا التي وصفها حديثا كاتب فرنسي بأنها عنصر الاستقرار في علم الاسلام . والتجربة الاقتصادية الجديدة التي تجرب على مقربة من اسيا الاسلامية . يجب ان تفتح اعيننا على ماينطوي عليه الاسلام من معنى وعلى مصيره .

ان الانسانية تحتاج اليوم الى ثلاثة امور : تاويل الكون تاويلا روحيا . وتحرير روح الفرد . ووضع مبادئ اساسية ذات اهمية عالمية توجه تطور المجتمع الانساني على اساس روحي . ولأنك في ان أوروبا في العصر الحديث قد قامت نظما مثالية على هذه الاسس . ولكن التجربة بينت ان الحقيقة التي يكشفها العقل

المحض لاقدرة لها على اشغال جذوة الايمان القوي للصفات . تلك الجذوة التي يستطيع الدين وحده ان يشعلها . وهذا هو السبب - يقول - في ان التفكير المجرد لم يؤثر في النفس الا قليلا . في حين ان الدين استطاع دائما ان ينهض بالافراد ويبذل الجماعات وينقلهم من حال الى حال .

ان مثالية أوروبا لم تكن ابدا من العوامل الحية المؤثرة في وجودها . ولهذا انتجت ذاتها ضلالة اخذت تبحث عن نفسها في ديموقراطيات لا تعرف التسامح . وكل ههما استغلال الفقير لصالح الغنى . وأوروبا اليوم هي اكبر عائق في سبيل الرقي الاخلاقي للانسان . اما المسلم فلن له هذه الآراء النهائية القائمة على اساس من تنزيل يتحدث الى النفس من اصناف الحياة والوجود . وماعنى به هذه الآراء من امور خارجية في الظاهر يترك اثره في اصناف النفوس . والاساس الروحي للحياة عند المسلم هو ايمان يستطيع اننا استنارة ان يسترخس الحياة في سبيله وبما ان القاعدة الاساسية في الاسلام تقول ان محمدا خاتم الانبياء والمرسلين . فإنه ينبغي ان تكون من اكثر شذوذب الارض في الحرية الروحانية .. والرعي الاول من



المصدر : الوفاء

التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عقبات في طريق الأمة الإسلامية الصواجر الصناعية - والمذاهب المستوردة

بقلم : أحمد أمين فؤاد

معوقات البنية الأساسية وتمثل في الآتي :-
الحواجز الصناعية التي أقامها الاستعمار داخل كيان الأمة الإسلامية :
بتقسيم العالم الإسلامي وتفتيته إلى دول ودويلات وإمارات وسلطنة ... الخ
وتنمية النزعة الاستقلالية بين أجزائه وجزئياته حتى لا يتوحد له كيان أو إرادة .
وتكريس هذا القطع والفصل لجسد الأمة الإسلامية بإثارة العصبية وزرع أسباب
الصراعات والمنازعات سواء بتقسيم العصبية أو زرع عرقية على غير أرضها أو
اقتطاع مناطق وضمتها لآخرى كي يكون ذلك نزيفا مستمرا للخلافات يستنفد قوى
وجهد الأمة الإسلامية .

وإثارة العداوات والمنازعات والحروب ونشرها على امتداد رقعة العالم الإسلامي
لتدمير واجهاض بناء القوة الذاتية للعالم الإسلامي وتبديد طاقاته دولة وإفقارها
تحقيقا لاستمرار تبعيتها وخضوعها ومنع توحيدها أو اتحادها .

فحروب فلسطين المتعاقبة منذ عام ٤٨ إلى ١٩٧٣ وحرب بل حروب لبنان وتوريط
الدول المحيطة فيها فضلا عن أهلها وحرب أفغانستان وحرب العراق وإيران بل حرب
الخليج . والتي تشترك فيها كل دول الخليج بأمورها واقتصادياتها مع كل من العراق
وإيران فضلا عن عدد آخر من دول العالم الإسلامي . والتي استمرت بدخولها العام
الثامن - أكثر من الحرب العالمية الثانية مكلفة أممنا الإسلامية مئات الألوف من
الشهداء من أعز أبنائها وما يزيد على ١٠٠ مليار دولار بالإضافة إلى توقف التنمية في
الدولتين المتحاربتين وتحطيم اقتصادياتهما وقد كنا من أقوى دعائم هذا الوطن
الإسلامي ، فضلا عن تأثر التنمية الاقتصادية لباقي دول الخليج .

وحرب البوليساريو / المغرب والتي تكلف المغرب يوميا ما لا يقل عن مليون دولار
وانعكس ذلك السوء على اقتصاديات المغرب . وحرب تشاد / ليبيا وحرب السودان
وجنوبه ، وحرب إريتريا / إثيوبيا وقبل ذلك حرب باكستان والهند . فضلا عن حروب
الأقليات المسلمة في أفريقيا وآسيا .

ويلاحظ تزامن ذلك بشدة مع الانحسار الظاهري للاستعمار عن العالم الإسلامي .
وتكثيف هذه الحروب وتصعيدها مع الصحوة الإسلامية والصحوة العالمية التي
يعيشها العالم الإسلامي خلال العقدين الأخيرين وما صاحبهما من آمال في إعادة بناء
الأمة الإسلامية لتحل مكانتها الجديرة بها ، كخبر أمة أخرجت للناس .

المذاهب والمناهج المستوردة والتي قسمت العالم الإسلامي إلى دول يسارية تقدمية
« اشتراكية ، وأخرى يمينية رجعية » رأسمالية ، دون مضمون حقيقي للتقدمية أو
الرجعية ، شعارات تهدف إلى تعميق الفرقة وتكريسها ، وإرساء وتقوية جذور التبعية
السياسية والاقتصادية والثقافية بل والعسكرية ، وخدمة مصالح الاستعمار الجديد
بجناحية الغربية والشرقية . وسيطرته على مقدرات الأمة الإسلامية وتسخيرها لخدمة
المضالحة ومحاربة الهوية الإسلامية وتعويق تطبيق المنهج الإسلامي . بل أن الكفاح
الذي مارسته الدول الإسلامية لتحقيق الاستقلال السياسي والتحرر من نير الاستعمار
قد أفرغ من مضمونه بواسطة السيطرة المذهبية والاقتصادية والتكنولوجية التي
تمارسها الدول التي تخلت عن الاستعمار العسكري للدول الإسلامية .

فكما يقول عالم الاجتماع الأمريكي الشهير «كارل مانهايم» ، إن كل أيديولوجية تخدم
- عن وعي أو غير وعي - مصالح مخرجي هذه الأيديولوجية أو من ينشرونها ،
أما أخطر نتائج هذه السيطرة فقد تمثلت في الآتي :

تعقيم العقل الإسلامي : وهو أثنى ما يمتلكه العالم الإسلامي بحيث يغيب عن
مصادر قوته وانطلاقه وتفوقه ويشرب إمامة أوروبا وزعامتها والتبعية الكاملة
والخضوع والاستسلام لها .



المصدر : الوقف

التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اقامة الامة على الطريق الخاطيء تعويقا لجهود التنمية بها حتى تظل في تخلفها وتبعيتها بوضعها على طريق خاطيء لا ينتهي بها الى التقدم فالمنهج الراسمالي لا يملك مقومات تحقيق التنمية الاقتصادية في العالم الاسلامي ، فهو لا يتوافق مع البيئة الاسلامية ، ولا قدرة له على تجنيد طاقات الشعب المسلم وحشدتها لصالح التنمية . اما العوامل التي عضدت نجاحه في القرن التاسع عشر في اوربوا وامريكا فهي غير موجودة على الاطلاق في العالم الاسلامي ، بل ربما العكس هو الموجود ، وبالتالي فلن يؤدي الاخذ بهذا المنهج الى نتائج ايجابية ، وانما يمكن ان يؤدي الى اسوأ العواقب . واقلها فشل التنمية وما يقرب عليه من نتائج وخيمة . والمنهج الاشتراكي بمبادئه وتعارضه الصريح مع الاسلام والكون والحياة والانسان ، بل ومحاربهه للاديان صراحة ، لا يتوافق مع البيئة الاسلامية ، ومن ثم فهو غير قادر على استثارة همم الجماهير المسلمة وحشد طاقاتها لصالح التنمية . كما انه منهج ينطلق من مسلمة جامدة لا يقرها العقل في كثير من الاحيان ، ومن ثم فهو غير مستجيب للظروف المتغيرة ، وبالتالي فهو فاشل في تحقيق التنمية بالتبعية في تحقيق التقدم والاعتماد على الذات . اما المنهج الاسلامي الداعي للاعمار والتنمية ، الشامل الكامل والقائم على العدل والاحسان والتوزيع العادل للثروات والدخول من خلال مبادئ الاخوة الاسلامية ، والتكافل الاسلامي ، وتحقيق الوحدة الاسلامية بصورة من الصور ، فيواجه بحرب عاتية من المعسكرين الغربي و الشرقي لمنع تطبيقه



المصدر: الشرق الأوسط (الندوة)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١١ أبريل ١٩٩٢

الباحث المغربي اومليل يتحدث عن شرعية الاختلاف

الاسلام منح لغيره من الاديان الكليات شريعة وحقوق وواجبات



الرباط: من ملخص السليمي

يرى الدكتور علي أومليل أن مسألة الاختلاف تعد قضية محورية تدور حولها قضايا السياسة والاجتماع في العصر الحديث، وبناء عليها تأسست النظم الحديثة في الغرب، أما المجتمعات العربية والإسلامية، التي تثار فيها اليوم قضايا الديمقراطية والحريات، فإنها بحاجة إلى صياغة جديدة لمفهوم عقلاني حول موضوع الاختلاف. ويدعو الدكتور أومليل في كتابه الجديد «في شرعية الاختلاف» الذي صدر له أخيراً في الرباط، إلى إرساء مبدأ الحق في الاختلاف، كحق من حقوق الإنسان، وكأساس للنظام الديمقراطي، مقترحاً البحث في التراث العربي الإسلامي لاستجلاء مواطن السند لهذه الدعوة الحديثة. والكتاب الذي يتناول فيه الفكر المغربي أومليل المتخصص في الفكر السياسي العربي والإسلامي، هو عبارة عن مساهمة لمواقف المفكرين المسلمين من الآخر المختلف، وكيف تعاملوا معه فكرياً، وكيف جادلوه، في محاولة لتحصيل «الرصيد الذي يمكن أن يستند إليه الآن الدعوة إلى مشروعية الاختلاف في الرأي وترسيخ قواعد الحوار وتقاليدته في المجتمع الإسلامي المعاصر».

ويرى أومليل أن الاختلاف نوعان، اختلاف داخل المعتقد الواحد، إلا أن الأطراف المختلفة تسلم مع ذلك بمجموعة من الثوابت العقائدية المشتركة، ويكون الاختلاف في مستوى التأويل. وهكذا تكونت مذاهب الفقهاء وفرق المتكلمين.

إلا أن الباحث المغربي يهتم بصنف آخر من الاختلاف، وهو اختلاف مفكري الإسلام مع الأطراف المناقضة لهم، أي اختلاف بينهم وبين الذين هم خارج دائرة المعتقد المشترك.

ويعتبر أن الاختلاف الديني سمة ميزت المجتمعات التقليدية، مبرزاً أن الدين الإسلامي الذي ساد المجتمعات العربية والتقليدية الأخرى، أعطى لغيره من الأديان شرعية وحدود التواجد

معه، وهي «الأديان الكتابية» أما ما عداها من عقائد فلا شرعية له. إلا أن هذه العقائد التي لا شرعية رسمية لها وقد وجدت مع ذلك، وكان لاتباعها في بعض الفترات نشاط بل نفوذ داخل جهاز الدولة.

وجرى جسد بل بين هؤلاء وبين المسلمين نشأت عنه مناظرات عقائدية، بل إنه ساهم في تكوين بعض الفئات الفكرية الدينية وعلى رأسها مذهب المعتزلة. ويناقش أومليل هذا النوع من الجدل الديني مع اتباع ديانات كانت خارج الإطار المحدد شرعياً للأديان التي اعترف بها الإسلام ورسم الفقهاء لاتباعها نظام وجودهم الديني داخل المجتمع الإسلامي. وساهم الجدل بين الفرق الإسلامية واتباع العقائد الأخرى في انتاج وتكوين فكر حجاجي في المناظرة العقائدية حاول اللجوء إلى «العقل» كوسيلة للتحكيم وتبرير سلامة المعتقد.

ويشير الباحث أن فكر المعتزلة، كنموذج، كان أجدى من فكر الفلاسفة فيما يتعلق بالقضية الدينية، لأن الفلاسفة تحاشوا في واقع الأمر خوض غمارها، فإن فكر الاعتزال ظل مع ذلك فكر نخبة ولم تتجاوز حدود النخبة وأفكارها الذهنية المجردة. أما الصنف الثاني للاختلاف بين المسلم وغيره، هي ذلك التصور الذي تكون لدى المثقف المسلم عن احتكاكه بمجتمع آخر في حالات الرحالة المسلمين، مثل ابن بطوطة أو المسعودي وابن فضلان وابن حوقل ..

ينطلق الرحالة المسلم من «موقع» ومن نظام للعوائد والقيم. موقع هو مقياسه القار والمرجع، ملاحظاً أن صلاحية الموقع المرجعي للرحلة تتوقف على تفوق حضارته وهو يحتك بالمجتمعات والحضارات المغايرة. والرحالة المسلم ومهما بلغت رحلته من البعد والغربة، لم يكن يشعر بالدونية. وقد يلاحظ «الآخر» متفوقاً في هذا المجال أو ذاك، إلا أنها ملاحظات لا تمس اعتقاده الراسخ بتفوق النظام الإسلامي العام.

ويناقش أومليل نموذج إبي الرضان البيروني الذي سافر إلى الهند، الذي حاول اختراق عالم ذهني غريب تماماً، دفعه للحديث عن قطيعة ذهنيتين: العربية الإسلامية والهندية. كما ناقش الفكر المغربي، عدداً من الكتب الإسلامية التي اختصمت بموضوع العقائد والمذاهب، بتركيز على المسلك المنهجي باعتباره الحدود

الأيديولوجية لقبول أو رفض العقيدة المغايرة أو المذهب المختلف، وضمنها مؤلفات «اللؤلؤ والنحل».

وضمن هذه الصور المختلفة للموضوع، يعرض المؤلف، لنظرة المسلم تجاه أقلية غير مسلمة تعيش في مجتمعه وتحت دولته الإسلامية يناظرها ويحكم عليها، وهو حين ينهل إلى البلاد الأجنبية، ويوغل أحباشنا في الرحلة، يشاهد ويقارن، فهو لا ينسى حضارته المتفوقة.

لكن الوضع يختلف، في نظر أومليل حينما تصبح جماعة إسلامية مغلوقة على أمرها، تعيش كأقلية في مجتمع أجنبي، وتحت سلطة متقلبة غير إسلامية. إنها وضعية مختلفة عما اعتاده المسلم حين يفكر به الاختلاف.

وهنا لا يعرض المؤلف كما يقول لحالة العالم الإسلامي الذي صار اليوم في عداد المغلوب على أمره، ليتناول بالتحليل وضعية استثنائية عرفها الفكر الإسلامي العربي في الماضي وهي وضعية الموريسكيين: العرب الذين اكتسحت مواطنهم الدولة الإسبانية المسيحية.

لقد سمحت لهم الدولة الغالبة في بداية الأمر بالمحافظة على دينهم ولغتهم وعقائدهم ثم أرغموا على التنصر، ثم كان نفهم الجماعي.

ويدعو الدكتور أومليل لمزيد العناية ببحث وتحليل الفكر الموريسكي، مشيراً إلى أن مؤلفات المؤرخين والكتاب غير كاف، سيما وأن الحالة الموريسكية هي مناسبة نادرة لرصد الوعي بالاختلاف في وضعية مغلوقة بالقياس إلى الصورة التي اعتاد المسلمون أن يروا فيها أنفسهم.

ويبرز الفكر المغربي، مظاهر الإبداع في نظرة الموريسكيين لموضوع الاختلاف باعتباره، في الصورة المذكورة، حالة مغايرة لتلك الصورة التي اعتادها المسلمون، وهم في عقر دارهم ويتعاملون مع «الذمي».

وهكذا اقتحم الموريسكيون لغة وثقافة الإسيان والمسيحية، ويشن «حرب نصوب» هي عبارة عن صراع من أجل ملكية الماضي المقدس، وانتزاعه من يد الخصم.

وعاصر الموريسكيون فترة تحولات هامة تمخض عنها العصر الأوروبي الحديث، وغزو القارة الأمريكية واكتشاف العالم الجديد وغيرها من مظاهر العصر الحديث.

ويتساءل أومليل عن أسباب عدم استيعاب الفكر الموريسكي لمعارف



المصدر : الشرق الأوسط (الندوة)

التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النهضة الأوروبية لابتكار تاليف خلاق بين الرشد العربي والمكتسب الثقافي الأوروبي، ولماذا لم تتكون نخبة من المثقفين الموريسكيين يكونوا روادا للنهضة الثقافية العربية قبل ظهور روادها في البلاد العربية.

ويستنتج أو مليل خلاصاته من دراسته الشاملة للتراث العربي الإسلامي حول موضوع الاختلاف استند لتأليفها إلى عشرات المصادر والمراجع التاريخية والعلمية، ملاحظات أولها : أن جوهر الاختلاف عند القدامى كان اختلافا دينيا، وهو مقدم على غيره من مظاهر الاختلاف في اللسان والعرق.

وفي العصر الحديث تغيرت الأمور بالنسبة للمسلمين في علاقتهم مع الغرب، لتصبح علاقة غير متكافئة ويصبح المسلمون طرفا مغلوبا، ولذلك تمت في نظره، العودة للتراث الثقافي والديني في محاولة للرد والدفاع إزاء الخارج، ولذلك يتخذ الحديث عن الاختلاف في مجتمعاتنا المغلوبة على أمرها مظهرا سلبيا، باعتباره مثبطا للعزائم ومفرقا للصفوف، رغم تعدد الواقع ومصالحة.

أما الملاحظة الثانية، في نظر أو مليل، فهي أن بلداننا دخلت إلى العمل السياسي الحديث (أحزاب ونظم حديثة...) وهي وراثا لعوائق ذاتية من الماضي، أرجس الضغط الخارجي الحسم فيها داخليا.

ثالثا : أن قبول الحوار ينطلق من التسليم بواقع الاختلاف، وبشرعيته وليس القفز عليه وتكريس احتكار الرأي وسلطته إزاء الآخر. وفي إطارها يرى أو مليل موضوع الاختلاف اليوم بين الأحزاب والجماعات الدينية.

رابعا : أن القبول بالاختلاف هو قبل كل شيء، استعداد ذهني، والكيفية التي تكونت بها عقلية معينة، قبل أن تضبطه قوانين وتنظمه مؤسسات وتتعارف عليه الأعراف.

خامسا : إن المجتمعات الإسلامية رغم ما شهدته من تعدد فرق وجماعات وملل فإنها مؤلفات القدماء حول العقائد والمذاهب مخكومة بموقف أيديولوجي مسبق مفاده أن الحقيقة واحدة يمتلكها طرف دون آخر.

سادسا : أن الدرس الأساسي المستخلص من الماضي، هو المفارقة التالية : أن الاختلاف رفض دائما على مستوى الأيديولوجيا ولو أنه واقع مستمر في حياة المجتمع العربي الإسلامي.



المصدر : **الجمهورية**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٢

تأملات مصيرية معنسى تحرير

الفكر الإسلامى

كان الامام محمد عبده داعية للإصلاح الدينى بمعنى انه على العلماء تخلص الاسلام من شوائب الازمنة والاجيال ورده الى حقيقته ليصافح العلم والمدنية ويتمتع بحرية العقل وقد نادى الامام محمد عبده على صفحات الاهرام بضرورة الإصلاح الدينى

رغم انه لم يتجاوز فى ذلك الوقت السابعة والعشرين من عمره ولم يزل طالبا فى الاهرام !! وتبنى المصلح العظيم فكرة الحرية ويقول الامام :

يقدم على الدالى

« وان شاء ان يقلبنى عليها القلبنى »
ثم يقول الدكتور هيكل
« صارت الدولة الإسلامية محكومة منذ عهد العباسيين بنظام استبدادى ومنذ ذلك الوقت اسبغت النظرية الاستبدادية على الملك والسلطان جللا كجلال الله وجعلت للخليفة عرشا كعرش الله واستمدت له قداسة روحية من امر الله ولم يكن الملوك ولا كان الخلفاء هم الذين صوروا عرشهم واستمدوا من الله استبدادهم وإنما صور لهم هذا العرش وهذا الاستبداد جماعة الفقهاء والمتكلمين والبس الفقهاء هذا الاستبداد لباس الدين »
●● ولم يتوقف ايدا صوت المصلحين وذوى الراى من عظماء مصر فى هذا العصر الحديث بل ارتفع الصوت عاليا ضمن الجمود والكهانة ودعاة السلطة الدينية من خلال مقولة الخلافة الإسلامية

محمد حسين هيكل فى من اسباب تخلف الشرق الإسلامى
ويقول الدكتور هيكل
« بينما كانت أوروبا تنهض مستقلة بنفسها وإصلاح طرائق تفكيرها وإطلاق الحرية من قيودها كانت أغلال الجمود تزداد فى الشرق كثافة وتحجرا وبينما كان المفكرون والعلماء ورجال الآداب والفن فى أوروبا تأخذ كل طائفة منهم بيد صاحبها لتزيد فى حريتها فتزيد بذلك من نتاجها كان الفن والآداب والعلم والتفكير يصلد فى الشرق وفى الدول الإسلامية ليضع رجال الدين يدهم على كل شيء وليزيدوا فى القيود الجامدة وايد خلفاء من بنى عثمان فى تركيا وفى سائر أنحاء الامبراطورية الإسلامية هذه القيود الجامدة واسبقوا عليها باسم الخلافة طابعا دينيا لايحوز لائسان ان يناقشه فنظام الحكم الإسلامى انتقل من الشورى على ما وصفها ابو بكر الى الاوتقراطية المطلقة (الديكتاتورية) ومن وكالة الخليفة عن المسلمين الى استبداده بهم واعتبار نفسه وكيل الله عليهم وكلمة الله فيهم لتخرج فى ذلك من الخلافة الى الملك العضوض فى عهد بنى امية الى وكالة الخليفة عن الله الى وكالة وصفها المنصور العباسى بقوله
« ابها الناس انما لنا سلطان الله فى ارضه اسوسكم بتوفيقه وتأييده واتا حارسه على ماله اعمل فيه بمشيئته وارادته واعطيه برأيه جعلنى الله عليه قفلا ان شاء ان يفتحنى فتحنى لاصطانكم ونسم ارزاقكم

ارتفع صوتى بالدعوة الى امرين عظيمين اولهما تحرير الفكر من قيد التقليد وفهم الدين على طريقة سلف الامة قبل ظهور الخلاف والرجوع الى كسب المعارف الدينية الى البنابيع الاولى واعتبار الدين من موازين العقل البشرى لتتم حكمة الله فى حفظ نظام العالم الانسانى والدين صديق للعلم باحث على البحث فى اسرار الكون ينادى باحترام الحقائق الثابتة مطالبيا بالتعويل عليها فى آداب النفس واصلاح العمل

●● وكان الامام محمد عبده يرى ان للحكومة حق الطاعة على الشعب ولكن للشعب حق العدالة على الحكومة « نعم كنت ممن دعا الامة المصرية الى معرفة حقها على حاكمها وهذا الخاطر لم يخطر لها على بال من مدة تزيد على قرون عديدة جهرنا بهذا القول والاستبداد فى عتقوانه والظلم قابض على صولجانه ويد الظالم من حديد والناس عبيد له واى عبيد اتى لم يكن الامام المتبع ولا الرئيس المطاع ان الحاكم ان وجبت طاعته هو من البشر الذين يخطئون واته لا يرده عن خطئه الا نصيح الامة له

يقول قاسم امين يصف محمد عبده
« كان يصبك بيده زمام امة يحركها نحو المستقبل الذى اراده لها ! »
ان السلطة الدينية الدخيلة على الاسلام والتي تتبلور فى الخلافة الإسلامية او الملك العضوض كما يطلق عليه الدكتور



المصدر: الجهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٣ أبريل ١٩

العالم كله بحكومة واحدة وجميعه تحت وحدة سياسية مشتركة فذلك مما يوشك أن يكون خارجا عن الطبيعة البشرية وحكمة الله سبحانه أن جعل الناس مختلفين وقال سبحانه «ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم»
●●● أما بعد

إن الشيخ علي عبدالرازق لا يزال حيا! بيننا رغم وفاته في الثلاثينات وقد صدر كتابه الخطير عام ١٩٢٥ ولا يزال يحدث دويا حتى الآن لأنه قال إن الخلافة ليست أصلا من أصول الدين!!
وأبده بعد ذلك رجال الفكر ومنهم الدكتور هيكل يقول علي عبدالرازق

«كانت وحدة العرب وحدة إسلامية لاسياسية وكانت زعامة الرسول فيهم زعامة دينية لا مننية وكان خضوعهم له خضوع عقيدة وإيمان لا خضوع حكومة وسلطان وقد لحق صلى الله عليه وسلم بالرافيق الأعلى من غير أن يسمى أحدا يخلفه من بعده بل لم يشر عليه السلام طول حياته إلى شيء يسمى دولة إسلامية ثم يقول

«الواقع المحسوس الذي يؤيده العقل ويشهد به التاريخ إن شعائر الله تعالى لا تتوقف على ذلك النوع من الحكومة الذي يسميه الفقهاء خلافة ولا على الذين يلقبهم الناس خلفاء إن إصلاح المسلمين في دنياهم لا يتوقف على شيء من ذلك وإنما كانت الخلافة ولم تزل تكتب على الإسلام والمسلمين وينبوع شر وفساد وقد قال ابن خلدون إنه قد ذهب رسم الخلافة وأثرها بذهاب عصبية العرب وبقي الأمر ملكا بحتا وأيس للخليفة منه شيء أهل علمت أن شيئا من ذلك قد صدر أركان الدين

●●● الدعوة إلى الخلافة الإسلامية دعوة تجار الدين الآن وهم في نفس الوقت دعاة للفتنة وهم أصحاب الجنازير والسيوف ولصوص خزائن الذهب بحجة أن أصحابها ليسوا مسلمين!!

إن مسيرة تجار الدين الآن تتجه إلى الجهاد لبث الخلافة الإسلامية وقد أكد حسن البنا ذلك في حديث الثلاثاء وقال إن الخلافة الإسلامية ركن من أركان الدين!! وأعلن صراحة في حديثه هذا أن الإخوان المسلمين يسمعون إلى لبث الخلافة الإسلامية أي إلى سلطنة الأنبياء

لقد ارتفع صوت عامل لمفكر كبير هو المرحوم الشيخ علي عبد الرزاق منذ سبعين عاما فأصدر كتابه المشهور الذي أثار زلزالا وسط دعاة الكهانة والكهنوت كتاب الإسلام وأصول الحكم

يقول في كتابه عن الدين والسياسة روى صاحب السيرة النبوية أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم لحاجة فقام بين يديه فأخذته رعدة شديدة ومهابة فقال الرسول «هون عليك فاني لست بملك ولا جبار وإنما أنا ابن امرأة من قريش تأكل القديد بمكة»

وقد جاء في الحديث أنه لما خير النبي صلى الله عليه وسلم على لسان إسرائيل بين أن يكون نبيا ملكا أو نبيا عبدا نظر عليه الصلاة والسلام إلى جبريل كالمستشير له فنظر جبريل إلى الأرض يشير إلى التواضع فقال «نبيا عبدا»

ويمضي الشيخ علي عبدالرازق ويقول لنا

«التمس بين دفتي المصحف الكريم اثرا ظاهرا أو خفيا لما يريدون أن يستغلوا من صفة سياسية للدين الإسلامي ثم التمس ذلك الأثر مبلغ جهك بين أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم تلك منابع الدين الصافية في متناول يدك وعلى كتب منك فالتمس منها دليلا أو شبه دليل فأنك لن تجد عليها برهاننا إلا قلنا وإن الظن لا يقرى عن الحق»

ثم يقول

«الإسلام دعوة دينية إلى الله تعالى ومذهب من مذاهب الإصلاح لهذا النوع البشري وهدايته إلى ما ينهيه من الله جل شأنه ويفتح له طريق السعادة الأبدية الإسلام وحدة دينية أراد الله جل شأنه أن يربط بها البشر أجمعين الإسلام دعوة قسمية لهذا العالم أحمره وأسوده أن يعتصموا بحبل الله الواحد يعبدون الها واحدا ويكونون في عبادته إخوانا دعوة العالم كله إلى التأخي في الدين لسلام هذا العالم ليوصل إلى الكمال

ومعقول أن يؤخذ العالم كله بدين واحد وإن تنظم البشرية كلها وحدة دينية فاما الخد



المصدر : السنن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٩٢



بناء مستقبل الإسلام

على قاعدة

الثوابت والتغيرات

بقلم أنور الجندي

نؤمن بأن عوامل الاستقرار والثبات لا يمكن أن توصف بأنها من علامات الخمول أو التأخر وليس هذا المفهوم الإسلامي يحول دون التقدم أو الاتجاه نحو المستقبل وإن أي عمل من أعمال التقدم يقام على قاعدة التحول وحدها فهو بعيد عن الصلاحية التي تسمح له بالاستمرار والعطاء لأنه منفصل عن القاعدة الأساسية . والعقلانية وحدها ليست مصدرا سليما للعطاء ما لم تكن مرتبطة بالجوانب الروحية والمعنوية وخاصة ما يتصل بالوحي والغيب فهي عاجزة وقاصرة .

نحن لا نؤمن بالتطور المطلق أو التغيير المتصل ولا نؤمن بأن كل تطور هو إلى الأحسن ، والثبات لا يعني السكون ولكنه يعني الدوام والبقاء المستمر وقيم الإسلام ثابتة وتحكم حركة التغيير .

إن أخطر ما يواجه المسلمين اليوم هو أن يأخذوا مفاهيم الغرب في السياسة والاجتماع والاقتصاد والتربية وأول ما يضار من ذلك مفاهيم الحرب والسلام ، ذلك أن مفاهيم الغرب في الحرب والسلام تضع إنتصار المسلمين في صف الاستحالة العقلية من حيث القدرة على تحرير بلادهم إزاء إمتلاك عدوهم لقدر أكبر من العتاد ، متجاهلين القاعدة الإسلامية الحقة التي عاش المسلمون لها وانتصروا بها وحرروا بها بلادهم من التتار والصليبيين وكونوا قوتهم الرادعة ، وهي أن الإيمان بالله تبارك وتعالى وعقيدة الجهاد وصناعة الموت وحب الاستشهاد في سبيل تحرير الأرض والعرض قد وعد الله تبارك وتعالى [كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله والله مع الصابرين] [ياليتها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا وذكروا الله] .

وقد انتصر المسلمون بهذا القانون مدى حياتهم وفي جميع معاركهم ، إنتصروا بالعدد الأقل على الزخوف الضخمة التي حشدتها الفرس والروم في أول الأمر وحشدتها الصليبيون والتتار من بعد ، ومازال هذا القانون ساريا وسائدا إذا ما لجأ المسلمون إلى بيع أنفسهم وأموالهم خالصة لله تبارك وتعالى وحملوا أرواحهم على أكفهم وخرجوا لا يطلبون دنيا وإنما يطلبون مرضاة الله تبارك وتعالى ، أحرص على الموت توهب لك الحياة ، أن معاول كثيرة تضرب في جدار الإسلام ، وأن حفرا كثيرة توضع في طريق المسلمين حتى يعجزوا عن إمتلاك إرادتهم أو تحقيق قيام مجتمعهم الأصلي القائم على النظام الإسلامي وفي محاولة لإخراج المسلمين من قيمهم ومفاهيمهم واحتوائهم داخل الفكر الوثني المادي وتكتكف هذه المؤامرات في هذه المرحلة الفاصلة التي تنهار فيها النظم الضالة التي حاولت خلال قرن ونصف قرن في صراع بين العلمانية والماركسية أن تحتوى المسلمين وتصبهم في بوتقتها حيث فرضت عليهم سناهج وإيديولوجيات ، كما فرضت عليهم قيما ومفاهيم وقد خدع المسلمون ثمة لم تنتهوا وتيقظوا واكتشفوا إبعاد المؤامرة التي تحاك لحصارهم وتدميرهم . وليس من مخرج إزاء هذا الحصار إلا إلتماس المصادر الأصلية والعودة إلى المنابع والارتباط بالحلقات المتصلة من التاريخ والتراث والاهتداء بالنور



المصدر: الشريعة الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٢ أبريل ١٩٩٢

الكاشف من القرآن الكريم والسنة المطهرة وسيرة الرسول ومواقفه وتصريفه
للأمور ومواجهته للأحداث على النحو الذي قام به محمد الفاتح والظاهر بيبرس
وصلاح الدين وغيرهم ممن واجهوا المؤامرة في المرحلة الصليبية التتارية التي
انتهت بهزيمة القوى المغيرة بعد قرنين من المقاومة والجهاد .
إن (المد الإسلامي) يتمثل اليوم في « الصحوة الإسلامية » من خلال حمايتها
وترسيدها لتأخذ الطريق الصحيح (وأن هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولا
تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ، ذلك هو المنطلق الوحيد للأمة الإسلامية
بعيدا عن كل محاولات الجمود أو التعصب أو التطرف على نفس المنهج
والأسلوب الذي رسمه محمد صلى الله عليه وسلم وسار عليه الراشدون على
مدى العصور مع الثبات على الحق والصبر وتقدير متغيرات الزمن وتطورات
الظروف وتحولات الأمور دون التوقف عن التوجيه والتصحيح وكشف زيف ما
تلقبه القوى الهدامة وما تحاول أن تخدع به الشباب المسلم إيماننا صادقا أكيدا
لا يتزعزع بأن الإسلام هو المستقبل وهو الحق التي ستنهال أمامه كل تماثيل
الزعامات الضالة وكل رموزها ومفاهيمها كما إنهارت تماثيل لينين وستالين
وداستها الأقدام كما سحق رمز المنجل والمطرقة وستعود البشرية الى الله لتجد
في الإسلام وحده الضوء الكاشف والنور المبين .



المصدر: اللواء الإسلامي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٤٣ أبريل ١٩٤٤

الإسلام مؤهل لقيادة البشرية

فعلى المسلمين أن يعرفوا دورهم ويؤدوه

● ديار الإسلام بما حباها الله من نعم

● ستظل هي المحركة للكون على مدى التاريخ

تمرد إنسان الحضارة
المعاصرة على الدين
قاده إلى التآزم
والقلق والتعاسة

أكد المفكر الإسلامي العالمي الدكتور رشدي فكار أن التحولات الكبرى التي شهدتها العالم في الأعوام الأخيرة هي بداية لرد الاعتبار للدين والوحدانية وهي نتيجة طبيعية لافلاس النظريات الوضعية التي استعبدت الإنسان عشرات السنين تحت دعاوى الرخاء والعدالة . وأن هذه التحولات هي بداية الأزمة ولن تكون نهايتها . وأكد أن ديار الإسلام بما منحها الله من نعمة الطاقة ستظل هي الديار التي تحرك الكون لمدة مائة عام قادمة ، كما سيكون لها دورها الحيوي في القرن الحادي والعشرين نظرا لتحكمها في المضائق البحرية والممرات الجوية والبرية التي تربط بين دول العالم . جاء هذا في المحاضرة التي ألقاها الدكتور فكار ببنادي الصيد بالقاهرة التي نظمها الدكتور مجد الدين رعية مسئول النشاط الثقافي بالنادي وأدارها السفير مخلص جبة مساعد وزير الخارجية ومئات الحاضرين من أعضاء النادي وغيرهم . وفيما يلي ملخص فيها :



المصدر : المأواه الإسلامي

١٩٩٠ أبريل

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الله على قضائه وصبر شامل على بلائه .

فهذه الشدائد دروس وامتحان للعبد ،
وهي تقوى ايمانه فيتقرب للخالق
بالعبادة والنوافل ، وبذلك تظهر نفسه
ويذهب صدا قلبه .

قال الرافعي رضي الله عنه مثل
المؤمن تصيبه الوعكة من البلاء كمثل
الحديدة تدخل النار فيذهب خبثها
ويبقى طيبها .

وقد قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم في حديث قدسي من الله عز وجل
قال الله تعالى : « اذا وجهت الى عبد من
عبيدي مصيبة في بدنه او ماله او ولده
ثم استقبل ذلك بصبر جميل استحيت
منه يوم القيامة ان انصب له ميزانا او
انشر له ديوانا . »

فالصحابي عروة بن الزبير مثل
صالح للمؤمن الصابر الراضى المقدر
لنعم الله فقد روى ان رجله وقعت فيها
الأكلة فقرّر الأطباء قطعها حتى لاتسرى
الى اساقه كلها . فعرضوا عليه ان يشرب
شيئا يغيب عقله حتى لا يحس بالألم
ويتمكنوا من قطعها فقال ماظننت ان
احدا يؤمن بالله يشرب شيئا يغيب
عقله حتى لا يعرف ربه عز وجل .

تابع اللقاء

عبد المعطى عمران

السماء ، عاش سعيدا ، وحتى حينما
تقسو عليه الحياة ، كان يتوجه إلى
الله ويقول : يارب اعني ، ويتجاوز
المحنة بقناعة وهذوء ، ولكن إنسان
هذا العصر ، اصر على ان يجد لكل
مشكلة حلا ماديا واغفل اللجوء إلى
الله ، وذلك قد ينتهي به الى الانتحار .
وهذه نتيجة طبيعية للبعد عن
الله وعبادة الذات ، وهذه التحولات
ماهي إلا نتيجة لهذه المعاناة التي
سببها الإنسان لنفسه .

تلقائيا استجابة لمشاعره ، بل أصبح
متبلد الاحاسيس ينام بالمنوم ،
ويعيش بالحبوب المهدئة ويضحك
بحبوب الهلوسة ، ينام بالحبوب
ويستيقظ بالحبوب ويموت بالحبوب
ايضا .

فبالرغم من ان الانسان الآن لديه
العقل السليم المزود بكل الامكانيات
والانجازات ، إلا ان هذا العقل تحول
إلى عقل معاناة يعانى من كل شيء ،
ودلك لأنه حول الوسيلة إلى غاية
وتمرّد على الخالق وعيد عقله
بينما الانسان في الماضي الذي رضى
بالغاية التي حددت له بالوحي وبلغته

من هنا فالمسلم لا يعرف الانتحار ،
كما ينتشر في غيره من غير البلاد
الاسلامية الذين لا يؤمنون بالله
سبحانه وتعالى ويياسون من اى بلاء
ينزل عليهم فيفكرون في التخلص من
حياتهم لأنهم لا يعترفون بالآخرة ويوم
القيامة ، وإن أشد الناس عذابا يوم
القيامة الذين ينهون حياتهم بأيديهم .

« أحوال المؤمن »

اما الدكتور عبد الجليل شلبي الأمين
السابق لمجمع البحوث الإسلامية فقد
بدأ كلامه معي بحديث رسول الله صلى
الله عليه وسلم « عجا لأمر المؤمن ، ان
أمره كله له خير ، وليس ذلك لأحد الا
المؤمن ان اصابته سراء شكر ، فكان
خييرا له ، وان اصابته ضراء صبر فكان

خييرا له » صدق رسول الله صلى الله
عليه وسلم .. هنا يبين الحديث
الشريف ان الخير الذي يكون للإنسان
لا يختلف عن البلاء الذي ينزل به ..
فالخير هو نعمة ينعم بها الخالق على
الإنسان في الدنيا وشكرها يزيد بها .. قال
تعالى « لنن شكرتم لأزيدنكم »

اما عن البلاء فهو خير ايضا لكنه
مؤجل في الآخرة فقد قال الخالق في قرآنه
الكريم « قل متاع الدنيا قليل والآخرة
خير لمن اتقى » لهذا كان أحد الصالحين
يقول : « ما أصبت في دنياي بمصيبة الا
رايت الله فيها ثلاث نعم : انها لم تكن في
دينى ، وانها لم تكن اكبر منها ، واننى
ارجو ثواب الله عليها » فهذه النعم
الثلاث شمل كل مصيبة في الحياة
الدنيا ، حينئذ يشعر المؤمن الحق بشكر

بدأ الدكتور فكار حديثه بالإشارة
إلى أن الإنسان له وسائل وله غايات
حددتها الأديان السماوية التي أنزلها
الله سبحانه لهداية البشر ، فالغاية
هى عبادة الله سبحانه وتعالى كما أكد
ذلك القرآن الكريم في قوله تعالى :
« وما خلقت الجن والانس إلا
ليعبدون »

واوضح ان العبادة ليست في
الشعائر فقط وإنما هى في كل عمل
الإنسان وسلوكه خلال حياته وعمارته
للكون .

بداية التمرد

فالأديان السماوية وخاصة
الاسلام ، اعطت للإنسان غاية وجوده
في الدنيا ، ولكن الإنسان المتمرد
بطبيعة جاء منذ القرن التاسع عشر
وأعلن في البداية أنه يحتج ، وقاده
هذا الاحتجاج الى التمرد .. واعنى
بذلك إنسان الحضارة السائد - هذا
الإنسان المتمرد اتجه إلى الوسائل
وجعلها غاية ..

هذا الإنسان وصل إلى قمة
الحضارة التي وفرت له كل شيء من
متع الحياة وملذاتها والتي جعلها
غاية ووفرت له كل اسباب الرخاء
والرفاهية والنعيم والراحة ، ولكنه
مع ذلك لا يشعر بالسعادة بل إن هذه
الحضارة سلبته كل أسباب السعادة
وأصبح يعيش في اضطراب وقلق
ومعاناة .

وقد أكدت المؤتمرات العلمية
العالمية التي كان لي شرف المشاركة

د . فكار

لقاء استمر اكثر من ساعتين

فيها ان الإنسان لم يعان طوال تاريخه
مثلا يعانى في القرن العشرين
فالمعاناة النفسية أصبحت كالوباء في
المجتمعات المتقدمة ، حتى ان بعض
الإحصاءات التي اجريت سنة ١٩٩١
اثبتت ان ٨٥٪ من سكان المدن
الصناعية الكبرى في الغرب لا ينامون
إلا عن طريق الحبوب المنومة .
وهذه مشكلة كبرى فلم يعد هذا
الإنسان الذى يبتسم تلقائيا ويبكى



١٩٩٢ س. ١٢ ج. ١

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رد الاعتبار للدين

ونحن نتمنى أن تكون هذه التحولات هي المنقذة للبشرية . مع أن هذه التحولات ربما كانت على مستوى الوسائل والتكنولوجيا والتقدم العلمي والصناعي . ونحن في أمس الحاجة إلى التحولات الكبرى على مستوى الإنسان .

وتساءل الدكتور فكار : هل نحن بصدد رد اعتبار للوحدانية ؟

أعتقد أن هناك إرهافات بدأت لرد الاعتبار إلى العقيدة والعودة إلى الدين .

وبدأت المنافسة بين من يتبنون رد الاعتبار إلى الدين . فاليهود يحاولون عن طريق مايسمونه « الأبراهيمية اليهودية » ويقولون إنها ستفوز في القرن الواحد والعشرين ، عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية حينما تصل إلى السيادة العالمية .

كما نشطت المسيحية الكاثوليكية بقيادة بابا الفاتيكان من خلال مالها من دور نشط في مختلف القارات .

دور الإسلام

والإسلام بدوره عليه أن يعي أن له دوراً في هذه الساحة . ليس بأن تلصق به تهم الأهراب والتخريب والتدمير والعنف . أبداً .

وإنما الإسلام مهياً للنزول إلى الساحة ولكن بعقل واع بمبادئه وأهدافه . واعتقد أن الإشكال الأكبر للإسلام هو المسلمين الذين يعدوا عن الإسلام .

فعلينا أن نتفاهم أولاً مع الإسلام . وهذا سيقودنا إلى التفاهم مع المسلم الآخر . وبعد ذلك التفاهم مع غير المسلمين من أهل الكتاب وغيرهم . فمشكلة الإسلام ليست فقط مع الآخرين ولكنها في الأصل مع المسلمين . وجانب كبير من مشاكله مع الآخرين جاءت نتيجة لتزحلق من يتشاجرون داخل الدار . ومن حشروا أنوفهم من خارج الدار وجدوا تشجيعاً من أصحاب الدار أنفسهم . ولذلك أعدائنا ينتظرون منا أن نخطيء ليحققوا أغراضهم . ومن هنا أن الأوان أن يكون المسلم في خدمة الإسلام . لأن يكون الإسلام في خدمة المسلم . فالإسلام ليس له مشكلة والمشكلة في المسلمين .

أهمية ديار الإسلام

وعن سؤال حول موقف العالم الإسلامي والعربي من التحولات المعاصرة ومدى تأثيرها وتأثيرها بها قال الدكتور رشدي فكار :

لا بد أن نعرف شيئاً مهماً للغاية . وهو أن ديار الإسلام سيكون لها شأن في المسيرة الحضارية في بداية القرن القادم لسببين أساسيين :

أولهما : أن ديار الإسلام قدرها أن تكون متحركة أو متحكم فيها . فهذه المنطقة تتحكم في المضائق البحرية . والممرات الجوية . وتتحكم في المسارات البرية بين قارات العالم . وستزداد هذه الأهمية في المستقبل . فليست ديار الإسلام دياراً هامشية ولكنها ديار متصدرة وهذا قدرها .

وثانيهما : أن إرادة الله سبحانه وتعالى شاعت أن تكون ديار الإسلام هي ديار الطاقة المحركة التي ترتكز عليها حضارة الغرب في تقدمها العلمي ومعرفتها التكنولوجية . وتطبيقها الصناعي . فرغم مايشيعون ويزعمون من عصر الطاقة النووية والشمسية والهوائية وغيرها من أساليب المغالطة والتخطيط السيكولوجي الرهيب لاقتناعاً بأن طاقتنا لم يعد لها قيمة فإن الواقع يؤكد أن ديار الإسلام ستظل لمدة مائة عام قادمة هي الديار التي تحرك الكون .

مصير الحضارة في أيدينا

فبدون الطاقة يصبح لاقية العلم والمعرفة التكنولوجية والتطبيق الصناعي . لأن كل شيء سيتوقف . لا بد أن نعي ذلك جيداً .

وبالتالي كان المفروض على ديار الإسلام أن يعوا أن حضارة الغرب مصيرها تحت أقدامهم وفي أرضهم . وبدلاً من أن يجاهروا بالعداء والإنفعالات . كان عليهم أن ينجحوا أسلوباً آخر من التفاهم العقلاني الذكي . كنت أفضل فعلاً أن تكون أمة الإسلام مهابة ولديها هذه الطاقة الرهيبية المحركة للكون .

وهذا الموقع الحساس المتحكم في الكون . أن يكون لديها الذكاء المتحكم والقادر على أن يفعل شيئاً لمصلحة أمته . ولكن المشكلة أننا نحركون بعضلاتنا . وتركنا الآخرين يتحركون بعقولهم .

ولذلك نقول : أن الأوان أن يحترم العقل المسلم وأن تكون له مكانته . وأن تركز وتتشمع العقول القادرة على أن تكون الغلاف الذي يؤمن مسيرة الأمة في القرن الحادي والعشرين . لأن المعركة ستكون ذهنية والذي لاذهن له لا مستقبل له . فعلينا أن نعي ذلك من الآن . وأن نسعى لأحرار القدرات العلمية والتكنولوجية التي تعمل على تكثيف قدرات الذهن وتكثيف عطائه واستعداده حتى يكون لنا دور يليق بمكانتنا وتاريخنا .

التحولات مستمرة والأزمة قادمة

وفي رأيي أن التحولات الضخمة التي حدثت مؤخراً في المعسكر الشرقي وارتداد الماركسية . هو رد اعتبار للفلسفة الأساسية لهذا الكون وهي الدين . فالنظريات الوضعية استهدفت . أشباع بطن الإنسان وغرائزه بينما الإنسان أسمى من ذلك وهذا مااتفق عليه قمم وقادة الفكر الإنساني في القرن العشرين من الفلاسفة .



المصدر : المساهمات

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ أبريل ١٩٩٢

جواهر «الصل» الإسلامي

من الطبيعي جداً، أن توجد في كل مجتمع، اتجاهات سياسية، وايدولوجية مختلفة ومتعددة، ويتزايد هذا الوجود كلما ارتفعت درجة تحضر ذلك المجتمع والعكس ليس صحيحاً دائماً، إذ يجد المرء في الغالب تعدداً في الاتجاهات المختلفة، حتى في أكثر المجتمعات بدائية، وتخلفاً. وهذه الحقيقة، لا تعني مطلقاً انعدام وجود اتجاه عام غالب وسائد، أي تعتقه غالبية الشعب المعنى، ففي معظم الحالات، غالباً، ما تجد في كل مجتمع انساني خلال فترة زمنية معينة، اتجاهات غالباً يعتنقها غالبية أفراد المجتمع، إضافة إلى الاتجاهات الأخرى المتعددة التي يعكس كل منها موقف ورأي قلة منا، وقلة هناك من أفراد المجتمع.

وبالطبع يتنافس كل اتجاه مع الآخر.. محاولاً البرهنة على أنه الأفضل، ومن الطبيعي، أن تنشأ الصراعات المدمرة، بين أنصار الاتجاهات المختلفة، في كل مجتمع، عندما لا توجد طرق ووسائل سلمية، تحترم كل اتجاه، وتعطيه حق التعبير عن ذاته، في إطار قانون عام ترتضيه أغلبية المجتمع.

ومن دروس التاريخ، التي لا بد وأن نتذكرها دائماً، أن تلك الصراعات يمكن أن تحيل حياة المجتمعات إلى جحيم حين لا توجد ضوابط تحول دون وقوعها، فتأخذ تلك الصراعات تلقائياً طابع الدمية والدمار.

ومن دروس التاريخ أيضاً، أن تحكيم مبدأ «البقاء للأقوى» مادياً وهو قانون الغاب في مثل هذه الحالات، لا يمنع تلك الصراعات، ولا يلغيها، على المدى الطويل. بل أن سيادة ذلك القانون، لفترة معينة، تضاعف من الجراحات وتولد الأحقاد، وتشعل غرائز الانتقام والتريص، الأمر الذي يجعل تلك السيادة بمثابة غطاء قابل

بقلم :



د. فاضلة يحيى فاضل

استاذ جامعي سعودي

للزوال، لنار موقدة يصطلي بها المجتمع، عاجلاً أو آجلاً. ولن يطفيء تلك النار، ويخمد جذوتها الا نظام عام يعطي كل ذي حق حقه، ويحترم الانسان وكرامته وآراءه، في إطار ترتضيه الغالبية. ولقد عانت الانسانية من ذلك الصراع، بين ذوي الاتجاهات المختلفة الأمرين وقاست الكثير من ويلات الحروب، ومأسى الكوارث والدمار، التي تنتج عنها. وهذا مادفع عقلاء الانسانية دفعاً ومنذ فجر التاريخ لمحاولة ايجاد «حل» عملي لهذه الاشكالية الخطيرة المنخفضة عن الطبيعة البشرية المعروفة. وقد توصل العقل البشري إلى حلول عدة أهمها: مبدأ تحكيم رأي الغالبية مع عدم الإضرار بالأقلية، على أن يتم ذلك عبر فترات محددة وفي إطار قانوني عام.



المصدر : المسلمون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ أبريل ١٩٩٢

ترتضيه فعلا اغلبية افراد المجتمع المعنى.
ونال ذلك الحل، تقدير واعجاب غالبية المعنيين.. حتى اولئك الذين لم يسعفهم ذلك الحل، في تحقيق كل مايتقونه لأسباب عديدة، أهمها: ان الحل البديل الممكن بالنسبة لهم كان ومازال اسوأ.
المهم ان الغالبية تعتبر ذلك الحل، بمثابة العرية التي يدفعها الناس، متجهين بها إلى القمة الادارية حاملين فيها من يرتضونهم للحكم، خلال فترة معينة، وفق قواعد معينة ومحددة. ولم نسمع - الا فيما ندر - عن اناس يريدون حرق تلك «العرية»، بعد ان توصلهم إلى الصدارة.
ونحن المسلمون، لدينا «الحل الإسلامي» المتمثل في مبادئ الدين الإسلامي الحنيف الصحيحة.. وهو خير الحلول، على الاطلاق لهذه الاشكالية. بل لكل جوانب ومشاكل هذه الحياة الفانية. كل الذي يحتاجه المسلمون هو تطبيق مبادئ هذا الدين الحنيف - كما ينبغي - لنبرهن للجميع مسلمين وغير مسلمين ان الحل الإسلامي هو افضل من كل الحلول الأخرى، وفي كل زمان ومكان.
ان الإسلام لايرفض التعددية ان تمت في اطار الشرعية الإسلامية القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية الفراء. فالفارق الرئيسي بين الحل الإسلامي والحل الغربي، يتجسد في: قبول الإسلام لمبدأ تحكيم رأى الغالبية، شريطة توافق ذلك الرأى مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف وليس وفق دستور، يسمح بتحكيم رأى الاغلبية، مهما كان، وفق قواعد وضعية معروفة ■



المصدر :

التاريخ : ٢٩ أبريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أكذوبة بنسار اليسار

قرآن مقالاً نشر في صحيفة الاماني بتاريخ ١٩٩٢/٤/٨ م تحت عنوان « اليسار الاسلامي » موجود ... موجود ... يا شيخني ، يتوقيع خليل عبد الكريم ، . يرد على تصريح صحفي ادلى به الامام الاكبر شيخ الازهر لجللة آخر ساعة بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٨ م وقال فيه : لا وجود لليسار الاسلامي ، وان الاسلام ليس له يسار ولا يمين ..

والنقل يبدأ بدفاع عن النفس لوجهه الكاتب ، حيث عد نفسه من ابطال اليسار الاسلامي المزعوم ، الذين وصفهم الكاتب بانهم يمثلون نخبة من خيرة ابناء هذه الامة علما وفقها وخلقا ، بل ان على قمتهم من وصفه بأنه استاذ الاسانذة بجدارة وجسارة فائقين .. !!



المصدر : المسنور

٢٩ أبريل ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويسوق الكاتب قوالب لفظية
وعبارات جوفاء فيقول :
إن اليسار الاسلامي لا يعترف الا
بسلطة العقل ، ويرفض الحدس
والفيض والاشراق والعلم اللدني
والنور المقدس في القلوب ،
وينصرف عن الرقى والتعاويذ
والتماثل والادعية والتهويمات واللاما
ورائيات .. !!

وهنا نجد الكاتب الهام يخلط حقا
بباطل ، ويضم صدقا وكذبا ، فالعقل
هو مناط التكليف ، ولا دين لمن لا
عقل له ، ولا عقل لمن لا دين له ، ولكن
العقل شأنه شأن كافة حواس الانسان
محدود ، وله مجال يعمل فيه ،
ويحتاج الى نور الوحي ليقوده الى
شاطئ الامان ، فالعقل مع الوحي
نور على نور ..

والكاتب اليساري يجمع في الرفض
بين الحدس والنور المقدس في القلب
، وينسى قول الله تعالى : يا ايها الذين
امنوا إن تتقوا الله يجعل لكم فرقانا ،
(سورة الانفال) :

ويجمع في الرفض بين التهويمات
والادعية وينسى قول الله تعالى ، وقال
ربكم ادعوني استجب لكم إن الذين
يستكبرون عن عبادتي سيدخلون
جهنم داخرين ، (سورة عامز)
ويخترع الكاتب تعبير « اللاما
ورائيات » ويرفضها وهي تعني شرعا
الغيب او السمعيات ، وقد قال الله
تعالى : إنما تنذر من اتبع الذكر وخشى
الرحمن بالغيب فيشتر بمغفرة واجر
كريم ، يس ()
وقال جل ذكره « جنات عدن التي وعد

ولعل الكاتب يفيد اذا قرا هذه الآية
الكريمة :
« إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا
لست منهم في شيء ، إنما امرهم الى
الله ثم ينتهزم بما كانوا يفعلون
(سورة الانعام)
ونحيله ايضا الى قوله جل شأنه :
« ولا تكونوا من المشركين من الذين
فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما
لديهم فرحون » سورة الروم

ان انقسام المسلمين دنيا هو مظهر
انحراف فكري كمظاهر الانحراف
الخلقى التى تقع في دنيا الناس ، لا
يحسب على الاسلام بل يحاسب عنه
المسلمون ، وهذه هي النقطة التى لم
يفهمها الكاتب ..

فاذا كان هناك يسار فلا يحسب على
الاسلام ، وعندما يقال : يسار
اسلامى فلا ينسب الى الدين ، وإنما
ينسب الى المجتمع بمعنى ان الناس
فيهم المنحرفون والزنادقة والملاحدة
والشيوعيون .. ثم ما مدى صحة
هذه النسبة الى المجتمع ؟ فهل يصح
ان يقال : الاحاد الاسلامى على حد
تعبير واضح لا يغيب عن احد مهما
كان سوء تفكيره ، فهذه النسبة كاذبة
، فلا ينسب الى الاسلام الا ما كان
قرانا مجيدا وستة صحيحة وفي اطار
الفهم الصافي لهما ، الذى نعبر عنه
بالاجتهاد وداهية الدواهي ان صاحب
اليسار الاسلامى المزعوم رفض في
مقاله كل ما وراء المادة ويصر اصرار
متكررا على ذلك فيقول :

إنه ليس في حاجة الى شيء لا يراها
بعينيه ، ولا يسمعا بأذنيه ، ولا
يلمسها بيديه ،
وهو تريد لمقولة استاذ صاحب
الجدارة والجسارة ، وكلاهما يردد
مقولة كارل ماركس في مخطوطاته
عندما رفض السؤال عن خلق
الانسان الاول او الطبيعة ككل ،
واعتبر السؤال تجريدا يتناق مع
موضوعية الطبيعة والانسان فلا
يجاب عليه .. !

ويعلم الله ان هؤلاء الابطال
اليساريين من الشخصيات القليلة
التي لا تعرف انتماء لقيم ولا يقينا في
دين ، ويسخرون من الذين آمنوا ..

وإن استاذ الاستاذ الذى يقف على
رءوس اليساريين يرفض قضية وجود
الله ، ويعدها امرا مرحليا يتغير
بتغير الزمان ، وإن الله اليوم - في
نفس المقلب بالجدارة والجسارة -
هو الارض وسيناء ، والانتاج ،
والتحريك .. الى غير ذلك من الاشياء
التي نسعى لتحقيقها .. !!

ولقد رفض الزعيم المتوج ان ينطق
بكلمة التوحيد في المؤتمر الذى عقدته
الجمعية الفلسفية المصرية بالتعاون
مع كلية اصول الدين بجامعة الأزهر

وقدم كاتب المقال تساؤلا يخرج عن
دائرة الموضوع فقال :

« ما دام الامر كذلك (يعنى وجود
لليسار الاسلامى) فلماذا انقسم
المسلمون الى ستة وشيعة وخوارج ؟
وفي علم الكلام والعقائد او اصول
الدين الى معتزلة واشعرية وما
تريدية ؟ وفي الفقه الى احناف ومالكية
وشوافع وحنابلة ؟ ..

ونحن بدورنا نساله :
هل انقسام المسلمين حجة على الاسلام

وهل الانقسام في الدين تكليف شرعى
او انحراف واقعى ؟
وهل الاجتهاد في الدين يعد انقساما ؟
ان الخلط بين الاسلام كدين
والمسلمين كبشر هو الذى غيب عقل
الكاتب فجعله يقول : والاسلام ليس
بدعا في ذلك (الانقسام) بل هذا هو
الشأن فيما سبقه من اديان .. !!



المصدر : المورد

٢٩ أبريل ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرحمن عباده بالغيب إنه كان وعده ماتيا (سورة مريم) .
 واول صفة من صفات المتقين في سورة البقرة « الذين يؤمنون بالغيب » وهكذا يجتر الكاتب قوالب اليسار في كل مكان ولا علاقة له بإسلام أو قرآن ويصر الكاتب على ركوب الموجة التي يركبها اليساريون دائما وهي موجة السخط العام ويتحدث عن الذين طعنهم الفقر ، وقصم ظهورهم المرض ، وأغشت عيونهم الأمية ، وأعماهم الجهل ..

واذكره بالجد الاعلى لليساريين . كارل ماركس . حين وثب الى موجة العمال وازكى فيهم روح الحق واعتبرهم حلقة في صراع تاريخي سيصل يوما الى الغاء الملكية الخاصة وبناء المجتمع الاسطوري ، فقاموا بالعنف النوري ، ومارسوا الارهاب الاحمر ، وطبقوا ديكتاتورية البروليتارية .. واخير انقضت الغمة وانكشفت الحقيقة المرة ، لقد كان طواغيت الماركسية ذئاب البشرية يفترسون قبيها وتملأها العليا وكانوا قطاع طرق يسرقون ثروات الشعوب ، وكانوا كهنة اصنام يخدعون ضعاف العقول ومرضى القلوب ،

وسقط الدب الاحمر وحاققت عليهم اللعنة ، وتعقبهم العدل الالهي . دمر الله عليهم وللكافرين امثالها . وتتوالى خرافات اليسار الاسلامي المزعوم فيرى ان العلم هو الحكم التجريبي وهو الطريق الامثل والاوحد لحل المشكلات ، وان العلماء الحقيقيين هم اصحاب العلوم التجريبية ، وهم وحدهم الذين يكتبون « الروشحات » ، لما تنردى فيه المجتمعات من ازمات ..

ايها الكاتب الهمام : لقد ضيقت واسعا ، واقصمت نفسك على قوم لست منهم ، فهل انت طبيب او مهندس او ميكانيكي ؟ !
 ان الفقه في الدين قبل البحث التجريبي

ان الاخلاق قبل العلم
 وإن الايمان قبل العمل
 وإن العقيدة قبل السلوك
 وإن البحث التجريبي في غيبة الدين الصحيح قد دمر نجازاكي وهيروشيما ، وانتج اسلحة الدمار الشامل ، واورث الابدن ويسر سبل الفاحشة بما يسمى بنك الاجنة والارحام المؤجرة وبدد الطاقة الانسانية ، واخترقه اليهود الصهيانية ..

وليعلم الناس جميعا انه لا قيمة لبحث تجريبي بعيد عن خشية الله ، وان البحث التجريبي الذي يقف على العلل القريبة وينسى الفاعل المختار المدير الاعلى - هو والجهل سواء .. قال الله تعالى و .. ولكن اكثر الناس لا يعلمون ، يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون « الروم » فان قوله يعلمون ظاهرا بدل من قوله لا يعلمون ، فالعلم الذي لا يجاوز ظاهر الحياة الدنيا يساوى عدم العلم ..

ثم يرفض الكاتب اليساري شعارا « تعالوا نصلح الدنيا بالدين » ويقدم شعارا بديلا هو : نحن نبدا بصلاح الدنيا .. ونحن نسائلة : كيف تبدا بصلاح الدنيا في غيبة الدين ؟ ! وهل الدنيا التي تقصدها هي شبكات المجارى وشق الطرق ونشاطات السحاب والقرى السياحية والنوادي الليلية ؟ !

ان صلاح الدنيا اعمق من تفكير اليساريين واكبر من تصوراتهم فالدنيا علاقات ومشاعر ، وحقوق وواجبات في الحرية والكرامة والمساواة قبل ان تكون ماكل ومشارب ..

إن ربنا سبحانه وتعالى علمنا ان نقول : « ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار » (سورة البقرة)
 وعلمنا ذلك المنهج : .. « وابتغ فيما اتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك

من الدنيا واحسن كما احسن الله اليك ولا تبغ الفساد في الارض ان الله لا يحب المفسدين » (سورة القصص)
 اما دنيا اليسار فهي الكبت والقهر والحرمان والتسلط والظلم والتجسس والدناءة والخسة والصغار في كل شيء ..

واخيرا يهدم الكاتب اليساري الدين كله عندما يتباهى بمبدأ تاريخية النصوص وضرورة ربط الآية الكريمة بسبب نزولها ، والحديث الشريف بمناسبة وروده .. وينسى الكاتب ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وان معرفة سبب نزول الآية بتعين على فهم النص وليس على رفض النص ، وشتان بين الموقفين ..

وللكاتب اليساري فكرة خبيثة سجلها في كتاب له يسمى « الجذور التاريخية للشريعة الإسلامية » جعل العبادات والمعاملات في الاسلام موروثات جاهلية الاساء ما يحكمون »

وإن كلمة الامام الاكبر شيخ الازهر تظل الكلمة الحكيمة الفاصلة عندما قال : الاسلام ليس له يسار ولا يمين ، انما هو الاسلام ، لانه دين وليس مذهبيا سياسيا او اجتماعيا .. وانما هو دين الله ، وله رسول اسمه محمد خاتم النبيين ..

والمسلمون الذين ينزلون عند حكم الله ورسوله هم المسلمون وانه ينبغي ان يكون الاختلاف او الخلاف في امور ليست من اصول الدين ، وإنما هي امور حياتية او مطامع ذاتية ، لا ينبغي ان تكون في ذاتها سببا للفرقة بين المسلمين ...



المصدر: عن الإسلام

مايو ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مشروع النهضة الإسلامية

د . أحمد كمال أبوالمجد

كل حديث عن الإسلام في كثير من
الأوقات يمضي مُرسلاً نظرياً مجرداً بعيداً
عن واقع الناس مقطوع الصلة بهمومهم
وبأملمهم في مستقبلهم ، وهو كلام لا
رصيد له ، وأخشى أن يكون من العلم
الذي كان النبي ﷺ يستعيد بالله منه في
دعائه المأثور حين يقول : « أعوذ بالله من
علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن دعاء
لا يسمع » .
ولا بد أن يكون في خاطرنا قول الله
تبارك وتعالى :



المصدر : حين الإسلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : مايو ١٩٩٢

وتلك المشكلات وسط ظروف صعبة .

إن النهضة في زماننا هذا يسميها الناس بالتنمية الشاملة في مجتمع من المجتمعات فيه الملايين من البشر موارده قليلة نسبيا عدده كبير نسبيا ، ديونه كثيرة مشاكله عديدة ، الدنيا من حوله تتربص أو تسبقه على أقل تقدير وهو يريد اللحاق .

جهد الإنسان :

إن معركة النهضة ومعركة التنمية تعتمد على أمرين :

على الموارد التي حبا الله بها مجتمعنا سواء أكانت موارد طبيعية مناخية ، وموقع جغرافي ، ولكن الذي يحول هذه الموارد إلى خير وثروة ونماء وإلى رخاء هو جهد الإنسان الذي به تجري المشيئة الإلهية يقول الحق تبارك وتعالى :

قَتَلُوهُمْ يَغْدِبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ

سورة التوبة - آية : ١٤

فإن الله تبارك وتعالى يجري كثيراً من سنته على أيدي خلقه .

إذا تنمية أى مجتمع من المجتمعات لا تكون إلا بالقوة

لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّبْوَاهُمْ إِلَّا مَن أَمَرَ
بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ

سورة النساء - آية : ١١٤

ونحن أمة كثيرة الموم عديدة المشاكل تحيط بها قوى بعضها يحب وأكثرها يكره ، بعضها يعين وأكثرها يتربص ولا زال بأسنا بيننا شديدا فلا يجوز ولا يليق أن تكون أحاديثنا في أمور بعيدة عن هذه الموم مقطوعة الصلة بهذه المشاكل .

لهذا أحب أن تكون وقفنا معا ، وقفة قوم مسئولين عن حاضرهم يهتمون ليتدبروا أمرهم ، لا موقف قوم يستمعون إلى متحدث أو خطيب فيحبون بعض ما قال ويستخطون على بعض ويمضون كما جاءوا وينفرط العقد وتعود الأمة إلى مسيرتها دون أن تأخذ بنية تستعين بها على حاضرها ومستقبلها .

إننا بغير تعقيد ولا مصطلحات كبيرة أمة تبنى نفسها وتعيش أزمة من أزماتها وتسمى بكل العزم ، وكل الحزم ، وكل النية الطيبة لتقهر هذه الصعاب



المصدر : منبر الإسلام

التاريخ : مايو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شبابنا يعاني من بطالة ، لأن المجتمع كله يمر بمرحلة انتقال طالما واجهنا بها المسئولون وحدثونا عنها بصراحة لا لتكسر هممتنا أو ليخيب رجائنا وإنما لترفع الهمة حين تعرف حجم التحدي وصعوبة الطريق ووعورة

المسلك .. نحن نجتاز مرحلة ١

نحن نجتاز مرحلة انتقال من نظام اقتصادي كان قائما على الانغلاق إلى نظام قائم على الانفتاح والتعامل مع اقتصاديات العالم وقوانين السوق بحرية .

نحن نمر بمرحلة انتقال من نظام سياسي قائم على المركزية الشديدة والشمولية شبه الكاملة ، إلى نظام قائم على الحرية وتبادل الرأي . وتعدد الآراء والمنابر والأحزاب في المجتمع ولذلك كله ضريبة وثمنه الذي لا بد أن يدفع .

في النظام الدولي :

نحن فوق ذلك كله نعيش في عالم هو يمر بمرحلة انتقال من نظام دولي قائم على التوازن والتسابق على التسليح ونوع مختلف من الأنظمة على جديده التكبريت فيه سرقة المذهب ونقطة فيه نظام وتهاوت منه دوله وانظمة واهل الناس يتطلعون ويتساءلون عن شكل النظام الجديد الذي لا بد ان يقوم على انقاض النظام القديم .

في مراحل الانتقال هذه تكون الحيرة ويكون الضياع ويكون الشك ويكون التساؤل وتكون الخطى المترددة الحائرة .

فمن الأمانة أن نقول إن شباب مصر وشباب الأمة العربية والعالم الإسلامي يواجه هذا كله ، لأنه إذا كان الماضي صنع هذا الجيل فإن المستقبل هو قلب جيل الشباب .

البشرية التي إذا صلحت أحسنت استخدام الموارد ونمتها وزكيتها وزادت منها وخلقت منها نوعا من الرخاء والنهضة .

وإذا خاب فألها وتقاعست همتها وقعدت عزيمتها وتراجعت عن العمل هبط أمرها وتراجع شأنها ولم تكن ثمة نهضة ولم تكن ثمة تنمية .

إذا يجمع العلماء على أن باب النهضة ومفتاح التنمية هو القوة البشرية ، وإذا كان هذا هو الحال فإن القوة البشرية الفتية في كل أمة هي الشباب الذي يمتاز بحماس القلب وبتهوج الإرادة والمشيفة وبالتطلع إلى المستقبل وبعافية النفس والبدن وبالتطلع والطموح ، من أجل ذلك كان الذي يريد أن ينمي عليه أن يبدأ استثماره في قطاع الشباب ، ولهذا نقول وسنظل نقول أن أي إنفاق تنفقه الدولة في ميدان الشباب لا يعد من قبيل الخدمات وذلك أدنى وأيسر فوائده ، وإنما هو استثمار حقيقي لأنه يعد العدة التي بها تستثمر الموارد ، وبها تتحرك الطبيعة وقواها وبها وحدها يكون النمو وتكون النهضة .

فلا غرابة أننا إذا توجهنا إلى النهضة وجهنا كلامنا إلى الشباب الذي هو من الأمة كالقلب إذا صلح ، لصلح كل شيء وإذا فسد ، فسد الجسد كله . الأمر الثاني شباب الأمة الإسلامية في بلدان العالم العربي والإسلامي يعيش أزمة تتمثل في حيرة الفكر بين مذاهب شتى وبين عقائد مختلفة ، وبين انتفاءات وولاءات متنافسة متصارعة .

شبابنا يعاني تمزقا في الوجدان ، مشاعره لا تستقر على حال لا يقبض على وجهته بيده لينطلق بقواه ، فهو يدور حول نفسه مشتب الفكر ممزق الوجدان ثم هو بعد ذلك كله يعاني أزومات اقتصادية واجتماعية لا نهون من شأنها أبدا لكننا سنعود للحديث عن الهمة العالية التي تعين عليها



المصدر : هفتون الامسلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

مايو ١٩٩٢

الشباب الذى يحتاج إلى ان يرتفع عن صغار هموم الخلاص الفردى ليشغل نفسه بخلاص الأمة وتبعات المسؤولية ومسئولية الرسالة التى حملها الإنسان .
لا فرار من المسؤولية :

النهضة ليست سرأ وأمة المسلمين ليس بينها وبين الله عهد يخليها من المسؤولية فإن الله تبارك وتعالى عدل حكيم هو القائل سبحانه :

لَيْسَ بِأَمَانِيْنِ وَلَا أَمَانِيْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزِيْهِ - سورة النساء -

سورة النساء - آية : ١٢٣ -

وهو القائل فى حديث قدسى إن مناديا ينادى من قبل الرحمن يوم القيامة « يا بنى آدم جعلت نسبا وجعلت نسبا جعلت فلان ابن فلان وجعلت » إن أكرمكم عند الله أتقاكم « فاليوم أرفع نسبى وأضع أنسابكم » .
الفارق بين موقف الإسلام وموقف اليهودية أن اليهود ظنوا أنهم اتخذوا على الرحمن عهدا ، وقالوا : نحن أبناء الله وأحباؤه ، وزعموا أنهم معفون من الجزاء مستثنون من سنن الله مؤثرون على غيرهم .

أما نحن فالله يعلمنا أنه إن نصره نصرنا ، وأنه ينصر الذين إن مكنهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر فالقضية عندنا بميزان وحساب ، فضل المسلمون بما قاموا عليه وأقاموه من سنن الله ومن فضائل الأخلاق ومن وصل أنفسهم بالحق تبارك وتعالى .

إن أمر المسلمين ليس بدعة ، والسماء لا تتدخل لتنقذ المسلمين من سوء عملهم أو لتجزيهم بما ليسوا أهلا له إلا حين يسبقون بالفضل وحين يبدأون بالتقرب إلى الله تبارك وتعالى ، وحين يستنفذ الجهد سعيا وأخذًا بالأسباب وجهادا فى سبيل الله ، حينئذ إذا قصرت

أتساءل سؤالين - ما هى أوائل معالم الطريق إلى نهضة مصرية عربية إسلامية .

وما هو مضمون التبعة التى يحملها الشاب المسلم تجاه ربه ونحو نفسه ونحو أمته .

نحن فى عالمنا حين نواجه أزمة فإن المسلمين يسلكون أحد سبيلين منهم من يشغل نفسه بخلاص نفسه ومنهم من يشغل نفسه بخلاص أمته وتلك درجة ومرتبة من الجهاد أعلى وأفضل ، لأن من يشغل نفسه بخلاصه الفردى يملك أن ينزول وأن يعكف على الماضى

وأن يقيم علاقات بينه وبين ربه - هلكت الأمة بعد ذلك أو نجت ، صلحت أو فسدت فلا عليه - إنما هو يريد أن يدخل الجنة قفرا .

أما الجهاد الأفضل والمرتبة الأعلى وأما مقام النبوة الذى كان صاحبه يقول أمتى أمتى وهو فى أشد أوقات الضنك الشخصى ويهدد خلاصه الشخصى ولكنه مشغول بأمته - وهذا مقام النبوة ومقام الجهاد الأفضل .

فالشباب المسلم حسن الإسلام صحيح الإيمان الموصول بالله تبارك وتعالى الذى يليق به وصف الفتى هو الذى يشغل نفسه بخلاص الأمة ولا تشغله خاصة أمره عن هموم أمته .

إن الذى ينحصر فى ذاته ونستولى عليه هموم نفسه ينضم ويستهلك ويحجز ، أما الذى تتوق نفسه إلى خلاص الأمة وإلى نجات المؤمنين جميعا والذى يكون مشغولا ليل نهار بهذه هموم الكبار فلن يتسع وقته للهموم الصغيرة الأولى ينفق ساعة من النهار فى المعارك الصغيرة التى يرى شبابنا ينصرف إليها ويضل عن طريقه وتترلق أقدامه فى وحدته .

لهذا فإننا حين نتحدث عن مسئوليات الشباب وتبعات الشباب فنحن نعالج قضيتين :

قضية الأمة التى تحتاج إلى هذا الشباب ، وقضية



المصدر : صميم الإسلام

التاريخ : مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جهودهم جاءهم العون الإلهي أما أن يقعد أحدهم عن طلب الرزق ويقول يارب ارزقني وقد علم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة فذلك من قبيل تمنى الأمانى على الله تبارك وتعالى ، وليس هذا إيماناً إنما الإيمان ما وقر في القلب وصدقه العمل .

والله تبارك وتعالى أودع في هذا الكون سنناً أنه لا يقين بغير معرفة ولا معرفة بغير علم وأودع سنناً أنه لا جزاء بغير عمل ولا ثمرة بغير جهاد وكسب ، وأودع في هذا الكون سنناً أنه لا يصل إلا من رتب أموره ونظم نفسه وأعد لخصوم الإسلام ما استطاع من قوة ومن رباط الخيل .

هذه هي الشروط الثلاث للنهضة علم من أربابه ، ومنهج عمل ، وتنظيم إذا أغفله المسلمون لم يصلوا أبداً وتحلى عنهم الحق تبارك وتعالى لأنهم حينئذ يكونون قد قصروا في الأخذ بالأسباب .

والله تبارك وتعالى يقيم الحجة على البشرية لا ليكون للناس على الله حجة بعد الرسل ، فقد بعث الرسل مبشرين ومنذرين مبشرين لمن يعمل ، منذرين لمن يقصر ، ونحن لا نتمتع باستثناء في هذا .
فلنراجع أنفسنا ونحاسب أنفسنا على هذا المحك للثلاث الشعب .

أين العلم وما طريقه ؟ أين العمل وما منهجه ؟
أين التنظيم وما دروبه ومسالكه ؟

فريضة .. وتفريط :

أما العلم في منهج الإسلام - وقد فرطنا في هذه الفريضة تفريطاً ما بعده تفريط - إن الذين يتابعون أعمال السلطات في هذا البلد يستطيحون أن يسمعوا في الإذاعة أو يشاهدوا في التلفزيون ما يجري في مجلس الشورى ومجلس الشعب من تقرير لجنة التعليم وهذه أمور من صميم الدين لأنها من صميم الدنيا - وفي منهج

الإسلام لا ينفصل الدين عن الدنيا ولا تبعد الدنيا عن الدين من أراد أن يجتهد للمسلمين فليغمس يده ويدس أنفه في هذه المهوم .

يقول تقرير لجنة التعليم إن الأمية في مصر لا تزال تمثل ٤٩ في المائة من مجموع السكان ، هؤلاء الذين يراد لهم أن يشيروا على الحاكم وأن يكون أمرهم شورى بينهم وأن يتشققوا وأن يتقنوا فنون الحضارة لتلحق أمتهم بسائر أُمم الأرض هذا الشعب لا يزال تسعة وأربعين في المائة من أبنائه في عداد الأميين لا يقرأون ولا يكتبون ، فأنا لهم معرفة ما يدور في الدنيا أو معرفة ما يدور حولهم ، وأنا لهم أن يكونوا مواطنين قادرين على الإسهام الفعال في تنمية هذا البلد وفي تحقيق النهضة .
إن العلم يقتضى أمرين أولهما أن تثق بهذا العقل الذي هو نعمة الله الكبرى ومدخلنا إلى كتابيه الكتاب الذي نقرأه مجموعاً بين ضفتي المصحف والكتاب الأكبر الذي هو سنن الله وآياته وآلؤه في الكون الذي أُرشدنا إلى تعلمه يقول الله تبارك وتعالى :

قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا

سورة النمل - آية : ٦٩ -

والذي علمنا أن اليقين يأتي من بابه ، إذ يقول الحق تبارك وتعالى :

سُبْحَنَهُمْ ءَايَاتُنَا فِي السَّمٰوٰتِ وَفِي الْأَرْضِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَّبِعَنَّهُمْ أَنَّهُ أَلْحَقَ

سورة فصلت - آية ٥٣ -

فما بال أقوام في هذه الأمة يعطلون هذه العقول ويظنون أن الدين يبدل عنها وأن النقل يبدل عن العقل وأن العقل من الشيطان أو يكاد أن يكون كذلك ، كأنما الرُوحى من عند الله والعقل من عند غير الله ، ولو تأملوا لعرفوا أن هذا بعبث وأن تلك نعمة من عند الله العقل في وعى الإنسان أن يكون أسبق من كتاب الله



المصدر : هبة الاسلام

التاريخ : مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأن الطبيعة والكيمياء والفلك والآلات الحاسبة هذا نور من نور الله ، إنما كان علمنا قد سبقنا إليه فليس معنى هذا أن العلم الديني أقرب إلى الله من هذا العلم ، العلم لا لأن هذا العلم بالغ وليس بالفقه وحده تقوم العلم ، إنما الفقه هو أحكام التكليف وهي جزء من حياة الإنسان ، ولكن الإنسان يحتاج إلى أن يضرب في الأرض التي جعلها الله لنا ذلولا لثم في مناكبها ونأكل من رزقه .

والتقصير في طلب العلم كالتقصير في العلم الديني سواء بسواء بل لعله أن يكون أشد ، لأن الفقه خاص بهائق ، أما العلم العام الذي ينتفع به الإنسان ويكسب به رزقه فلعله يوشك أن يكون بفرضا عليه .

قضية .. ومأساة :

وقضية العمل في عالمنا المصري وفي عالمنا العربي وفي عالمنا الإسلامي مأساة فنحن أمة كلامها أكثر من عملها ولازنا نتصور أن العمل يضطر إليه المحتاج ونسينا أن شعار المسلم في الدنيا كلها قول الله تبارك وتعالى :

وَقُلْ أَعْمَلُوا

سورة التوبة - آية : ١٠٥

تبارك وتعالى ، فإن الله تبارك وتعالى خلق العقل حين خلق الإنسان ثم جاء به النور خلقها عن الأنبياء مصدقين بهم ومؤمنين برسالاتهم إذا ينبغي أن يكون في حياة كل مسلم هذا العقل لانهطه وأنا لنعطه الأمر الثاني : أن نسمى إلى المعرفة فالعلم يتحقق بالتعلم ، ولكننا للأسف لم نعد أمة قارئة ، ولا أمة طالبة للعلم .

لقد أدركنا زمانا كان الذين لا يقرأون ولا يكتبون لا تفوتهم خلق العلم ومجالس العلماء ، لأن العلم نور تفتح به أبواب كثيرة .

هل في وسع هذا الجيل من الشباب أن ينتبه وأن يعرف أنه لا يستطيع أن يقيم بناء بغير أساس ، وأن العلم أساس العمل وأن العمل مادة النهضة وأن النهضة هي سبيلنا للحقاق بالآخرين وللنجاحة من عذاب الحق تبارك وتعالى إذ يقول :

وَلَا تَهْزِلْ دَعْوَتَكَ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ ۝

سورة الزخرف - آية : ٤٤

وحين يقول الحق تبارك وتعالى :

فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا

سورة فاطر - آية : ١٠

وحين يقول :

وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ

سورة المنافقون - آية : ٨

فهذا تقرير ولكنه أيضا طلب لأن المسلمين حين يفرطون في أخذ بأسباب العزة يكونون قد أغموا حادوا عن طريق الله تبارك وتعالى .

والعلم ليس العلم الديني ، فحسب وإنما ندرك أن شبابنا من الشباب ظنوا أن الطريق إلى الله بالفقه وبالعلم الديني وحده ، ونسوا أن العلم كله لله



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

يناير ١٩٩٢

رأى

ذات اليمين وذات الشمال وقلوبنا هواء وعقولنا: شاردة
ومجتمعنا راكد لا يتحرك .

الرَّيَّانَ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَحْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا
نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ

سورة الحديد - آية : ١٦

ألم يأن لهذه الأمة وهي تحتفل بتلاوة القرآن الكريم أن
تسائل نفسها أين نحن في ميزان الله؟! .. هل عملنا
لنصل أم تكاسلنا وجلسنا في مقاعد المتفرجين .

وحين نعمل فليس أى عمل نؤديه لأننا في سباق مع
الأمم ، وعلى سبيل المثال سباق جودة السلع ، فإذا
صدرت دولة ما سلعة قبيحة المنظر قليلة النفع سيئة
الصنع ، ووجد إلى جوارها سلعة أنتجتها دولة أخرى
متقنة وجيدة ونافعة حسنة المنظر تشد الناس إليها شداً
فأى سلعة يشتريها الناس؟! ومن يقبل عليها بالطبع
ستعرض السلعة الرديئة إلى الكساد وسيخسر صاحب
المصنع وقد يضطر إلى غلقه .

إن العمل الذى يثبت ويمكث في الأرض هو العمل
الذى ينفع الناس .

ولن يخرج عمل عامل ينفع الناس إلا إذا جُودَ ، وإلا
إذا أتقن ووضع العامل فيه كل شكلة العطاء وكل نعم الله
عليه حتى تخرج من يده صنعة كاملة ، ومنتج جيد
وبضاعة ممتازة تنافس بضائع الآخرين .

ولننظر حولنا في الأسواق سنجد سلع اليابان تغزو
وتنافس وتتفوق على السلع الأمريكية وعلى السلع
الأوربية .

والآن نجد أن الصناعة في سنغافورة وفي كوريا
تنافس صناعة اليابان .

ولو لم تكن للعمل ثمرة لظل فريضة ولهذا يقول
الحديث « وتأملوا تأمل العقلاء الأذكياء الذين
يستمعون القول فيتعون أحسنه » وإنه لأمر لا تعقيد
فيه ولا صعوبة .. يقول النبي ﷺ « إذا قامت
الساعة على أحدكم وفي يده فسيلة فاستطاع ألا تقوم
عليه حتى يفرسها فليفعل فإن له بذلك أجر » .

فلنذكر أننا في سباق وأنما تعمل بالليل والنهار في
بلد كاليابان يجرون العمال جراً لكي لا يعملوا في أيام
السبت والأحد ونحن في مواقع كثيرة نجر الناس جراً
لتعمل ساعة من النهار في أيام الأسبوع .

فهل من عدل الله أن نصل ولا يصلون ، وأن ترتفع
وأن ينخفضوا؟! لا أظن ذلك أبداً فإن الله هو العدل
وهو الحق وهو علام الغيوب .

إذا ينبغي أن يستشعر شباب هذا الجيل أننا في سباق
وأننا في معركة وغير مأذون لمسلم
أن يبيت مرتاح النفس مغمض العينين
هادئ الجنبات وهو يعلم أن الأمم تتحرك بسرعة
الصاروخ وأن أمتة متكاسلة متشاكلة تدور حول نفسها
في جدل عقيم وفي مبارزات كلامية عقيمة وفي معارك
صغيرة وفي هموم تافهة صغيرة .. فأنا تصل؟!!

وإذا جاء الذل بعد ذلك جاءت التبعية فهل
يستغرب منها أحد؟!!

إن أول ما يطلبه الإسلام من المسلم كثرة العمل وقد
ضرب لنا النبي ﷺ الأمثال وساق لنا القرآن الكريم
الشواهد والأوامر والنواهي .

وإننا نعرف كيف احتفل الإسلام بالعمل اليدوي ،
وقال إنه ما نبى إلا رعى الغنم ، وإن نبى الله داود كان
يأكل من عمل يده ، وأنه ما أكل أحد طعاماً خيراً من أن
يأكل من عمل يده ، وأن من أمسى كالا من عمل يده
أمسى مغفوراً له ... وأنها لا تعمى الأبصار ولكن
تعمى القلوب التي في الصدور ، وكم من آية نمر عليها
ونحن لاهنون ، وكم من حديث نسمعه فنحرك رؤوسنا



المصدر : من الإسلام

التاريخ : مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مثال من ماليزيا

ومن رحمة الله بأممتنا نجد أن ماليزيا تسير في هذا الفلك ، وقد استطاعت هذه الدولة الإسلامية في عام ١٩٩١ أن تصدر إلى إنجلترا - وهي إحدى كبريات الدول الأوربية عشرين ألف سيارة - وهكذا فليعمل العاملون وهكذا فليحضر المسلمون إلى الساحة .

أما أن ندور حول أنفسنا ونشغل بأمر جانبية وبقضايا هامشية فإننا لا نرى أى وحدة نسير فيها وأى منزلق نتحرك فيه وأى ضياع نعيش فيه ونحن نشغل عن القضايا الحقيقية بهذه القضايا الثانوية الهامشية التي جرتنا إليها الغفلة ..

إذا فالإتقان ينبع من القلب ، لأنه تعبير عن المسؤولية في حسن الأداء ، وهو يشمل أمور المجتمع كلها من القرار الكبير الذى يصدر إلى القرار الوزارى إلى تصرفات مدير المصنع ، ورئيس الجامعة وأستاذ الفصل ، والعامل الواقف أمام مخبز أو أمام مصنع أو أمام أى خدمة يؤديها للجمهور . لأن هذا كله يصب في وعاء واحد هو نهر الأمة .

ونحن في عالم سقطت فيه الجواهر وانهارت السدود وصار الناس حاضرا بعضهم عند بعض بعضهم وأشخاصهم ولفاتهم وأعمالهم والمناقشة قائم أدرك ذلك من أدرك وعلم أنه من عطل من ساقته المهموم إلى أن ينحصر في ذلك أو يتركه ، فإنه لا يمكن غفلته إلا معنى الشاغل ، بل نحن متواضعون في ذلك أدركنا ذلك من أدرك .

أمر ثالث هو الإبطاء بمعنى أن نتحرك القليل لأن عملنا وإنتاجنا إذا سار بسرعة الآخرين وبيننا وبينهم ألف ميل فيعطل الألف ميل تفصل بيننا وبينهم ، ونظل مسبقين تابعين .

الذين يتحدثون عن النهضة كلاما سهلا لنا في المجالس والسرادات وعلى صفحات الكتب والمجلات عليهم أن يعرفوا أن سلعة الله عالية ألا إن سلعة الله الجنة .

إن طريق النهضة محفوف بعمل كبير ولا بد فيه من إبداع تسهر فيه هذه العقول لتبدع وتخترع وتضئ ، أما أن نردد ما قاله الأولون ونكرر ما فعله الذين سبقوا فستظل الأمة خاملة .

أليس من عجب محزون أن تكون الصناعة والزراعة والدواء والغذاء والكساء وأدوات النقل والتصوير ، وأدوات السلع كل ذلك في المائة سنة الأخيرة تم انتاجه وتطويره وأضيف إليه في بلاد غير المسلمين ،

والمسلمون يتفرجون ويكتفون أن يقولوا في خطبهم اللهم أهلك أعداءك الكفرة أعداء الدين لماذا يهلكهم الله إذا كان المسلمون لا يعملون ؟!

فالقضية إذا تحتاج إلى وقفة لنرى أين نحن ، وإننا لنستحي من دعاء الله ونحن لا نعمل ، أى إسلام هذا ؟! هل هو إسلام البلطجة الذهنية والنفسية والتواكل الذى يقعد فيه المسلمون ، ثم يرفعون أيديهم إلى الله تبارك وتعالى كأنما أدوا ما عليهم وبقي أن يأتيهم مدد السماء .

إنها قضية دينية ودنيوية ، وهى قضية سلوك وقضية احترام الإنسان لنفسه ومسئوليته عن مصيره ومستقبله .

تنظيم الجهد

أمر رابع هو أمر التنظيم :

إن مجتمعا قد يكون فيه ملايين من القادرين على العمل ولكن لا ضابط لهم ولا رابط ولا تنسيق ولا نظام ، تنهار جهودهم وتهدر طاقتهم وأطن مجتمعا في مهب عتوان على هذا النوع من التقصير ، فالقانون لم يعد له احترام ، والنظام لا يتبعه أحد ، والضوابط والاختصاصات والحدود بين الناس ، مالك وما ليس لك كل ذلك غاب وشاعت فينا الفاظ ومصطلحات كانت غريبة عن واقعنا ، ومعظم الناس تستعملها في كثير من المجالات .



المصدر: منبر الاجتهاد

التاريخ: مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يردد كثير من الناس كلمتي « كله ماشي » هذه الكلمات أسوأ من جميع الآفات الصحية ، فإذا سألنا شخصا عن أى شيء ونقيضه يقول « كله ماشي » وهنا يستوي عنده الشيء ونقيضه ، مما يدل على ذهاب لضوابط وأن العقل تراخت قبضته على الإرادة وأن الإرادة استسلمت وأصيبت بالشلل وأن المجتمع لم يعد فيه قانون ولا نظام ولا عقل .. ﴿ وتحسبونه هينا وهو عند الله عظيم ﴾

ولابد أن ينضبط العقل بسنن الله ، فلا يختلط أول

العقل بآخره ، لأن من اختلط أوله بآخره يعزل ولا قيمة له ولا أمل فيه على الإطلاق .

وبعض الألفاظ تعبر عن حالة عقلية ونفسية يجب أن نبرأ منها ونتأمل فيها ونراجع أنفسنا .

فالإسلام ضبط وتحديد ، والعلم كله عبارة عن ضبط لماذا يتخلى هذا المجتمع فجأة عن الضبط ، ولماذا يكون غير المؤمن منضبطا عاقلا ويكون المؤمنون حمقى ضائعين ؟ ولماذا نفعل هذا بأنفسنا وبأمتنا وبإسلامنا . لماذا نعطي الدنيا علامة على أن المسلمين متخلفون لا ضابط لهم ولا عقل عندهم ؟ إنها جرائم في حق الأمة وفي حق الدين الذي نتشرف بالانتساب إليه ، ونعلن كل صباح ومساء أنه لا حل إلا الإسلام وأن آخر هذه الأمة لا يصلح إلا بما صلح به أولها .

إن أول أمة الإسلام صلح بالعلم ، وأين العلم ؟ وأولها صلح بالعمل فأين العمل ، أم أننا نتحدث عنه ولا نمارسه - « تلك أمة قد خلت » .

لابد من عملية الضبط وإذا نظرنا حولنا في الشارع المصرى نجد أن كل واحد يفعل ما يريدوا له ولم يسأل أحد نفسه ما هي حدوده وما هي حقوقه ، وما هي واجباته .

إن المسؤولية بين يدي الله مسؤولية فردية ، يقول الحق تبارك وتعالى :

وَكَلَّمَهمَ أَنبِيَاءَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ قِرَدًا ﴿٢٠﴾

سورة مريم - آية : ٩٥

وَأَبْرَهُيمَ الَّذِي وَفَّى ﴿٢٧﴾ الْآتِرَ وَارِثَةَ وَرَثَتِهِ ﴿٢٨﴾

سورة النجم - آية : ٣٧ ، ٣٨

بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴿١١﴾ وَلَوْ أَنَّا لَمَعَدِيزُهُ

﴿١٥﴾

سورة القيامة - آية : ١٤ ، ١٥

وهذه قواعد أساسية إذا بطلت حبط العمل كله . والذي يتصور النهضة بغير هذا فإنه يتمنى على الله الأمانى .

نقول للشباب نحن نلجأ إليك لأنك أمل الأمة لأنك تستطيع وتقدر ولأن المهمة إذا تعلقت بالسماء هان عليها أمر الأرض ، ولأنك إذا وطنت نفسك على التحدى الكبير صغرت أمامك التحديات .

هل يتصور أن مسلما حقا يتسع قلبه للعمل على طريق النهضة يبقى عنده لحظة من زمان ليفكر في مخدر أو في ضياع أو في عبث أو جريمة ؟! إن هذه الأمور لا تدخل ساحته أصلا وهو لا يحتاج إلى مقاومتها ، وهذه الأمور لا تتقرب منه ابتداء لأنه مشغول بالنهار بأمر الأمة ، وقد لا يكاد يفرغ لحقوق نفسه .

تجاوز الشيطان

إن خير وسيلة يستعين بها الإنسان على شيطانه أن يتجاوز به حيث ألا يمر طريق الشيطان به ، ولا يمر طريق الإنسان به ، لأنه يخلق في أفق لا يرتفع إليه الشيطان ، هو أفق النبين والصادقين والشهداء الذين يجلجل في وجدانهم قول الحق تبارك وتعالى :

إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ



المصدر : **مفهوم الإسلام**

التاريخ : **حزيران ١٩٩٢**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فَابَيِّنْ أَنْ يَحْمِلَهَا وَأَشْفَنْتَنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ

سورة الأحزاب - آية : ٧٢ -

فليتحرك قدم الإنسان على الأرض ، ورأسه في السماء حيث وحى الله تبارك وتعالى وحيث هذه المهمة التي هو مشغول بها ليل نهار .

إن الدعوة إلى الله والطريق إليه لا بد أن يكونا على علم وعلى هدى وعلى كتاب منير ، وإلا فإن ضياع الهدى والعلم والكتاب المنير قد يدفع بشبابنا في طريق يحسبونه إصلاحا وهو فساد ، يحسبونه طريق الله ، وهو أمر وأمور شتى ، تتجافى بهم عن طريق الله ، وتنعطف بهم عن السبيل .

ذلك أن لنا معالم والرسول ﷺ يقول : « إن لكم معالم فانتبهوا إلى معالمكم » .

ونحن نعرف الرجال بالحق ، ولا نعرف الحق بالرجال وإطارنا المرجعي له دعائم ثلاث : كتاب الله مُفسرا بأقوال العلماء الثقات الذين يؤتمنون على التفسير ، لا بالقفز على آياته كما يفعل البعض من الشباب يقول أتعامل مباشرة مع كتاب الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير .

لقد كان أصحاب رسول الله ﷺ يسألون غيبتون ويُسْتَنْصَحُونَ فينصَحُونَ ، فإذا سئل الواحد فيهم عن آية في كتاب الله سكّت ولم يتكلم ، وكان أبو بكر رضي الله عنه يقول أى أرض تقلني وأى سماء تظلني إن أنا قلت في كتاب الله برأى .

فالقرآن الكريم يفسر ولكن بمنهج علمي رصين ، وبأدوات من لا يجوزها لا يجوز له أن يتصور ، وأن يقفز وأن يفتى بغير علم .

إن المرجع الأول للمسلمين كتاب الله ، والمرجع الثاني أحاديث النبي ﷺ المنسوبة إليه نسبة صحيحة وفق ما قرره العلماء المتخصصون من أهل الحديث ومفسرة أيضا بالعقل والنقل .

فإنه إذا كان يقال لا اجتهاد في مورد النص ، إلا أن النص يحتاج إلى تفسير ، ويحتاج إلى تطبيق ويحتاج إلى فهم ، ويحتاج إلى تنزيل على الوقائع المتجددة باختلاف الأزمنة والأمكنة والأمصار والأحوال ، ولهذا فإن العلم لا يتجدد ، ولكل عصر فقهه ، ومن غفل عن هذه الحقيقة فقد ارتكب إثما كبيرا ، وزلت قدمه زلة هائلة .

والمرجع الثالث للمسلمين في حياتهم النبي ﷺ وسيرته ، لأن أسوتنا في رسول الله ﷺ ، وسمتنا من سمته ، وخلقتنا من خلقه ، ومنظرنا من منظره ، وتوجهنا من توجهه ، وسيرتنا ينبغي أن تكون كسيرته سوابقنا في تصرفاتنا ينبغي أن تهتدى بهديه ﷺ .

فإذا وجدنا أقواما يبنو سلوكهم عن كتاب الله وتتجافى أحوالهم عن سنة النبي ﷺ ، ويتركون انطبعا مناقضا للانطباع الذي تجيش به أنفسنا ، ويمتلىء به وجداننا ، ونحن نقرأ سيرة ذلك الرجل الرباني المحب

إلى النفوس الذي لو أدركناه لأحببناه ، وقد أحببناه ولم ندركه ، والذي كان قريبا قريبا من القلوب ، والذي ترك في أمتة هذا الأثر حتى كانت حياتهم من حياته ، وهديمهم من هديه ، حتى وصفه بلال رضي الله عنه ..

يقول : لما كان اليوم الذي قدم فيه النبي ﷺ إلى المدينة أضاء كل شيء فلما كانت الليلة التي لحق فيها الرسول بالرفيق الأعلى أظلم كل شيء حتى أنكرنا نفوسنا .

هذه الصلة بين محمد ﷺ وأتباعه ، تجعلهم ملتزمين بأن يقيسوا أمور الآخرين على سلوكهم .

فإذا وجدنا من الناس من يرفع راية الإسلام ، ويحملون شعاراته ، ولكن سمته غير سمته النبي ﷺ ووقعهم عندنا غير وقع النبي ﷺ وسلوكهم في الناس غير سلوك النبي ﷺ وآدابهم في الدعوة غير آداب النبي ﷺ فنعرف أنهم ليسوا على المحجة وأنهم ليسوا على الجادة وأنهم



المصدر : منبر الإسلام

التاريخ : مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واقعون في خطأ كبير وأن علينا أن نصوبهم وأن نصصح
خطأهم وأن نردمهم عن انعطافهم .
إنما كان رسول الله ﷺ رحمة مهداة .

أفيقوا وانتبهوا إن مصر ليست في جزيرة معزولة عن
العالم ، وإن الألف مليون مسلم في العالم ليسوا في
جزيرة معزولة عن العالم ، فالعالم من مشرقه إلى
مغرب .. ومن شماله إلى جنوبه يسלט الضوء علينا ،
وهو مشغول بنا يتحدث إلينا مرة ، ويتحدث عنا مائة
مرة ، يريد أن يقيم الصلة معنا مرة ، ولكنه يهدد
مصالحتنا مائة مرة .

إن الحملة على الإسلام والمسلمين كبيرة ، وهي
ليست كلاما يقال فإن عشرات الملايين من المسلمين
يقيمون بين ظهري دول وشعوب غير مسلمة ،
ويتعرضون لمطارادات والملاحقات وتضييق ولتهكم
ولسوء ظن ولتشويه حتى صار الأمر أن الإسلام
والمسلمين يصورون ويصورون كما لو كانوا سوط
عذاب ، وكما لو كانوا نذير عنف ومدخل إرهاب
وتضييق على الناس وقمع للحقوق والحريات وإذلال
للمرأة وانعكاف على الماضي ويأس من المستقبل واغلاق
لأبواب العقل .

وهذه هي الصور التي تصور عن الإسلام خارج
ديار المسلمين ثم تصدر إلى بلاد المسلمين .

إن على الدعاة أن يفيقوا وأن يوسعوا دائرة الرؤيا
لتجاوز نطاق المسجد الذي فيه يتكلمون ، والمنبر الذي
من عليه يصيحون ، والصحيفة التي فيها يكتبون ،
وليعرفوا أن الكلمة الآن تصل إلى الدنيا كلها ، وأن
صورة المسلمين حاضرة عند العالمين .

ماذا نحن فاعلون لنرد ذلك التزييف ، ولنصحح
هذه الصورة ، ولنقول للبشرية : لقد جاء محمد ﷺ
رحمة مهداة ، ليضع عن الناس إصرهم والأغلال التي
كانت عليهم ، فمشى فيهم سمحاً رقيقاً ، كريماً ، واسع
الصدر ، وسع الناس بسطه ، وخلقه ، حتى صار لهم
أباً وصاروا عنده في الحق سواء فنحن على طريقته ونحن
نتبع سيرته .

فلنبين للناس أن الإسلام رحمة وصلاح يحتاج الناس
إليه وأن الإسلام مشاعر دافئة لذى القرى والأهل
والأبوين وللجار وللبشرية كلها .



المصدر: (السياسة) (الدينية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: مايو ١٩٩٢

مفهوم الاسلام للسياسة، إنسانها وميدانها في العمران، مختلف كلياً عن فهم الغرب لها

محمد عمارة*

■ ليس هناك خلاف في فكرنا - القديم مذهب الحديث - على تعريف «الاسلام»، فهو الخضوع والانقياد لله سبحانه وتعالى وفق ما جاء به وأخبر عنه الرسول من الشرائع والأحكام.

أما «السياسة» فإن في مضمون مصطلحها خلافاً، فقبل الاحتكاك الفكري بين حضارتنا الإسلامية والحضارة الغربية بعد الغزوة الاستعمارية الغربية الحديثة لديار الاسلام، وعندما كانت المضامين «العربية» - الإسلامية، هي الوحيدة والسائدة والشائعة في معاجمنا وقواميسنا وموسوعاتنا، لم يكن هناك خلاف في مضمون مصطلح «السياسة»، لأن هذا المضمون الإسلامي كان تعبيراً أميناً عن صورة الإنسان كما صورها وتصورها الإسلام.

الإنسان: الخليفة عن الله، الحامل لأمانة عمران الحياة الدنيا كإبتلاء وامتحان ومعيار للحياة الآخرة التي هي خير وأبقى، فسياسته لعمران الدنيا ليست هي المقاصد والغايات وإنما هي السبل والوسائل للدار الآخرة، وهو بحكم خلافته عن الله ليس سيد هذا الكون، وإنما هو عبد لسيد هذا الكون، وإن كان سيداً فيه، فهو عبد لله وحده، وسيد لكل شيء بعده، ومن ثم كانت حرية هذا «العبد» - السيد، محكومة بشريعة خالقه، التي هي بنود عقد وعهد الاستخلاف، الأمر الذي جعل المضمون الإسلامي للسياسة في العمران الإسلامي لا يقف عند المعايير المادية في حدودها الدنيوية معزولة عن معايير الصلاح الأخروي، وإنما ربط هذا المضمون الإسلامي لمصطلح السياسة بين

المعايير الدنيوية والأخروية بعروة وثقى.

لقد عرفت القواميس الإسلامية «السياسة» انطلاقاً من هذه الصورة الإسلامية، للإنسان بانها: «هي استصلاح الخلق بارشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل والأجل، وتبدير المعاش مع العموم على سنن العدل والاستقامة...».

فهي ليست مطلق طلب الصلاح والمصلحة الدنيوية العاجلة، بل الصلاح والمصلحة التي تجعل نجاة الدنيا محققة للنجاة في الآخرة، وهي ليست مطلق تبدير المعاش وتنميته وفق المعايير الدنيوية وحدها، بل التبدير المحكوم بمعايير سنن العدل والاستقامة التي وضعها الخالف خلقيته إطاراً وقلسة حاكمة لسياسة العمران.

ولما كان العمران البشري في الدنيا ميدان «السياسة» وفيه من «المتغيرات» والمستجدات أكثر مما فيه من «الثوابت» جاءت نصوص الدين والشرع الإلهي مقناهية، بينما لا تتناهى متغيرات العمران الدنيوي ومستجداته، فكان أن وقعت النصوص الشرعية في سياسة العمران عند الثوابت والكليات والفلسفات والقواعد والمبادئ والأطر الحاكمة تاركة للعقل الإنساني والاجتهاد البشري حرية التفريع والبناء والتفصيل والإبداع في إطار القواعد والمبادئ والأطر الحاكمة تحقيقاً لإسلامية العمران المتجدد بمد فروع إسلامية من الأصول والقواعد لتظل بإسلام هذه المتغيرات والمستجدات فتتواصل الصبغة الإسلامية للعمران دونما جفود ودونما قطيعة مع الأصول.

ولتحقيق هذه الخصيصة التي اقتضاها ختم الرسالات الإلهية برسالة محمد، استقر الرأي في الفكر السياسي الإسلامي على أن «شرعية»

السياسة لا تقف عند ما نص عليه الشرع، وإنما هي - «الشرعية» - متحركة في ما يبذل المسلمون من السياسات، ما دامت لا تخالف ما شرعه الله، «فالسياسة: ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يشرعه الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا نزل به وحى، فهي لا تنحصر في ما نطق به الشرع، وإنما تشمل ما لم يخالف ما نطق به الشرع، والسياسة العادلة غير مخالفة للشرعية الكاملة، بل هي جزء من أجزائها وباب من أبوابها، وتسميتها سياسة أمر اصطلاحى، وإلا فإذا كانت عدلاً فهي من الشرع، وتقسيم بعضهم الحكم إلى: شريعة وسياسة كتقسيم غيرهم الدين إلى: شريعة وحقيقة، وتقسيم آخرين الدين إلى: عقل ونقل، وكل ذلك باطل، بل السياسة والحقيقة والطريقة والعقل كل ذلك ينقسم إلى قسمين: صحيح وفاسد، فالصحيح قسم من أقسام الشريعة لا قسم لها، والباطل ضدها ومناقضها، ومن له ذوق في الشريعة وأطلاع على كمالها وتضمنها لغاية مصالح العباد في المعاش والمعاد، ومجيئها بغاية العدل الذي يسع الخلائق، وأنه لا عدل فوق عدلها، ولا مصلحة فوق ما تضمنته من المصالح تبين له أن السياسة العادلة جزء من أجزائها وفرع من فروعها، وأن من أحاط علماً بمقاصدها ووضعها موضعها وحسن فهمها فيها لم يحتج معها إلى سياسة غيرها البتة، فإن السياسة نوعان: سياسة ظالمة فالشريعة تحرّمها، وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم الفاجر، فهي من الشريعة، علمها من علمها، وجهها من جهلها، وهذا الأصل من أهم الأصول وانفعها، كما قال ابن القيم.

هكذا استقر في الفكر الإسلامي الإضاء بين «إسلامية» مضمون



المصدر: الحجة (الدينية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

مايو ١٩٩٢

- فضلا عن أنها خصيصة غربية - هي فصل للدين عن الدنيا واستبعاد لمعاييرها عن أن تكون حاكمة في سياسة العمران «كل العمران».

ولذلك كان طبيعيا في حضارة علمانية أن تكون السياسة علمانية هي الأخرى، فهي تدبير «الإنسان - الدنيوي» لحياته «الدنيا» وصولا إلى مقاصد «دنيوية» صرفة، ولقد صاغ مكيافيلي (١٤٦٩ - ١٥٢٧م) في كتاب «الأمير» فلسفة السياسة في الحضارة الغربية العلمانية، باعتبارها: «الممكن من الواقع» دونما ضوابط أو معايير دينية لهذا الممكن من هذا الواقع، وتحدثت القواميس عن هذه السياسة فقالت: «إنها أسلوب معين للعمل اختيار بطريقة مقصودة بعد استعراض كل البدائل الممكنة»، دونما إشارة إلى الصلاح الديني الذي يربط سياسة الدنيا بمقاصد الآخرة، ولذلك جاهرت التعريفات الغربية بأن «القوة» وعلاقاتها، والصراع بين ممالكها هي محور هذه «السياسة»، «فالتعريفات الحديثة للسياسة تذهب إلى أن محور السياسة هو الصراع حول طبيعة الحياة الخيرة، وعلاقة مصالح الجماعة بها، أما العناصر التحليلية الرئيسية فهي: الصراع والقوة، والفعل السياسي هو الذي يحدث عبر منظور القوة التي تمارس من خلال عملية الحكم، وفي إطار الدولة ودراسة السياسة: هي «تحليل لعلاقات القوة، كما ورد في قاموس علم الاجتماع».

فالإنسان دنيوي فقط، والحضارة دنيوية (علمانية) فقط، ومن ثم فالسياسة فيها هي فن الممكن الدنيوي من الواقع الدنيوي دونما علاقة بين هذه الدنيا وبين الآخرة، ولا علاقة بين تدبير المعاش وسياسة العمران وبين الاستقامة الدينية.

ذلك هو جوهر الخلاف ومنطقه بين مضمون «السياسة» في الحضارة

فإن «السياسة» في الحضارة الغربية ذات الطابع الوضعي إنما تقف عند تدبير الإنسان لحياته الدنيا وحدها، فهو في عرف تلك الحضارة سيد هذا الكون، ومقاصد عمرانه لبناء هي تعظيم اللذة في هذه الحياة، وتنمية الوفرة المادية، وتكثير القوة دونما رابط يربط ذلك بالدار الآخرة أو ضابط ديني أو معيار شرعي يتخذه إطارا حاكما لهذه التدابير والسياسات، فالواقع المحسوس هو المنطق، والعقل والحواس سبيل المعرفة. إنها سياسة دنيوية المحتوى والمقاصد لا تبتغي شيئا خارج العمران الدنيوي ولا تحكمها أية معايير غير دنيوية ولا دخل فيها لسنن الدين وفلسفته وضوابطه.

ولهذه النظرة الدنيوية الخالصة للإنسان ولسياسته للعمران البشري كانت علمانية الحضارة الغربية فصلا للدين - لا عن الدولة وحدها - كسلطة تنفيذية - وإنما فصلا له واستبعادا لمعاييرها من كل الشؤون: العمران البشري، المعرفية، والاجتماعية، والتربوية، والاقتصادية، والأخلاقية، والفلسفية. فإنسانه «دنيوي» ذو مقاصد «دنيوية» تحكم سياسته للعمران المعايير الدنيوية وحدها.

وعندما يكتب أستاذ مسيحي معرقا مصطلح «العلماني» (SECULAR) فيقول إنه «نسبة إلى العلم (مصدر غير قياسي) بمعنى العالم، وهو إخلاف الديني أو الكهنوتي، وهذه تفرقة مسيحية لا وجود لها في الإسلام وأساسها وجود سلطة روحية هي سلطة الكنيسة وسلطة مدنية هي سلطة الولاة والأمراء، والعلمانيون يحكمون بوجه عام العقل ويرعون المصلحة العامة من دون تقيد بنصوص أو طقوس دينية» (حنّا رزقي)، فإنه يقدم شهادة غير متهمة على أن العلمانية الغربية

مصطلح «السياسة» انطلاقا من صورة الإنسان في الإسلام (صورة الإنسان الخليفة عن الله) ومن كون سياسته للعمران البشري هي الأمانة التي حملها والتكليف الإلهي الذي اختاره كرسالة محكومة حريصة في أدائها بالشرعية الإلهية، التي هي بمثابة بنود عهد وعقد الوكالة والاستخلاف، ولم تقف هذه «الإسلامية» عند حدود ما نصت عليه النصوص المتناهية، بل امتدت - باستصحاب ضوابط النصوص وروحها وفلسفة قواعدها - بالاجتهاد الإسلامي إلى ما لم ترد به النصوص. ذلك هو مضمون مصطلح «السياسة» في فكر الإسلام: «استصلاح الخلق بارشادهم إلى الطريق المحجى في العاجل والآجل، والأفعال التي يكون الناس معها أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وتدبير المعاش على سنن العدل والاستقامة الإسلامية».

وعلى هذا النحو ظلت السيادة لهذه المضامين في معاجمنا وقواميسنا إلى أن جاء الاحتكاك الحضاري بين امتنا وبين فكر الغرب وحضارته فدخلت في معاجمنا وقواميسنا المعربة المضامين الغربية المتميزة بمصطلح «السياسة» لتصب في الوعاء نفسه، الأمر الذي أحدث ازدواجية في المفهوم والمضمون على رغم وحدة المصطلح والوعاء، وهي مشكلة تواجه العقل المسلم في بحثه عن المضامين الإسلامية المتميزة في قواميس ومعاجم خلطت مضامين الغرب بمضامين الإسلام عندما عرف الكثير من المصطلحات.

فإذا كانت «السياسة» في العرف الإسلامي لا تقف عند استصلاح الخلق في العاجل (الدنيا) وحدها، لأن صورة الإنسان في الإسلام هي صورة الخليفة عن الله، والذي يعمر الدنيا كمعبر للآخرة التي هي خير وأبقى،



المصدر: الحية (السنوية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٤٤٢ هـ

هي التي تقف مرجعيتها عند العقل كملكة للإنسان الدنيوي، بينما تجعل السياسة الإسلامية من الشريعة إطارا حاكما لحركة العقل المسلم وصولا بالسياسة إلى ابتغاء سعادة الدنيا والآخرة كليهما. بل لقد ميز ابن خلدون بين هذين اللونين من ألوان «السياسة» وبين «سياسة القهر» والاستبداد التي لا قانون لها ولا مرجعية تحكمها إلا شهوة استبداد المستبد.

وتحدث ابن خلدون عن أنواع السياسات هذه، فقال: «وحقيقة الملك: أنه الاجتماع الضروري للبشر، ويجب أن يرجع في ذلك إلى قوانين سياسية مفروضة يسلمها كافة وينقادون إلى أحكامها، وإذا خلت الدولة من مثل هذه السياسة لم يستتب أمرها، ولا يتم استيلاؤها. سنة الله في الذين خلوا من قبل».

فإذا كانت مفروضة من الله بشوارع يقررها ويشرعها كانت سياسة دينية نافعة في الحياة الدنيا وفي الآخرة، ذلك أن الخلق ليس المقصود بهم دنياهم فقط فإنها كلها عبث وباطل إذ غايتها الموت والفناء.

إن السياسة الشرعية هي التي تبتغي عبر تدبير عمران الدنيا تحقيق سعادة الآخرة، وإنسانها خليفة عن الله يتعبده بسياسة العمران الدنيوي، بينما السياسة الدنيوية (العلمانية) التي تقف بمرجعيتها عند عقلاء الدولة وأكابر بصرائها فتبتغي - بتعبير ابن خلدون أيضا - «مصالح الدنيا فقط» (يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا).

وهكذا تتميز مضامين «السياسة» بتميز صورة «الإنسان» ومثاله: أخليفة هو عن الله في هذا الوجود؟

أم السيد في هذا الوجود؟

* كاتب إسلامي مصري.

الإسلامية ومضمونها في الحضارة الغربية. يبدأ الخلاف حول تصور كل حضارة لـ «الإنسان»، أخليفة هو عن الله، فتكون دنياه معبرا إلى الآخرة التي هي خير وأبقى، فيسوس عمران الدنيا بشريعة الدين قياما بتكاليف عقد وعهد الاستخلاف على النحو الذي يجعل هذه «السياسة» «سياسة شرعية» أم أن هذا الإنسان سيد هذا الكون الذي تقف معارفه وعلومه عند ظاهر الحياة الدنيا، والذي تبتغي سياسته للعمران تحقيق المقاصد الدنيوية ولا شيء وراءها حتى ليفصل الدين عن العمران كله، وليس فقط عن «الدولة» كسلطة تنفيذية؟ هكذا وجدنا ونجد أنفسنا أمام مضمون واحد لمصطلح «الإسلام» وأمام مضمونين متميزين لمصطلح «السياسة» اختلطا في المعاجم والقواميس التي صبت المعاني الغربية المتميزة في أوعية المصطلحات التي اتفقت فيها الحضارات.

وإذا كنا تلج اليوم ونحن نسعى إلى صفاء الرؤية الإسلامية وإلى تحرير العقل المسلم من الغيش الذي الحق به عدم التمييز بين أوعية «مصطلحات» لا مشاحة في وضعها واستخدامها، وبين «مضامين» تحمل خصوصيات حضارية متميزة بتميز الحضارات والثقافات، إذا كنا نسعى إلى ذلك، فنحن لا نبتدع اختراعا غير مسبوق. فالعلامة ابن خلدون (٧٣٢ - ٨٠٨ هـ - ١٣٣٢ - ١٤٠٦ م) عندما تحدث عن «الدولة» و«الملك» - الذي تشترك فيه ألوان الاجتماع البشري كلها - ميز بين «السياسات» التي تطبع وتصيغ الدول وسلطات الملك، فتحدث عن تميز «السياسة الإسلامية» عن «السياسة الدنيوية»، فالأولى سياستها شرعية تربط صلاح الدنيا بصلاح الآخرة بينما لا تربط الثانية بين الصالحين، فالسياسة الدنيوية



المصدر: المجلة (الأسبوعية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١١ مايو ١٩٩٢

فارق بين منع التسلط وتحريم الحزب الديني

رغيد الصلح *

تصوير المبالغة الانتخابية على هذا النحو في بلدان يتعق إلهها بالدين، تجعلها مباراة غير متكافئة، وتحولها إلى ساحة تجارب لأخر أسلحة الإرهاب الفكري، وأكثرها فتكاً وإيذاء.

وفي منع الأحزاب الدينية، استندت السلطات العربية المعنية أيضاً إلى تجارب معينة بدت فيها الأحزاب الدينية لا تؤمن بالتعايش مع الآخرين، ولا تتورع عن استخدام العنف وسيلة لسلبهم حرية العمل وحتى لإغاثهم من الوجود. التجربة الأبرز على هذا الصعيد كانت، خارج البلاد العربية، تجربة الحكم الديني في إيران، ومن بعد إيران جاءت تجربة الجبهة القومية الإسلامية في السودان، فضلاً عن بعض التجارب المتناثرة المتفرقة في لبنان، مثل تجربة إمارة الشيخ سعيد شعبان في مدينة طرابلس.

إن هذا الاتهام لم يوجه إلى جماعات دينية حاكمة فحسب، بل أيضاً إلى أحزاب معارضة منها. ففي الجزائر، وجهت إلى الانتقاد تهمة التورط في أحداث قمار الدموية. وفي تونس حملت حركة «النهضة» مسؤولية الهجوم على مقرات حكومية. وفي مصر، كثيراً ما تعرضت حركة «الأخوان المسلمين» إلى المضايقات والضغط في تاريخها بسبب اتهامات مشابهة. في أواخر عام ١٩٤٨، مثلاً، وبعد اغتيال رئيس الحكومة المصرية النقراشي، حلت الحركة بتهمة أنها «تجاوزت الأغراض المشروعة إلى اغراض يحرمها الدستور وقوانين البلاد»، وهدفت إلى تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والارهاب، وامتنعت في نشاطاتها فاتخذت الاجرام وسيلة لتنفيذ مراميها، كما جاء في مذكرة وزارة الداخلية المصرية حول الحل واسبابه.

إن هذه الأسباب والمبررات قد تصلح لتفسير اتخاذ تدابير واجراءات ضد حزب من الأحزاب الدينية، لكنها لا تصح في الحكم على الأحزاب الدينية بصورة عامة، ولا لتحريم قيام الحزب الديني. فالإسلام هو ملك الجميع ولا حق لأحد في احتكاره، مثلاً الوطنية والعدالة والديموقراطية والإصلاح والتنمية وغيرها من المفاهيم أيضاً ملك للجميع. ومع ذلك فإنه يسمح للمواطنين

■ محاكمات الجبهة الإسلامية للانتقاد في الجزائر، والترخيص للحزب الديموقراطي الناصري في مصر، جدداً الجدل حول مشروعية الأحزاب الدينية في الاقطار العربية. ففي الجزائر أخذت المحاكمات تتحول إلى مناسبة لمحاكمة التيار الديني بصورة عامة. ولاتخاذ موقف سلبي من فكرة الحزب الإسلامي، بصرف النظر عن تجربته أو برنامجه. وفي مصر تمنع الدولة تكوين المنظمات السياسية الدينية من حيث المبدأ، وإن تفاضت عن عملها في الواقع. كانت السلطة تتخذ موقفاً مشابهاً تقريباً من الأحزاب الناصرية، بيد أنها تراجعت عن هذا الموقف مؤخراً، فسمحت للناصريين بإنشاء حزب مستقل خاص بهم. هذا التغيير في الموقف الرسمي، أوجد مناسبة لمطالبة الدولة بالتراجع من موقفها من مسألة الأحزاب الدينية ومن اعطاء الاخوان المسلمين، بشكل خاص، رخصة للعمل. إن الجدل حول هذه المسألة لا يقتصر على البلدين وإنما هو قسائم في تونس وموريتانيا، حيث تمنع الدولة الأحزاب الدينية، وفي المغرب حيث تبحث السلطة فكرة الترخيص «لجفعية العدل والاحسان» الدينية السياسية.

في تفسير قرار منع الأحزاب الدينية من العمل، قيل إن الإسلام هو ملك الجميع ولا يصح احتكاره من فريق سياسي. التونسيون كلهم، على سبيل المثال، مسلمون، فلماذا يقوم بينهم حزب سياسي مسلم؟ هل يعني ذلك أن الذين لا ينضمون إلى هذا الحزب، أو الذين لا يؤيدونه أنهم غير مسلمين؟

إن هذه الحجج التي استخدمت ضد تكوين الحزب الديني، تغذت أحياناً من اقوال واعلانات بعض الزعماء الدينيين المتشددين كما حدث في الانتخابات الجزائرية، عندما هدد بعض مرشحي الانتقاد منافسيهم ومناوئهم بالعداب الأبدي وبالاكتواء بئيران جهنم، لأنهم يقفون في وجه الإسلام ويعترضون طريق دعاته وحملته رسالته. هكذا تحولت الانتخابات من منافسة بين مرشحين يحملون عقيدة دينية واحدة، إلى جهاد المسلمين ضد الكفرة والملحدين والمرتدين عن مبادئ الدين الحنيف. إن



المصدر: الحية (اللاذنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١١ مايو ١٩٩٢

بتأسيس الاحزاب التي تؤكد هذه القيم والمفاهيم، ويسمح لهؤلاء المؤسسين بالقول انهم اكثر تمسكا بها وسعيها الى وضعها موضع التطبيق من غيرهم من بناء الاحزاب الاخرى. فلماذا يكون لهؤلاء الحق في انشاء الاحزاب، ولا يكون للدينين الحق في انشاء احزابهم المستقلة الخاصة بهم المعبرة عن

فهمهم للمسالة الدينية والعلاقة بين الدين والسياسة؟

ولا ريب ان عدداً من الاحزاب الدينية قد دل على نزوع نحو التفرّد والميل الى الاستئثار بالسلطة، سبابة الوصول اليها، وبرهن على استعداداً لمصادرة الحريات العامة وقمع الاحزاب والجماعات الاخرى بالقوة. لكن هناك، الى جانب هؤلاء، جماعات دينية اخرى لا تنهج هذا النهج، ولا تمنع في خوض التجربة الديمقراطية والتفتيش عن ارض اللقاء بينها وبين الدين. ففي الجزائر، على سبيل المثال، شهدنا جمعيات اسلامية كـ «حركة المجتمع الاسلامي» و«حركة النهضة الاسلامية» تستنكر اللجوء الى العنف. بل شهدنا ان جبهة الانتقاذ نفسها تنقسم حول هذه المواقف من العنف ومن المشاركة في المسار الديمقراطي. اننا لا نعلم تفاصيل هذا الانقسام والى اي مدى وصل، ولكن مظاهره تدل على انه كان جدياً. وعلى ان في الاطارات القياسية الانتقاذية، وجد العديد من القادة والانتقائين الذين كانوا يحرصون على احترام اصول العمل في اطار المشروعية الدستورية، في مواجه اولئك الذين كانوا يحضون على الامساك بالسلطة وتطبيق تجربة الحزب الواحد.

ان عدم التمييز بين هذين التيارين وبين هذين النوعين من الاحزاب لا يخدم التطور السياسي العربي، وان الاصرار على اقضاء التيار الاسلامي عن الحياة العامة، او اضعاف مساهمته فيها، بمنعه من اقامة حزب مستقل، قد لا يضعف هذا التيار بمقدار ما يضعف تجربة الانفتاح السياسية في البلدان العربية. فمن المتفق عليه ان التيار الديني يملك تاييداً واسعاً في اوساط شعبية عربية. وتحقيق الاستقرار، وتوطيد الانفتاح يتطلبان توسيع مشاركة هذه الاوساط في الحياة العامة لا ابعادها عنها. ان البعض يفضل لو ان اشراك هذه الاوساط الشعبية يتم عن غير طريق الاحزاب الدينية. ولكن على هؤلاء ان يسمحوا الى تحقيق امنيتهم هذه عن طريق العمل على كسب جمهور الاحزاب الدينية وليس عن طريق حرمان هذه الاحزاب من حرية العمل السياسي.

ان حرمان الاحزاب الدينية من الرخصة ومن الحق في العمل المشروع لا يفضي بالضرورة، الى تعطيلها ومنعها من العمل السياسي بل يدفعها الى العمل السري. وفي العمل السري، قد تخسب فرصة تعويد الاحزاب الدينية على الممارسة الديمقراطية،

وتطلق فيها يد دعاة العنف والتشدد مع الآخرين. وهذا ما حدث، الى حد بعيد ولفترة من الزمن، داخل حركة الاخوان المسلمين في مصر. فلقد انشأت الحركة في الثلاثينات، كما يقول الدكتور عبدالله فهد النفيسي في بحث بعنوان «الاخوان المسلمون في مصر: التجربة والخطأ» انشأت (النظام الخاص) اي جهازاً عسكرياً كان الغرض منه مواجهة الصهاينة ومساندة الفلسطينيين. ولم تحكم قيادة الاخوان الرقابة على ذلك الجهاز فبدأ يتصرف بمعزل عنها احياناً، وربما كان مستطاعاً ضبط النظام الخاص، لو بقي الحزب يعمل بصورة علنية ولو بقيت التعددية الحزبية في مصر غير اضطرار الحزب الى النزول تحت الارض، خاصة بعد محاولة اغتيال عبدالناصر، التي ادت الى تولي اركان النظام الخاص القيادة الفعلية للحزب، مع سعيهم الى عسكرته ونشر مفاهيمهم المتصلبة بين افرادهم، كما يقول د. النفيسي ويضيف ان هذه الحال الحقت ضرراً بالجماعة نفسها اذ منعتها من التطور ومن التماثل مع المستجدات. انه في نفس الوقت اضعف احتمال تطور الجماعة صوب قبول فكرة التعددية السياسية، ومبادئ العمل الديمقراطي.

حتى لا تتكرر هذه التجربة، وحتى يعاود «المسار الديمقراطي» عافيته وحيويته، فانه من الضروري الاقرار بتنوع التيار الديني ويتعدد المواقف في داخله تجاه مسألة السلطة وعلاقة المواطنين بها، وتجاه التعددية الحزبية والحق في الاختلاف، واحترام الحريات العامة. انطلاقاً من ذلك، يطلب من الاحزاب الدينية ما يطلب من الاحزاب القومية، والوطنية والعلمانية واليسارية وغيرها من الجماعات السياسية. يكون على هذه الجماعات ان تعلن التزامها الصريح، بدون تردد بالمبادئ الديمقراطية، وان تمارسها في حياتها الداخلية واليومية، منها تستمد مادة توجيه الممارسين والانصار، وبالإستناد اليها تعقد مؤتمراتها وتنظم الانتخابات الدورية للمراكز القيادية فيها، وبالإحتكام الى روحيتها تشجع الضوار وروح المبادرة وتستمر حق المخالفة بين الاعضاء، كل ذلك تحت رقابة الرأي العام واطلاعه على ما تهمة معرفته من دقائق هذه الكيانات الدينية السياسية.

* كاتب وباحث لبناني مقيم في اكسفورد

مهموم المسلمين في زمن اللئام

لعل مسلمي هذا الزمان هم اتعس الناس حظا واشقاهم جنسا واكثرهم تعرضا للعدوان والامتهان ، وتلك امور محزنة لها اسبابها ، وظواهر مؤنية لها خباياها وادواتها .
العدوان على الاسلام والمسلمين ليس ظاهرة مستحدثة ، وإنما هي حقيقة قديمة عمرها عدة قرون واستمرت ايضا لمدة قرون فيما يعرف بالحروب الصليبية ، ولقد كان المسلمون يخوضونها بكل شجاعة ، ينتصرون احيانا ويهزمون حيناً ، وتلك ظنيعة في الحروب والصراعات ، ولكن إيمانهم بكونهم معتدى عليهم كان يدفعهم الى البذل وينتهي بهم آخر الامر الى النصر على اعدائهم .



بقلم : الدكتور
مصطفى الشكعة

إنني لست في حاجة الى أن أذكرهم بما فعله صلاح الدين الأيوبي حين استخلص بيت المقدس وفلسطين كلها وما كان حولها من امارات صليبية وردّها الى حوزة الاسلام والمسلمين بعد أن ظلت في أيدي الأعداء عشرات من السنين ، وكيف أنه أذل ملوكهم وكيّل بالحديد فرسانهم .
وإنني لست في حاجة أيضا الى أن أذكر المسلمين المعاصرين بما فعله الجيش المصري المسلم في منطقة المنصورة بالصليبيين الذين احتلوا بلادنا في شمال الدلتا لعدة سنين ، وانتهى الأمر بهزيمتهم شر هزيمة وأسر قائدهم وهو لويس السابع ملك فرنسا وبقي في أسره في بيت لقمان



المصدر : : المصنوع

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ مايو ١٩٩٢

الصلبيي وهيئة الأمم المتحدة - تدك
ارضهم وتحرق ديارهم وتهدر دماءهم
وتخرب مدنهم وتفرغ اطفالهم ولا
يرتفع صوت لما يسمى مجلس الأمن
أو الأمم المتحدة التي لا تسكت عن
قتل مسيحي واحد بينما تغتال اوطان
المسلمين وتسبب دماؤهم فلا يرتفع
صوت حر واحد ، وإنما تترك الحرب
مشعلة نيرانها حتى تأتي على آخر
بيت مسلم .

إنه في نفس الوقت الذي تغتال فيه
جمهورية البوسنة والهرسك في
البلقان ، استطاعت اقلية صليبية في
أرض مسلمة أن تخرج بالسلح على
الحكومة الشرعية فتضربها وتستقل
بقطعة من أرض المسلمين في جمهورية
أذربيجان المسلمة بتشجيع من
جيرانها الذي كانوا شيوعيين ثم
انقلبوا إلى صليبيين .

يحدث كل ذلك ولا يرتفع صوت
لانتقاد المسلمين ، لأن المسلمين في نظر
الغرب لا قيمة لهم وهم محسوبون من
سقط المقام ، ولعلنا لسنا في حاجة إلى
أن نقرر أن المسلمين أنفسهم
مسؤولون عن الحضيض الذي وصلوا
إلى قاعه ، فقد ارتضوا الدنية لأنفسهم
حين تخلوا عن دينهم وتأمرت بعض
حكوماتهم على الإسلام .

ما هذه المهازل التي تجري امامهم
وتطبق عليهم فلا يحركون
سائكا ١١٩٩ كيف يقبلون أن يرغم
قطر مسلم هو ليبيا - بغض النظر عن
بعض التحفظات - على أن يسلم بعض
أبنائه لكي يحكموا في دولة اجنبية ،
سمعة القضاء فيها سيئة ، بل حتى لو
كانت سمعة القضاء فيها حسنة ،
وكيف ينشط مجلس الأمن بكل ما لديه
من هيئتين لكي يصدر قرارات مهيئة
وينفذ اجراءات قاطلة بسبب مواطنين
اثنين مسلمين متهمين - لا مجرمين -
بحادثة طائرة ، ويغض بصره عن
عصاة تحمل اسم حكومة في فلسطين
المحتلة تحرق الحرث والنسل وتقتل
كل يوم عشرات من الفلسطينيين
الذين لم يفعلوا أكثر من استنكار ما

بالمقصورة سنين طويلة ، وكان أسره
ليس مجرد تأديب للمعتدين ، ولكنه
كان فضيحة لهم لم يشوها ، وظلوا
يكتفون مرارتها لعدة قرون وتظاهروا
بمودة المسلمين حتى كانت
العشرينات من هذا القرن ، واعتدت
فرنسا على سوريا ، واعتدت انجلترا
على فلسطين . فاما قائد الجيش
الفرنسي ، جورو ، فحين دخل دمشق
اتجه من فورته إلى قبر صلاح الدين
المحقق بالمسجد الأموي وركل بابه
بجذائه القدر وقال كلمته التي تفيض
حقا ومرارة : لقد عدنا بإصلاح
الدين ، واما القائد الإنجليزي
« اللنبي » فما كان أن يدخل القدس
ويجلس على أول مقعد يصادفه حتى
قالها بشماته : لقد انتهت الحروب
الصليبية . وإذا كانت نية الحرب
تجري في دماء أوروبا مئات السنين
ولم يكن يعوقهم عن خوضها الا قوة
المسلمين ومنعتهم ، فلما ذل المسلمون
يفعل أيديهم وحماقة حكاهم ، عادت
الصليبية تظهر من جديد في حروب
معلنة حيناً ومستترة حيناً آخر حتى
كانت التطورات في الأسابيع الأخيرة
حين أعلنت أمريكا وإعلان أكثر من
مسئول أوروبي أنه بعد أن تخلص
الغرب من الشيوعية فإنه عليه أن
يتفرغ للقضاء على الإسلام ، وذهبت
الوقاحة بأحد زعمائهم حين قال إن
القرن الواحد والعشرين هو قرن
القضاء على الإسلام .

لكن المشتغلين بهموم امتهم
يعرفون أن حرب الإسلام وإذلال
المسلمين عملية مستمرة منذ بداية
القرن الحادي ، وهي الآن على أشدها ،
فقلما سلم المسلمون في قطر من
أقطارهم من أذى تلحقه بهم الصليبية
بشكل مباشر حيناً أو بأيدي عملائها
من يحملون أسماء إسلامية حيناً
آخر .

وهل هناك إشبع مما يجري
للمسلمين في البوسنة والهرسك هذه
الأيام ١٩ إن جفاف الحرب
الصليبية - مؤيدة من الغرب

تقوم به العصابة الباغية من
اغتصاب لأرضهم واستباحة لدمائهم .
ما أوسع ما بين الشقيتين ، وما
القيح ما بين القرارين ، إنه إذا كان
القرار منسحباً على المسلمين الحقوق
بالباب السابع من قانون الأمم
المتحدة ، وإذا كان منسحباً على غير
المسلمين جردوه من فعاليته ، ليست
هذه قمة الظلم للمسلمين ، بل ليست
منتهى الاستهانة بمقدراتهم .

ليس هذا التصريح هو ما جرى
على لسان سكرتير عام الأمم المتحدة
الذي اختارناه منا ؟ ليست الحكومات
العربية والإسلامية في مقدمة من قبلوا
هذه الجراة من سكرتير الأمم
المتحدة .
إن الصليبية العالمية معتمنة
بالأمم المتحدة ، وهي تدير الحرب ضد
المسلمين في فلسطين وفي البوسنة
والهرسك وفي ناجورنو كاراباخ وفي
الفلبين وفي بلغاريا بل في البلقان كله
من هناك ولعلنا لا ننسى أن تبتو
وحده - صديق مصر - قد أباد مليون
مسلم في الأربعينات وقتل الآلاف في
الخمسينيات إن المجال لا يتسع في
هذا المقال للحديث عن الاضطهاد
الواقع على المسلمين في بريطانيا
وفرنسا وبعض الأقطار الآسيوية
والأفريقية ، ولعلنا نعود إلى ذلك في
مقال مستقل ، ولكن الذي نريد أن
نركز عليه هنا هما قضيتان ، القضية
الأولى هي أن احدا لا يستطيع أن
يواجه عدوان الغرب الصليبي على



المصدر : الور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

فهي تلك التي يشار إليها بالجزائر على المغرب تحت ستار ما يسمى بالبوليساريو، إذ الحقيقة إنه لا يوجد شيء اسمه البوليساريو، وإن وجدت بعض الأسماء التي تستر الجزائر وراءها، لأن الحقيقة التي يعرفها العام والخاص في الجزائر هي أن الهجمات المتتالية التي توجه إلى المغرب باسم البوليساريو إنما يقوم بها الجيش الجزائري منطلقا من الأرض الجزائرية ثم عائدا إليها حاملا القتل والجرحى، وهذه معلومات أكدها الملك الحسن الثاني ملك المغرب حين صرح بقوله : أكاد أعلن أن الجزائر تخوض حربا ضد المغرب. وإذا فعلينا نحن المسلمين أن نكف عن قتل مواطنينا أولا، ثم نكف عن حرب بغضنا بعضا حتى نتفرغ للدفاع عن الإسلام والمسلمين من كيد الصليبيين لنا وشن حربهم علينا. وأما القضية الثانية فهي أن نتذرع الحكومات الإسلامية والعربية بالشجاعة ولو مرة واحدة، ولو على سبيل التجربة، خاصة وأن عددها في ازدياد، إنها تقارب الخمسين عدا، وكلها أعضاء في الأمم المتحدة، ويستطيعون التحرك تحت غطاء من الشرعية، وعليهم أن يتدأوا بإثارة اعتراضاتهم على تطبيق المادة السابقة من الميثاق على العراق وليبيا دون تطبيقه على إسرائيل، إن من حقهم - إذا أرادوا - أن يعلنوا عدم تنفيذهم

المسلمين طالما كانت بعض الحكومات الإسلامية تحارب الإسلام والمسلمين في ديارها أو مع جيرانها، إذ من المسلم به أن عددا من الحكومات العربية المسلمة في شمال افريقية تحارب كل مظهر إسلامي، وأنها تعقد لقاءات ومؤتمرات في هذا الشأن في عاصمة بعضها في وسط الشمال الافريقي، وأن هذه اللقاءات ليست فوق الشبهات، وأن دولة اوروبية كبيرة ترتبط ببعض حكام افريقية الشمالية برباط الصداقة حينما والتجبة حينما آخر ليست بعيدة عن الاشتراك في هذه اللقاءات ولو عن طريق التوجيه والتخطيط، ونفس التامر على المسلمين يتم من قبل بعض الحكومات العربية الآسيوية، وهذا التامر مصحوب بالعدوان الذي لا تزال آثاره واضحة للعيان في هدم بعض المدن وقتل الآلاف من المواطنين لا شيء إلا لأنهم مستمسكون بشعائر دينهم.

هذا ما كان من شأن إعلان بعض الحكومات الإسلامية الحرب على مواطنيها.

أما حرب دولة مسلمة لجاراتها المسلمة فتلك قضايا بعضها معروف ومعلن مثل الحرب الإسرائيلية العراقية، ومثل غزو العراق للكويت، وكلاهما حرب مشنومة لو وزعت نفقاتهما على مسلمي الدنيا لجعلتهم من كبار الأغنياء. وأما الحرب المشتعلة نيرانها غير المعلنة



المصدر : العالم اليوم

14 مايو 1992

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خواطر حول تحديث المجتمعات الإسلامية

الجدلية المادية والجدلية الإسلامية

فتحى غانم*

الفكر شرقا وغربا تناقش هيجل وماركس، والمثالية والمادية، بينما تجمد الفكر في مجتمعاتنا لا يدخل مناقشة، ولا يجادل، لا يعنيه ما قاله هيجل، وكان الفكر الإسلامى قد انسحب من ساحة الفكر.. انسحب إلى أين؟ إلى عالم يرفض الأفكار، يخاف الجدل، يقلق من المناقشة، يفرغ من المصارحة.. فكان لابد وأن تتحول الأنظار عن الإسلام كثقافة ترتقى بالبشرية، لتتابع ذلك الحوار الساخن أو البارد بين المثالية والشيوعية، وبين مثقفى اليسار ومثقفى اليمين.

والذنب ليس ذنب أصحاب الثقافة الأوروبية، فقد وصلتنا الدعوة للانضمام إلى ناديهم الثقافى والمساهمة فيه، وكان صد الدعوة هو هيجل كبير فلاسفة حضارتهم فرفضنا الدعاء مع أن الجدل هو منهجنا و«جادلهم» فعل امر، في قوله تعالى و«جادلهم بالتي هي أحسن».

روسو والشرعية الخالدة

وليس هيجل وحده الذى دعا الفكر الإسلامى إلى المساهمة في ثقافة العالم المعاصرة.. فها هو روسو فيلسوف الثورة الفرنسية يتحدث عن الاسلام فيكتب «إن شرعية الإسلام - يتبعها نصف العالم من عشرة قرون - تشفى إلى الآن عن عظمتها، في حين أن الفلسفة المتكبرة أو التعصب الأعمى لا ترى فيها شيئا.. ولكن السياسى الحقيقى يعجب بما في ذلك الشرع - يقصد الإسلام - من القوة الهائلة والملكة القادرة التي توجد دائما في الشروع الخالدة».

مرة أخرى يرحب عقل غير عاى في حضارة أوروبا بشرية الإسلام.. ومرة أخرى لا نشاركه ولا نساهم معه في جدل فكرى وسياسى وعقائدى.. بل تجمدنا في أماكننا لا يعنينا ما يقوله هيجل أو ما يقوله روسو ما شأننا بهما، والقضايا التي يثيرانها عن الإنسان ورقية، وحقوق.. ما شأننا بانهما يستشهدان بعبقريه الإسلام، وشرعيته.. تقرونا وانكمشنا، ورفضنا المساهمة في مناقشة ثقافة العالم المعاصر.. ثم مرت سنوات وأجيال فإذا بنا نيكى حالنا

تحديات العصر تتطلب تحديث مجتمعاتنا.. وهذا التحديث لن يكتب له النجاح حتى نبدأ بفهم صحيح لعقيدتنا فلا نفرض عزلة ظالمة بين العقيدة والفكر والثقافة.. ونرفض التعصب الذى تزعجه الأفكار ولا يرتاح إلى الكتب وقاعات المحاضرات، والوان الفنون من أدب وموسيقى ومسرح وشر.

ليست هناك خصومة بين عقيدة التوحيد والعلوم والفنون الإنسانية.. ولا يصح أن نعطل قدراتنا العقلية ومواميننا الفطرية باسم العقيدة، لأن الذى يحمى العقيدة هو الإيمان الحقيقى القائم على الاقتناع بالعقل والقلب معا.. وليس الإيمان القائم على خضوع أعمى لأوامر نذعن لها وكأننا مجرد أدوات صماء أو وقود معارك نستشهد فيها ونحن لا ندرى من أمرنا شيئا.

هيجل والإسلام

إن الله عز وجل وهبنا عقولا لنفهم بها ونستدل بها، ولو شاء لاكتفى بإيماننا، ولاضطرنا إليه، ولا حاجة إلى عقولنا ولا يحزنون.. ولكن تاريخ عقيدة التوحيد، هو بمدارك البشر، ومعاونتهم ليستخدوا عقولهم.. وهذا هو ما جعل فيلسوفا كبيرا مثل هيجل يقول عن الإسلام في كتابه «دروس في فلسفة التاريخ» إن العالم قبل الإسلام كان يعاني من الابتذال والفساد، وكان البشر يواجهون أصنافا من القهر والعسف، فلما جاء الإسلام، كان - على حد تعبيره - ثورة في الشرق، حطمت قيود عبودية الإنسان، وخلصته من التبعية والتدنى إلى مستويات وضيعة، وارتفعت بروح الإنسان تعلق بها من الأرض مخلقة في السماء، تجمع البشر جميعا حول «الواحد» حول «المطلق» حول «الحق» الذى يعود إليه كل حقيقة.

هذا هو ما قاله هيجل، وقد بهره الجدل الإسلامى كمنهج للارتقاء بالإنسان.. ولا أدري لماذا تجاهلنا كلامه، ولم ندر حوارا أو جدلا بين الارتقاء بالإنسان في الفكر الإسلامى، وأفكار هيجل عن الارتقاء عن طريق الجدل بين الأفكار ونقيضها.. وانشغلنا عن هذا، بتأثير هيجل في «كارل ماركس» ومنهجه الماركسى وجعله المادى، وقامت مدارس



العالم اليوم

المصدر :

١٤ مايو ١٩٩١

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وضياعنا، وضعفنا، أمام قوة أولئك الذين خرج منهم هيجل وروسو وغيرهما من الفلاسفة والمفكرين.

لوعاد هارون الرشيد

إن ارتباط الإسلام بالعلم كان أمراً أساسياً ومهما في قيام الأمة الإسلامية بمسئولياتها، ولقد كنت أقول في أكثر من مناسبة، إن خلفاء الأمة الإسلامية سواء من بني أمية أو بني العباس، لو بعثوا اليوم لأصابهم الذهول مما يسمعون من العلاقة بين المفكرين والمثقفين في المجتمعات الإسلامية، وما وصل إليه المفكرون والعلماء في مجتمعات أخرى يقولون عنها المجتمعات المتقدمة.

خليفة مثل هارون الرشيد، إن يتصور أن قصره لا يضم أبرع علماء العالم، وأكثرهم خبرة في الصناعة أو الإدارة، في فنون الأدب أو فنون القتال.. ما كان يقبل أن يكون المجتمع الذي يتولى أموره متخلفاً.

إن أمجاد الأمة الإسلامية، ارتبطت بأمجادها الثقافية والفكرية.. وفي قدرتها على أن تجمع المثقفين وتستوعبهم من كل الديانات.. كان اليهودي المضطهد يجد في حكام الأندلس المسلمين الرعاية والحماية التي سمحت لأبى الحسن يهودا بن هليفي في القرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي أن يؤلف كتابه المشهور ببلاغته «الحجة والدليل في نصر الدين الدليل» وهو دفاع عن الدين اليهودي، رحب بكتابته ونشره الحكام المسلمون.. لأنهم يدركون مكانتهم في العالم، ويتصرفون بمسؤولية الحاكم الذي يريعي الجميع ويقدر في نفس الوقت، أن يستمد قوته من المناخ الفكرية والعلمية المزدهر في مجتمعه.. ويتابع الأفكار والمعارف.. سواء كان صاحبها مسيحياً أو يهودياً أو مسلماً.. ذلك لأن العقل هبة من الله إلى البشر، ولأن الجدل بين الأفكار والآراء مطلوب كمنهج للوصول إلى الحقيقة والتقرب إلى الحق.

قواعد الجدل الإسلامي

إن الجدل الإسلامي هو الذي يفسر تاريخ البشرية كما جاء في القرآن، تكريم يقول الله تعالى «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن، إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين».

وهذه الآية من سورة النحل تضع قواعد الجدل.. فهو بلا عنف ولا إرهاب، وهو بالحسنى، ثم بعد ذلك لا يجب أن ينتهي الجدل إلى حكم حاسم.. فلا ينتهي الجدل بإعلان أن هذا قد ضل وأن هذا قد اهتدى.. لأن الله هو الذي يعلم ما في القلوب، وهو وحده صاحب الحكم النهائي.

وهذا هو أسلوب الجدل وقواعده التي تابعتها في القرآن الكريم.. فقد جادل نوح عليه السلام قومه.. قالوا له «يانوح قد جادلنا فأكثر جدالنا فأتنا بما تعدنا إن كنت من الصادقين» هنا انتهى الجدل بين نوح وقومه إلى إخراج أن يقدم الدليل.. لم يغضب، لم يصدر عليهم حكماً، لم يوجه إليهم إهانة.. «قال إنما يأتيتكم به الله إن شاء وما أنتم بمعجزين» قال لهم في حقيقة الأمر، استخدموا عقولكم، لقد خلق الله فيكم القدرة على الاستدلال والاستنتاج.. إن الله ليس في حاجة إلى أن يبعث نكم بالدليل.. لماذا وسم الله نكم

عقولا إذا كنتم سوف تكفرون بها وتمتنعون عن التفكير بها! ومعروف نهاية قوم نوح الذين رفضوا استخدام عقولهم، وتكاسلوا وتشككوا وقالوا نريد الدليل.. وكانت النتيجة وقد رفضوا أن يصلوا إلى الدليل بعقولهم، أن جرفهم الطوفان وأغرقهم.

وبالمثل جادل قوم «عاد» «هود» عليه السلام.. فكذبوه، ورفضوا الاستماع إليه.. قال لهم «أتجادلونني في أسماء سميتوها أنتم وأبائكم ما أنزل الله بها من سلطان.. فانتظروا إني معكم من المنتظرين».. رفض هود أن يصدر حكمه.. قال سوف أنتظر معكم حكم الرحمن.. وهو يعلم أن الجدل في طبيعة البشر «وكان الإنسان أكثر شئ جدلاً».. و«يجادل الذين كفروا بالباطل ليدحضوا به الحق».. «وربك الغفور ذو الرحمة لو يؤاخذهم بما كسبوا لعجل لهم العذاب بل لهم موعد لن يجدوا من دونه مؤثلاً».

إن الجدل، والمصارحة، وعدم التعميل باتخاذ الأحكام، من خصائص الفكر الإسلامي.. وهي للأسف غائبة في عصور التخلف.. وغياها عدوان في الصميم على الشريعة والعقيدة.

الجدل والقنابل

ونعود إلى ما بدأنا به.. وهو أن تحديث مجتمعاتنا، لن يكتب له النجاح، إذا لم نفتح باب الجدل، وحرية الفكر والمناقشة، على مصراع.. فالجدل في حد ذاته، هو منهج تبيان الحقيقة، من خلال تنشيط العقول، واستثمار الأفكار والمساهمة بالرائي أو نقيضه لبناء حضارة البشر.

والعدوان على الجدل هو عدوان على العقيدة.. والذي يحسم المناقشة بطلقات مدفع رشاش أو تفجير قنبلة تنسف خصومه، يعادى منهج الإسلام في الجدل، ويستبدل سلاح القتل بالعقل.. وهذا هو ما جعل العالم ينسى ما قاله كبار فلاسفة ومفكرى العصر الحديث عن الإسلام.. ما قاله هيجل وجوته وروسو وغيرهم.. ولم يبق لمثقفى الغرب إلا دعاوى عن مسلمين متخلفين لا علاقة لهم بالثقافة والحضارة والعلم.

إن أى خطوة جادة للبدء في تحديث مجتمعاتنا في جميع المجالات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية.. لا بد أن تبدأ من احترام منهج الجدل الإسلامي.

وكفانا ما جرى لنا من الجدلية المادية الماركسية أو الجدلية المثالية الهيجلية.. أو نهاية الجدلية أو نهاية الصراع التاريخي كما يزعم فوكوياما، وإن كان قد تراجع عندما ناقش كبار أساتذة التاريخ المتخصصين في دراسة هيجل.

بقي أن نستعيد الجدلية الإسلامية.. جدل يؤمن بأن الجدل هو من طبيعة الإنسان.. وأنه يعتمد على الحسنى، واستخدام العقل.. وإرجاء إصدار الأحكام النهائية المطلقة.. لأن الجدل لا ينتهي، والتاريخ لا ينتهي والصراع الإنساني لا ينتهي، حتى يأذن الله.. وإلى أن يأذن فإننا لمنتظرون.



حضاري عربي إسلامي، وذلك حتى تعود لنا الهيمنة على عقل الأمة وسلوكها وقيمتها ومعارفها وعلومها، فتعود هذه الأمة ثانية إلى ميدان الإبداع الحضاري المتميز، تشري وتغني بواسطته الفكر الإنساني، كما صنع ذلك من قبل أسلافها العظام.

حضارة وسطية

ويوضح د. محمد عمارة أن الإنسانية عرفت العديد من الحضارات التي نمت وازدهرت، قبل الحضارة العربية الإسلامية، وحولها، ومن بعدها. وشهدت الإنسانية تميز العريق من هذه الحضارات بالمذاق الخاص و«البصمة» الخاصة التي ميزت الواحدة من هذه الحضارات عن غيرها، وشهدت الإنسانية أيضا تميز حضارتنا العربية الإسلامية بهذه «الوسطية الإسلامية» كخصيصة العظمى، برزت فيها، فلو نمت قسماتها، حتى غدت عنوانا عليها، وكانت سر ازدهارها، لا في إطارها المحلي الإسلامي فقط، بل وسر الجاذبية التي صنعت تأثيراتها العالمية.

ويؤكد د. عمارة أن أسلحة النهضة والمشروع الحضاري لا تعني - كما يظن البعض - تطابق «الحضارة» و«الدين».

فالحضارة إبداع بشري مدني، وإسلاميتها تعني تميزها بسيادة المعايير الإسلامية في مختلف ميادين إبداعها، فهي ثمرة لتفاعل العقيدة الدينية مع الواقع من خلال ويواسطة الإبداع الإنساني.. فالعمارة الإسلامية، والفنون الإسلامية ليست «الدين الإسلامي» ولكنها إبداع الإنسان المسلم عندما يكون مسلما حقا، وكذلك الحال في مختلف ميادين الإبداعات الحضارية.

وفي الإبداع الحضاري، وحول النهضة الحضارية يدور الحديث، فمنشع «الدين» سبحانه وتعالى قد تكفل بحفظه: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون». واليقظة المطلوبة، والنهضة المنشودة هي إسلامية بقدر استلها منها الهوية الحضارية الإسلامية في الإبداع الحضاري المدني المنوط بمسلمي هذا العصر الذي نعيش فيه.

التي اهتمت بالآلنية وتحاملت مدخلات الإنسان.

طريق اليقظة

لكن إذا كان للأمة الإسلامية حضارة متميزة عن غيرها من الحضارات فما هو طريق اليقظة لهذه الحضارة الإنسانية؟

المفكر الإسلامي د. محمد عمارة يؤكد أن هيمنة الحضارة الغربية على أوطان الشعوب والأمم التي نكبت بالغزوة الاستعمارية الحديثة، ومنها أوطان الأمة الإسلامية قد أثمرت تيارا فكريا «متغريا» يدعو أنصاره إلى تبني مناهج هذه الحضارة الغربية وقيمتها ومثلها وفلسفاتها وتصوراتها وجمالياتها وطرائقها في العيش والسلوك، مع إبداعها في العلوم الطبيعية وتطبيقاتها، وذلك بدعوى أنها حضارة العصر الإنسانية.

ويضيف: وقد نسي هؤلاء أو تناسوا أن تميزنا كأمة إسلامية ذات حضارة متميزة يجعل ليقظتنا ونهضتنا المنشودة طريقا متميزا ونمطا خاصا، فليست الاستعارة للنمط الحضاري الغربي هي سبيل يقظتنا، بل لعل هذه الاستعارة هي جزء من الداء الذي لا بد وأن تبرأ منه الأمة كي تسلك إلى اليقظة والنهضة السبيل المأمون.

فالأمة الإسلامية أمة متميزة في الهوية الحضارية، وقد كان هذا التميز الحضاري القاسم المشترك الأعظم الذي طبع ذلك البناء الحضاري العملاق الذي أبدعته أمتنا إبان العصر الذي ازدهرت فيه حضارتها العربية الإسلامية، فإذا كانت يقظتنا قد اعقبتها غفوة وورقود، وإذا كانت نهضتنا قد أصابها التراجع والجمود والانحطاط في عصور الغفوة والورقود، فإن توجيهنا إلى البحث في سبيل اليقظة والنهضة الإسلامية، كما يستدعي الكشف عن أسباب التراجع وتلاسماته وأماراته، فإنه يتطلب الكشف عن «الهوية الحضارية العربية الإسلامية المتميزة».

تلك الهوية التي تتحدد مهام اليقظة والنهضة في إعادة اكتشافها والكشف عن سماتها وقسماتها وخصائصها، ويلورتها في مشروع

الله لعبادته، ونسي هؤلاء أن القصور نفسه لن يسمو بالدين، ويتناقض مع تعاليم إسلامنا، والتي نص عليها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

ويوضح د. فكار أن التناقض بين الفريقتين دفع البعض إلى عمليات توليف بين الدين والعلم، وظهرت محاولات الاحتكام للعلم للبرهنة على إعجاز الدين، ومحاولات أخرى تحتكم إلى الدين لتوضيح قيمة

العلم.. وهي مجازفات قد تكون بحسن نية لدى البعض، أو تكون بسوء نية لدى البعض الآخر.

والأولى من ذلك - من وجهة نظر د. فكار - القيام بمحاولات جادة ومخلصة لخلق أرضية لاكتشاف مدى توافق العلم مع الدين، أو اكتشاف مدى التناظر بين رؤية العلم ورؤية الدين دون موقف وحكم مسبق، وهنا سنرى أن الإسلام هو الذي يعيننا على إقامة حضارة الغرب



المصدر : المجلس الاعلى

التاريخ : ١٩٩٢ هـ / مايو ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

متى نستعمل العقل فى ميزان العقيدة؟

تحدثت فى مقال سابق بعنوان «كيف حرر الاسلام العقل البشرى» ونشر فى هذه الصفحة عن موقف الاسلام من العقل ومفئلة التفكير فى ديننا الاسلامى واشرت الى اطلاق الاسلام العقل ليعمل وينتج تحت ضوء الشرع ونوره.

ولعلى اليوم اتناول جانباً آخر احسبه من الاهمية بمكان عند الحديث عن هذا الموضوع وذلك لما نسمعه كثيراً على بعض الاسن من سؤال عن الحكمة او الغاية من هذا التشريع او ذاك؟ ولماذا هذا التحليل او ذاك التحريم؟ ويؤثر السؤال عن هذا الامر والحيرة فى الاجابة عنه على الطاعة والامتثال حتى لبدو لك احياناً ان هذا السائل من خلال حديثه لن يمثل مالم يدرك الحكمة والعلة ويقتنع بها.

وهذه المواقف التى تدعى التعامل وتتناول بالتانى نلمح فيها ما يذكرنا بقصة الاسراء والمعراج عندما عاد الرسول صلى الله عليه وسلم من رحلته هذه وبدأ يحدث بها قريشاً فى المسجد الحرام، يحدثهم انه فى ليلة واحدة بل فى بعض ليلة اسرى به من مكة الى المسجد الاقصى وصلى به ثم عرج به الى السماء ثم عاد مرة اخرى الى الارض، وفرح الكفار بهذه الرواية وصفقوا لها لانهم يرون فيها سنداً يستخدمونه فى تكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم ورد دعوته، ولقد تأثر بهذا حتى بعض المسلمين ومس دينهم نحل ووجد هذا السؤال مكاناً فى نفوسهم اذ كيف يقطع محمد هذه المسافة ويعود فى اثناء ليلة والعرب كافة اعتادوا الذهاب من مكة الى فلسطين فى شهر ثم العودة فى شهر آخر، وقد تميز فى هذا اليوم موقف ابي بكر الصديق رضى الله عنه الذى اقبل الى المسجد فأسرع اليه بعض الكفار ينقلون له حديث صاحبه محمد داخل المسجد ويقولون له هذا هو صاحبك يقول انه ذهب الى المسجد الاقصى وعاد فى ليلته ويرد عليهم ابي بكر بالجواب الواضح الراسخ الذى اصبح يعد قاعدة فى هذه الامور «ان قاله فقد صدق».

فما معنى هذه العبارة التى بسببها سمي ابي بكر رضى الله عنه بالصديق.

ان موقف ابي بكر رضى الله عنه وموقف كل مسلم فى كل زمان ومكان فى القضايا الايمانية هو التاكيد فقط من نسبتها الى المصادر الشرعية المعتمدة «القرآن الكريم او حديث الرسول صلى الله عليه وسلم» ومتى تم التاكيد من هذه النسبة فما بعدها الا الايمان والتسليم والامتثال، وهذا هو الايمان بالامر! فالامر هو الله سبحانه وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم «قل اطيعوا الله واطيعوا الرسول».

اما من يعرض الامر الالهى وامر الرسول صلى الله عليه وسلم على عقله فان فهم الحكمة قبل الامر والا رده فهذا هو الايمان بالامر دون الايمان بالامر ويشتان بينهما.

فالمؤمن بالامر لا ينظر الى من امر وانما ينظر الى الامر ذاته فان كان ذا مصلحة له بادر اليه ونفذه سواء كان الامر هو الله او محمد او حتى اهل الناس!



المصدر :المصاحف

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :مايو ١٩٩٤

أما المؤمن بالأمر فهو ينفذ الأمر وهو ينظر إلى من أمر دون النظر إلى فائدة الأمر أو حكمته. ودوره هنا التأكد من صحة مصدره فقط. وهذا هو الموقف الذي برز فيه أبو بكر رضي الله عنه يوم صلح الحديبية حينما قال لبعض الصحابة الذين أرادوا الاعتراض على الرسول في قبوله شروط الصلح مع المشركين لعدم ادراكهم حكمته فلم يفرقوا بين الصلح الإلهي والصلح البشري حيث قال رضي الله عنه «ألزم غرضه فإنه رسول الله» فهناك فرق بين أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يوحى إليه، وغيره

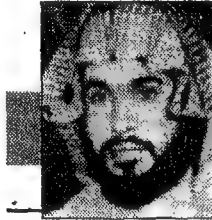


المصدر :

١٥ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



بقلم :

د. زيد بن عبد الكريم الزيد

عميد كلية الدعوة والإعلام بالرياض

ممن ينطلق عن اجتهاد بشري يخطئ ويصيب.

ولعل هذا ايضا يذكرنا ببعض القصص القرآنية كقصص اخبار الله سبحانه وتعالى للملائكة عن الخليفة في الارض. قال تعالى «وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الارض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون» يقول الشيخ السعدي يرحمه الله في تفسيره «قال الله تعالى للملائكة إني أعلم من هذا الخليفة ما لا تعلمون لأن كلامكم بحسب ما ظننتم وأنا عالم بالظاهر والسرائر وأعلم أن الخير الحاصل بخلق هذا الخليفة أضعاف أضعاف ما في ذلك من الشر».

وأوضح من هذا قصة الخضر عليه السلام مع موسى عليه السلام عندما اشتراط الخضر على موسى الا يسأله عن التصرفات التي يتصرفها ولا يتعجل بل ينتظر وسيروى ولكن موسى عليه السلام لم يصبر وتعامل مع ظواهر الامور بحسب ما يتبادر اليه فقد اعترض على خرق السفينة وهي سفينة ايتام المتوقع ان يهتم بها الخضر لا ان يفسدها عليهم ثم قتل الخضر غلاما بلا وجه حق حسب الظاهر ثم بنى جدارا لقرىم رفضوا استضافته وكلها وفق النظر السريع خلاف للعقل والحكمة ولهذا كان اعتراض موسى عليه السلام. ولعل الغاية من سياق هذه القصة في القرآن الكريم ان نتعلم نحن وان نأخذ منها العبرة والفائدة فلا نتعجل لبادرة تخطر علينا أو لجهل في حكمة أو نقص في تحليل فكثيرا ما يظهر للفرد جانب وتخفى عليه جوانب ولذا لما اوضح الخضر لموسى عليهما السلام ان هذه التصرفات بأمر الله «وما فعلته عن أمري» أدركنا الفرق بين الأمر البشري الذي يجوز عرضه على العقل والأمر الإلهي الذي لا يعرض على العقل ومن عرضه فقد سوى بينهما.

ولعل في سرد هذه النماذج من القرآن الكريم والسنة النبوية ما يلقي الضوء على هذا السؤال المحير عند البعض وهو ملاحقة الحكمة في كل أمر وعند كل طلب دون تفريق بين ما إذا كان الأمر من الله سبحانه وتعالى أم ممن خلق الله؟ فما أمر الله سبحانه وتعالى به يقبل لا لحكمته وإنما يقبل لأنه من الله الذي سلمنا له بالالوهية من خلال قولنا «لا إله إلا الله» فهو الذي له الخلق والأمر، ولنضرب مثالا - ولله المثل الأعلى - لو أن فردا منا كلما أمره أبوه بأمر سأل عن الحكمة والعلة في هذا الأمر فإن شرح له الحكمة واقتنع بها نفذ ولا رد أمر والده عليه! هل هذا يعتبر بارا بوالده مطيعا له؟ وهل فرق بين أمر أبيه وأمر سائر الناس؟

فلذلك اعود لأقول أن العقل وظيفته في الأوامر الواردة عليه هو التأكد من صحة نسبة هذا الأمر، فإن ثبت أنه أمر من الله أو أمر من رسوله صلى الله عليه وسلم بادر إلى التنفيذ! فمتى ورد أمر قلنا هل في هذا دليل من القرآن الكريم أو حديث صحيح عن الرسول فإذا ثبتت هذه النسبة انتقل إلى مرحلة الطاعة والامتثال ليكون عمله وتنفيذه طاعة لله ورسوله وليس لأجل الحكمة والعلة ■



المصدر: المشرق، الأوسلا

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٧ مايو ١٩٩٥

التميز بين الثابت والمتغير في التراث الإسلامي من أكبر التحديات التي تواجه الأمة

بقلم: الدكتور محمد الكتاني*

والاختلاف في التشريع على مذاهب فقهية لكل منها منهج يعتمد في استنباط الأحكام، مع اتفاقها كلها على أولوية النص من الكتاب والسنة بلا خلاف بينها حول مذهب الأصلين. قال البغدادي في كتابه (الفرق بين الفرق): «وقد علم كل ذي عقل من أصحاب المقالات المنسوبة إلى الإسلام أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد بالفرق المذمومة التي هي من أهل النار فرق الفقهاء الذين اختلفوا في فروع الفقه مع اتفاقهم على أصول الدين، لأن المسلمين فيما اختلفوا فيه من فروع الحلال والحرام على قولين: أحدهما قول من يرى تصويب

والملل والنحل في التراث الإسلامي وأفية في ذكر هذه الفرق المتجاوزة للسبعين، وأفية في التحليل والبسط لمسائل الخلاف بينها لكن علينا أن نميز هنا بين أمرين لا سبيل إلى الخلط بينهما فهناك التفرق في الدين على أساس الاختلاف في التصور لعقائده ووكلياته وأصوله كما حصل في المذاهب الكلامية الاعتقادية والسياسية. كالخلاف بين أهل السنة والشيعة في عدد من الأصول، أو كالاختلاف بين الخوارج وبين من عداهم في عدد من الأصول والوكليات، أو كالاختلاف بين المعتزلة والقدرة من ناحية وبين أهل السنة من كلابية وأشاعرة.

وهناك الاختلاف في المسائل الفرعية العملية. وهو الاختلاف في استنباط الأحكام، والتجريح بين الأدلة عند التعارض، والقول بالاستحسان أو القياس وعدمه، وهذا الاختلاف هو الذي أدى إلى نشوء المذاهب الفقهية. والحديث النبوي الشريف استعمل (التفرق) ولم يستعمل لفظ (الاختلاف) ولفظ التفرق هو الذي استعمله القرآن في سياق الذم والإدانة. وعندما استعمل القرآن بالمقابل لفظ الاختلاف اعتبره ظاهرة حتمية «ولا يزالون مخطئين إلا من رحم ربك» فكل تفرق هو اختلاف، ولكن ليس من الضروري أن يؤدي كل اختلاف إلى التفرق. لذلك يتعين أن نميز في تاريخنا الإسلامي بين مذهب الأمرين. التفرق في الدين على مذاهب يكفر بعضها البعض.

أن هناك أسبابا داخلية نشأت داخل الفكر الكلامي الذي انتسب للدفاع عن العقيدة الإسلامية من عجز عن التوفيق بين النص وبين العقل لدى طوائف من المحدثين والفقهاء والمتكلمين، ثم أصبح الخلاف لجاجة. فطائفة من المحدثين والفقهاء وقفوا مع النصوص، وغلب بعضهم في الأخذ بالظاهر حتى سموا حشوية وظاهرية. أنكروا أن يكون للعقل حق النظر والتأويل والاجتهاد. ولو أدى بهم ذلك إلى التجسيم والتشبيه، وطائفة قامت برد الفعل، وبالغت في إعمال الرأي وتحكيم العقل، وقالت بالتحسين والتقبيح العقلي. وانكرت الصفات الإلهية بالمرّة. ولو أدى بهم ذلك إلى التعميل، واستعمرت الحرب بين الطائفتين كما يحدثنا عن ذلك ابن قتيبة وابن تيمية وابن العربي.

وقسمت على أساس الخلاف السياسي بين الشيعة والخوارج والمرجئة وأهل السنة والجماعة مواقف اعتقادية، لأن كل مذهب سياسي منها كان له رايه في الخلافة وشروطها، وسلوك الحاكمين تجاه المحكومين، وكان لا بد له من أساس نظري ينطلق من العقيدة. فوقع الخلاف حول مرتكب الكبيرة، وحول اقتران الإيمان بالعمل وحول المسؤولية الإنسانية والعدل الإلهي. وحول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحول التأويل للنصوص وردها أو قبولها. ونشأت داخل كل فرقة كبرى فرق صغرى سُميت أحيانا باسم إمامها مثل النظامية نسبة إلى النظام من المعتزلة. مما لا مجال لتعداده والوقوف عليه، فكتب الفرق



المجتهدين كلهم في فروع الفقه. وعلى هذا الرأي تكون جميع المذاهب الفقهية على صواب فيما اجتهدت فيه، وتحررت فيه مقاصد الشرع.

- ثانيهما قول من يرى في كل فرع تصويب أحد المختلفين وتخطئة الباقيين، من غير تضليل منه للمخطئ فيه» (حنفي ٤٦٤/٥).

ونستخلص مما تقدم أن هناك فرقاً واضحاً بين التفرق في الدين وبين الاختلاف في الأحكام التشريعية والآراء الاجتهادية المتعلقة بالحياة العملية. فالأول متعلق بالاصول الاعتقادية، والمبادئ الكلية، والثاني متعلق بالفروع والأحكام الفقهية، وأن الحديث النبوي ذم التفرق الذي يؤدي إلى الخروج عن الجماعة، لأنه يصبح معارضة أصولية تقوم على المناوئة للجماعة بالعداء، وتنشق عنها، وتدعو إلى سلطة جديدة، وربما اعتبر الرسول صلى الله عليه وسلم الخروج مع الخارجين ضرباً من الكفر فقال فيما رواه ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: قال رسول الله «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» (عارضه الحوزي ٤٧/٩).

أي كفاراً بما أحل الله، أو كفاراً بما حرم الله.

أما الاختلاف من الفروع فقد عده علماء السلف من باب الرحمة بهذه الأمة ودليل ذلك ما رواه الإمام الشاطبي عن القاسم ابن محمد (سادات التابعين من فقهاء المدينة) وهو قوله لقد أعجبني قول عمر بن عبد العزيز: ما أحب أن أضاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يختلفون لأنه لو كان قولاً واحداً لكان الناس في ضيق. ويفسر الشاطبي ذلك بكون أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هم الذين فتحوا باب الاجتهاد، وباب الاختلاف في الاجتهاد، لأنهم لو لم يفتحوه لكان المجتهدون بعدهم في ضيق، لأن مجالات النظر لا تتفق عادة فيصير أهل الاجتهاد مع تكليفهم باتباع ما غلب على نظرهم، مكلفين باتباع خلافه. وهو نوع من التكليف بما لا يطاق، فوسع الله على هذه الأمة بوجود الخلاف الفروعي فيها.

وإذا كانت دواعي الاختلاف الفقهي أو التشريعي بين المذاهب الفقهية من مالكية وشافعية وأحناف وحنابلة معروفة ومبسوطة في كتب العلماء كالمقدمة لابن خلدون. وإعلام الموقعين لابن القيم، فإن بنا حاجة إلى معرفة دواعي الاختلاف في الأصول المؤدي إلى التفرق في الدين.

العامل الأول من عوامل التفرق والاختلاف في الدين هو العامل السياسي، المصلحي الذي فرق المسلمين

الأوائل إلى شيعة وخوارج وعثمانية ومرجئة بعد الفتنة الكبرى كما هو معلوم. فوقع تفتيق وتكفير، كلا من هذه الطوائف إلا المرجئة الذين حسنوا اسلام الفريقين المتحاربين في معركة الجمل ومعركة صفين وأرجأوا الحكم عليها إلى يوم القيامة.

ثم نشأ التفتيق الفكري والعقائدي

لذلك المواقف السياسية فنشأ علم الكلام، حول مشكلة علاقة الإيمان بالعمل، ومشكلة الجبر والاختيار. والعدل والتوحيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وحول هذه المشكلات ظهرت فرق القدسية التي تمثل أقوى معارضة للحكم الأموي، والمعزلة وما تفرع عنهم من فروع خلافة.

العامل الثاني من عوامل الخلاف عقلي معرفي، نشأ من صحيح الرغبة في الدفاع عن العقائد الإسلامية الكبرى في التوحيد أول الأمر، لكن هذا الدفاع اقتضى استعمال المنطق والفلسفة بعد تطوره. واقتضى استعمال العقل، تحكيم العقل في النص. ومن المعلوم أن كل أصول الإسلام الاعتقادية منصوص عليها في القرآن. لكن القرآن استعمل في أسلوبه لغة العرب على طرائقها في الحقيقة والمجاز والاشتراك اللفظي، وغيره. وكان من بين آياته الحكم والتشابه.

قال تعالى: «هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وما يعلم تأويله إلا الله».

نعود إلى الحديث النبوي الذي انطلقنا منه فنجد أنه يضع في مقابل التفرق (الجماعة) التي هي الفرقة الناجية. فنفهم أن الجماعة هي الكثرة لأنها أصل، وأنها مرجع عند الاختلاف، ولأنها تمثل الشرعية القائمة. ويعني ذلك أن الفرق الاثنتين والسبعين كلها مجرد فرق منشقة، وأن العدد هنا ليس دليلاً على الكثرة، وإنما هو دليل على التشعب في الاختلاف. فالمعزلة مثلاً تفرقوا على أكثر من عشرين فرقة، والشيعة كذلك. لأن الاختلاف لا ينحصر، ولا يتوقف. وأن الجماعة تمثل الكثرة بحكم كونها أصلاً. وبحكم اجتماع أهلها على قانون الاعتدال والوسطية. وهذا ما لم يتنبه له القدماء الذين استشكلوا الحديث. واستفعلوا كون الاكثورية الكثرة من الفرق في النار، مع أن الواقع بخلاف ذلك.

لكن ما معنى الجماعة؟
للعلماء في تصور هذا المفهوم كما ذكر الشاطبي أربعة أقوال.
- أن الجماعة هم السواد الأعظم من أهل الإسلام بغيرهم وإمامهم.

- أن الجماعة هم الصحابة على الخصوص.
- أن الجماعة هم العلماء المجتهدون.
- أن الجماعة هم مطلق جماعة المسلمين حين تجتمع على أمر.
وهذه الأقوال تتعدد بين اتجاهين كما نرى.

- اتجاه سياسي يرى أن الجماعة هي كل جماعة إسلامية ذات كيان سياسي لها أمير انعقدت له البيعة، وقام بالأمر بمقتضى تلك البيعة، أو جرى له الانقياد من الجماعة.
- اتجاه فقهي يرى أن الجماعة هي التي لها حق القدرة والاتباع كالجماعة أو السلف أو المجتهدين من أئمة

الاسلام.

والاتجاه الأول أقوى وأغلب لأنه يتطابق مع استمرار الأمة الإسلامية ويتطابق مع حقائق التاريخ الاسلامي في تكوين الدول الإسلامية المتعاقبة التي ملكت استمرار الجماعة الإسلامية في كل زمان ومكان.

لكن علينا أن نذكر أن الجماعة في التصور السياسي الاسلامي هي ضرورة ملية أي دينية لأن النظام السياسي هو الكفيل وحده بحماية الدين وإنفاذ شريعته والدفاع عن أهله وما لا يتم حفظ الدين إلا به. يعتبر داخل في جملته ونورد في هذا السياق رأياً للامام الماوردي يلخص لنا الفكر السياسي عند المسلمين فيما يتعلق بضرورة قيام الدولة أي الجماعة.

يرى الماوردي أن العلاقة بين الفرد والجماعة علاقة حيوية لأنه لا يتصور صلاح الفرد وانتظام حياته بغير وجوده داخل جماعة، وصلاح تلك الجماعة، ولكي تكون هناك جماعة توفر لأفرادها صلاح أحوالهم لا بد أن تكون صالحة في حد ذاتها أي كافة الشروط المكونة لها. وهي:

أولاً: دين متبع يخضع له الناس في بواطنهم وظواهرهم.

ثانياً: سلطان فاهر تتألف برهيمته الامواء المختلفة وتجمع بيهيمته القلوب المتفسرة، وتنكف بسلطانه الايدي المتغالبية وتتقمع بخوفه النفوس المتعادية.

ثالثاً: وجود عدل شامل يدعو الى الالفة ويبعث على الطاعة وتعمر به البلاد الاموال. ويأمن به السلطان لأنه لا يعمل على خراب الدنيا وفساد ضمائر أهلها إلا الجور وعدم الانصاف.

رابعاً: وجود أمن اجتماعي تطمئن اليه النفوس وتنشط في ظله الهمم على العمل والانجاح.



تم يلخص هذا كله بقوله:
فإن كل شرط يعم به الفساد ان وجد، فإنه يحدث به الفساد ان فقد ويقول الغزالي في (الاقتصاد في الاعتقاد) ان نظام الدين لا يحصل إلا بنظام الدنيا، فنظام الدين بالمعرفة والعبادة لا يتوصل اليهما أحد إلا بصحة الدين وبقاء الحياة وتوفير الضروريات من المسكن والقوت والأمن، فيقادر الحاج إلى الحياة والبقاء شرط في قيام الدين.
قيام الجماعة ذات البعد السياسي والاقتصادي (وهو الدولة الإسلامية) هو المعبر عنه في الفقه السياسي الإسلامي بوجوب الخلافة لأن الخلافة هي المنصب الذي يرمز إلى حمل الكافة على مقتضى الشرع في تحقيق مصالح الناس في العاجل الآجل، فهي خلافة عن النبي في حراسة الدين وسياسة الدنيا. كما يقول ابن خلدون.

لكن هل يعني وجود الجماعة قيامها على اخضاع الأفراد لفكر واحد ومذهب واحد؟

الواقع أنه لا التاريخ ولا المنطق العقلي يقبل ذلك أو يثبت فكيف يفرضه الاسلام؟

لقد ذهب بعض المفكرين المعاصرين إلى التشكيك في صحة الحديث النبوي الذي انطلقنا منه، لأنهم فهموا منه أنه يقتضي معنى الحكومة الدينية التي تمارس سلطاتها باسم التفويض الإلهي وترفض التعددية في الفكر السياسي وترفض الاختلاف حولها.

ومن ثم فإنه في نظرهم حديث يحتج به كل حكم إسلامي مطلق حين يدعى أنه يمثل الجماعة، وأن الخروج عنه أو معارضته بمثابة خروج عن الدين، أو خروج عن الاجتماع أو خروج عن (الوحدة).

هذا التصور يقوم على استنتاج غير سليم من نص الحديث لأن الحديث يذم التفرق في الدين، ويتوقع التفرق حول الأصول الكلية كما تفرق النصارى واليهود في أصول اعتقاداتهم. ولكنه لم يذم الاختلاف والاجتهاد في تطبيق الأصح والأنفع لخير الجماعة الإسلامية نفسها.

والدليل على ذلك أن الاسلام فرض في سياسة الجماعة أي جماعة إسلامية شرطين ملزمين.
- أولهما يلزم الحاكم بالشورى.
- ثانيهما يلزم المؤمن بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر.

قال تعالى: يخاطب نبيه الاعظم: «يما رحمة من الله لنت لهم. ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من

حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر. فإذا عزمت فتوكل على الله» (آل عمران ١٥٩).

قال الامام القرطبي في تفسيره الجامع: «أمر الله نبيه (صلى الله عليه وسلم) بهذه الأوامر التي هي بتدريج بليغ. وذلك أنه أمره بأن يعفو عنهم فيما له من خاصته عليهم من تبعات. فلما صاروا في هذه الدرجة صاروا أهلا للاستشارة. ثم قال: والشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام.

وقوله: «وشاورهم في الأمر دليل على الاجتهاد في الأمور والأخذ بالظنون مع إمكان الوحي، ثم عسدد المسائل المتعلقة بالشورى. وقال في المسألة السادسة، والشورى مبنية على اختلاف الآراء. والمستشير ينظر في ذلك الاختلاف، ثم يرجع أقرب الآراء إلى الكتاب والسنة إن أمكنه».

والإسلام حين يقرر بالاختلاف يشترط الالتزام بأمن النظام العام.

ولهذا حرض الإسلام على لزوم الجماعة كما في هذا الحديث وغيره من الأحاديث المتواردة في هذا المعنى. إذ علينا أن نأخذ بمفهوم (الجماعة) في تصوره الشمولي في الإسلام، وهو الجماعة القائمة على مبادئ الإسلام في الحكم والاجتهاد والشورى وحق المعارضة في صورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وبذلك يضع الإسلام أساس نظام الجماعة الإسلامية، أي الدولة الإسلامية حافظا للأفراد حرياتهم في الاختلاف الاجتهادي الذي يعود على الجماعة بالخير، وحافظا للجماعة وحدتها وقوتها. كافلا لهؤلاء وأولئك نظاما من التعايش والحوار التمثيل في نظام الشورى، «إمكان المعارضة لكل ما يبدو منافيا لمصالح الجماعة نفسها وحياة أفرادها جاكمين ومحكومين. هنا مرجع الائتلاف. وهو الانتظام في الجماعة أو المجتمع القائم على حفظ الدنيا وتطبيق شريعته وتحقيق مقاصده في حفظ الضروريات والحاجيات والتجسيدات.

وإننا للتساؤل كيف يحافظ بعضنا على آراء خلافة ومذهبية أفرزها تاريخ قديم. وكانت من اجتهادات أشخاص ملوئى التاريخ ظروفهم وواقعهم ونمط تفكيرهم إلى غير رجعة.

إننا عندما نستطيع أن نميز في التراث الإسلامي والثابت والمتغير. والموضوعي والذاتي ستميز حينئذ بين الأصول الثابتة والفروع المتغيرة حسب الأزمان، وسنة الله في التطور.

وهذا هو التحدي الأكبر الذي يواجه الأمة الإسلامية، ولن نرفع هذا التحدي إلا بمنافسة الأمم المتقدمة والقوية في إقرار أنظمة كفيلة بتحقيق إسهام كل المسلمين في بناء مجتمعاتهم في ضوء العدالة الاجتماعية في الإسلام. وفي تنهيج المناهج التربوية الكفيلة ببناء الإنسان المسلم، ودعم شخصيته واستثمار طاقاته بعيدا عن التسيب والمهاترات الديماغوجية والاستلاب والتطرف ونزعات الشقاق والانغلاق.

وفيما رواه الإمام الرازي عن الصحابي الجليل أبي ذر الغفاري قول هذا الصحابي الجليل: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصانا ألا يغلبونا (أي الأمم الأخرى) في ثلاث: أن نأمر بالمعروف وننه عن المنكر، وفي أن نعلم الناس السنن. وفصل الخطاب هو قول الله تعالى:

«يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم، فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا» (النساء ٥٩).

*عميد كلية الآداب بجامعة تطوان (المغرب)

د. أحمد كمال أبو المجد لـ «صوت الكويت»: مؤسساتنا الإسلامية.. في حاجة الى ثورة جديدة أصحاب «الحل الإسلامي».. تبناوا الشعارات فقط!

الانطلاق، ووسائل التفاعل مع شعوب العالم وحضارته المعاصرة. كما ان من شأنه أن يخلق على الساحتين، الفكرية والعملية، فراغاً لن يملأه إلا أنصاف المثقفين والمقطوعون عن المصادر الحقيقية للعلوم الإسلامية، والمعرضون لشطحات الفكر والسلوك اتجاهاً نحو الغلو والاقراط، أو نحو الترخص الشديد والتفريط.

البحث والاجتهاد

وأوضح الدكتور أحمد كمال أبو المجد أن مهمة التطبيق المعاصر لأصول الاسلام لا يمكن أن تتحقق بغير استئناف البحث، والاجتهاد في أصول الفقه، ومتابعة جهود السلف وعلماء المسلمين في هذا الميدان. وأضاف: ان الاجتهاد العلمي والفقه في الفروع والأصول جميعاً يحتاج الى علماء وفقهاء متخصصين في جميع

فروع العلم والمعرفة، وهذا يفرض علينا بصورة عاجلة إعادة النظر في مؤسسات التعليم الديني بفروعها المختلفة، إذ لا نهضة بغير فقه، ولا فقه بغير فقهاء، ولا فقهاء بغير مؤسسات تتولى تخريجهم وتدريبهم. ويطالب الدكتور أحمد كمال أبو المجد التيار الإسلامي الجديد بوضع حد لما هو سائد بين كثير من دعاة الاسلام والمنادين بتطبيق شريعته من استخفاف بتجارب الأمم والشعوب في مجال التنظيم السياسية والاقتصادية بدعوى أن المسلم لا يحتاج اليها، وأنه لا يجوز له أن يستورد ثمرات تجربة تمت خارج نطاق الاسلام التاريخي أو الجغرافي.

الرافضون للتعبير الإسلامي

وقال الدكتور أحمد كمال أبو المجد: اننا إذا كنا ننتقد مسلك الذين يقفون في تعبيرهم عن الاسلام وحضارته عند ترديد الشعارات والحديث عن العموميات والمطلقات... فنحن أشد نقداً لمسلك الذين يرفضون رؤية نماذج أخرى «للتعبير الاسلامي» تتجاوز ترديد الشعارات وتطرح في أمانة ودقة وموضوعية وتفصيل عناصر واضحة ومحددة لذلك التعبير، ذلك أن الإصرار على هذا الرفض

أحمد كمال أبو المجد

مسلك هروبي متخلف لا يليق بالجادين من الرجال فضلاً عن أن يليق بالمفكرين والعلماء.

ثورة جديدة

وأكد الدكتور أحمد كمال أبو المجد، ان العديد من مؤسساتنا الإسلامية المعاصرة أصبحت في حاجة ماسة الى ثورة جديدة وحقيقية في اسلوب عملها، وفي الأفق الذي تطل منه على حدود رسالتها.

وقال: إن كل تردد أو تباطؤ في بدء هذه الثورة ومتابعة خطواتها بهمة وعزم من شأنه أن يثبت في الحياة الفكرية للمسلمين نماذج للتفكير وحدود للمعرفة وأساليب للعمل لم تعد قادرة على تزويد الأمة بشروط النهضة، وأدوات

القاهرة - بسيوني الحلواني:

أكد المفكر الإسلامي الدكتور أحمد كمال أبو المجد، أن وجود تيار فكري إسلامي جديد ينير الطريق أمام جماهير المسلمين على امتداد العالم الإسلامي ويعينها على حل مشكلاتها المتراكمة أصبح ضرورة عصرية يفرضها واقع المسلمين في عالم اليوم. قال في حوار مع «صوت الكويت» ان الحاجة الى رؤية اسلامية معتدلة ومستنيرة ليست أمراً مرتبطاً بظروف العالم العربي والعالم الإسلامي وحدهما، وإنما هي حاجة يفرضها تطور المجتمعات البشرية في العالم كله، والظروف الموضوعية التي تحيط بحياة الانسان المعاصر.

وأوضح الدكتور أحمد كمال أبو المجد أن كثيراً من الداعين الى الاسلام والمتحدثين عن مبادئه وقيمه ونظمه وثقافته يتحدثون في عبارات عامة وغامضة عما يسمونه «الحل الإسلامي» وعن منهج الله المقابل لمنهج البشرية، وعن الحاجة الى أسلمة الحياة، وأسلمة العلوم، ثم لا يزيدون ولا يعرضون على الناس عناصر هذا المنهج، ومكونات ذلك الحل، ووسائل وضعه موضع التنفيذ.

وأضاف: لقد دفع ذلك بعض الناس الى الاعتقاد بأن التيار الإسلامي بكل روافده ليس له توجه فكري محدد، وأن منهجه من الإصلاح لا يتجاوز ترديد عدد من الشعارات المثالية التي تتضمنها نصوص قرآنية وأحاديث نبوية، دون محاولة لوصل ذلك كله بواقع الناس وحقائق العصر، مما يعطي انطباعاً أن التيار الإسلامي بكل روافده غير ذي جدوى، وغير ذي موضوع من مسيرة العمل الوطني في أي مكان.



المصدر: صوت الكويت

٥ مايو ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويقول: الحكمة ضالة المؤمن، وهي ليست حكراً على أمة دون أمة، ولا جيل دون جيل، ولو كانت كذلك ما دعا الحق سبحانه وتعالى المسلمين إلى أن يسيروا في الأرض وينظروا، والمسلمون ليسوا أمة مقطوعة الصلة بتاريخ العالم، غريبة عن سائر أممه وشعوبه، وإنما هم جزء من العالم وتاريخهم جزء من تاريخه وتفاعلهم مع الدنيا من حولهم يظل دائماً مدخلهم إلى إشاعة الحق والدعوة إليه، ولا يمكن لهذا التفاعل أن يتخذ سبيله في حياتهم إذا أعرضوا عما ينفعهم وينفع الناس. وأكد الدكتور أحمد كمال أبو المجد، أن نقل المجتمعات المعاصرة إلى الدخول من جديد تحت لواء تشريع الإسلام في تنظيمه الشامل لحياة الناس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا يعني إلغاء الأنظمة والتشريعات المعمول بها قبل اعداد البديل الإسلامي لها، كما أنه يقتضي من المشرعين والمجتهدين وأولي الأمر تقرير أحكام ونظم مؤقتة قائمة على قاعدة الضرورة التي قررها علماء المسلمين، وذلك رفعا للحرج عن الناس. وقال الدكتور أحمد كمال أبو المجد: أن نقل المجتمعات المعاصرة إلى الدخول من جديد تحت لواء الإسلام في تنظيمه الشامل لحياة الناس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا يعني إلغاء الأنظمة والتشريعات المعمول بها قبل اعداد البديل الإسلامي لها، كما أنه يقتضي من المشرعين والمجتهدين وأولي الأمر تقرير أحكام ونظم مؤقتة قائمة على قاعدة الضرورة التي قررها علماء المسلمين، وذلك رفعا للحرج عن الناس وتدرجا في الأخذ من جديد بأحكام الإسلام.



المصدر : الشرق الاوسط (اللدنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٢

الملاحق الرئيسية للمشروع الإسلامي

الثقافة الإسلامية ليست ثقافة تبريرية سلبية

الجزائر : الشرق الأوسط

ان بحث ودراسة المصطلحات والمفاهيم الإسلامية دراسة تحليلية ومقارنة ضرورة لايجاد الوسائل والطرق لتطبيقها أو تعديلها أو اثرائها. والواجب والكفاءة والتقوى والمسؤولية والاستقامة والامامة والعدالة الاجتماعية.. هي المحك في هذا ولا سيما من جانب التطبيق وليس النظرية. فمثلا لو اهتمت بعض الانظمة العربية والإسلامية الحالية بالنظام الشورى بدلا من النظام الديمقراطي الغربي الذي لا يولي أهمية للقراء ولا للأقلية ولو كانت صائبة في اطار مقومات الشعب والأمة، لما الت الى الاستبداد والاستعباد والجور وقهر العلماء.

ولهذا يجب ان يكون اهتمام الثقافة الإسلامية العربية التعرف على مشكلات الأفراد واستبقائها وإيجاد الحلول العملية لها، ذلك ان الثقافة الإسلامية ليست ثقافة تبريرية لواقع لا يؤمن بمسؤولية المسلم انها ثقافة تقوم على اساس استخدام البعدين الروحي والتاريخي استخداما عمليا لاعداد المجتمع وافراده للجهاد والتغيير الشامل، علما بان التغيير الشامل هذا لن يتم الا بتغيير جوانب الفرد نحو الفضيلة والحكمة وعبادة خالق الكون، وفي هذا الصدد يقول الله جل شانه: «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم» (سورة الرعد، آية ١٠). علاوة على ذلك يجب كشف المحاولة الغربية الخطيرة التي يجب الاعتراف بانها حققت غايتها المتمثلة في تمقيد المثقف المسلم العربي وتعجزه، وذلك للسيطرة على امكانياته أو تعطيلها وهي ايهامه بان كلمات مثل، العلم والعصر والتقدم والتكنولوجيا والمنهجية.. الخ، لم توجد من قبل وهي اختصاص غربي ولا يستطيع احد ان

يفهمها أو يحصل عليها بدون ان يمر على المدرسة الغربية، وبالتالي الخضوع التام والاستسلام الكامل للمجتمع الغربي. وهذا ما يقع للعديد من اطاراتنا العلمية سواء في داخل الجامعات الوطنية، أو في خارج الجامعات الغربية والأمريكية (ظاهرة هجرة الادمغة).

ولا بد من الحرص على ان ترجع المساجد ومواقع العمل والاحياء السكنية مراكز لاتخاذ القرار الملزم وان يكون أهلها ما شأؤوا من المجالس التي يعتمد في تكوينها على التقوى والكفاءة والشورى والاستقامة، وإيجاد الوسائل للتنسيق بين تلك المجالس على مستوى القرية أو المدينة أو الوطن بدل المجالس

التمثيلية والهياكل البيروقراطية الجامدة، والهدف من هذا هو مراعاة المسؤولية الإسلامية وتطبيقها. كما انه يجب كشف المضامين غير الحضارية للوطنية والقومية العلمانية المطبقة عندنا في بعض البلدان العربية، لأنها تخرص على حصر اللغة العربية والإسلام في رفق ضيقة، لكي لا يتنافسان الحضارة الغربية ولغاتها. لأن عقيدة وأطروحة الوطنية والقومية العلمانية غريبتان. ويجب ان نفرق بين العروبة كبعد حضاري لخدمة المشروع الإسلامي (أي علاقة العروبة بالإسلام)، وبين القومية العربية كطرح عرقي لا يكي علماني لخدمة الدولة اللانكية التي تفصل الدين عن الدولة، وهذا ما يؤدي الى خدمة المشروع الغربي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. كذلك يجب ان نؤكد - حتى لا نؤول الفكرة المطروحة - ان العالمية الإسلامية التي يدعو اليها الدين الإسلامي الحنيف لا يمكن ان تتحقق الا بالوطنية الصائبة أي غير الوطنية الضيقة التي لها حدود جغرافية محددة، علما بان حب الوطن

من الايمان، من جهة، وبالعروبة ذات المضامين الحضارية لا العرقية من جهة اخرى. لأن العرب والوطن العربي هما بؤرة الجهاد الإسلامي الحقيقي الذي محوره الأساسي تحرير فلسطين والقدس الشريف من برائين الصهيونية العالمية. ان أية قفزة خارج هذه الدوائر معناها ضرب المشروع الإسلامي.

ان دراسة التجارب الإسلامية المعاصرة دراسة موضوعية مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المجتمع السني ومحاولة الجمع بينه وبين المجتمع الشيعي، أي دراسة جميع المذاهب الإسلامية من أجل توحيد الأمة الإسلامية أمر ضروري ولا سيما في هذه المرحلة التي تعيشها الأمة الإسلامية.

ان مسألة التقريب بين المذاهب والعمل في حركة الوحدة الإسلامية لا بد ان ينطلقا في ساحة الحركة ضد الاستعمار والصهيونية لأنها هي الساحة الكبيرة التي يلتقي فيها المسلمون في ما يشبه الصدمة اليرمية لكل قضاياهم اليومية، كما نلاحظ ذلك في القضية الفلسطينية التي هي القضية الأم لكل الواقع السياسي في العالم الإسلامي الذي تنفص الصهيونية المتحالفة مع الاستعمار الغربي بشكل عام في مواجهته لتكوين الخطر الذي يتحدى وجوده في جميع الجوانب. وهنا يجب ان ننوه ونساهم في الجهود التي بذلتها جماعة التقريب التي كانت تصدر مجلة رسالة الاسلام في القاهرة، والتي قدمت خدمة علمية جليلة



(٤) العمل على ربط الايمان بالله بتطبيق المبادئ الاسلامية ليس فقط العبادية - كما يجري حالياً في بعض الدول العربية والاسلامية - انما ما تعلق منها بالجانب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وذلك لنقصاء على الشخصية المتقادة المصلحية غير المسؤولة القابلة لتحمل اي مذكر وظلم مما يسمح بحلول الشخصية الغربية وما تحمله محلها. وفي هذا الصدد يقول الله عز وجل: «... ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون.. ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون» (سورة المائدة، آيات ٤٤، ٤٦).

هذه بعض الملامح الرئيسية للمشروع الحضاري الاسلامي - العربي المعاصر، المتمثل اساساً في المعالم الاساسية، التي تؤكد على البديل الاسلامي في نظام الحكم الحالي بعد تجربة جميع النماذج الغربية الفاشلة، وهذا لن يتم الا في اطار الرؤية المشتركة والواضحة في البعدين الروحي والتاريخي المشار اليهما انفاً كما يتمثل في الاهداف الرئيسية التي يرمي اليها المشروع الاسلامي المقترح، والذي حدد في عدة نقاط، وكل نقطة من النقاط المذكورة تحتاج الى دراسة مستقلة وشاملة. ترى، هل حان الوقت الى العودة الى الذات، ومن ثم تقديم البديل الحضاري للبلدان العربية والاسلامية؟ هل ادركنا خطورة المشروع الغربي الذي دمر الانسانية والحضارة؟ الم نطفن بعد من ان الاصلاحات والتغييرات التي تقوم بها هناك وهناك هي اصلاحات جزئية وغير هادفة لتحرير الانسان العربي المسلم من التبعية والهيمنة والتخلف والجهل؟ الم ندرك بعد ان للمشروع الحضاري هو اساس كل اصلاح تقسم به الدول العربية والاسلامية؟

وهذا لن يكون الا باعطاء اهمية للعلماء الوطنيين بدلا من الاجانب، الذين معظمهم جواسيس او دون مستوى الكفاءة العلمية.

اضافة الى ما سبق هنا اولويات اخرى نلخصها كالآتي:

(١) يجب ان يقوم النظام السياسي الاسلامي الذي يهدف الى جعل المسلم قدوة للآخرين، والذي طبق في مجتمع المدينة، على المبادئ التالية: الأركان الخمسة، الجهاد، الاجتهاد، المسؤولية، الشورى، العدالة الاجتماعية، الملكية القرآنية، المأمورية القائمة على التقوى والكفاءة والاستقامة.

(٢) يجب كسشف وتحديد المصطلحات الجديدة التي تعمل على ابقاء تبعية الشعوب المسقطة بعد ان فشل مخطط ابقائها مستعمرة، مثل البلدان النامية، والمتخلفة، والسائرة في طريق النمو، والعالم الثالث... الخ، التي حلت محل مصطلحات كان يستعملها الغرب لتبرير توسعه في المرحلة الاستعمارية المباشرة مثل المهمة الحضارية والمدنية الغربية والشعوب البربرية والمتوحشة... الخ. من هنا يجب

ان ندرك ان هناك عالين، عالم قوي متحضر مادياً فقط، وعالم مستضعف كان له رصيد حضاري وانساني كبير دمره الغرب. اي الصراع بينهما حضاري وليس طبقياً كما يتصوره البعض.

(٣) يجب كشف النوايا الخبيثة التي تستعمل التناقض بين العروبة والاسلام معاً، لاقصاء الاسلام من مجالات حكمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعبادية في المجتمعات العربية، ولاقصاء اللغة العربية من الاراضي الاسلامية والعربية (الفرنكفونية والبربرية) لتجزئتهما ثقافياً وحضارياً وبالتالي اخضاع شعوبها الى الغرب.

للتقريب بين المذاهب الاسلامية بالاسلوب العلمي المجرد، بالرغم من الحملات الشديدة التي واجهتها من بعض العلماء المترفين. ومن اولويات كتابة التاريخ اتخاذ قرارات ضرورية لتفادي الوقوع مستقبلاً في ما وقعنا فيه بالأمس، من بينها انشاء معهد لدراسة الحروب الصليبية، ومعاهد لدراسة مشاريع البلدان الغربية تجاه المسلمين بدءاً بمعهد خاص بفرنسا، لأن هذه المشاريع خطيرة وغايتها دوماً ابقاء منطقة المغرب العربي تحت هيمنتها، مما يزيد من وجوب رصد هذه المشاريع وابطال مفعولها. ونفس الشيء يجب ان يقام في المشرق العربي والعالم الاسلامي. وهنا اذكر القارئ الكريم ان فرنسا اقامت العديد من المعاهد العليا لدراسة العالم الاسلامي والعربي، بهدف السيطرة عليه علمياً وحضارياً، فلماذا لا نقوم نحن بذلك حتى نعرف العدو من الصديق، والمفيد من الضار، والعلمي وغير العلمي.

اضافة الى ذلك، العمل على رفع التحدي التكنولوجي والخلقي، لأن التكنولوجيا في النهاية غير محايدة،



المصدر : (الأسبوعية)

التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السياسة هي «الدرجة» التي تحترق فيها الايديولوجيا

عبدالله بلقرن*

بالدلالات، نجحت القومية العربية لفترة ربع قرن في أن تكون ايديولوجيا شعبية بامتياز، وفي أن تمارس عملية فذة في الإدارة السياسية والنفسية لمجتمع شعبي محض الولاء لرجالاتها ورموزها، ورأى فيها عقيدته التي يفرض عليه الالتزام المعنوي بها التضحية بأقدس مقدساته الصغيرة، والأمر نفسه ينطبق على الايديولوجيا الاشتراكية التي نجحت في أن «تشتري» من الناس أنفسهم، وفي أن تقد من أراذلتهم الجياشة أكثر التجارب السياسية والجماعية سخاء في بذل العقل والفعالية خلال عقدين كاملين. إن قيمة هذه السابقة تظهر من خلال السؤال التالي: كيف أمكن للايديولوجيا القومية والايديولوجيا الاشتراكية أن تنجح في تجييش المجتمع الشعبي والصبورة ثقافة سياسية جمعية، لفترة تفصل بين استسلام المانيا واليابان واستسلام الشاه، لو لم تكن لديهم «قدرة على النفاذ إلى شبح البنية الثقافية والنفسية لمجتمع يعتقد - خطأ - أنه عصي على الانفتاح على الجديد والحديث؟ لا شك في الطبيعة الاتهامية لهذا السؤال. غير أنها تظل ضرورية لتحكيم التاريخ - ووقائعه الطرية - فيصلاً بين الواقع والتأويل، ودليلاً عن أن الايديولوجيا - كل ايديولوجيا - قابلة إلى الصيرورة وعياً جمعياً إذا ما كانت وقائع الحال تسعها في التحول إلى ذلك.

السبب الثاني، وله علاقة بما تؤول إليه الايديولوجيا حينما ترتبط - في صورة أو في أخرى - بممارسة

السلطة. فلقد تمكن حملة الايديولوجيا الليبرالية - بين الحريين - والايديولوجيا القومية والاشتراكية - بين الخمسينات والثمانينات - من التمكن من سلطة الدولة ومن سلطة المجتمع والراي العام، ومارسوها - منفردين أو مؤلفين - بكل تلقائية عكست ما كانوا قد كسبوه من موقع راجح في توازن القوى السياسي والثقافي في المجتمع. وكل سلطة، كان على التيارات العلمانية أن تعيش اختبار الفارق - الطبيعي - بين الحرية والضرورة، بين الإرادة والواقع، بين الرغبة والممكن. كان على تجربة السلطة (العلمانية) أن تعيد النظر في جموح الشعارات الايديولوجية، عبر إجبارها على الانضواء في ثقافة واقعية نسبوية مكتنزة بمعنى الموضوعية والتاريخ. كان على طوبى الحرية (الليبرالية) والوحدة (القومية) والاشتراكية (الماركسية) أن تعيد اكتشاف نفسها من داخل السياسية - لا من داخل الايديولوجيا - بصفتها احتمالاً برسم التعديل الواقعي وليس بصفتها أمكانية راجحة التحقق في صورتها الكاملة، حصيلة ذلك كله لم تكن هينة. بدت وكأنها رصيد ضخم من تراجع السياسة عما كانت الايديولوجيا قد صاغته واتقنت حبكه في مشهد طهراني تآلى وقائعه المخملية أن تسقط في دنس الواقع وفساد المادة لقد انتصرت السياسة على الايديولوجيا، وانتصر الواقع على المثال، وتعرضت اصفي نيات التغيير إلى تقيير، ولم يعد في حوزة النزعة الارادية - اللازمة بالضرورة لكل مشروع ثوري - ما تحتج به لتبريز اسبقية الإرادة في الثورة على امكانها.

بعمم صعود التيارات الإسلامية في الوطن العربي شعوراً بالاطمئنان «المعرفي» إلى حقيقة ولوجنا عصر انتصار الفكرة الإسلامية في السباق السياسي إلى الدولة، كما يكرس فكرة - قديمة نسبياً - قوامها أن هذا الصعود ليس سوى ثمرة لاختراق الايديولوجي للتيارات السابقة: الليبرالية والقومية والاشتراكية.

في تفاصيل هذه الموضوع ما يغري ببعض القبول. إذ تقدم المسيرة المعاصرة للعالم العربي كثيراً من الشواهد السياسية النازعة إلى تأكيد فكرة الانتصار الصارخ للفكرة السياسية الإسلامية في مقابل منافساتها، وتأكيد فكرة الاختراق الايديولوجي المتكرر للتيارات التي تعاقبت على قيادة الدولة والمجتمع في البلاد العربية منذ الحرب العالمية الثانية إلى الآن: فقد خرج من مدار الشك أن الإسلام السياسي يتقدم ظاهراً لوراثة المواقع الاجتماعية والشعبية التي فقدتها حركة التحرر الوطني العربية، بعد سلسلة فاضحة من الأخطاء والخطايا سارت فيها لعقود، وأنه يتأهب لتتويج انتصاره الثقافي والاجتماعي بإستلام سلطة أينعت وجان قطفها؛ مثلما بات في عداد «المسلّمات» أن تراجع القوى الليبرالية والقومية والماركسية - التي تعاقبت على حكم الدولة والشارع - مرده، في جانب كبير منه، إلى اعطاب جوهري في البنية الايديولوجية لهذه القوى وفي ادائها الثقافي الذي وضعها - في مقابل ثقافة المجتمع الدينية الراسخة - ككائنات ايديولوجية غريبة تضع على عاتقها مهمة شبه مستحيلة: القيام بجراحة فكرية قيصريّة لتوطئ الأفكار والقيم الجديدة في بنية ثقافية «راكدة» تتواصل مع ماضيها، وتنتش إلى مرجعها الروحي، وتأبى أن تعيش لحظة الانقطاع - كمي أو كيفي - عن تاريخها.

لسنا بعيدين عن الاعتقاد أن طريق التيار الإسلامي إلى السلطة بات مفتوحاً، خصوصاً بعد أن عزّت وتراجعت فرص منافسة سياسية ندية من قوى تبدو الآن شاحبة بعد هزيمة «الاشتراكية» في الحرب الباردة، وهزيمة القومية العربية في الحرب الساخنة، وانصراف الليبرالية العربية إلى التبشير بنموذج مجتمعي لم يعد يرى فيه المجتمع الشعبي العربي الأرمز للتغلب والقهر والاستغلال الأعمى في زمن تبخرت فيه أوهام الوفرة التي ستجود بها الليبرالية على جموع الجائعين إلى الخبز... والحرية بعد معاناة المقدار المخيف من الإنهيار الذي شارفته حياة «اسلافنا» الأوروبيين الشرقيين... الخ. على أننا نتحسس مقدار ما يفصلنا من مسافة نظرية عن التأويل السياسي الذي يعزو اختراق التيارات العلمانية إلى أسباب ايديولوجية «مذهبية»، أي تتصل بـ «عقيدة» الخطاب، وثمة سببان - على الأقل - يمنحان التحفظ على هذا التفسير الشرعي التي يحتاج لتبرير نفسه: ويتعلق سابقة تاريخية مكتنزة



خلاصات سياسية ونظرية

تلك قصة عشناها «جزئياً»، لكن غيرنا عاشها باكبر قدر من الدرامية، وهي تقرينا - على سبيل الاستنتاج - بتسجيل خلاصتين، سياسية ونظرية:

الخلاصة السياسية الأولى هي ان ما عاشته التيارات العلمانية العربية من اخفاق ايدولوجي - تمثل في العجز عن تحويل الطوبى الى واقع - سوف تعيشه التيارات الاسلامية حالما تدخل تجربة السلطة، بحسبان ان السلطة السياسية هي الدرجة التي تحترق فيها كل الايدولوجيات والمطلقات، ولن نحناج الى كبير عناء لنستبدل على ذلك، تكفي الاحالة الى السوابق للاستغناء الاستنتاجي: فقد اجبرت ايران - المدفوعة بطموحها الايدولوجي الثوري الى الحد الاقصى - على الرضوخ الى احكام الواقع، واعادة النظر في جموح المآل، وما هي تجمع - مجتمعاً ودولة - على تسليم امر قيادة شأنها الى تيار ينهل البراغميات والواقعية السياسية من ثقافة عصره، ويقود - صاغراً - مصالحة صعبة مع واقع لا ترضاه له مرجعيته الطهرانية. والامر نفسه يمكن ان ينطبق على حالة النخبة السياسية الاسلامية في باكستان التي تكشف - تدريجياً - عن نجاح السياسة والسلطة في تقليص الفارق بينها وبين «حزب الشعب» العلماني.

اما الخلاصة النظرية الثانية فتكمن في ان الايدولوجيا - اية ايدولوجيا - تمثل، على الدوام، شكلاً من اشكال التمثيل المثالي للواقع، وستظل - بالتالي - دائماً بعيدة عن ان تترجم نفسها حرقياً في تجربة سياسية متحققة، ان المسافة بينها وبين السياسة تظل - دائماً - شاسعة. ولا يمثل جموحها الا تعبيراً عن حاجة طبيعية من حاجات بناء الشرعية، وهي - لذلك السبب - تزدهر في الطور الدعوي التعويضي، وتشعب في طور الممارسة العملية. لقد كان هيجل صادقاً وديقاً حين وصف الفكرة بانها تنحط حينما تتحول الى واقع. والتاريخ لم يتوقف عن اثبات ذلك: لقد نجحت فكرة الحرية في فجر العصر الحديث في ان تلهم شعوباً وامما وتغذي نضالها باسباب الفعالية. وحين تحولت فكرة الحرية الى مؤسسات (مؤسسات الدولة البرجوازية) انحطت، وانتجت اشد انواع الاستعباد: الاستعمار والامبريالية والعنصرية. وبعدها نجحت فكرة الاشتراكية في ان تزود شعوباً وحركات وطنية ثورية بمعنى عميق لنضالها، وحركت قرناً من التاريخ هو تاريخنا الراهن. لكن تحول الفكرة الاشتراكية الى واقع (المنظومة الاشتراكية) افضى الى انحطاط مروع لها، والفرز اشد انواع القهر والاجحاف: الدولة الشمولية البيكتاتورية.

* كاتب مغربي



المصدر : الشرق الأوسط (الأسبوعية)

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٢

الدكتور يوسف القرضاوي في الشرق الأوسط

تكفير المخالفين واستباحة دمهم أسلوب يرفضه الإسلام تيار الوسطية الإسلامية هو وحده القادر على توحيد الصف

علاجها على بصيرة أما الذين يفكرون في علاجها بالجمع والاضطهاد والاعتقال.. وما إلى ذلك من ألوان العنف فهم مخطئون، فالفكرة لا تقاوم إلا بالفكرة، واستخدام العنف وحده في مقاومتها قد لا يزيدها إلا توسعا، ولا يزيد أصحابها إلا إصراراً عليها، إنما الواجب أن تعالج بالأقناع والبيان وإقامة الحجة وإزالة الشبهات.

الوسطية الإسلامية

● تعددت التيارات والحركات الإسلامية داخل العالم الإسلامي وخارجه ومع أن هذه التيارات رغم ما بينها من اختلافات منهجية وفكرية فإنها تمثل مائلاً مشتركاً على «الصحة» الإسلامية المعاصرة، لكن الواقع الحالي يؤكد أن الأمة في حاجة إلى تيار إسلامي يجمع كلمتها ويوحد أهدافها ويقضي على ما بينها من اختلافات.

هذا صحيح فتعدد التيارات الإسلامية أعلى انطباعاً وتصوراً غير طيب عن الصحة الإسلامية و التيار الوحيد الذي يمكن أن يحوّل الأغلبية التي تقارب الأجماع هو تيار الوسطية الإسلامية، فهو وحده القادر على أن يحشد الجماهير المؤمنة العريضة في ساحته، وأن يجندها لتحمي خلفه، متناسية ما بينها من فوارق.

هو وحده الذي يستطيع أن يجمع أغلبية النخبة من خلفه إذا تحررت من أغلال الغزو الثقافي وهو يكسب يوماً بعد يوم منها أعداداً غير قليلة، وهو وحده القادر بمنهجه المتوازن على أن يجمع العرب المختلفين حيث يؤمن الجميع بأصوله الربانية.

ومدح حذر النبي صلى الله عليه وسلم أمته من الغلو والتطرف وقال فيما رواه ابن عباس: «أياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين». وقال فيما رواه ابن مسعود: «هلك المتنطعون. هلك المتنطعون. هلك المتنطعون». والرسول لا يكرر الكلمة إلا لعظم خطرها ولتأكيد الاهتمام بمضمونها.

إن هذا الغلو الذي انتهى بهؤلاء الشباب المخلصين الغيورين على دينهم إلى تكفير من خالفهم من المسلمين واستباحة دمهم وأموالهم هو نفسه الذي انتهى بالخوارج قديماً إلى مثل ذلك وأكثر منه حتى أنهم استحلوا دم أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وهو من هو، قرابة من الرسول صلى الله عليه وسلم، وسابقة في الإسلام، وجهاداً في سبيله.

ولم يكن الخوارج ينقصهم العمل أو التعبد. فقد كانوا صراماً قواماً قراء للقرآن، شجعاناً في الحق، باذلين النفس في سبيل الله، ولكن لم ينفعهم العمل وطول التعبد وحسن النية، لأنهم

ساروا في غير الاتجاه المستقيم ومن سار في غير الاتجاه المنشود لم يزد طول السير إلا بعداً عن الهدف، فالعمل المقبول عند الله لا بد له من ركنتين أساسيتين:

إخلاص النية بالإيراد به إلا وجه الله، وأن يكون مسبباً على المحكمات البيّنات من نصوص الشرع وقواعده كما قال تعالى «فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً».

والواقع أن هؤلاء عواماً كثيرهم وراء ظاهرة الغلو في الدين ولا بد من دراسة أسبابها وعواملها حتى نستطيع

القاهرة : من بسبوني الحلواني

حذر المفكر الإسلامي الدكتور يوسف القرضاوي من الفكر والسلوك المتطرف والغلو في الدين وظاهرة تكفير المجتمع بكل فئاته وطوائفه بدعوى الخروج على منهج الله، مشيراً إلى تحذير النبي صلى الله عليه وسلم من الغلو في الدين.

وقال في حوار مع «الشرق الأوسط» إن تكفير المخالفين في الفكر من المسلمين واستباحة دمهم وأموالهم هو الذي انتهى بالخوارج قديماً إلى استباحة دم أمير المؤمنين علي رضي الله عنه رغم رصيده من التقوى والصلاح والجهاد في سبيل الله.

ودعا الدكتور القرضاوي إلى فتح حوار مع الشباب المتدين ودراسة ظاهرة الغلو في الدين دراسة علمية موضوعية للوقوف على أسبابها وعواملها محذراً من سياسة القمع والاضطهاد والاعتقال وفيما يلي نص الحوار:

● فرضت أحداث العنف نفسها على ساحة الصحة الإسلامية في الآونة الأخيرة، وتعددت الاتهامات لشباب الجماعات الإسلامية، وارتفعت الأصوات مطالبة بحماية هذا الشباب من موجات الغلو والتطرف.. فما تقديركم لهذه الظواهر التي تشهدها صورة الصحة الإسلامية المعاصرة وما موقف الإسلام من الغلو والتطرف الفكري؟

أولاً - موقف الإسلام واضح كل الوضوح من الفكر والسلوك المتطرف،



انحراف عن الإسلام

● نلاحظ ان كثير من الفتاوى واجتهادات العلماء تحاول تبرير الواقع في المجتمعات الإسلامية سواء أكان في المعاملات أو السلوكيات أو العقوبات مع اختلاف هذا الواقع مع النصوص والقواعد الإسلامية الصحيحة.. ما تأثير ذلك على حياتنا الإسلامية المعاصرة؟

- نعم هذا صحيح الى حد كبير فهناك خضوع لضغط الواقع المائل بما فيه من انحراف عن الإسلام، وتحد لاحكامه وتعاليمه.. ومن المعلوم ان هذا الواقع انما صنعه الاستعمار الغربي ايام سطوته وسيطرته على بلاد المسلمين ومقدراتهم الثقافية والاجتماعية وغيرها، ثم استمر بل نما على أيدي عملائه وتلامذته من بعده، ممن تخرجوا على يديه، وصنعوا على عينيه.

والغريب ان كثيرا من الناس ممن يتصدون للحديث عن الإسلام واحكامه يعانون هزيمة روحية امام هذا الواقع، ويشعرون بالضعف البالغ امام ضغطه القوي المتتابع.

ولذلك لا عجب ان تأتي احاديثهم وفتاواهم «تبريراً» لهذا الواقع المنحرف، وتسويفاً لأباطيله بأقاويل ما أنزل الله بها من سلطان ولا قام عليها من برهان. ولهذا رأينا بعض المشتغلين بالفقه والفتوى ايام سطوة الرأسمالية يجهدون انفسهم - ولا يزالون - في تبرير أعمال البنوك الربوية الرأسمالية، وبذل المحاولات المستميتة لتحليل الفوائد، رغبة في اعطاء سند شرعي لبقاء هذه البنوك واستمرارها مع رضا الضمير الذي لا ينام عنها.. وفي ايام سطوة الاشتراكية التي انهارت وجدنا كتباً ورسائل، مقالات وفتاوى تصدر لتبرير التأميمات والمصادرات بحق وبغير حق.

وتبرير الواقع يختلف عن فهم الواقع على حقيقته ومواجهته، وأنا لا ادعو الى العزلة والانغلاق والبعيد عن الواقع.

انه القادر على تجديد الايمان في حياة الأمة وتهيتها المناخ الصالح لتكوين الفرد المؤمن بربه وراقبته ومعيته، المؤمن بلفائه وحسابه وجزائه، المؤمن بأن عمل الذرة من الخير أو الشر مرصود عند الله، مجزي عليه في الدنيا والآخرة، وأن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً.

● من الملاحظ حالياً تعدد اجتهادات العلماء في القضية الواحدة وهذا قد يؤثر على الجماهير المسلمة التي تريد ان تعرف موقف الإسلام واضحا بعيداً عن الآراء والتفسيرات المتضاربة الامر الذي دفع البعض الى المطالبة بتوحيد مصادر الفتوى؟

- الخلاف بين العلماء المجتهدين خلاف لا يضر ما دام في الفرعيات لا في الاصول، وهو يدل على سعة هذا الدين ومرونته، ولهذا اشتهرت بين المسلمين عبارة «اختلاف العلماء رحمة». وقد سئل عمر بن عبد العزيز ان كان يكره اختلاف الصحابة فقال: لا.. لاختلافهم اعطى الأمة سعة.

والاختلاف في الامور الفرعية وتعدد الافهام يعطينا فرصة في الاختيار والترجيح، فقد يصلح فهم أو رأي لزمان ولا يصلح لآخر، وقد يصلح لبلد ولا يصلح لآخر، وقد يصلح في حال ولا يصلح لآخر، فتعدد الافهام اعطانا ثراء وخصوبة في هذه الشريعة من فضل الله تعالى علينا.

اما الاختلاف في النصوص او كما يدعي بعض الناس في مفهوم الإسلام نفسه كأن للإسلام معاني متعددة ومفاهيم مختلفة ومتناقضة فهذا الإسلام هو الإسلام، هو اسلام القرآن والسنة، هو الإسلام الذي عرفه الصحابة والتابعون.. اما ما يدعيه المستشرقون من أن اسلامات متعددة حسب العصور: إسلام عصر النبوة وإسلام عصر الراشدين، وإسلام العصر الأموي، وإسلام العصر العباسي، وإسلام حسب الأماكن: إسلام القارة الافريقية، إسلام القارة الآسيوية، وإسلام حسب المذاهب: هذا المعنى مرفوض، فلا يوجد الا الإسلام الواحد المشتق من كتاب الله وسنة رسوله، الإسلام الذي اكمله الله تبارك وتعالى حيث قال: «اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً».

فالاجتماع على الشريعة منهاجاً، بعد الاجتماع على العقيدة منبعاً وأساساً من شأنه ان يجمع الكلمة والشتية ويوحد الصف المفترق اما الاعراض عن الإسلام وشريعته ومنهاجه واتخاذ مناهج وضعية بشرية، فهو جدير بان يفرقنا شيعاً. وهذا المنهج ان تبارك الوسطية

الإسلامية يقضي على التفرق اذا كان منشؤه العصبية العرقية أو العصبية الاقليمية، أو التناقضات الايدولوجية أو الأهواء السياسية، حين يحكم الجميع منهج الإسلام، واخوة الإسلام واخلاق الإسلام.

خدعة كبرى

● هناك تيارات اخرى كالعلمانية تحاول ان تفرض فلسقاتها وأفكارها على المجتمعات الإسلامية مؤكدة ان الأخذ بها سيفتح لنا طريق التقدم والازهار في عالم اليوم؟

- هذه خدعة كبرى فلا ازدهار للأمة الإسلامية بعيداً عن منهجها الرباني، ولن يتحقق لها أي تقدم في عالم اليوم اذا ابتعدت عن رسالتها الإسلامية والالتزام بتعاليم ومبادئ واخلاقيات دينها القويم.

وقد مضت سنوات طويلة وتيار العلمانية يعربد في العديد من اقطارنا الإسلامية ولم يستجب له أحد وقد سخرت له الانظمة جميع الوسائل والأساليب المؤثرة ولم يفعل به سوى قلة قليلة تشربت من ثقافة وأفكار دعاة التعريب.

وقد اكسدت المؤشرات ان تيار الصخرة الإسلامية هو التيار الوحيد الذي يخاطب الجماهير فيسمعها ويفهمها، وينفذ الى قلوبها، اما العلمانية وغيرها من التيارات الاخرى فهي مغلفة على ذاتها تخاطب نفسها، أو على أكثر تقدير يخاطب بعضها بعضاً، اما الجماهير العريضة فهي تناديهم من مكان بعيد، فهي لهذا

لا تسمعهم وان سمعهم لا تفهمهم فهمتهم لا تستجيب لهم.

ان تيار الصخرة الإسلامية وحده القادر اذا تهيات له الظروف ان ينفخ في الامة روح الحياة، وان يمنحها من الحوافز والقرارات ما يعجز عنه أي تيار اخر ينتمي الى اليمين أو اليسار. فهذا التيار هو وحده القادر على ان يقود مسيرة امتنا في معاركها العديدة وتحدياتها المستمرة، ويمدها بالوقود اللازم في غصدها الحافل بالمخاوف والأمل.



في ندوة
ببلن

فهمي هو يدي يحد

ركائز المشروع الحضاري الإسلامي

بيروت - غسان عبدالله

ثم استعرض الاستاذ فهمي ركائز المشروع السياسي الإسلامي، ليخلص إلى المقابلة بينه وبين الديمقراطية. ويقوم هذا المشروع على مرتكزات ثمانية، فصلها على الصورة التالية:

١ - أن الإسلام يبنى دولة مدنية، تمثل الأمة مصدر السلطة فيه.

٢ - وهي دولة القانون الذي مصدره الله، وهو يعطى فوق أية سلطة أرضية ويخضع لها الحاكم قبل المحكومين، ومن حق الآخرين أن يتمرّدوا ويخرجوا عن الحاكم إن هو خالف القانون الأعلى.

٣ - الأساس فيه هو المساواة بين الناس، حيث الجميع «خلقوا من نفس واحدة»، وينتمون إلى جنس الإنسان، الذي هو مخلوق الله المكرم والمختار، وأي تفاضل بين الناس بحسب الإيمان هو في الآخرة وليس في الدنيا.

٤ - يترتب على ذلك أن «الآخر» له مكانه وشرعيته، حيث كان الإسلام هو الذي قنن الاختلاف بين الناس، واعتبره بنص القرآن حاصلًا لحكمة أرادها الله.

٥ - إن الإمامة أو الحكم عقد يتم برضاء الناس، ولهم أن يفسخوه إذا ما أخل الحاكم بشروطه.

٦ - حق المساءلة واجب شرعي طبقًا للتكليف بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

٧ - الشورى الملزمة هي أداة المشاركة في القرار، ويقصد بها ألا ينفرد كائن من كان يأمر المسلمين، وعند بعض الفقهاء في

في إطار سلسلة المحاضرات والندوات التي ينظمها «مركز دراسات الوحدة العربية»، احتضنت بيروت يوم الاثنين ٨ يونيو ١٩٩٢، الاستاذ فهمي هويدي الذيلقى محاضرة حول «التيارات الإسلامية والديمقراطية» استهلها بالقول إن مراحل التاريخ المعاصر عرفت عدة عناوين سياسية أو فكرية، يسأل فيها الإسلام عن علاقته بهذا العنوان، كالاشتراكية والعروبة والديمقراطية. ولئن كان السؤال المطروح حاليًا على العقل والواقع الإسلاميين، سؤالًا مشروعًا وبإلغ الأهمية، فإن ذلك لا يغني عن إبداء بعض التحفظات، كما أقاد الاستاذ هويدي وهي:

- مبدأ اعتبار النموذج الحضاري الغربي هو المرجعية التي ينبغي أن يقاس بها مدى الصلاح والاستقامة في واقعنا.

- ألا يجوز لنا أن ننتقد الديمقراطية الغربية التي ننتقد الآن في عواصم الغرب، خصوصًا في ظل ثورة الإتصال التي أصبحت قادرة على التأثير في الرأي العام بحيث تتحكم في اختيارات الناس حتى السياسية منها؟

- التحفظ على الفكرة القائلة بأن النموذج الغربي للديمقراطية، هو الأوجد الواجب التصميم في بلادنا، ومن ثم ألا يمكن توظيف القيم الديمقراطية في إطار نموذجنا الخاص، الذي يراعى التكوين الاجتماعي والتاريخي؟

- استنكار المنطق الذي يدعو إلى الديمقراطية على المستوى القطري، بينما تغييب الديمقراطية والتعددية في الساحة الدولية والتي «يمارس فيها الديمقراطيون الكبار أشجع أشكال الدكتاتورية واحتكار القرار في مصائر دول العالم الثالث».



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ ربيع الأول ١٤١٢

الأحزاب المتواجدة حيال هذا الهدف الرئيسي.. كما أشار المحاضر إلى أن عباس محمود العقاد عندما أصدر كتابه «الديمقراطية في الإسلام» في بداية الخمسينيات، قرر في مستهله أن الإسلام هو الذي أنشأ الديمقراطية لأول مرة في تاريخ العالم.. كما أنه في هذا العام، أصدر الشيخ يوسف القرضاوي فتوى مع الديمقراطية وأخرى مع تعدد الأحزاب في الدولة الإسلامية شريطة ألا تحل الديمقراطية حراماً، أو تحرم حلالاً، وشريطة ألا تعمل الأحزاب ضد العقيدة الإسلامية. كما انتقد هويدى الإعلام الذي لا يركز في تعاطيه مع الحالة الإسلامية المعاصرة إلا على الاستثناءات من الأطراف الإسلامية المتشددة والرافضة للديمقراطية باعتبارها (أي هذه الأطراف) ضحية الشكلائية الديمقراطية، وتتناسى هذا الإعلام - ومن ثم القطاع العريض من النخبة العربية العلمانية - أن القطاع العريض في الساحة الإسلامية لم يرفض مطلقاً القيمة الديمقراطية، سواء في مصر أو في تونس، أين عبرت حركة الاتجاه الإسلامي منذ أواخر السبعينيات على تبنيها الكامل للديمقراطية. وأضاف المحاضر قائلاً: «إننا بشكل عام نستطيع القول بأن الإسلام يحتمل الديمقراطية بمختلف ألياتها وقيمتها، ويرحب بالاستفادة مما أضافته ليوظفه في إطار المشروع الإسلامي المستقل. ومن ثم فالسؤال الآن هو: هل تحتمل الديمقراطية الإسلام؟»

وفي رايه أن تجربة الجزائر تقدم اجابة سلبية عن ذلك السؤال، وإن نفراً غير قليل من النخبة العربية أبدوا تلك الإجابة السلبية، وشاركوا في تنظيرها وتبريرها، «الأمر الذي يدعونا إلى القول بأن الكرة الآن في مرمى الديمقراطيين، لا الإسلاميين، وعلى الأولين أن يقدموا ما يثبت أنهم أوفياء حقاً لما يتنادون به».

المشاركة في القرار والمشاركة في الثروة أيضاً.

٨ - إقامة القسط والعدل بين الناس مصداقاً لقوله تعالى: «لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط».

وبعد استعراضه لهذه الركائز، ومواجهة الديمقراطية بها، لاحظ أنها تعطي بعداً عقدياً لالتزام والتكليف، إذ تظل هذه الممارسات مما يقيم الناس به الدين في الأرض، وأن الشورى تمثل ركناً في إطار مشروع حضارى متكامل له غاية محدودة هو إقامة القسط والعدل بين الناس، وإن المقابلة لاتصح بين الإسلام والديمقراطية، وإنما بين الشورى والديمقراطية، واستخلص أنه في حدود ذلك، لا يرى اختلافاً أساسياً في الآلية والمقاصد، أي آلية الممارسة الديمقراطية والقيم التي ارتبطت بها في الزمن الراهن.

وفي هذا السياق، استعرض هويدى جملة من المواقف التي يعبر فيها الإسلاميون عن إيمانهم بالقيم الديمقراطية وتبنيهم مبدأ تطبيقها، مشيراً في ذلك إلى محاضرة القاهما الإمام الشهيد حسن البنا، في عام ١٩٤٨

حول ديمقراطية الإسلام، انطلق فيها من القبول العام للفكرة واعتبرها «تنطبق كل الانطباق على تعاليم الإسلام ونظمه»، وموضحاً أن تحفظ الإمام البنا على مبدأ تعدد الأحزاب يجب أن يوضع في إطاره التاريخي خلال الأربعينات؛ حيث كان التحدي الرئيسي هو التحرر الوطني من الاستعمار وممارسات بعض



المصدر : المسلمون

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كيف يكون الحل بالإسلام؟

القاهرة - كتب عبدالحليم الشاروني:

هذا كتاب جديد للشيخ عطية صقر رئيس لجنة الفتوى بالأزهر الشريف. والكتاب يحمل عنوان «نعم الإسلام هو الحل.. ولكن أين الطريق؟» وفي هذا الكتاب يوضح الشيخ أساليب التغيير وخطورة العنف فيه وميزة التغيير السلمي واختلاف أساليبه وكيف كان منهج الرسول صلى الله عليه وسلم. كما يبين كيفية العلاقة بين الشعب والمسؤولين وأهمية الإنسان والضمير في عملية التغيير.

التغيير السلمي

ويشير مؤلف الكتاب إلى أن القائمين بتغيير الوضع الحاضر للمسلمين بطريق سلمي لم يتفقوا على منهج واحد. أن كانوا قد وضعوا مناهج - وهم في جملتهم فئتان:

فئة تتجه اتجاها سياسيا أي تريد إصلاح المجتمع عن طريق إصلاح القمة والادارة ونظام الحكم وذلك عن طريق تحكيم الدستور الإسلامي وما يلزمه من مناصب يرون - أو يرى الكثيرون منهم - أنهم الجديرون بها لأن الفساد في رايهم

أساسه الحكام والدستور الوضعي الذي يحكمون به هؤلاء منتقمون على أنفسهم في التشريع المأخوذ من القرآن والسنة واجتهادات الأولين، فبعضهم يميل إلى ما يسمى بالاصالة، أي الأخذ بالمنهج القديم في التشريع، وبعضهم يميل إلى ما يسمى بالمعاصرة في التشريع ويحاول التوفيق بين النصين رمتغيرات العصر. وفئة تريد الإصلاح عن طريق القاعدة وتركز في الدعوة على بعض المسائل لإصلاح العقائد وتصحيح العبادة وتقويم السلوك، فكل مسلم إما كان مركزه في المجتمع مطالب بصحة العقيدة والعبادة والسلوك.

ويشير المؤلف إلى أننا لا نعارض هؤلاء ولا هؤلاء... ونؤكد وجوب تصحيح العقيدة والحفاظ على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. لكن لا نوافق على وقفهم عند هذا الحد من الاهتمام بالدين، كما لا نوافق على التمسك المفرط الذي قد يتطور إلى فوران ينتج أثارا ضارة.. وإلى فرض هذا السلوك بوسيلة أو بأخرى على الغير والحكم على المخالف بالفسق أو الكفر.. الأمر الذي يؤدي إلى بعثرة الجهود وضياح الأموال. ويؤكد الشيخ عطية صقر أن بعض الذين ينادون بالاهتمام بالقضايا المعاصرة يشغلون في هذا الاتجاه بما يقرب من قطع العلاقة بالماضي وعدم الاهتمام بالقضايا التاريخية الأولى التي أدت إليها الظروف. ويمكن عطلها أن كثرة المشكلات المعاصرة

ويبدأ الشيخ عطية صقر فيحذر من التغيير بالقوة والعنف دون تخطيط سليم لأن هذا هو طابع الثورات وسمة الانقلابات، إلى جانب ما قد يرافق فيه من دماء وما يؤدي إليه من تعطيل الانتاج وتوقف عجلة المسيرة ولذلك فإن عمره قصير.

أن القول المتحمسة للتغيير الثوري اعتمادا على العاطفة فقط وإطلاق الشعار لا غير فلما تكون مستعدة للتضحية، فكثير منهم لم ينضج عقله بمقدار ما نضجت عاطفته التي تثيرها آمان عذاب وإمال براقة يخدع بها الشباب.. وقد يكون الحرص على المصلحة الخاصة من وراء هذه الثورة أكبر من الحرص على المصلحة العامة وبسبب هذا الشعور للمتحسن كثيرا ما يدب الخلاف بينهم في أثناء المعركة ويتنازعون على اقتسام الغنائم المادية أو الأدبية المنتظرة فتفتقر الحماسة وتهدأ العاطفة أو تنشق جماعة لتتخذ أسلوبا آخر فتتوزع الجهود وتبعد الغاية ويكثر الضحايا. أن بعض العاطفيين يود لو يقوم بالتضحية جماعة بدلا منهم ويقتصر دورهم هم على إثارة الحماسة والهاب المشاعر.. بل يركزون على فئة من الناس تتقدم الصفوف وتقود المعركة الفعلية ولا يهمهم أن تراق دماؤها في الوقت الذي يتوارون فيه عند اللزيم، وبإستطلاع خبيثة بعضهم اتضح أن خططهم تستهدف القضاء على بعض الجماعات كجزء من الإطاحة بالرؤوس الحاكمة وكثير من أصحاب هذه الفكرة العنيفة منبثون في بلاد إسلامية متنبئون الدعوة إليها كتنفس للوضع القاسي الذي أجثروا إليه في السنوات الأخيرة وشعارهم فيها «على وعلى أعدائنا».

لها جذور تاريخية وهي انبعاث جديد لقضايا العصور السابقة ومن أجل التمكن من معالجة الحديث ينبغي الاطلاع على علاج القديم للإفادة منه لا مجرد الترف الذهني فالوقت في ظروفنا الحاضرة لا يتسع لذلك.

والمقصود من الدراسة القديمة هو العبرة وسهولة العثور على اسباب المشكلات الحديثة وطرق علاجها، ومن أجل هذا كان قصص القرآن لأحوال السابقين كما قال سبحانه وتعالى: «لقد كان في قصصهم عبرة لأولى الألباب».

أهمية الاعلام

في التغيير

يقول مؤلف الكتاب أن بعض المتأثرين بحتمية الحل يبذلون جهدا كبيرا في السعي إلى تغيير القوانين لتكون مطابقة للشريعة.. ولئن كان هذا سعيا مشكورا فإن الإصلاح المنشود لا يقف عند هذا الحد.. إنما المهم هو التطبيق والممارسة لا التقنين فقط. فلا بد من ظهور أثر ذلك على السلوك الفردي والجماعي.. فالقرآن الكريم مع أنه دستور للإمة الإسلامية وفيه المنهج السليم للإصلاح العام مع معرفة المسلمين لمواده، ترى كثيرا منهم لا يطبقونه في العبادات والأخلاق. هذا ولا ينبغي أن نغفل في هذا المقام منابع الثقافة الأخرى غير مؤسسات التعليم كالصحافة والأذاعة وغيرهما.. فلا بد من تعاونهم جميعا في التوجيه السليم.. أما أن يقصر أحدها أو يسير في اتجاه معاكس فذلك له أثره الخطير في عدم الفهم أو تشويبه وفي السلوك أيضا ضرورة التلازم بين الأمرين إلى حد كبير.

أن جهاز الأذاعة بالذات وبخاصة المرئي جهاز خطير في التوعية والتربية معا ومن هنا كان على المسؤولين عنه أن يراعوا القيم والأخلاق إلى جانب المعارف الصحيحة مع حسن استغلال العنصر الترويحي البريء حتى لا يكون فيه خروج على الآداب أو فساد للأخلاق أو تضليل للأفكار أو طغيان على البرامج الهامة الأخرى.

أن الفن بوجه عام له دوره في الاعلام والتوجيه لا يجوز إغفاله ويجب توجيهه وجهة الخير ليتلاقى مع الأجهزة الأخرى في عملية التغيير المنشود.

ربط الدين بالحياة

ويعتقد مؤلف الكتاب أن استعمال الأسلوب الحديث، والناس فسمه مواطنين ودرجات في محاولة الربط بين الدين



المصدر : المسلمون

٢٦ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرخصة وبخاصة في تحليل الحرام لمجرد وجود الحاجة، فإن الحاجة لا ضابط لها يحددها، فهي تختلف من شخص لشخص ومن عصر لعصر ولم يعتبر أكثر العلماء الحاجة الملحة مبررا لارتكاب المحظورات وبخاصة إذا كانت المحظورات من الدرجة الأولى.

ويشير المؤلف إلى أن الشعب بكل أفرادهم وجماعاته مطلوب منه أن يطبق الدين تطبيقا كاملا في سائر المجالات لا ينتظر أن يتلقى الأوامر من أحد لأن الله هو الذي أمر ويستوى في ذلك وجود جهة أو سلطة أخرى تؤكد هذا الأمر وتراقب تنفيذه وتجازي عليه عدم وجودها، فالأمر والرقب والمجازي موجود دائما في عقل المؤمن ووجدانه وهو «الضمير».

ويؤكد الشيخ عطية صفري في نهاية كتابه على أن العودة إلى الدين والحل عن طريق الإسلام لا يكون بالعجز ولا بالغيب ولا بالكر والدهاء، بل يكون بالقوة والذكاء وبالصدق في دعوى الانتماء وبالاخلاص والوفاء وبالتعاون في السراء والضراء... والحل موجود والذي لا يأخذ به إما جاهل وأما عالم لا يعرف طريق الوصول إليه، وأما عالم به وبطريقه لكنه يأبى الأخذ به تقليدا للأباء أو رضوخا للعرف أو عنادا أو استكبارا أو حرصا على سلطان أو خوفا من هرمان ■

والحياة، يجعل الذين تتلقوا ثقافة بعيدة عن الدين ولا يتحمسون للدعوة إليه كمنهج حياة يعيدون النظر في فكرتهم عن الدين وقد ينقلبون إذا هدام الله دعاء متحمسين إليه لأنهم أحسوا حلالته وبخاصة عندما يقارنون مبادئه بما تعلموه على غير مائدته.

لكن مع تشجيعي لهذا الأسلوب احذر من الاسراف فيه بمثل تفسير النصوص بكل مستحدث جديد مما لا يزال في دور النظرية وفي حقل التجريبية... ففى ذلك خطورة على الدين نفسه في فهمه عندما يظهر نساء هذه النظريات وعقم هذه التجارب.

ويؤكد على أن الدارس للدين بنصوصه في القرآن والسنة لابد أن يكون من طراز ممتاز في الأخذ بالقديم والحديث معا، ومنجهما في شراب سائغ يروى ظمأ الظامئين لمعرفة حقيقة هذا الدين ومدى تجاوبه مع العصر.. وفي دواء ناجح يزيل مرض الشاكين في كون مبادئ الإسلام تصلح للتطبيق في عصر الذرة وغزو الفضاء.

ويطالب مؤلف الكتاب أن توضع في مناهج التعليم الديني أو في تخصصات الدعوة على الأقل مواد ثقافية عن الحياة التي يعيشها الناس والتسلح أيضا بلغة أجنبية أو أكثر كنافذة أو مفتاح للاطلاع على الثقافات العالمية.. وأخذ ما يساعد منها على فهم الدين وتوضيح حقائقه وعرضه على الناس وبخاصة غير المسلمين ومن يتجهون إلى العلمانية وعدم الالتزام بدين.

ويؤكد المؤلف على أن دراسة العلوم الدينية الموروثة بأسلوب معاصر أو مع معارف حديثة لا يعني بها تطويع الدين للعصر كما تنادى به بعض الحركات في بعض البلاد الإسلامية. فإن العصر فيه الخير والشر والدين حاكم مرجه لا محكوم مرجه.. فكل الأديان جاءت لتطويع الفكر والسلوك السائدين في زمانها إلى ما تتزالت به من عقيدة صحيحة وسلوك مستقيم.. فلا يجوز التساهل أو الاسراف في هذه



اليسار

المصدر :

نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مداخلات

حوار مع :

تيارات الإسلام السياسي

فبالرجوع للتاريخ القريب وبالتحديد بداية السبعينات نتذكر كيف أن عودة السلفية وتنشيط خط الأخوان المسلمين والسماح بصدور الدعوة بدأت مع بداية حكم السادات

وأن الجماعات المتطرفة بنت أوكارها وتسلمت تحت سمع وبصر النوبى اسماعيل وأن السلطة فى ذلك الحين أقامت تحالفا معهم خاصة فى الجامعات وقد عايشنا ذلك بأنفسنا لضرب الطلاب اليساريين الذين كانوا يسيطرون على النشاط السياسى فى الجامعة حتى ١٩٧٧ وكيف أن الجماعات الدينية نشأت فى أحضان إدارة الجامعة وأن الانتخابات الطلابية زورت لحسابهم من جانب تلك الإدارة.

وأذكر أننى ناقشت أحدهم فى ذلك الوقت عن صحة موقفهم من التحالف مع السلطة ضدنا فقال لى بالحرف الواحد أن لديهم مبدأ التحالف مع العدو الأقوى (السلطة) ضد العدو الأضعف وهو (اليسار) فى ذلك الوقت ثم الإستدارة للعدو الأقوى بعد ذلك وأعتقد أن هذا هو ما فعلوه بالتحديد.

نخلص مما سبق أن قضية عداء النظام الحاكم للجماعات الإسلامية والسلفية وهم غير حقيقى بل إن الحقيقة أن هناك تحالفا فى المصالح الموضوعية رغم الصدامات المتعددة بين الهجوازات التابعة للحاكم وبين السلفيين فى ضرب أى مشروع شعبى ديمقراطى تقدمى وأن الخلاف بينهم سرعان ما يتحول لتحالف إذا ظهر صعود لقوى اليسار والد يقرطايه.

إن تشجيع تلك الاتجاهات وشعارات العلم والإيمان وأخلاق القرية لم يكن شيئا عارضا بل أن النظام يعلم أن أسلمة الحكم هو الورقة الراجعة الأخيرة التى سيلجأ لها مضطرا إذا ضاقت به السيل ولم يجد وسيلة من وسائله العادية كافية لواء الحركة الجماهيرية ، وما أسهل إستبدال الكاب بالعمامة للحكم الفاشى باسم الدين . وتجربة ضياء الحق فى باكستان

مع من ؟

ضد من ؟

أحمد طاهر

يكتسب الحوار الدائر الآن حول موقف اليسار من الاتجاهات الإسلامية أهمية متزايدة لما لهذا الموضوع من ضرورات عملية واعتبارات نظرية وسياسية ملحة. تنعكس على مجمل شكل الحركة السياسية فى مصر خاصة وأن حزب التجمع منذ فترة قد اعتمد خطا سياسيا باعتبار الحفاظ على المجتمع المدنى والوحدة الوطنية مهمة رئيسية تفوق فى أهميتها أية اعتبارات أخرى مما جعله سواء أراد أو لم يرد فى جبهة واحدة مع النظام الحاكم ضد الجماعات الإسلامية مع ما ترتب ويترتب على ذلك من آثار سياسية. ونحن نحدد موقفنا من موضوع التعامل مع الجماعات الإسلامية على النحو التالى :-
أولا : خطأ موقف التحالف مع النظام ضد الجماعات الإسلامية.

إن من يعتقد أنه من الصحيح الوقوف فى خندق واحد مع السلطة الحاكمة ضد الجماعات كمن يستجير من الرمضاء بالنار.



اليسار

المصدر :

يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يراعى الخصائص التراثية والوجدانية ودور الدين الإسلامي كموروث ثقافي وتاريخي في بناء حضارة وثقافة ووجدان المواطن العربي في إطار مشروع تقدمي وليس سلفيا. وستكون مرجحين لو في إطار المعتزك السياسي وجد التيار الإسلامي أو غير في إحدى المعارك موقفا له بجوارنا. فلتقف اذن على ارضية شعبية ديمقراطية صحيحة ولتحدد رؤانا ومواقفنا من النظام من جهة ومن التيار الإسلامي من جهة أخرى. فللاتحالف مع النظام ضدهم بجدي ولا التحالف مع التيار الإسلامي ضد النظام ممكن او صحيح. فلتتحالف القوى الوطنية الديمقراطية معا من أجل مشروع شعبي ديمقراطي ضد التبعية والسلفية معا.

وتجربة النجدي في أواخر عهده بالسودان تؤكد ذلك.

وما أتعبنا حين نجد أنفسنا نكرر ما فعله الاتجاه الإسلامي في السبعينات نكره نحن في التسعينات تحت شعار الوحدة الوطنية وحماية المجتمع المدني.

إن النظام البرجوازي التابع الحاكم هو المسئول في الأساس عن الردة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت وتؤدي لاستفحال خطر الجماعات الإسلامية وتهديد

الوحدة الوطنية وحماية المجتمع المدني.

٢- هل نتحالف معهم؟

يقودنا ذلك للتساؤل الثاني الذي يطرح نفسه وهو هل يمكن التحالف مع التيار الإسلامي. ويسود في أوساط بعض الناصريين (عبد الحليم قنديل) وبعض الماركسيين (إيمان يحيى) هذه الأيام دعوه للتقارب والتحالف بين التيار الإسلامي وبين اليسار - والمتبع لمثل كتابات هذين الصديقين يجد أنهما يركزان على ضرورة وإمكانية التحالف بيننا وبين التيار الإسلامي مدللين على ذلك ببعض مواقف التيار الإسلامي المعادية للنظام والملاحظ في دعوات التحالف تلك أنها حبا من طرف واحد فالإتجاه الإسلامي موقفه واضح من قضية التحالف مع أي فصيل آخر لأنهم لا يؤمنون بغير صحة أفكارهم فقط لأنها مستمدة من الدين وما خلاهم ضلال مبين وعلى الجميع - هكذا يرون - أن ينضموا تحت لوائهم لواء الإسلام. ويشكل خاص فالتحالف مع اليسار بالتحديد محرم تحريما قاطعا سواء من قريب أو بعيد. إن فكرة التحالف تعني أن يكون عند الطرفين قناعة بأهمية وصحة وجدوى التحالف وأن يسبق هذا الاعتراف المتبادل بين القوى السياسية والإقرار والدفاع عن حقها في الوجود.

وفي الحقيقة فأنا لست ضد الجماعات الإسلامية ولست معهم فقضيتي الأساسية مع النظام برمته وممارساته التي تغذي وتشجع التيارات السلفية. وعلينا أن نجرب ولو لمرة واحدة أن نكون مع أنفسنا بمعنى أن نجتهد في صياغة برنامج للمشروع الوطني الديمقراطي الشعبي الذي سيراعى ضمن ما



المصدر : الجمهورية الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ يوم ١٩٩٢

الفكر الديني وضروورة تجديده

واحدة من الفح ماسى الاسلام ١١... ومن وما اختلف ، طى : ان الاسلام
السمج - اقول السمج - هو حصن هذه الامة امام جميع المغاطر طى امتداد
العصور ١١٢ ولكن : أى اسلام ١٢
- انك الدين البسيط المصيق الذى حرر المسلمين ووحدهم ، وقب بهم فى
وجه الظلم ، ليقيموا العدل ، وصنعوا حضارة من اعظم الحضارات ١٢
- ام ذلك الذى حوله الجسود والتخلف الى : رسوم وظلموس ، وبدع
وخرافات ، طست جوهرة النقى الاصيل ؟

- من منا لايشعر بالاسف ، حينما نرى بعض العاملين فى الحقل الاسلامى
يعيشون معارك الصفر : بدلاً الصلحات هنا وهناك - وحتى اليوم - حول
قوى الشيع الملقى بخصوص نهاية شهر رمضان المبارك ، وهل هى ملازمة
للجميع ام لا ؟ ، مع ان ايجديات العلم الدينى تقول : انه مادام لكل بلد مواقفه
الخاصة بالصلاة ، فان له مطالمة الخاصة بالصوم ١٢
- من منا لايشعر بالاسف ، ، وبهد الذون يتصدرون للحديث عن الاسلام
لاشغالهم الا القضايا الفرعية ، وامة الاسلام تعيش عصر « التراجع »
الحضارى ، شبيها « عصر الطوائف » الذين اضاعوا الانسان ، وصنعوا



ويعرف الناس بها المنهج الطويل ، ولكنها
والعصاة ، والمؤكدة : أن سميتها بهذا التوقيف
هو الحل الوحيد للوصول إلى محصلة
حضارية ، تحول دون أن تقوم استقلالاتنا من
القرن الواحد والعشرين ، الذي أصبح على
الأولويات !!
ولا مع تقليم العالم ، لأنه دين أين فيه من
السمة ما نستطيع أن نوفق بها بين روحه
ودين مظاهر الحياة ، ولقد مضى على الفكر
الديني ، عصور من التخلف والضيق ، كان
يرى فيها : أن «الشرعية» هي مذهب «أبي
حنيفة» ، كما كانت ترى دولة الخلافة
الشعبانية وكما كان غيرها يرى الرأي نفسه
في مذهب : «الشافعي» أو «مالك» ..
ولكن هذه النظرة خاطئة بغير ما هي
ضخيمة ، لأن شريعة الله أفصح وأرجح من
حدود هذه المذاهب-ويترك الصل برأي هذه
المذاهب إلى رأي قبله في مذهب آخر وراء
هذه المذاهب ليس خروجاً على الشريعة ،
مادامت المصلحة هي الدافع والذي يحدد
المصلحة وغيرها : هم رجال الفكر الديني
الفاطهون من علماء الأهر الشريف الذين
يجب عليهم أن يبادروا بتوضيح ذلك .
نحن نعرف أن السيادة تقررت لهذه
المذاهب الأربعة بشروطها وتداول كتبتها
ومعرفة الناس بها المنهج الطويل ، ولكنها

تعرف في الوقت نفسه : أن هذه السيادة
المكررة لم تكن أبداً تتقوى على الأخرى من
الوجهة العلمية ، بل أن تلك أسبابها هي إلى
السيادة أقرب منها إلى العلم !!
إن في الفكر الإسلامي مذاهب لا يقل
بعضها في القيمة والقوة عن المذاهب الأربعة
المعروفة ، ونستطيع أن نجد فيها من السمة
ما نستطيع أن نجد منه كبر القادة في تجديد
المذاهب الدينية وإستعادتها بما يوافق العصر
والحاجة ، فقد كانت المذاهب في العصر
العباسي - مثلاً - أربعة عشر مذاهباً ، كلها
مفيد ، وكلها من الإسلام ، وكلها مستند من
كتاب الله !!
نجد مذهب «الأوزاعي» فقيه الشام ،
ومذهب «الحسن البصري» - ومذهب
«سليمان التوري» - ومذهب «أبي عتبة» .
وهناك مذهب «سحاق بن راهوية»
«عيسى ثوري» ، و«الطبري» و «أبي تيمية»
«أبو حنبل» ..
ثم هناك مذهب «الليث بن سعد» ، فقيه
مصر ، الذي قال فيه الشافعي : الليث أفقه
من مالك !! ونجد فوق ذلك - وهذا هو
المهم - بين هذه المذاهب من القسري
ما يمكننا من نيل أكبر الفائدة ، حين نكتسب
منها ما يوافق عصرنا ... وليس أقل على بعد
الفرار بين هذه المذاهب ، من هذا الفكر
الذي نورد ، عن «ربيعه الرأي» وهو من
علماء «المدنية» ، فقد وثق العراق لنا إلى
فيه زمناً ، طلب أن يطبق ، ثم عاد إلى
«المدنية» فقبل له : كيف رأيت العراق
وأهله ؟ قال : رأيت قوماً ، حللتنا حراسهم
وحراسنا حللهم !!
وأهل «العراق» مع ذلك ، مسلمون ،



الدكتور أحمد الموسوي
يقلم

مؤمنون بالله وبرسوله الكريم ، ولكنهم
يتبعون مذهباً فيه من المخالفة - في بعض
القروح - ما جعل «ربيعه الرأي» يبالغ في
خلافه عنه هذه المبالغة ، «وربيعة» بعد هذا
من أهل القبايل والرأي وليس من أهل الحديث
والنص !!
هذه الفرار بين المذاهب تعد من دلائل
النسار والسمة وهي كثر لا يغني للتجديد في
فكرنا الإسلامي ومطابقة الشريعة لإيقاع
المجتمع في كل عصر ..
إتني أدعو إلى دراسة هذه المذاهب ،
خاصة التي تتميز تفكير رجالها برجاحة العقل
وحرية الفكر ، ولعلماء «المراغي» شيوخ
الأهر الأسبق عبادات حكيمة ، يقول فيها :
«إن الدين في كتاب الله غير الله .. ومن
الانصراف أن يقال : إن الأحكام التي استنبطها
الفتهاء واختلقوا فيها .. إنها أحكام الدين
وإن من اتكرها فقد أتكف شئنا مطوماً من
الدين بالضرورة ، فإنما الدين هو الوحي من
الله إلى الأنبياء .. أما آراء الفقهاء المستمدة
من أصولها الشرعية ، فتختلف باختلاف

الظروف والبيئات ...» وكلهم الإسم
«المراغي» ليس بدعا في باب ، فالتمييز من
بعض الأحكام إلى بعض أمر معروف في
الشرعية بالنسبة للأحكام القلبية ، يقول «أبو
عابدين» الفقيه الحنفي : مكثرت من الأحكام
تختلف باختلاف الزمان ، لتغير عرف أهله ..
أحكامه الخاصة بالمعاملات والبيئة مما أدى
بعض تأليفه أن يتقوى عنه آراء تصور
ما يراه وهي بالعراق مثلاً ببيتها ، وآراء
تصور ما يراه في مصر مثلاً ببيتها !!
لقد كان التشييع ، وإنكار العقل والتقليد طابع
المعصور المنهزمة المختلفة في تاريخنا
الإسلامي ، وكان البر بالعقل والفكر طابع
المعصور المتصورة ، تصور السيادة
والشموع !! والقضية التي تواجه المسلمين
- في هذا العصر - هي قضية الاحتفاظ
بالهوية الإسلامية في إطار عالم يتغير ..
والإسلام - في جوهره - يشتمل على أدوات
النهضة وشروط التقدم ، ولكن ظروفنا
تاريخية بالغة التعقيد ، دفعت بالشعوب
الإسلامية بعيداً عن اكتشاف القيمة الكبرى
التي يمنحها الإسلام لهذه الأدوات كلها !!
لقد قلب الفكر ، بعدة قرون مئة أمام
الحكم العباسي ، وقلب بعدة قرون مائة أمام
الحكم التركي ، فما نسب الإسلام حتى يصل
المختلفات الثقافية والسياسية لهذه القرون !!
إن الأرض مهداة للآرغ ، وإن الفرسية
متاحة للعمل ، فهل نجد من علماء الأهر
الفاطهون من هو مستعد للفكر ، ويسوق
السحب إلى التلوس الفلسفي قسري ؟
ليتمكن المسلمون من أن يحيا عصورهم
دون أن يلقوا موتهم ؟.. ترجو ألا تنتظر
كثيراً ..



إعادة صياغة الخطاب الإسلامي

نبيل شبيب *

حديث الساعة، ومن المعروف أن تعبير «الاصولية» هو التعبير المستحدث لوصف التيارات الإسلامية، والتمييز بين فصائله، كلما كان الحديث بقصد تبرير موقف عدائي ضده.

٢ - عند ضم البلدان الإسلامية من رابطة الدول المستقلة إلى مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا - المنظمة الأطلسية في الأصل - خلال اجتماع وزراء الخارجية في براغ أواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، كان التأكيد الرسمي على أن من أغراض ذلك دعم هذه الدول في «مكافحة المد الاصولي المتنامي فيها».

٣ - أثناء جولة وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر الأخيرة في المنطقة نفسها، وقيام رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل في الوقت نفسه بزيارة إلى واشنطن في مطلع شباط (فبراير) ١٩٩٢، تكرر التأكيد الرسمي - ومن ذلك بلسان مسؤول في مجلس الأمن القومي الأميركي - على أن الدعم الأميركي للنشاط التركي، الثقافي والسياسي والاقتصادي في المنطقة (ويسري هذا على البلقان أيضاً) يستهدف تحقيق ثلاثة أغراض، هي تثبيت التصورات الغربية، ونظام الاقتصاد الغربي، ومكافحة المد الاصولي الإسلامي.

وأخيراً، فالسفير الإسرائيلي في واشنطن زلمان شوفال أدلى بملوه في هذه القضية وحمل على سورية وحض أميركا على مواجهة الاصولية الإسلامية، («الحياة» ٧ - ٤ - ٩٢).

لم تسفر الأحداث المتعاقبة بدءاً باحتلال الكويت فحرب الخليج الثانية ثم الجهود المكثفة على صعيد قضية فلسطين، وأخيراً حدث الجزائر وأثاره في مجموع الشمال الأفريقي عن الخلل المعروف إلى درجة التآزم أحياناً في العلاقات بين القوى المسيطرة في السلطة أو في التيارات غير الإسلامية من جهة، والتيار الإسلامي بفصائله المتعددة من جهة أخرى فحسب، بل أسفرت أيضاً عن ظهور أصوات تدعو علناً إلى الحوار والتعايش، وإلى تعامل متعقل مع التيار الإسلامي، بدلاً من محاولة القضاء عليه.

إن الأسس التي تحتاج إليها صناعة أرضية مشتركة في الوقت الحاضر عديدة. وتتطلب حواراً مستفيضاً، إنما يمكن إيراد بعض الخواطر المتعلقة بها، ومن ذلك:

١ - وحدة المصير كما سبقت الإشارة إليها فهي تفرض إيجاد أرضية مشتركة لتعامل إيجابي نزيه.

٢ - التعايش كسبيل إلى التكامل، وقد سبق أن ظهرت محاولات تعايش محدودة، بين فصائل إسلامية وسواها، وإنهارت.

ولا نرى سبيلاً لتحقيق تعايش قابل للبقاء والنماء إلا بتوفير قواعد أساسية له، في مقدمها محافظة كل فريق على منطلقاته واحترام الفريق الآخر لها، ثم اعتبار التكامل المطلوب هو تكامل المنجزات على أرض الواقع، وليس تطابق الأفكار والمعتقدات - وهو ما لا يتحقق - علاوة على ضرورة ممارسة نوع من العملية التربوية عبر المناهج والمواقف والتطبيقات العملية، لترسيخ هذا التصور على أوسع نطاق، إلى جانب

■ تقوم خارطة المستقبل العالمية على تكتل الشمال تجاه الجنوب، سياسياً مع إيجاب أرضية قانونية دولية له، واقتصادياً مع تثبيت دعائم سيطرته، وعسكرياً مع احتكار أسباب القوة والدفاع عن النفس خارج نطاق الجنوب. وهي قائمة على تنافس قطابه تنافساً يرجح تعددها على المستوى الاقتصادي والتقني السياسي والعسكري.

والأهم من ذلك أن تعدد الاقطاب في عالم الغد لن يؤدي إلى تخفيف الضغوط وحجم سيطرة مراكز قوى الشمال على الجنوب، بل سيعززها، فالتنافس لن يحول دون التقاء المصالح المشتركة القائمة على التكتل في الشمال وإفقاده في الجنوب. ثم إن التعامل بين دول الشمال قد لا يشمل استخدام العنصر العسكري، أما التعامل مع الجنوب فلا يزال هذا العنصر قائماً كما كان من قبل.

يبدو الارتباط وثيقاً بين هذه التطورات على خارطة العالمية وما يبني عليها من مخاطر على الدول الصغيرة. فهذه التطورات انجارية تتعارض قطعاً مع مصالح الأنظمة والتيارات المختلفة القائمة في البلدان الإسلامية، وجميعها من بلدان «الجنوب»، إذ أن مصالحها الحقيقية على المدى القريب والبعيد، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتأمين دعائم رئيسية لا غنى عنها، ومنها: التلاحم مع الشعوب تلاحماً حقيقياً لا موهوماً أو مزيفاً، والتكتل ما بين دول الجنوب مما لا يلغي عنصر التنافس بالضرورة. وكذلك التكتل (والتنافس) على مستوى البلد الواحد بين التيارات المختلفة فيه.

ويبقى السؤال عن العلاقة بين التطورات الدولية المذكورة والتيار الإسلامي.

ما من حاجة للتأكيد، وسط التحولات الدولية، أن كل ما يصيب السكان والتيارات المنفذة في بلداننا الإسلامية عامة باضرار، نتيجة أخطار خارجية متفاضة، يصيب التيار الإسلامي نصيب منه. فالمصير هنا مصير مشترك، شاء بعضنا أم أبى، ونرفض في هذا الإطار بشدة النظرية التي تزعم أن أضعاف الأنظمة والتيارات ذات النفوذ في بلداننا، نتيجة الضغوط والأخطار الخارجية المتفاضة، يعطي التيار الإسلامي قوة إضافية باتجاه التغيير.

ثم إن حقبة الصراع الماضية التي عرفت بالصراع بين الإسلام والعلمانية، أسفرت واقعياً عن ضعف البلاد بمجموعها إلى درجة العجز عن مواجهة معظم الأخطار الخارجية في المرحلة الحاضرة، وهذا بالذات مما يوجب إيجاد صيغة أخرى للمرحلة القادمة، تسمح بـ «تكتل» يكتسب صفة الديمومة تجاه الخطر الخارجي.

أما على الصعيد الواقعي فإن التيار الإسلامي أصبح طرفاً مباشرًا في ساحة التطورات الجارية، بغض النظر عن الأسباب، سيان ساهم بنفسه في ذلك أم لا، وهو «طرف مستهدف» عالمياً ومحلياً، ويوجد الكثير من الشواهد اليومية على ذلك، فنذكر منها ما يلي:

١ - المواقف التي رافقت وضع الصيغة المستقبلية الجديدة لحلف شمال الأطلسي في مؤتمر روما في أواخر عام ١٩٩١، وتضمنت التأكيد على أن مصدر الأخطار الجديدة التي ينبغي أن يواجهها الحلف في المستقبل هي «الاصولية الإسلامية». فكان من ذلك قول كيلى، نائب الرئيس الأميركي في ندوة ميونيخ العسكرية للحلف (٨ و ٩/٢/٩٢): «لقد واجهنا الفاشية، وإننا نواجه الآن الشيوعية وإنتهى أمرها وأقبحها، ونواجه الآن الاصولية الإسلامية فهل يمكن القول إنها قد زالت أيضاً وهي



المصدر: (الجمعية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٢

الإسلامي على صعيدها، بدءاً بالجماعات وتنظيماتها، مروراً بتيار المتجاوبين والعمل الشعبي، ثم على مستوى عامة المسلمين وبلاهم ومجموعة «الجنوب» التي ينتمون إليها، وانتهاءً بأفاق الأسرة البشرية بدولها وتكتلاتها والقوى الرئيسية المؤثرة فيها وشعوبها، هذه الدوائر متداخلة لا يمكن الفصل بينها، ولا ينبغي اصطناع فواصل قد تؤدي إلى العزلة بدلاً من التميز، وإلى الضعف بدلاً من الوقاية الذاتية.

ثالثاً: إن الخطاب الإسلامي شامل بعقيدته ونظامه، ولا بد أن يصل بهذا وذاك إلى العناصر الرئيسية ذات الشغل في تطورات العالم المعاصر، وفي مقدمها التقنية والمال والأعلام... بحيث يرتفع بنفسه نوعياً، وإلى مستوى التأثير فيها عبر القيمة الذاتية لأطروحاته الفكرية والتطبيقية. وسبق خطاباً قاصراً محدود النتائج على المستوى العالمي، لا على مستوى التجاوب الشعبي الحماسي العام، ما لم يتوافر فيه الإقتران الموضوعي بين طرح القيم العقائدية والأخلاقية والإنسانية والاجتماعية كعمود فقري للصيغة الحضارية، وبين طرح التصورات والحلول العملية على المستوى الميداني المشهود والمقنع في حياة المسلمين وحياة البشرية.

رابعاً: إن الخطاب الإسلامي خطاب ميداني، فلا يمكن أن يطرح الفكر بعيداً عن الواقع وتحقيق أهدافه المباشرة فيه، بل لا بد من التفاعل المباشر بأسلوب المشاركة الحية المباشرة والبناء، بعيداً عن أسلوب الاكتفاء بالمواقف وركائه «خطاب مراقبين» يرون ويحكمون على ما حولهم فحسب، وبطريق الإخذ والعطاء مع احتمالات الخطأ والصواب، لا أسلوب القيادة إلى الخير، مع ثبات اليقين بأن في الإسلام نفسه الخير كله. فخطاب القرآن الكريم والسنة المطهرة مصدر، وخطاب الإسلاميين وسيلة لتبليغ المصدر، وقد تكون صائبة فتتحقق الهدف منها، أو تكون خاطئة فيجب تقويمها. والمقياس هو مدى ما تحققه من نجاح في ميدان العمل، وسط مشكلات الناس، وليس في ميدان الفكر وحده.

خامساً: يجب في عملية التقويم الذاتية للخطاب الإسلامي مراعاة أن تكون جزءاً عضوياً وميدانياً لا ينفصل عن العمل نفسه في سائر مراحل التفكير والتخطيط والتنفيذ، وفي مختلف الميادين وأن تتركز مقاييس التقويم على النتائج المرئية إلى جانب المنطلقات السليمة.

سادساً: إن العامل الإنساني في الخطاب الإسلامي عامل أصيل، بدءاً بالفرد وحياته وحقوقه، وانتهاءً بالمجتمع البشري وعلاقاته، في إطار الدعوة إلى حياة كريمة لكل إنسان من دون تمييز، وإطار الدعوة إلى الإيمان للنجاة في الآخرة وهذا العامل الإنساني المغيّب حالياً، يجب أن ينعكس في الخطاب الإسلامي انعكاساً معبراً عن الإصالة والديمومة والشمولية، من فوق الآثار الآتية وردود الأفعال الوقتية للأحداث ونتائجها السلبية على أرض الواقع.

والتطورات الجارية في عالمنا المعاصر ستؤدي إلى استقرار خارطة عالمية هي جزء من المسيرة الحضارية البشرية، بسلبياتها وإيجابياتها، وإن يصل الخطاب الإسلامي المعاصر إلى مستوى الإسلام واحتياجاته اليوم وفي المستقبل، ما لم يصل إلى مستوى الوجود الحضاري الفعال المؤثر، بفرض من خلاله وجوده هذا، كنتيجة لتلقائية قيمته الذاتية، وإيجابية تفاعله مع الواقع حوله.

* كاتب فلسطيني يعمل في الإذاعة الألمانية في بون.

ترسيخ قاعدة أن تكامل المنجزات

الإيجابية يوجد بدوره مع الزمن

قدراً كافياً من نقاط الالتقاء يحول

دون أن تسبب نقاط الافتراق السلبية - وهي حتمية - تقويض أركان التعايش من جديد.

٣ - التغيير هو المحور الحقيقي للواقعية، إن منهج الواقعية لم يعد يقبل بالجمود عند استيعاب الواقع الآني وكأنه باق إلى النهاية، والتعامل مع المعطيات المشهودة فحسب، بل أصبح من شروط استمرار الواقعية وفعاليتها في صناعة الأحداث، أن تستشرف في كل لحظة معالم واقع قائم غداً لا محالة، وأن تضع في حساباتها مسبقاً المعطيات الجديدة المنتظرة للتعامل - منذ الآن - معها، فالتلاؤم مع احتياجات المستقبل، ضرورة حيوية من أجل إثبات وجود أي فريق في الوقت الحاضر، وسمة من سمات العصر على كل صعيد.

٤ - التكتل إلى جانب التنافس، وهو ما نعتبره من أهم محاور التطورات الجارية على المستوى الدولي، وما نعتبره المحور الذي لا غنى عنه لإيجاد أرضية مشتركة بين أطراف متعددة، جميعها معرض للخطر إن لم تتكتل، ولا يمكن أن تتكتل إلا على أساس الانطلاق من تعدد المعتقدات والأفكار والاجتهادات والنشاطات.

إن الصيغة التي ندعو إليها، ونعتقد بضرورة أن يساهم التيار الإسلامي في طرحها طرحاً جاداً ومقنعاً على سائر المستويات، هي الصيغة التي تعي بشكل قاطع أن لكل تيار منطلقاته وأهدافه المتعارضة والمتناقضة مع الآخرين إلى حد بعيد، ولكن واقع العالم المتطور يوجب جمع الأفكار والقوى والطاقات والجهود والصفوف كشرط من شروط بقائنا أصلاً، كاملة، لها مكانها في الأسرة البشرية. ولن يتحقق هذا الشرط الضروري الأجنب إلى جنب مع ترسيخ دعائم التنافس المشروع، وفق قواعد واضحة، قائمة على الحق والعدل والنزاهة في التعامل، والانفتاح الدائم على التقويم المتجدد والتحليل الموضوعي لكل مرحلة جديدة وقضية طارئة، لاختيار الأفضل وفق مقاييس متفق عليها للوسائل المناسبة، ومع الاستعداد القاطع للأخذ بالغالبية عند تكافؤ الفرص، فيما ينبغي الإقدام عليه بصورة مشتركة، ولا يتعارض مع الأسس المثبتة في الصيغة المشتركة.

نتطلق من هذه الأمثلة في «العموميات» إلى بعض الملامح الرئيسية الواجب توفيرها على صعيد الخطاب الإسلامي المعاصر:

أولاً: إن الخطاب الإسلامي الذي يحصر نفسه بصيغته العامة في نطاق قطري أو إقليمي أو حتى في الإطار الإسلامي الجغرافي وحده، محكوم عليه بالفشل على أرضية الواقع المعاصر، في عالم صغير، لا تفصل الحواجز بين أجزائه، ومحكوم عليه بالفشل لتناقضه مع حقيقة أن الإسلام توجه من بدايات العهد المكي إلى الناس كافة فلا بد من طرح الصيغة الحضارية الإنسانية الشاملة في المناهج والمواقف والتطبيقات. ثانياً: إن الدوائر البشرية النوعية التي يتحرك الخطاب



المصدر : الجريدة (الشيعة)
 التاريخ : ١٩٩٢ م
 للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أصولية وأصوليون

■ تنطوي الحركة الأصولية على عنصر العودة إلى الماضي سواء تجسدت للماضوية في شكل صورة للفكر والقيم والمفاهيم والتصورات عن الإنسان والعالم أو في شكل ممارسة سياسية واجتماعية تجاوزها الزمن. وهذه العودة يكتنفها ضرب من رغبة في إعادة الزمن والمكان معاً إلى الماضي وهي رغبة لا تجد مكانها في خط الزمن الممتد إلى الأمام. لهذا فالحركة الماوضوية لا نجد ارتساماتها الواقعية على الأرض ولهذا فمبصيرها ان تبحث دائماً عن وجود غير متحقق، فهي حركة فلكة لا استمرار لها الا بسبب كونها لا تتحقق.

وعلى رغم اننا نرى في هذه الحركة اتجاهاً ماضوياً فإنها تعتبر نفسها شرعية شرعية الحق في تأكيد الهوية والاستقلال الثقافي، فالحياة التراث والمال الذي تعرفه الحركة الاسلامية الآن يعبران - في عرفها - عن ارادة التحرر الذاتية للمجتمعات العربية بعد حقبة طويلة من الضياع والاغتراب في العقائد والقيم الغربية الاجنبية. والاصوليون فوق هذا يرامنون على ان تكون هذه العودة النهائية مقدمة لتكوين ما عجزت الامة الاسلامية عن تحقيقه منذ نشأتها باستثناء حقبة الخلافة الراشدية القصيرة. ويمكننا ان نعدد ثلاثة من الاسباب وراء ذلك:

- ١ - السبب السياسي القائل ان اخفاق القومية العربية لا يعوض الا بالاسلام.
- ٢ - السبب الاجتماعي حيث يتم الربط بين

نمو الصحوة الاسلامية وتفاقم الازمة المادية والاقتصادية في البلاد العربية ونمو الفقر الذي تأتي عن انهيار الاشتراكية في بلدان العالم الثالث، وانخفاض اسعار المواد الأولية المعدة للتصدير، وارتفاع اسعار المواد المستوردة، والفساد السياسي الاجتماعي وتدني نوعية الحياة وانكفاء الجمهور على القيم والتقاليد والمناخات القديمة، ثم البحث عن حلول غير مجدية.

٣ - البناء على أرضية الفكر الديني الاسلامي.

وفي الحقيقة ان الانتشار الكمي لطواهر الصحوة الاسلامية انما يعبر عن مازق عام هو مازق حضاري وسياسي حيث تنسد الافاق الفكرية والحياتية في العالم من ناحية والعالم الاسلامي العربي من ناحية اخرى، بهذا فالاصولية عبارة عن محاولة ايجاد لخرج من مازق الدوران ومن التأخر.

ولكن اذا كان الخطأ يسبق الصواب دائماً، والصواب هو محاولة دائمة لتصحيح الخطأ فان محاولة الصحوة الاسلامية محكومة بالخطأ لانها تنظر الى الحاضر بعين الماضي وهي صحوة ازمة واية شرعية لهذه الازمة. ومن المؤكد اننا ازاء مازق فاذا لم تحرر المجتمع العربي من نتائج تجارب التحديث او شعارات التحديث، واذا لم تساهم الدول التي دفعتنا الى هذا المازق، فان مرحلة من الفوضى، بسبب الحركة الأصولية، ستأخذ مداها بسرعة.

دمشق - محمد علي بن كامل.



العروبة والاسلام

محمد شومان *

الاختلاف، أي أن اتفاق كل قراءة على الخط العام والثوابت لم يمنع من تعدد الأصوات داخل كل قراءة وتمايزها بحسب ظروف كل مفكر أو جماعة والاطار المحلي (القطري) والخبرة التاريخية التي تحكمها.

القراءة الأولى

تتمحور هذا القراءة حول الانفصال التام بين القومية والاسلام على مستوى الاسس والغايات، ومن ثم استحالة التوفيق والمواءمة بينهما، وقد انحصر وجود هذا القراءة في الفكر الاسلامي المعاصر لدى عدد محدود من ممثلي السلفية.

القراءة الثانية

اما القراءة الثانية فإن اصحابها يقرون بشرعية وجود القومية بتجلياتها الوطنية (القطرية) والعربية، ويقولون بإمكانية التوفيق بينها وبين الاسلام، ولكن في اطار ما يمكن وصفه بتوظيف القومية ضمن المشروع الاسلامي، غير أن هذا التوظيف مقيد بمجموعة من الشروط والمخاطر التي تقضي الى نفي أي خصوصية للقومية العربية في الاطار الاسلامي وعدم توضيح ابعاد الدائرة الاسلامية في صيغتها السياسية المعاصرة والارتداد بالعمل الاسلامي في عدد من الاقطار العربية الى حدود القطرية الضيقة تحت دعوى عالمية الاسلام والسعي الى الوحدة الاسلامية.

خلاصة القول أن القراءة الثانية مفارقة للواقع بدرجة أقل من القراءة الأولى.

القراءة الثالثة

تنطلق هذه القراءة من تكامل وتعاضد العروبة والاسلام، مع الاقرار بتمايزها عنه. وهذا يثير الجدل حول اوضاع غير المسلمين من العرب وغير العرب من المسلمين، أي أن هذه القراءة تعترف بوجود اشكالية في الواقع والفكر تستوجب الحل، وبخاصة ما يتعلق منها بالفكر الاسلامي والقومية العربية، لأن نهضة الاسلام والمسلمين رهن بنهضة العرب ووحدهم. في هذا السياق تتسم الحلول التي تقدمها هذه القراءة برؤية اسلامية حضارية تتجاوز وتحثوي في الوقت ذاته العمل السياسي المباشر، وشعارات تطبيق الشريعة الاسلامية وكأنها صنو للنهضة

حتى نهاية الخمسينات، لم تطرح الا نادراً اشكالية العلاقة بين العروبة والاسلام. فقد ترسخت في مواجهة الاستعمار، وبتأثيره، ثوابت التعاضد بين الاستقلال الوطني والوحد العربية والجامعة الاسلامية، لكن ثمة انقطاعاً حدث في العلاقة العضوية بين العروبة والاسلام، وهو انقطاع يجسد احدى اهم اشكاليات الفكر العربي المعاصر، فيما يتعلق بابتعاده عن الواقع وتخليه عن بعض الثوابت تحت تأثير عوامل طارئة وتحديات، كان من المأمول أن يستجيب لها بتجديد خطابه لا بالتخلي عن ثوابته.

ما هي هذه العوامل؟ وما تأثير هذا الانقطاع على القراءات المتداولة في الفكر العربي المعاصر ازاء اشكالية العلاقة بين العروبة والاسلام؟ وهل من سبيل لتجاوز تلك الاشكالية؟

حدث الانقطاع المازوم، وما نجم عنه من انقسامات وصدامات في طار عملية معقدة وسريعة يصعب تحديد خط زمني فاصل لبدائيتها أو نهايتها، نظراً الى خصوصية التحولات الفكرية وعدم القدرة على تعيين حدث أو تاريخ محدد لمرآجل حياتها، لكن يمكن القول أن السنوات التي تقع ما بين الانتصار التاريخي عام ١٩٥٦ حتى نكسة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ كانت بمثابة المجال الزمني لتبلور الانقسام وترسيخ هذه الاشكاليات، خاصة مع انهيار المشروع الناصري في السبعينات، وبروز تيارات «الصعوة الاسلامية».

بلغ المد الوطني التحرري في الفترة من ١٩٥٦ - ١٩٧٠ أعلى مراحلها، وبدأت على المستوى العملي محاولات بناء دول قطرية حديثة أو تجاوزها ببناء دولة الامة العربية وتحقيق التقدم، ومواجهة الصهيونية. ومع فشل الوحدة بين مصر وسورية، وبروز أزمة الاستقلال والتنمية، وانقسام الصف العربي بين ما عرف بدول تقدمية ودول رجعية، انشغل الفكر العربي المعاصر بالتنظير لاولويات مرحلة الاستقلال، وسبل الخروج من أزمة مرحلة ما بعد الاستقلال. ومع تعدد الاجتهادات والمواقف وتأثيرها بالصراع السياسي تعمقت الانقسامات حتى طالت العلاقة بين العروبة والاسلام. وفي هذا المقام تجزأت ثلاث قراءات اساسية للعلاقة بين العروبة والاسلام تشيع في الفكر العربي المعاصر، كما أن القراءة الواحدة قد يشترك فيها أكثر من جماعة ومفكر يطرحون مشروعات اسلامية غير متطابقة بل وبينها قدر من



المصدر : **الجامعة (اللاذنية)**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

الاسلامية.

لكن ربما كان حرص اصحاب هذه القراءة على تقديم حلول سياسية وراء غموض بعض اجتهاداتهم، وحاجتها الى مزيد من التبلور والتكامل، الا انه يحسب لهم دائماً إعادة الاعتبار الى القومية العربية وتأكيدهم على اولوية الوحدة العربية لتحرر الامة ونهضتها. ويرى اصحاب هذه القراءة عدم الفصل بين العروبة والاسلام، فالعروبة يغير الاسلام لا وجد لها، بينما يوجد اسلام بلا عروبة.

التجاوز الممكن

يمكن القول ان القراءات الثلاث تتساقق ولا تتساوى من زاوية حضورها في الساحة وتأثيرها في مدارس الفكر والعمل العربي، مما يعني استمرار اشكالية القومية العربية والاسلام.

ان هذه الاشكالية تعكس احد اهم ملامح ازمة الفكر العربي وانفصاله عن الواقع والتراث والخبرة التاريخية. فمسألة العروبة - الاسلام لا تمثل اي مشكلة في الوعي الجمعي للجماهير العربية، كما ان اثاره التناقض بين القومية العربية والاسلام تعتبر امراً جديداً على علاقة الترابط والتكامل الوظيفي بين العروبة والاسلام في التاريخ العربي المعاصر.

ظهر هذا التناقض في أواخر الخمسينيات نتيجة ظروف سياسية طارئة تعمقت بعد ذلك في لستينات، وطالما ان الظروف السياسية قد تغيرت فان الماسول ان يتصل تطور المفهوم العروبي الاسلامي للوحدة العربية، ويتطور التكامل الوظيفي بين العروبة والاسلام.

ونقطة البدء ان تتفاعل تيارات ومدارس الفكر الاسلامي المعاصر عبر الحوار والعمل حول العروبة ومشروع دولة الامة العربية، بغية التقريب بين القراءات الثلاث المطروحة، وقد يكون هذا التقارب ممكناً، لانه اصبح اكثر ضرورة تحت عنف التحديات الخارجية، وظلم النظام العالمي وازمات المجتمع والدولة القطرية في الوطن العربي، خاصة بعد ازمة الخليج، ولا شك ان مثل هذا الاتفاق شرط وخطوة للأمام لاتفاق اوسع مع التيارات والحركات القومية العربية وكل الفرقاء... فهل نبدا؟

* باحث في المركز القومي للبحوث الاجتماعية - القاهرة.



الإسلام السياسي: ضغوط داخلية وتحديات خارجية

تقليد أوروبا في الشكليات عند العجز عن التمثل العميق لتطورها العلمي

خالد زيادة *

يعرفون المدافع والمطاحل والبندقيات، ومن أرسل إلى السلطان الفوري يطلب النجدة على الفرنج: السلطان عامر بن عبد الوهاب، لكثرة ضرر الفرنج بالمسلمين، في بحر اليمن وبنادرها، وتواتر أذاهم وضعف جنود المسلمين في بحر اليمن بتلك الديار عن مقاومتهم لعدم معرفتهم بحرب البحر، واستعمال المدافع ونحو ذلك... الخ.

تعود تلك الواقعة إلى نهاية القرن الخامس عشر، في وقت كانت الدولة المملوكية تعيش آخر سنواتها. لكن الدولة العثمانية التي كانت تحقق الانتصارات العسكرية الباهرة، والتي ستقضي على الدولة المملوكية في مصر وبلاد الشام كانت في لحظة قوتها وأوجها، بل كانت تشكل تهديداً لوسط أوروبا.

أقامت الدولة العثمانية علاقات من نوع جديد مع أوروبا الغربية. فعلى رغم سيطرة الدولة على الأجزاء الكبرى في أوروبا الشرقية وتهديدها وسط القارة، استطاعت أن تقيم في أواسط القرن السادس عشر علاقات تحالف دائمة مع فرنسا. إذ لم تعد أوروبا تبدو خطراً على الإسلام، بل هي التي أصبحت تستشعر وتخشى القوة العسكرية العثمانية.

بفضل التوسع العثماني في الشرق والغرب، بدت أوروبا ضعيفة من الناحية العسكرية، وعلى رغم أن معرفة العثمانيين بها قد ازدادت كما ازدادت معرفتهم بتاريخها وعلومها، فإن العثمانيين لم يدركوا أبعاد الأزمة الاقتصادية التي سببتها أوروبا لدولتهم، بسبب ما حصلت عليه الدول الأوروبية من غنى تقدي باستيلائها على الذهب الأميركي.

كانت أوروبا تكتشف خطوط ملاحية جديدة وتطور بحريتها، وقد تطور علم الجغرافيا تطوراً لفت انتباه المتنورين العثمانيين من أمثال حاجي خليفة. وفي نهاية القرن السادس عشر تنبه بعض العثمانيين من أفراد الطبقة الحاكمة إلى الأزمة السياسية، لكنهم لم يضعوا أوروبا في حسابهم على الإطلاق. وفي النصف الأول من القرن السابع عشر اعترفت الطبقة الحاكمة بأزمة الدولة ذات الأوجه السياسية والعلمية والاقتصادية، لكن الوقت كان مبكراً جداً حتى يستدرك الخطر الأوروبي، ومع ذلك فإن بعض المتنورين كانوا يبدون ملاحظات عميقة، من ذلك ما كتبه أحد العثمانيين عام ١٦٥٢ وهو فريد في بابيه. يقول عمر طالب الذي لا تملك معلومات حول شخصية ما يلي: «الآن، أصبح الأوروبيون يعرفون العالم كله، فيرسلون مراكبهم إلى كل الجهات فتصل إلى المرافئ الهامة في العالم، قبلاً، كان تجار الهند والسند والصين معتادين على المجيء إلى السويس، وكانت بضائعهم توزع على أيدي المسلمين إلى العالم أجمع، والآن هذه البضائع تنقل على مراكب برتغالية وهولندية وإنكليزية إلى فرنجةستان وتشتت في العالم

■ إذا كانت ضغوطات أوروبا على العالم الإسلامي تعود إلى نهايات القرن السادس عشر، فمن المؤكد أن الوعي الإسلامي ممثلاً بنخبه العاملة لم يستشعر خطر أوروبا الذي بدا أنه يتهدد أسس الإسلام إلا في نهايات القرن التاسع عشر. خلال ثلاثة قرون أذا (من ١٦ إلى ١٩)، كانت أوروبا قد سيطرت على أميركا ونشرت نماذجها في القارة الجديدة، كما سيطرت اقتصادياً وعسكرياً على أواسط آسيا وجعلت بحار العالم مسرحاً لنفسها وطالت أطراف العالم الإسلامي. جرى احتلال مصر من قبل بونابرت في ١٧٩٨، واحتلت الجيوش الفرنسية الجزائر عام ١٨٣١. لكن الوعي المشيخي لرجال الأزهر أدرج احتلال مصر في سياق تعاقب الفاتحين كما نجد في رسالة مختصرة للشيخ الشرقاوي. أما احتلال الجزائر فلم يستشعر كخطر داهم في بقية أنحاء العالم الإسلامي التي لم تصلها الأخبار. ولكن بعد ١٨٨٠ إذ تم احتلال الإنكليز لمصر واحتلال الفرنسيين لتونس، فإن وعياً ما استيقظ مدركاً أن الخطر لا يتهدد الأرض حيث ينتشر المسلمون، ولكن أسس الإسلام العقائدية باتت عرضة لأجتياح التحديات النظرية التي يطرحها الفكر الأوروبي والتي أخذت تتغلغل في الداخل الإسلامي، وأن الأفكار السياسية الليبرالية تهدد الدول القائمة، من «الخلافة» في اسطنبول إلى الأشكال الدائرة في فلكها.

من الوجهة التاريخية فإن الضغوطات الأوروبية على بعض الأطراف الإسلامية كانت حاصلة قبلاً. ففي وقت قارب سقوط غرناطة في نهاية القرن الخامس عشر كانت البحرية البرتغالية قد وصلت إلى باب المندب. ولا بد من أن نذكر أن هذه الوقائع كانت تشير بعض العقول النيرة. وعلى هذا النحو فإن قطب الدين النهروالي من أبناء القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، يذكر بخبر طويل التهديد البرتغالي للهند واليمن، وذلك في كتابه «البرق اليماني في الفتح العثماني». يقول النهروالي: «وقع في أول القرن العاشر من الحوادث الفوائد والنوادر، دخول (البرتغال) للمعین، من طائفة الفرنج الملاعين، إلى ديار الهند. وكانت طائفة منهم يركبون من زقاق سبته في البحر ويلجئون في الظلمات، ويمرون بموضع قريب من جبال القمر... وينو في (كوة) من بلاد الدكن قلعة يسمونها كونا، ثم أخذوا حرموز وتقووا هناك، وصارت الأمداد تتراصد عليهم من البرتغال، فصاروا يقطعون الطريق على المسلمين اسراً ونهباً، وياخذون كل سفينة غصصياً، إلى أن كثر ضررهم على المسلمين، وعم أذاهم على المسافرين، فأرسل السلطان مظفر شاه، بن محمود شاه بن محمد شاه... سلطان كجرات يومئذ، إلى السلطان الأشرف قانصوه الغوري (ت ١٥١٦) يستعين به على الفرنج، ويطلب العدد والآلات والمدافع لدفع ضرر الفرنج عن المسلمين، ولم يكن أهل الهند إذ ذاك



المصدر : الحجة (الذهنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يونيو ٢٠٢٢

من هنا جرى على امتداد القرن التاسع عشر تقليد أوروبا في الشكليات والبراسم عند العجز عن أحداث تمثل عميق لتطورها العلمي والحضاري. إلا أن الأخذ بالشكليات كان يعبر عن تقبل نموذج مغاير وعالمي للحضارة والتقدم، تبعاً للمصطلحات التي كانت تعبر عن إيمان بالتطور على ضوء التطورية الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

لقد حدث في واقع الأمر تمثل للقيم الغربية لدى أئراك متفكرين من أمثال ضياء وثامق كمال عبر مفاهيم الحرية والوطن بشكل خاص. أي أنه حصل تمثل للجانب الإنساني والسياسي من الفكر الفرنسي العائد للقرن الثامن عشر والذي تبنته الثورة الفرنسية الكبرى التي باتت معروفة كنموذج ثوري للتغيير ألهم المتفكرين والمتعلمين لدى المدارس التي أسست على النمط الأوروبي.

في جميع الأحوال لم تكن هذه التمثلات تطرح كنفيز للفكر الإسلامي بصيغته العقائدية الأساسية. وقد جرى الاعتقاد بأن الإسلام يتسع لكل ما يحمل مصلحة للمسلمين، كما جرت هذه الصياغة خلال القرن التاسع عشر على أيدي الطهطاوي وخير الدين التونسي وعلي مبارك وآخرين عملوا للتوفيق بين الإسلام وتقدم الغرب، واستقر لديهم الاعتقاد بأن الإسلام يحض على طلب العلم مهما كان مصدره وأن العمل يشبغني أن يكون بمقتضى المصلحة.

في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، بدت أوروبا كخطر سياسي كما عبر عن ذلك جمال الدين الأفغاني وأديب إسحق على سبيل المثال. إلا أن أوروبا بدت خطراً عقائدياً على الإسلام، ومن هنا فإن الأفغاني ألف كتابه «الرد على الدهريين» حين رأى انتشار الأفكار المادية والطبيعية بين مسلمي الهند. وفي السياق نفسه جاء كتاب الشيخ حسين الجسر، الذي كان أقل اهتماماً بشؤون السياسة، إلا أنه كان أكثر تدقيقاً بالجوانب الكلامية، فكتب «الرسالة الحميدية» ليرد على النظريات التطورية والطبيعية والمادية، وليثبت صحة العقيدة الإسلامية وصلاحتها لكل زمان ومكان. كذلك فإن الإمام محمد عبده كتب «رسالة التوحيد» وكتب رشيد رضا «الوحي المحمدي» ليثبت صحة العقيدة وصلاحتها، ومن الوجهة السياسية وقف جميع هؤلاء إلى جانب الدولة العثمانية طالما أنها تمثل «الخلافة الإسلامية» أي نموذج الحكم الإسلامي ونموذج الشخصية التاريخية الإسلامية.

حرب النماذج

لقد جاءت هذه المؤلفات في وقت متقارب في الزمن واشتركت بطرائق وأساليب مختلفة في غرض واحد هو الدفاع عن العقيدة الإسلامية وبسطها وعرضها. ثم ذلك اثر ضغط العقائد الأوروبية التي باتت معروفة في الأوساط الإسلامية والتي أخذ يتأثر بها بعض الأفراد وبعض الجماعات الضيقة أيضاً. وإلى حد بعيد أدى الضغط الأوروبي السياسي والفكري إلى عودة إلى الأصول، فرشيد رضا المتوفي عام ١٩٣٥ يتجه نحو سلفية صريحة على طريقة السلفيين التقليديين الذين كانوا يرفضون النزعات الكلامية والجدالية بالعودة إلى أصول محددة وصريحة في النص والسنة.

وسيقود انهيار السلطنة العثمانية التي اتخذت صفة خلافة إسلامية في وعي المعاصرين إلى استجلاء النموذج الإسلامي الأصلي، وسيؤدي إلى البحث عن نموذج «الدولة الإسلامية» لدى السلف لمواجهة الأشكال السياسية التي تقدمها أوروبا.

اجمع انطلاقاً من هناك. أما ما ليسوا بحاجة إليه، فإنهم يأتون به إلى اسطنبول وغيرها من أراضي الإسلام ويبيعونه بخمسة أضعاف سعره الفعلي فيكسبون بذلك المال الوفير. ولهذا السبب أصبح الذهب والفضة نادرين في بلاد الإسلام. يجب على الدولة العثمانية أن تسيطر على شواطئ اليمن وعلى التجارة التي تمر من هناك، وإلا فإنه لن يمر وقت طويل إلا ويسيطر الأوروبيون على بلاد الإسلام».

خارج كل إصلاح

وعلى رغم هذه الرؤية المبكرة التي عبر عنها هذا العثماني المجهول، فإن العالم الإسلامي عامة، والدولة العثمانية على وجه الخصوص، لم يكن على ادراك لدى اتساع النفوذ والقوة في أوروبا، وكان ينبغي انتظار السنة الأخيرة من القرن السابع عشر، أي بعد هزيمة الدولة العثمانية أمام روسيا والنمسا، حتى تتحقق الطبقة الحاكمة من قوة أوروبا العسكرية.

في تلك اللحظة بدأ الاعتراف البطيء بتقدم أوروبا في مجال العسكرية والعلوم والعمران: كانت الطبقة الحاكمة المحيطة بالسلطان أقرب لأن تأخذ بالتحديث العسكري على النمط الأوروبي لمجابهة ضغوط القوى التقليدية التي وقفت ضد كل تحديث مثل القوات الإنكشارية التي رفضت الإصلاح للحفاظ على تقاليدها وامتيازاتها، والعلماء أيضاً الذين عارضوا التشبه بالكفار. والواقع أن الهيئة الدينية التي تمسك أجهزة التدريس والقضاء والإفتاء وقفت خارج كل إصلاح. لقد وافق شيخ الإسلام في اسطنبول عام ١٧٢٧ على إنشاء أول مطبعة هي المعروفة باسم مؤسسها إبراهيم متفرقة والتي طبعت كتباً بالعربية والتركية، لكنه اشترط عدم طبع أي كتاب ديني، أي أن المكتوب الديني وضع خارج تكنولوجيا ذلك العصر وبمناى عن آثارها.

لقد كانت الطبقة الحاكمة أخذة بتحديث شكلي على امتداد القرن الثامن عشر. وكان الأمر يتم على رغم اعتراضات الإنكشاريين والعلماء. وفي نهاية القرن الثامن عشر، مع السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧)، وعلى امتداد النصف الأول من القرن التاسع عشر حصلت محاولات أكثر تأثيراً وعمقاً لتحديث العلوم والإدارة والعسكرية العثمانية مما أدى عملياً إلى نشوء «ثقافة» تحديثية إلى جانب الثقافة الدينية التي احتفظت بتقاليدها ورفضت كل تحديث أو طرح التساؤلات. حدث أمر مشابه في مصر مع محمد علي باشا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، لأن مطلب القوة وإنشاء جيش قوي ودولة فاتحة استدعى تحديث الإدارة واستجلاب الخبرات الأوروبية لتطوير الصناعة والزراعة والتعليم، وبقي التعليم الديني المتمثل بالأزهر على تقاليد.

لقد كان الاعتقاد أن تحصيل ما وصلت إليه أوروبا من تقدم علمي وعسكري وصناعي يمكن استيعابه بالإزادة والتنظيم، وأن الأمر لا يستغرق إلا سنوات قليلة. وحتى بدايات القرن العشرين كان سليمان البستاني ما يزال يعتقد أن الدولة العثمانية - وكان وزيراً في إحدى حكوماتها بعد الانقلاب الدستوري عام ١٩٠٨ - تحتاج إلى مدى ربع قرن من الزمن فقط لتصير في مصاف الدول الأوروبية القوية.



المصدر : الجزيرة (الأسبوعية)

١٢ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فالإسلام السياسي لا يواجه تحدي الليبرالية الغربية، وما تنشره من قيم الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، ولكنه يواجه أيضاً في عالمه الخاص تنازع الأثنيات والقوميات والإنقسامات القبلية والعشائرية.

هل ثمة صحوة إسلامية؟ من المؤكد أن ثمة تنقلاً في بقاء متعددة من العالم الإسلامي، من مغربه إلى مشرقه إلى أواسط آسيا وصولاً إلى البلقان، وفشل الأنظمة السياسية وبرامج التنمية والتفجرات الديموقراطية وإزمات البطالة تفسر جزئياً هذا النهوض الإسلامي الشعبي، لكن الصحوة هذه هي أيضاً التعبير عن الإضطلاح بهوية تجاه ما يعتبر تحديات الغرب ومسؤوليته في افكار المسلمين، وتعثرهم. وازاء جملة هذه الأوضاع فإن الحركات الإسلامية لا تطرح سوى نموذجها المثالي المقيد برموزه الكلاسيكية والمقيد أيضاً بأنظلمته المعرفية التي لا تتسع للإجابة على المشاكل المعاصرة في الاقتصاد والتنمية والثقافة... الخ.

يريد الإسلام السياسي أن يحافظ على دوره في العالم كعقيدة ويريد أن يكون نموذجاً ثقافياً فريداً، ومع ذلك فإنه لا يستطيع أن يهمل ما حققته الإنسانية من تقدم في مجال التكنولوجيا والمعرفة وثورة الاتصالات، ولا يستطيع أن يتغاضى عما حققته المرأة انسانياً في كل مجال... الخ. وباختصار فإن الإسلام يواجه ما تطرحه الحضارة الغربية من نموذج له صفة الشمول الإنساني، والفكر الإسلامي مدعو إلى أن يجعل مشاكل الإنسانية مشاكله، وإلى أن يعتبر أن ما خاضه المسلمون من تجارب واخفاقات هي خاصته، وإلا فإنه سيستمر في مجابهة الواقع بالمثال.

* مؤرخ لبناني.

في نهاية القرن التاسع عشر حصل نوع من انحدار والإسترجاع لنماذج أصلية بسبب الضغط والتهديد الأوروبيين، بل بسبب التحديات النظرية أو السياسية التي طرحها الغرب الأوروبي على المسلمين. وإذا كان الغرب يقدم نظرياته بصفتها النظريات الإنسانية التي هي نتاج تقدم انساني شامل، كان على الإسلام أن يبرز نموذجاً وتفوقه باعتباره نموذجاً الهيا شاملاً وصالحاً لكل زمان ومكان.

في الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، وإنهيار الدولة العثمانية كانت أوروبا تنشر جيوشها في أغلب بقاع العالم الإسلامي، وتلك البلدان التي لم تخضع للإحتلال المباشر، مثل تركيا مثلاً، اندفعت نخبتها الحاكمة في تحديث على النمط الغربي. في المعارك الإستقلالية تمثلت الحركات الوطنية قيم القومية والليبرالية، كما اندفعت

أجزاء من النخب المثقفة في التيارات الإستشراقية والفاشية. صحيح أن الشعور الوطني امتزج بالانتماء الإسلامي في بلدان المغرب العربي، وأن الأخوان المسلمين شاركوا في المعارك ضد الإنكليز في مصر، إلا أن الحكومات الإستقلالية الأولى في كل مكان من العالم الإسلامي احتل مقاعدها وطنيون وليبراليون اتموا ما كانت السلطات الإستعمارية بدأت في مجال بناء المؤسسات على النمط الأوروبي. أما المرحلة اللاحقة في الخمسينات فانطبع تحت تأثير الكتلة الإستشراقية على العالم الإسلامي الذي وقع تحت تأثير عدم الإنحياز والاندفاع في برامج التنمية والبناء الوطني.

تلك صورة اجمالية لمرحلة الإنتقال في العالم الإسلامي من الإستعمار إلى الإستقلال تعوزها التفاصيل بطبيعة الحال، لكن أين كان الإسلام السياسي في هذه الصورة؟ كان حاضراً في الهند واسهم في خلق دولة باكستان وكان حاضراً في معركة الجزائر أيضاً. كانت «الجهاد» مسلمة بينما كانت النخب السياسية والحاكمة قومية وليبرالية. ولهذا فإن الحكومات الإستقلالية حتى في باكستان أو الجزائر كانت بعيدة عن تمثل قيم الإسلام بل تمثلت قيم الغرب واندفعت في برامج تحديثية.

كان الإسلام يعيش في صدور المسلمين على مستوى الإيمان، وكانت الجمعيات الإسلامية أخذة بالتكون إلا أنها لم تكن تملك برامج لمجابهة الإستعمار أو للبناء بعد الإستقلال. كانت النخب الإسلامية تتخذ موقع الدفاع لأنها كانت تخشى على العقيدة من غزو الافكار الغربية فتواصل بذلك مواقف الأفغاني وعبيد رضا، بل تتشدد في العودة إلى الأصول من أجل صياغة اسلام دفاعي ونقي نجد نموذجه لدى المودودي وسيد قطب.

إن محاولة محمد اقبال في تجديد الفكر الديني في الإسلام بقيت من دون تنمية، ولم نجد ما يتابعها. وإقبال مفكر منفتح وجريء، لكن الإسلام السياسي في زمن اقبال وحتى اليوم، ما زال في طور الدفاع الذاتي، وخلال ما يزيد على قرن من الزمن، منذ ثمانينات القرن الماضي حتى يومنا الراهن، لا يترك العالم الإسلامي يبرز انقساماً بين التمسك بأسس العقيدة وسنة السلف، وبين خضوع المعاش لاختراق انماط أوروبا والغرب في الاقتصاد والسياسة والثقافة. وبين التمسك بالأصول من جهة ومحاولات التوفيق نظرياً بين الإسلام والثقافة الغربية من جهة ثانية، تم العمل على تمثيل القيم الغربية كقيم انسانية شاملة، وهكذا فالعالم الإسلامي يعيش تمرقات عميقة ينبغي أن نقر بها؛ فالإسلام لا يواجه تحديات الغرب، بل يواجه ضغوط عالمه التي فتت منذ زمن بعيد نموذجه الأول.

